أساس النحو

آية الله العلامة

الحاج سيد علي البهبهاني

تحقيق

الشيخ محمد حسين الشاهرودي

أساس النحو

تأليف

سماحة العلّامة المحقّق آية الله العظمى

السيّد علي الموسوي البهبهاني قدس سره

١٣٠٣ ـ ١٣٩٥ هق

تحقيق

محمّد حسين أحمدي الشاهرودي

بهبهانی، علی، ۱۲۶۴ ـ ۱۳۵۴
اساس النحو / تألیف علی الموسوی البهبهانی؛ تحقیق محمد حسین احمدی الشاهرودی. ـ
قم: دارالعلم بهبهانی، ۱۳۸۰
۳۴۴ ص : نمونه.
ISBN 964 - 93458 - 0 - 9
[redacted]
فهرستنویسی بر اساس اطلاعات فیپا.
کتابنامه به صورت زیرنویس.
۱. زبان عربی ـ نحو. الف. احمدی شاهرودی، محمد حسین .... ـ ، مصحح. ب. عنوان

۵ الف ۹ ب / PJ ۶۱۵۱　　　۴۹۲ /۷۵
۱۳۸۰

اسم الکتاب: **اساس النحو**

المؤلف: **آیة الله العظمی العلامة السید علی البهبهانی**

الناشر: **دارالعلم آیة الله البهبهانی**

تاریخ الطبعة الاول: **۱۴۲۲ ق**

المطبعة: **نهضت**

عدد المطبوع: **۲۰۰۰ نسخه**

شابک: ۹ ـ ۰ ـ ۹۳۴۵۸ ـ ۹۶۴

مرکز پخش :

ایران ـ قم ـ انتشارات دارالعم آیت الله بهبهانی

قم: هاتف: ۷۷۲۲۷۲۹ ـ ۰۲۵۱ / فاکس: ۷۷۱۶۹۲۹

اهواز: هاتف: ۲۲۲۵۶۲۱ ـ ۰۶۱۱ / فاکس: ۲۲۱۱۲۱۸

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

ترجمة المؤلف

مؤلّف هذا الكتاب الثمين أحد الفقهاء المبرّزين، صاحب النظرات والمباني العلميّة الخاصّة، والمؤلّفات القيّمة، في الأدب والفقه والأُصول والحديث والتفسير والعقائد الإسلاميّة وغيرها من العلوم الدينيّة.

وهو عليّ بن محمّد بن عليّ، وكان أبوه السيّد محمّد البهبهاني من علماء بهبهان.

مولده ونشأته:

تولّد في سنة ١٣٠٣ أو ١٣٠٤ في مدينة بهبهان، فكان فيها إلى سنة ١٣٢٢، وتلقّى فيها دراسة المقدّمات والسطوح، ثمّ هاجر في سنة ١٣٢٨ إلى النجف الأشرف (على مشرّفها السلام) وتزوّد فيها من فطاحل تلك الحوزة علماً وخبرةً، وأصبح من ذوي العلم والنظر.

مشايخه ببهبهان:

١ ـ السيّد محمّد شاه ناظم الشريعة البهبهاني، المتوفّى ١٣٧٠ ق.

وهو من تلاميذ الآخوند الخراساني صاحب الكفاية، والسيّد الطباطبائي

صاحب العروة، والشيخ هادي الطهراني صاحب المحجّة.

٢ ـ الشيخ الميرزا حسن البهبهاني، المتوفّى بعد سنة ١٣٢٠، وكان أبوه المولى حسين البهبهاني من تلاميذ الشيخ الأنصاري بالنجف.

٣ ـ الشيخ عبد الرسول البهبهاني.

مشايخه بالنجف:

١ ـ الشيخ محمّد كاظم الخراساني، المتوفّى ١٣٢٩، صاحب كفاية الأُصول.

٢ ـ السيّد محمّد كاظم الطباطبائي اليزدي، المتوفّى ١٣٣٧، صاحب العروة الوثقى.

٣ ـ السيّد محسن الكوهكمري، من أجلّة تلامذة الشيخ هادي الطهراني، كما أنّ سيّدنا البهبهاني من أجلّة تلامذة السيّد محسن رحمه الله هذا، وكان يقول: أكثر تتلمذي عليه.

رجوعه إلى إيران:

بعد ستّ سنين من المكوث في النجف الأشرف، والاستفاضة من أساتذته العظام، رجع سنة ١٣٢٨ إلى مسقط رأسه ببهبهان، فاشتغل فيها بالتدريس والإفاضة.

وبعد زواجه رجع مرّةً أُخرى إلى النجف الأشرف، وأخذ يدرّس هناك، ولكن لأجل عدم مساعدة المزاج والابتلاء ببعض الأمراض لم يلبث إلّا سنة واحدة، وعاد مرّةً أُخرى إلى بهبهان مشتغلاً بالتدريس والأُمور الشرعيّة، وكان فيها إلى سنة ١٣٣٨.

وفي تلك السنة بدعوة جماعة من أفاضل درس أُستاذه المرحوم آية الله السيّد محسن الكوهكمري، هاجر إلى النجف الأشرف مرّةً ثالثة وهيّأ أسباب التوقّف هناك، فرجع إلى بهبهان ليحمل عائلته معه، ولكن مرضت زوجته في الطريق بمدينة رامهرمز، فتوقّف هناك عدّة أشهر، ثمّ بدعوة المؤمنين وإصرارهم، ولعلّه لعلّةٍ أُخرى عزم على المكث في رامهرمز ـ العبد يدبّر والله يقدّر ـ وطال هذا المكث إلى سنة ١٣٦٢، وكان فيه مدرّساً ومرجعاً للناس في أحكامهم وأُمورهم الشرعيّة.

وفي سنة ١٣٦٢ لأجل زيارة الأئمة الطاهرين عليهم السلام سافر إلى العتبات المقدّسة، وبطلب بعض أعاظم علماء كربلاء أقام فيها سنتين، أخذ بتدريس خارج الفقه والأُصول، وبعدها هاجر إلى النجف الأشرف وبقي فيه سنة وعدّة شهور، يدرّس خارج الفقه، وفي سنة ١٣٦٥ أُرسلت من رامهرمز رسائل متعدّدة إليه وإلى آية الله العظمى السيّد أبو الحسن الإصفهاني ـ المرجع العامّ للشيعة الإماميّة في ذلك الزمان ـ طلبوا فيها أن يرجع السيّد البهبهاني إلى رامهرمز، وعلى أساس ذلك طلب السيّد الإصفهاني رحمه الله منه أن لا يردّ طلبهم، ولذا عاد سماحته إلى رامهرمز وبقي فيها إلى سنة ١٣٧٠.

وفي تلك السنة هاجر إلى الأهواز، وضمن تشكيل الحوزة العلميّة أخذ يدرّس الفقه والأُصول.

ومن سنة ١٣٨٦ وما بعدها إلى آخر عمره الشريف وبدعوةٍ من بعض علماء إصبهان اختار الإقامة ستّة أشهر من السنة في إصبهان وستّة أشهر (أيّام الخريف والشتاء) في أهواز، وكان كثير من أهالي البلدين وغيرهم مقلّدين له في أحكامهم الشرعيّة.

تأليفاته :

١ ـ الاشتقاق أو كشف الأستار عن وجه الأسرار المودعة في الرواية الشريفة المسندة إلى باب مدينة العلم المنقولة عن أبي الأسود الدؤلي في أُصول العربيّة، طبع سنة ١٣٨١ بطهران في ١٧١ صفحة.

٢ ـ مقالات حول مباحث الألفاظ من أُصول الفقه، طبع بطهران في ١٩٢ صفحة.

٣ ـ أساس النحو، رسالة موجزة في النحو.

٤ ـ شرح أساس النحو، وهو الكتاب الذي بين يديك، وهو كتاب استدلالي بديع، يتضمّن قواعد العربيّة مع بيان مبانيها وأُسسها، وقد طبع مع متنه سنة ١٣٨٥ بطهران في ٢٢٣ صفحة.

٥ ـ الفوائد العليّة الشاملة للقواعد الكلّية ممّا يبتني عليه كثيرٌ من معضلات مسائل الفقه والأُصول، ويتضمّن اثنتين وسبعين فائدة.

٦ ـ الفائق أو التوحيد الفائق في معرفة الخالق، رسالة وجيزة في إثبات التوحيد، طبع أوّلاً في ٢٦ صفحة سنة ١٣٨٤ بخرّم آباد، ثمّ طبع بطهران بضميمة كتاب التوحيد للشيخ هادي الطهراني في ٢٠ صفحة.

٧ ـ چهل پرسش پيرامون موضوعات اعتقادى و پاسخ آنها، طبعت هذه الرسالة أوّلاً بعنوان «فوائد هشتگانه» ثمّ بعنوان «بيست پرسش و پاسخ» ثمّ ثالثاً مشتملاً على ثلاثين سؤالاً، ورابعاً مشتملاً على الأربعين.

٨ ـ مصباح الهداية في إثبات الولاية، وقد طبع عدّة مرّات، وترجم بالفارسيّة من قبل عدّة أشخاص.

٩ ـ الحاشية على توضيح المسائل لآية الله العظمى البروجردي، مطبوع.

١٠ ـ الحاشية على وسيلة النجاة لآية الله العظمى الإصفهاني، مطبوع.

١١ ـ الحاشية على العروة الوثقى، مطبوع.

١٢ ـ جامع المسائل، وهو أكبر وأشمل من توضيح المسائل، طبع مرّات.

١٣ ـ رسالة عمليّة اُخرى، مطبوعة.

١٤ ـ هداية الحاجّ في مناسك الحجّ، طبعت مرّات.

آثاره المباركة الخالدة :

١ ـ بناء المساجد الكثيرة في مختلف البلاد في أهواز وياسوج وكهگيلويه و بوير أحمد و إصبهان.

٢ ـ بناء مدرسة علميّة في ياسوج.

٣ ـ بناء مؤسسة دار التبليغ في أهواز.

٤ ـ بناء مستشفى (درمانگاه) في إصبهان.

٥ ـ مدرسة دار العلم في أهواز ومكتبته العامرة التي يشرف عليها اليوم حفيده الموفّق السيّد نور الدين بن السيّد عبد الله مجتهد زادة.

مكانته العلميّة وأخلاقه المرضيّة :

إنّه رحمه الله بحقّ كان من فقهاء الطراز الأوّل، ومن المراجع، والكلّ يعترف بذلك. كان متبحّراً في العلوم المتداولة كاللغة والصرف والنحو وعلوم البلاغة والكلام والتفسير والفقه والاُصول وغيرها.

وإنّ سماحته كاُستاذه السيّد محسن الكوهكمري واُستاذ اُستاذه العلّامة الشيخ

هادي الطهراني كان صاحب بعض المباني العلميّة الخاصّة، وتأليفاته التي ذكرناها حاكية عن صدق هذا الادّعاء.

وكان رحمه الله بالإضافة إلى مكانته العلميّة زاهداً ورعاً تقيّاً يعيش حياة ساذجة سليمة من التعقيد، وكان يتواضع إلى أبعد حدود التواضع. كان في النجف الأشرف إذا دخل المدرسة يأتي إليه الطلّاب المبتدئون ويعرضون عليه إشكالاتهم، فكان يحلّها لهم مع كامل التواضع وفي بعض الأحيان كان هو يطرح عليهم بعض الأسئلة حتّى يحرّكهم للأُمور العلميّة وإذا لم يحصلوا على الجواب يأتي لهم بالجواب مع كمال الملاطفة والمحبّة وبعبارات واضحة ومفهومة. ومع أنّه كراراً منع من الأُنس بالطلّاب المبتدئين لكنّه لم يعبأ بذلك فبقي على سجيّته في عنايته للطلّاب المبتدئين.

كان لا يتكلّم إلّا بعد طول أناه وتفكّر، كما كان قليل الكلام، ويفوه في مجالات الرأي والبحث بقول الحقّ، وكان يراعي أدب المناظرة مع مناظره مهما كان.

وفي الجلسات العامّة (أيّام الجمع والأعياد) والتي يأتي الناس إليه لزيارته، كان يأخذ كتاباً كمجموعة ورّام بن أبي فراس وغيره من الكتب الأخلاقيّة والحديث ويقرأ للناس ويترجم لهم والكلّ يسمعون له وينزّه المجلس عن حالة الغفلة والسكوت والغيبة وغيرها.

ولم يشاهد عليه ولم يسمع منه بلسان أو حركة أو إشارة أنّه اغتاب أحداً، وكان يعظّم ويحترم ويجلّل عملاً ولفظاً، حضوراً وغياباً، العلماء والمراجع.

كان زهده وتقواه وبساطته وعدم التكلّف والتصنّع (التشريفات) المتعارف آنذاك درساً كبيراً ومؤثّراً في حقّ أولاده نسباً ومعنوياً من أب رحيم وأُستاذ جامع.

كان يهتمّ بإقامة الصلاة جماعة في الأوقات الثلاثة حتّى الصبح، وفي السنين

الأخيرة كان يقيم صلاة الصبح في الأهواز في البيت حيث يجتمع عدّة من بعيد وقريب للاقتداء به، وبإصبهان يقيم صلاة الصبح في مسجد رضوان.

كان يقضي أوقات فراغه بتلاوة القرآن وذكر النبيّ والأئمة الأطهار بالصلاة والسلام.

يقوم الليل وقت السحر ويحييه بالعبادة، وكان مقيّداً بالنوافل والمستحبّات.

وعند حضوره مجالس أبي عبد الله عليه السلام كان يبكي بكاءً خالصاً وكثيراً.

وفي كلمة واحدة أقول: قد عجنت في وجوده الأخلاق الكريمة والسجايا الحسنة بصورة ذاتية وطبيعية من دون ذرّة من التكلّف والتصنّع، وكان ممّن قيل في حقّهم:

يذكّركم الله رؤيته، ويزيد في علمكم منطقه، ويرغّبكم في الآخرة عمله.

رحمة الله ورضوانه عليه، ورزقنا الله تعالى هذه الكرائم والأعمال الخالصة الصالحة.

عناية أعلام الأُمّة به:

وجود هذه الفضائل في السيّد المؤلف رضوان الله تعالى عليه كان يملك قلوب عامّة الناس الذين يعاشرونه ويستفيدون منه، بل قلوب أعلام الأُمّة ومراجعها وعلمائها، ولذا كان رحمه الله منهم بموضع تجليل وتكريم واحترام.

كان بكربلاء المقدّسة مورد تكريم شديد لأكبر مرجع ديني آية الله العظمى الحاج آغا حسين القمّي الطباطبائي، وبطلب منه أقام في كربلاء لمدّة سنتين وأخذ فيها بالتدريس.

وكان بالنجف الأشرف مورد تجليل لرئيس الأُمّة والحوزات العلميّة آية الله العظمى السيّد أبي الحسن الإصبهاني، وبطلب سماحته أجاب دعوة أهل مدينة

رامهرمز للمرّة الثانية وتوقّف فيها سنتين.

وكان بإصبهان يعدّ شيخ العلماء، وعلماء هذا البلد وهذه الحوزة المباركة كلّ يقرّ بفضله وقداسته، وكان يقيم الجماعة ظهراً في مسجد الشيخ لطف الله، وبعدها في مسجد السيّد، وبعدها في أعظم مسجد بإصبهان ـ مسجد الإمام ـ وجماعته من أعظم الجماعات وأشرفها.

وفي مشهد الرضا عليه السلام عند تشرّف السيّد للزيارة كرّمه وجلّله أحسن تكريم وتجليل الآية العظمى السيّد محمّد هادي الميلاني أحد المراجع قدس سره.

وفي الحوزة العلميّة بقم كان مورد عناية المراجع العظام وبالأخصّ الإمام الخميني رضوان الله تعالى عليه، وللسيّد رحمه الله يد بيضاء في حمايته عن الإمام الخميني ـ رحمة الله عليه ورضوانه ـ ونهضته، قد دوّنتها تأريخ النهضة الإسلاميّة، فراجع[1].

ثلمة لا يسدّها شيء:

مات قدس سره في ليلة ١٨ ذي القعدة الحرام سنة ١٣٩٥ ق. وترك خلفه سيلاً من الدموع والآهات، ودفن في دار العلم ـ المدرسة التي أسّسها بنفسه النفيسة ـ وصار مضجعه مزاراً لطلّاب العلوم الدينيّة خصوصاً وللمؤمنين عموماً.

وأُقيم بهذه المناسبة مجالس عظيمة في الأهواز وإصبهان وقم وغيرها من قبل مراجع الدين والعلماء وغيرهم تجليلاً له وتكريماً لمقام العلم والتقوى.

وقيل في رثائه:

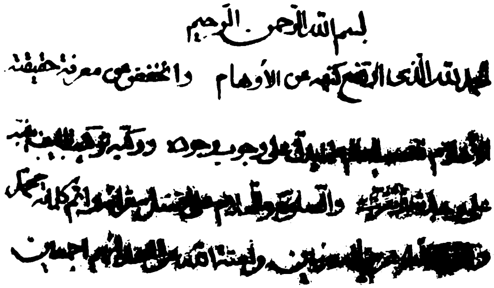
عليٌّ والتقى وضعا لمعنى ... إذا لفظاهما مترادفان

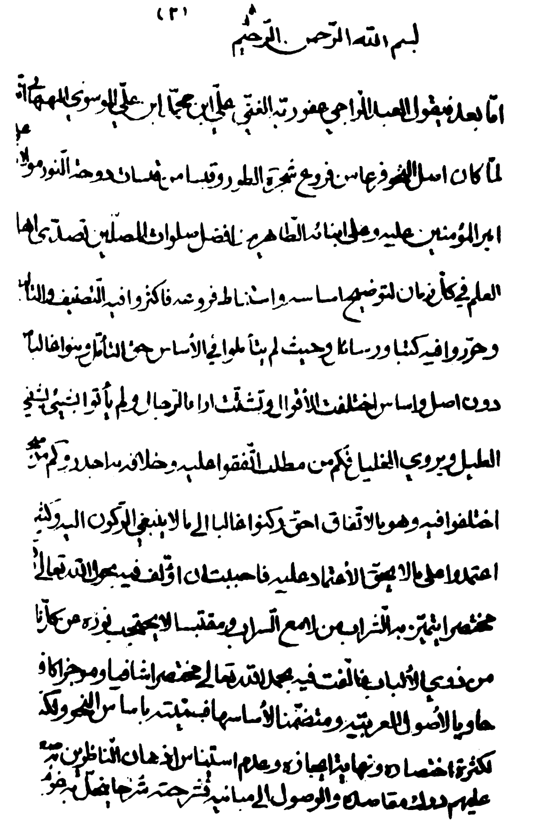
فقدناه ويا خسران حظّ ... وشكوانا لربٍّ مستعان

---

(١) كتاب اسناد انقلاب اسلامى: ٢٨، ١٠٧، ١٢٦ و ١٥٦.

الصفحة الأولى والثانية من نسخة الأصل بخطّ المؤلف قدس سره


بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي ارتفع كنهه عن الأوهام وانخفض عن معرفة حقيقته
[illegible]


(٢)
بسم الله الرحمن الرحيم
أما بعد فيقول العبد الراجي عفو ربه الغني علي بن محمد بن علي الموسوي [illegible]
لما كان أصل النحو غراس فروع شجرة الطور وقبسا من قبسات دوحة النور مولانا
أمير المؤمنين عليه وعلى أبنائه الطاهرين أفضل صلوات المصلين تصدى أهل
العلم في كل زمان لتوضيح أساسه واستنباط فروعه فأكثروا فيه التصنيف والتأليف
وحرروا فيه كتبا ورسائل وحيث لم يتأملوا في الأساس حق التأمل وبنوا غالبا
دون أصل وأساس اختلفت الأقوال وتشتت آراء الرجال ولم يأتوا بشيء يشفي
العليل ويروي الغليل فكم من مطلب اتفقوا عليه وخلافه [illegible] وكم من
اختلفوا فيه وهو بالاتفاق أحق وركنوا غالبا إلى ما لا ينبغي الركون إليه ولكنه
اعتمدوا على ما لا يحق الاعتماد عليه فأحببت أن أؤلف فيه بعون الله تعالى
مختصرا [illegible] من كان
من ذوي الألباب فألفت فيه بحمد الله تعالى مختصرا شافيا وموجزا كافيا
حاويا للأصول العربية ومتضمنا لأساسها فسميته بأساس النحو ولكنه
لكثرة اختصاره ونهاية إيجازه وعدم استيناس أذهان الناظرين [illegible]
عليهم درك مقاصده والوصول إلى مبانيه فشرحته شرحا يفصل [illegible]

الصفحة الأخيرة من نسخة الأصل بخطّ المؤلف قدس سره

في شيء منها واذا تكررت النعوت لواحد فان تعيّن مسمّاه بدونها
جاز اتباعها كلّها وقطعها كلّها والجمع بينها بشرط تقديم المتبع على
المقطوع وان لم يعرف المنعوت الّا بمجموعها وجب اتباعها كلّها وان
تعيّن ببعضها جاز فيما عداه الاتباع والقطع والجمع بينها بشرط تقديم
المتبع على المقطوع واذا كان المنعوت نكرة تعيّن في الأوّل الاتباع
وجاز في الباقي الاتباع والقطع سواء تعيّن المنعوت بدونها ام لا لانّ
المقصود من النعت ح التخصيص وقد حصل بالأوّل تتميم اذا جاز القطع
فان كان المنعوت مجرورا جاز قطع النعت الى الرفع بتقدير مبتداء
او الى النصب بتقدير ~~اعني او امدح او اذم~~ فعل يناسب المقام من
مدح او ذمّ او ترحّم وان كان مرفوعا جاز قطعه الى النصب وان كان
منصوبا جاز قطعه الى الرفع وقال ابن هشام ان كان النعت المقطوع
لمجرّد مدح او ذمّ او ترحّم وجب حذف المبتداء ان رفعت النعت والفعل ان
نصبته وان كان النعت المقطوع لغير ذلك جاز ذكره و
اظهاره

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي ارتفع كُنهُه عن الأوهام، وانخفض عن معرفة حقيقتِه الأحلامُ، فنصب العالمَ عَلَماً يدلّ على وجوب وجوده، وركّبه تركيب تأليفٍ يُنبِّه على وحدته وتفرّده، والصلاة والسلام على أفضل سفرائه وأتمّ كلماته، محمّدٍ وعترته الطاهرين المعصومين، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين.

أمّا بعد، فيقول العبد الراجي عفوَ ربّه الغنيّ، عليُّ بن محمّد بن عليّ الموسوي البهبهاني:

إنّه لمّا كان أصل النحو فرعاً من فروع شجرة الطور، وقَبَساً من قَبَسات دَوحة النور، مولانا عليّ أمير المؤمنين ـ عليه وعلى أبنائه الطاهرين أفضل صلوات المصلّين ـ تصدّى أهل العلم في كلِّ زمانٍ لتوضيح أساسه واستنباط فروعه، فأكثروا فيه التصنيف والتأليف، وحرّروا فيه كتباً ورسائل.

وحيث لم يتأمّلوا في الأساس حقّ التأمّل، وبَنَوا غالباً من دون أصلٍ وأساس، اختلفت الأقوال وتشتّتت آراء الرجال، ولم يأتوا بشيءٍ يُشفي العليل، ويَروي الغليل، فكم من مطلبٍ اتّفقوا عليه وخلافُه به أجدر! وكم من مبحثٍ اختلفوا فيه وهو بالاتّفاق أحقّ! ركنوا غالباً إلى ما لا ينبغي الركون إليه، وكثيراً ما

اعتمدوا على ما لا يحقّ الاعتماد عليه.

فأحببت أن أُؤلّف فيه ـ بحول الله تعالى وقوّته ـ مختصراً يتميّز به الشراب من لامع السراب، ومقتبَساً لا يحتجب نوره عن كلّ ناظرٍ من ذوي الألباب.

فألّفت فيه ـ بحمد الله تعالى ـ مختصراً شافياً، وموجزاً كافياً، حاوياً لأُصول العربيّة، ومتضمِّناً لأساسها، فسمّيته بـ «أساس النحو».

ولكنّه لكثرة اختصاره، ونهاية إيجازه، وعدم استئناس أذهان الناظرين به، صَعُبَ عليهم دركُ مقاصده والوصولُ إلى مبانيه.

فشرحته شرحاً ينحلّ به غوامضُهُ وينكشف به أستارُه، وها أنا الشارع فيه.

[المقدّمات التي يستحقّ تقديمها][1]

[أحوال الكَلِم][2]

فاعلم : أنّ للكَلِم أحوالاً مترتّبة يُبحَث عن كلٍّ منها في فنّ :

فجملةٌ منها باحثةٌ عن أحوال المفردات، كاللغة، والصرف، والاشتقاق. فإنّ الأوّل باحثٌ عنها من حيث جواهرها وموادّها. والثاني عنها من حيث صورها وهيئاتها وما يلحقها : من الإعلال والإدغام والحذف وهكذا. والثالث عنها من حيث انتساب بعضها ببعض في الأصالة والفرعيّة.

وجملةٌ منها باحثةٌ عن أحوال المركّبات، كالنحو، والمعاني، والبيان، والبديع. فإنّ الأوّل باحثٌ عنها من حيث هيئاتها التركيبيّة وتأديتها لمعانيها الأصليّة وما يلحقها من الإعراب. والثاني عنها باعتبار إفادتها وتأديتها لمعانٍ مغايرةٍ لأصل المعنى. والثالث باعتبار تلك الإفادة في مراتب الوضوح. والرابع من حيث وزنها.

---

(١) و (٢) العنوان منّا.

[تعريف النحو وموضوعه وفائدته][1]

فـ ﴿ النحو أُصولٌ ضابطةٌ لأحوال الكَلِم من حيث التركيب والإعراب ﴾.

وما اشتهر : من أخذ العلم والبناء في الحدّ وإضافة الأحوال إلى أواخر الكَلِم وإسقاط التركيب عنه، في غير محلّه.

أمّا الأوّل، فلأنّ النحو ـ كسائر الفنون ـ من مقولة المدرَكات لا الإدراك؛ إذ من الظاهر أنّ المبحوث عنه فيه أحوال الكَلِم لا العلم بها، ومن هنا جُعل موضوعه الكلمة والكلام، وصحّ قولك : «علمت النحوَ»، فلو كان من مقولة الإدراك لزم أن يكون موضوعه العالِم، وأن يبحث عن العلم برفع الفاعل ـ مثلاً ـ وأن يصحّ قولك : «علمت النحو» إذا علمت بعلم زيدٍ بمسائله، وأن تكون الفـنون مـتِّحدة الحـقيقة والموضوع، مختلفةً في المتعلَّق وهي المسائل؛ إذ حقيقة الفنون حينئذٍ هي التصديقات والإدراكات وموضوعها القوّة الدرّاكة، فيلزم رجوع جميع الفنون إلى فنٍّ واحـد؛ ضرورة أنّ الاختلاف في المتعلَّق لا يوجب الاختلاف في المتعلِّق.

والذي ألقاهم في هذا الوهم إطلاقُ العلم عليه وعلى سائر الفنون غفلةً عن

---

(١) العنوان منّا.

أنّه من باب التجّوز؛ فإنّ الفنون من جهة إعدادها للعلم وتمحّضها فيه بحيث لو قطع النظر عنه كأنّها كانت منسلخةً عن عنوان الفنّية تتّحد معه ويصحّ حمله عليها، فإنّ الحمل بعد ثبوت الاتّحاد بين طرفيه تحقيقاً فكذا يصحّ بعد ثبوته تنزيلاً، ولا يمكنك أخذ العلم في التعريف من هذا الباب لمكان الباء المتعلّق به.

وبعض[١] من تنبّه لما بيّنّاه ـ من كون الفنون هي المسائل ـ تَعَسَّف في تصحيح التعاريف المأخوذ فيها العلم، بجعل أسامي الفنون مصطلحةً في أمرين: المسائل، والعلم بها، وجَعَل التعاريف باعتبار الاصطلاح الثاني، ولم يتنبّه أنّ المبحوث عنه هي المسائل، والتعريف لا بدّ أن يكون للمبحوث عنه. مع أنّ جعل الاصطلاح ليس إلّا لغرض البحث، ومع عدم البحث عنه لا مجال لجعل أسامي الفنون مصطلحةً فيه.

وأمّا الثاني، فلأنّه ـ كبناء الكلمة وصيغتها ـ من الحالات الثابتة لنفس الكلمة مع قطع النظر عن التركيب، والنحو إنّما يُبحَث فيه عن الحالات اللاحقة لها من طرف التركيب، إذ لو عمّ البحث فيه لمطلق أحوالها لزم أن يكون البحث عن أبنية الكلمة راجعاً إلى النحو أيضاً. والحاصل: أنّه لو لم يكن الترتّب[٢] ملحوظاً لزم اختلاط الصرف والنحو ورجوعهما إلى فنٍّ واحد.

لا أقول: إنّ البحث عن البناء المقابل للإعراب راجعٌ إلى الصرف ـ كما توهّمه بعضهم ـ لعدم دخله في بناء الكلمة ووزنها كما هو ظاهر، بل أقول: إنّه ـ كأبنية الكلمة وأوزانها ـ خارجٌ عن النحو، وإنّما يبحث عنه فيه مقدّمةً لمقاصده من جهة تمييز الموارد التي يظهر فيها الإعرابُ ممّا لم يظهر فيها.

---

(١) هو السيّد الشريف في حاشيته على شرح الشمسيّة (منه).

(٢) كذا، والمناسب بدل «الترتّب»: التركيب.

ثمّ إنّ المبحوث عنه في النحو أنواع الإعراب والبناء، وأنواع البناء لا تندرج تحت أصلٍ إلّا في الأفعال والحروف، وأمّا في الأسماء فمقصورةٌ على السماع، فذكر الأسماء المبنيّة لا تكون إلّا استطراداً بملاحظة ما بيّنّاه.

وأمّا الثالث، فلأنّ الإعراب والبناء من صفات الكلم لا أواخره؛ ولذا قُسّم الاسم إلى المعرب والمبني وجُعل موضوع النحو الكلمة لا أواخرها، ويرشدك إليه أيضاً: أنّ الإعراب ناشٍ من كيفيّة التراكيب: من الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة وهكذا، وهي من صفات الكلمة لا أواخرها، فكذلك مقتضاها لاستحالة تخلّف المقتضى عن مقتضيه، والبناء مقابلٌ للإعراب، ومن المعلوم أنّ المتقابلين يتواردان على محلٍّ واحد، ولا يجوز اختلاف محلّهما، فهما من صفات نفس الكلمة وحالاتها ـ كالتعريف والتنكير وغيرهما من الحالات ـ غاية الأمر أنّ ورودهما على آخر الكلمة كالتنوين.

وأمّا الرابع، فلأنّه كما يُبحَث فيه عن قواعد الإعراب، مثل: الفاعلُ مرفوعٌ، والمفعولُ منصوبٌ، والمضافُ إليه مجرورٌ، فكذلك يُبحَث فيه عن قواعد التركيب، مثل: أنّ المضاف مقدَّم على المضاف إليه، ولا يكون معرَّفاً ولا منوَّناً، ولا يجوز الفصل بينهما بأجنبيٍّ، وهكذا، بل البحث فيه عن قواعد التركيب أكثر، كما يظهر للمتأمّل. ولا دليل على خروج قواعد التركيب عن النحو حتّى يقال: إنّه يبحث عنها فيه استطراداً.

ثمّ إنّي وصفت الأُصول بالضابطة تنبيهاً على أنّها ـ كالقاعدة والميزان ـ مفهومٌ مترتّبٌ على الأصل، فإنّ الأمر الكلّي المنطبق على جزئيّاته أصلٌ باعتبار شباهته بأصل النبات وتنزيلِهِ منزلته، فإنّ الأصل يختصّ بأصل النبات كما أنّ الفروع يختصّ بغُصنه وفنّه، فلمّا شابهت الجزئيّات أغصانَ الشجر وأفنانه، والأمرُ

الكلّي المنطبق عليها أصلُه وأساسُه، سمّيت الجزئيّات فروعاً والكلّي أصلاً.

وأمّا إطلاق الضابطة والقاعدة عليه فهو باعتبار ضبطه للجزئيّات المندرجة تحته وقعودِه وتمهّدِه لاستكشافها منه، كما أنّ إطلاق الميزان عليه باعتبار أنّ الجزئيّات توزن به، فهي صفاتٌ للأصل لا مترادفةٌ معه، كما قد يتوهّم.

﴿ و ﴾ حيث ظهر لك حدّه فقد ظهر لك أمران:

الأوّل: أنّ ﴿ **فائدته صون اللسان عن الخطأ في المقال** ﴾ إذا روعي.

﴿ و ﴾ الثاني: أنّ ﴿ **موضوعه المركّب مع غيره كلمةً أو كلاماً أو جملةً** ﴾ لعموم الأحوال المبحوث عنها لكلٍّ منها، إذ يبحث فيه عن تقديم المتبوع على تابعه ـ مثلاً ـ كلمةً أو كلاماً أو جملةً، فظهر لك فساد ما قيل: إنّ موضوعه الكلمة أو الكلام أو كلاهما.

[تعريف الكلمة][1]

وحيث ظهر لك أنّ موضوعه ما يعمّ الثلاثة ﴿ فـ ﴾ اعرف أنّ ﴿ **الكلمة لفظٌ مفردٌ** ﴾.

واللفظ في اللغة: الرمي من الباطن، يقال: أكلتُ الثمرةَ ولفظتُ النواةَ، ولفظه البحرُ، ولفظت الأرضُ الميّتَ، إذا قذفته في الخارج. وينصرف في العرف العامّ إلى رميٍ خاص، وهو رمي الصوت المشتمل على حرف الهجاء. وحيث إنّ الملفوظ فيه ـ وهو الصوت ـ لا وجود له قبل وجود اللفظ ويوجد بوجوده بل لا وجود له في الخارج سواه، انطبق عليه اللفظ واتّحد هو معه في التعبير كما اتّحد معه في الوجود، فتوهُّم التجوّز فيه كتوهُّم النقل فيه في عرف النحاة في غير محلّه.

﴿ و ﴾ المراد بالمفرد في المقام مقابل المركّب المصطلح الشائع في الألسنة، وهو المركّب من لفظين، فـ ﴿ **هو ما لم يتركّب من لفظين** ﴾ سواءً ركّب مع لفظٍ آخر أم لا.

---

(١) العنوان منّا.

وممّـا بيّنّاه ظهر اندفاع ما يُتوهّم[١] : من أنّ المركّب حقيقةً ما ركّب مع غيره وإطلاقُهُ على طرفي التركيب كإطلاق المفرد على أحد طرفيه تجوّزٌ وتسميةٌ للكـلّ باسم جزئه في الأوّل، وبالعكس في الثاني.

لأنّ المركّب إن عُدّي بـ«مع» فهو أحد طرفيه، وإن عُدّي بـ«مـن» فـهو طرفاه، ولـمّـا اشتهر إطلاقه على الثاني في عرفهم اكتفي عن ذكر صلته باشتهارها، وأُطلق عليه مطلقاً، واحتاج إطلاقه على الأوّل إلى ذكر صلته، فلا يصحّ إطلاقه عليه مطلقاً، فضلاً عن أن يكون حقيقةً فيه فقط. ومن هذا القبيل المجموع حـيث ينصرف إلى المجموع من الأجزاء وإن صحّ إطلاقه على المجموع مع غيره. ومن هذا الباب أيضاً الزوج فيما تماثل طرفاه كالأعداد والنعال ومصراعي الباب وهكـذا، وأمّا فيما اختلف طرفاه بالذكورة والأُنوثة فبالعكس، ولعلّ السرّ فيه أنّ الازدواج المقصود في الثاني معيٌّ بخلاف الأوّل فإنّه تركيبيٌّ اتّحادي، فتفطّن.

هذا، وحيث إنّ التركيب لا يثبت غالباً إلّا في المستعمل ينصرف المركّب إليه، وكذا المفرد المقابل له، فيخرج به المهمل والمركّب معاً، فانطبق الحدّ على المحدود جمعاً ومنعاً.

ثمّ إنّي فسّرت المفرد بمفهومه الأصليّ لا بما تُوُهّم أنّه خاصّةٌ له، وهـو: مـا لا يدلّ جزؤُه على جزء معناه؛ لفساده، إذ يدخل فيه حينئذٍ نحوُ: عبد الله علماً، مع أنّه مركّبٌ من لفظين ومعربٌ بإعرابين، ويخرج به كلماتٌ يدلّ جزؤها على جـزء معانيها، نحو: بصريٌّ وقائمةٌ ورجلٌ والرجل ورجلان والأفعال المزيد فيها.

وما يُتوهّم: من أنّ كلّاً منها كـلمتان تحـقيقاً، عُـدّتا كـلمةً واحـدةً لشـدّة

---

(١) المتوهّم ميرزا أبو طالب في حاشيته على السيوطي (منه).

الامتزاج، فاسدٌ؛ لأنّ ياء النسبة وتاء التأنيث واللام والتنوين وأداتي التثنية والجمع ولواحق الأفعال كيفيّاتٌ وهيئاتٌ لدخولها كالحركات والإعراب، فإنّ الكيفيّة والهيئة كما قد تحصل بالحركات فكذلك قد تحصل بالحروف؛ ألا ترى أنّ هيئة المضارع واسم الفاعل إنّما انتزعت من زيادة الحرف على المادّة.

وما حدّدنا به الكلمة أسدُّ الحدود وأخصرُها.

وقد عرّفها بعضهم بـ«قول مفرد» زاعماً أنّ القول أقرب إلى الكلمة من اللفظ من حيث اختصاصه بالمستعمل، غفلةً عن أنّه أبعد منه من حيث اختصاصه بالجملة أو انصرافه إليها، فقد اشتهر أنّ محكيّ القول لا يكون إلّا جملة.

وقد عرّفها بعضُهم بـ«لفظٌ مستقلٌّ دالٌّ بالوضع تحقيقاً أو تقديراً أو منويٌّ معه كذلك».

وفيه أوّلاً: أنّ اللفظ ينصرف إلى المستقلّ، فإنّ همزة «أفعل» وألف «ضارب» وأمثالها لا تُحتسب ألفاظاً بل أجزاءً، فلا حاجة إلى تقييده به لإخراجها.

وثانياً: أنّه يخرج به التنوينُ وياءُ النسبة وما شاكلها مع أنّها عندهم كلمات، إلّا أن يلتزم فيها بما اخترناه.

وثالثاً: أنّ الدلالة تختصّ بالمركّبات الإسناديّة وما بمنزلتها؛ إذ هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلمُ بشيءٍ آخر، والمرادُ من العلم به في الموردين الكشفُ التصديقيّ الذي لا يتعلّق إلّا بالإسناد الذي لا يتحقّق إلّا بالإرادة؛ ولذا ذهب المحقّقون إلى أنّ الدلالة تابعةٌ للإرادة، فالمفرداتُ العارية عن الإسناد عاريةٌ عن الدلالة، فلا ينعكس الحدّ.

ورابعاً: أنّ الحدّ يعمّ المركّبات، ولا يوجب تقييدُ الدالّ بالوضع خروجَها منه

ولو قلنا بدلالة هيئاتها التركيبيّة على كيفيّات النسب بالمناسبة الذاتيّة كما هو التحقيق؛ إذ يصدق عليها أنّها دالّةٌ بالوضع باعتبار أنّ دلالتها على مفاهيمها المركّبة متسبّبةٌ عن وضع مفرداتها، فلا يطّرد الحدّ حينئذٍ.

وخامساً: أنّ تعميم اللفظ إلى التحقيقيّ والتقديريّ فاسدٌ، كما سيظهر لك إن شاء الله تعالى.

وسادساً: أنّ تعميم الكلمة إلى اللفظ والمنويّ معه فاسدٌ أيضاً، إذ من الظاهر أنّ الكلمة نوعٌ من اللفظ.

وقد عرّفها بعضُهم بـ«لفظٌ وُضع لمعنىً مفرد».

وفيه أيضاً أوّلاً: أنّه يخرج منه المشتقّات بتوصيف اللفظ بالوضع، لاستقلال كلٍّ من مادّتها وهيئتها بالوضع، ولم يكن للمجموع منهما وضعٌ آخر، ولا وضع الجزئين وضعاً للمجموع وإلّا لدار؛ إذ التركيب والجمع بعد وضع الجزئين، فلو ورد وضعهما على المركّب لزم تأخّره عن التركيب الذي كان مؤخّراً عنه بمرتبةٍ.

وثانياً: أنّ ذكر الإفراد بعد ذكر الوضع مستدركٌ؛ لما ظهر لك من ترتّب التركيب على الوضع.

وثالثاً: أنّ وضع الاسم مرآتيٌّ فإنّه بإزاء شيءٍ ووضعَ الحرف آليٌّ لأنّه لإحداث معنى في الغير، فربط الوضع إلى المعنيين مختلفٌ، ولا يتكفّل «اللام» في إطلاقٍ واحد ربطين مختلفين، فلا يعمّ الحدّ الاسمَ والحرفَ معاً.

ورابعاً: أنّ التحديد إنّما يصحّ بما يتقوّم به المحدود أو بخاصّته التي لا تنفكّ عنه عقلاً، لا بما ثبت له في الخارج اتّفاقاً؛ ولذا اشتهر أنّ التعريف للمفهوم بالمفهوم، والوضعُ ليس مقوّماً للكلمة ولا خاصّةً كذلك له؛ إذ لا يقدح في كون الكلمة كلمةً

مناسبتُها لمعناها ذاتاً كما اختاره الفاضل الرضيّ في أسماء الأصوات، واختاره بعضُ المحقّقين في مطلق الألفاظ اللغويّة، فما يتقوّم به الكلمة في مصطلحهم إنّما هو الاستعمال المقابل للإهمال، سواء كان بالوضع أو بالمناسبة الذاتيّة.

وخامساً: أنّه لا يشمل المنويّ مع اللفظ مع دخوله في الحدود عندهم، والتكلّفُ في إدخاله في الحدّ بالتزام نقل اللفظ في عرف النحاة إلى ما يعمّ التحقيقيّ والحكميّ مع فساده في نفسه غير مجد؛ إذ لو عمّه اللفظُ يُخرجه التوصيف بالوضع، إذ من الظاهر أنّ المنويّ معه هو المعنى، وإلّا لأُطلق عليه اللفظ تحقيقاً ولم يُقابَل به في الحدّ السابق. والتعبير عنه بـ«هو وأنت وأنا» استعارةٌ كما صرّح به المتكلّف، ومن المعلوم أنّ المعنى المنويّ معه لا يكون موضوعاً لمعنى آخر، فلا يندرج في الموضوع وإن قلنا باندراجه في اللفظ.

وسادساً: أنّ المعنى ما يتعلّق به القصد فلا يشمل العين لعدم تعلّق القصد به؛ ولذا قوبل بالمعنى وقُسّم الاسم باعتبارهما إلى قسمين: اسم المعنى واسم العين.

وسابعاً: أنّ المعنى على فرض شموله للمعنى والعين بجعله مقابلاً للّفظ يكون مستدركاً بعد ذكر الوضع؛ لأنّه لا بدّ له من الطرفين، فذكره يُغني عن ذكر طرفه العامّ.

وقد تكلّف بعضُهم(١) لجعل المعنى قيداً مخرجاً، فقال ـ بعد تعريف الوضع بتخصيص شيءٍ بشيءٍ بحيث متى أُطلق أو أُحسّ الشيء الأوّل فهم منه الشيء الثاني ـ: ولـمّا كان المعنى مأخوذاً في الوضع فذكر المعنى بعده مبنيٌّ على تجريده عنه.

---

(١) المراد به شارح الجامي (منه).

قال بعض الناظرين في كلامه[١] : وكما أنّ المعنى مأخوذٌ في الوضع فكـذلك الدالّ وهو الشيء الأوّل، فلا بدّ من تجريد الوضع عنه أيضاً ليصحّ إسناد الوضع إلى ضمير اللفظ، ولم يتصدّ لبيانه وضوحاً وإنّما تصدّى لبيان التجريد عن المعنى تنبيهاً على أمرٍ بديعٍ تفرّد به بعد إجماع الناظرين على خلافه، وهـو جـعل المـعنى قـيداً مخرِجاً، انتهى.

وفيه، أوّلاً : أنّ كون المعنى قيداً توضيحيّاً لا يبتني عـلى أخـذه في مـفهوم الوضع حتّى يصير بخلوّه عنه قيـداً مخرجاً، بـل يكفي فيه استلزامه له واسـتتباعه إيّاه.

وثانياً : أنّ توهّم دخول اللـفظ والمـعنى في الوضـع وتجـريده عـنهما مـن الخرافات؛ إذ لو كان كـذلك لزم أن يكـون إحـداث الوضـع عـبارةً عـن إيجـاد التخصيص وطرفيه، وصحّةُ إطلاقه على المجـموع، وإفـادتُهُ لمـعانٍ سـتّة : ثـلاثةٌ إسميّة وهي : التخصيص واللفظ والمعنى، وثلاثةٌ حرفيّة وهي : نسـبة التـخصيص إلى الفاعل قياماً وإلى اللفظ وقوعاً وإلى المـعنى كـذلك بـوضعٍ واحـد مـن دون أن ترجع إلى أمرٍ واحد، وعدمُ كونه من الأُمور النسـبيّة القـائمة بـطرفيها وعـدمُ صحّة الاشتقاق منه لعدم دلالته حينئذٍ على معنىً حدثي مـع وقـوعه مـنه بجـميع تصاريفه، وعدمُ صحّة إطلاق الوضع والموضوع والموضوع له عـلى التـخصيص وطرفيه حقيقةً ـ كما هو ظـاهر ـ ومجـازاً لعـدم العـلاقة، وعـلاقةُ الكـلّ والجـزء على فرض اعتباره يختصّ بما إذا كان للكلّ تركّبٌ حقيقي، وفسـادُ اللـوازم بـيّن، فهذا غلطٌ عجيب لا تكاد تحصى مفاسده، ولم يستعمله أحدٌ في هذا المـعنى حـتّى

(١) المراد به عصام الدين في حاشيته على شرح الجامي (منه).

غلطاً. كيف! وعبارة الحدّ التي استظهره منها صريحةٌ في خلافه؛ لأنّ المحمول على الوضع هو التخصيص المضاف إلى طرفيه لا التخصيص وطرفاه، فهو منادٍ بأعلى صوته بخروج الطرفين منه.

فإن قلت: لعلّ الفرض أخذ النسبة إليهما في مفهومه لا نفسهما، فيطابق الحدّ ويندفع عنه ما أوردت.

قلت: أوّلاً: إنّ أخذ الربط في مفهومه لا يوجب تجريده عن طرفه إذا ذكر معه كما هو ظاهر. ولو قيل: الغرض من التجريد أيضاً تجريده عن النسبة لا الطرف، لأقول: إنّ ذكر الطرف بعده لا يوجب تجريده عن النسبة إليه كما هو ظاهرٌ أيضاً، وإلّا لزم تجريد الفعل عن إسناد الحدث إلى الفاعل أو المفعول المدلول بهيئته إذا ذكر الفاعل أو المفعول معه.

وثانياً: إنّ عبارة الحدّ ناطقةٌ بخلافه أيضاً؛ فإنّ المحمول هو التخصيص المضاف، لا التخصيص وإضافته، والفرق بينهما ظاهر، وتوهّم أنّ الأوّل يؤول إلى الثاني في غير محلّه، وإلّا لزم التكرّر في الإضافة.

وثالثاً: إنّ أخذ النسبتين فيه غير معقول؛ لأنّ الدالّ عليهما إمّا هيئة الوضع أو مادّته أو المجموع.

والهيئة الواحدة لا تتكفّل أكثر من نسبةٍ واحدة في إطلاقٍ واحد، وإلّا لزم محذور استعمال المشترك في أكثر من معنى واحد، مع أنّ الأمر في المقام أظهر لأنّ الهيئة كالحرف آلةٌ لامرأة، وعدمُ حدوث أكثر من حادثٍ واحد بآلةٍ واحدة في إعمالٍ واحد ظاهرٌ بيّن. وأيضاً نسبة المادّة إلى المفعول مترتّبةٌ على نسبتها إلى الفاعل، فمع تكلّفها النسبةَ المتقدّمة حيث فسّره بالتخصيص لا يعقل تكفّلها النسبةَ المتأخّرة وإن جوّزنا إيجادها أكثر من نسبةٍ واحدة. وأيضاً الهيئة جهةٌ لاستعمال

المادّة فلو أفادت النسبَ الثلاثة لزم استعمالها على وجوهٍ مختلفة في استعمالٍ واحد، وفساده ظاهرٌ غنيٌّ عن البيان. وأيضاً هيئته لا تجتمع مع هيئة الفعل لاستحالة اجتماع الهيئتين، فلا ينفعه دلالتها عليها؛ إلّا أن يُدّعى دلالة سائر الهيئات عليها أيضاً. وفساده في غاية الوضوح.

وأمّا المادّة فلا يعقل دلالتها عليها؛ لأنّها معانٍ حرفيّة، وهي لا تثبت إلّا بالحروف أو ما بمنزلتها، وهي الهيئات الاشتقاقيّة أو التركيبيّة.

ومنه يظهر عدم جواز دلالة المجموع عليها.

[تعريف الكلام][1]

﴿ و ﴾ لمّا عرفت حدّ الكلمة، فاعلْم أنّ ﴿ الكلام لفظٌ مفيد ﴾.

وقد مرّ تفسير اللفظ، وأنّه منطبِقٌ على الصوت الملفوظ تحقيقاً ـ كانطباق النطق على المنطوق، والقول على المقول، والخلق على المخلوق، وهكذا ممّا يتّحد فيه الفعل مع المفعول في الخارج ـ لا أنّه يطلق عليه تجوّزاً، أو اصطلاحاً من النحاة كما تُوهّم. كيف! وهو أمرٌ عرفيٌّ يعرفه جميعُ أهل العرف.

﴿ و ﴾ أمّا المفيد فـ﴿ هو ﴾ ما يتّصف بالإفادة، ولاتّصاف الذات بالمبدأ مرتبتان: التلبّس الفعلي، والاقتضاء ذاتاً أو جعلاً على وجهٍ يعدّ المبدأ صفةً من صفاتها بحيث لو جامع الشرط ولم يكن المحلّ مشغولاً بالمثل وفُقد المانع والمزاحم لأثّر ووُجد منه المبدأ فعلاً، كما يقال: هذا الدواء نافعٌ ولو لم ينفع، وهذا الدواء ضارٌّ ولو لم يضرّ، والسنا مسهلٌ ولو لم يسهل، والسمّ قاتلٌ ولو لم يقتل، والشمس مضيئةٌ ولو لم تضيء، والشجرة مثمرةٌ ولو لم تثمر، وهكذا من الأمثلة.

ولمّا كان المقام من قبيل الثاني ـ من حيث أنّ اللفظ إذا اشتمل على الإسناد

---

(١) العنوان منّا.

التامّ أو بمنزلته خرج عن حدّ النقص إلى الكمال ووصل مرتبة اقتضاء الإفادة، بحيث لو جامع الشرط ولم يمنعه مانعٌ ولم يكن المحلّ مشغولاً بالمثل لأفاد وأعلَمَ فعلاً ـ فسّرتُ المفيد بـ﴿ ما يقتضي العلم بمراد المتكلّم ﴾.

ثمّ إنّي فسّرت الفائدة بالعلم؛ لأنّ الأثر المقصود من اللفظ ليس إلّا التصديق والعلم، والفائدة في العرف إنّما هو الأثر المقصود من الشيء، ولذا انحصرت فائدةُ العلم في العمل، وفائدةُ السحاب في المطر، وهكذا.

بيانه: أنّ المترتّب على اللفظ أمران مترتّبان: إحضار المفهوم في الذهن، والعلمُ بمراد المتكلّم، والأوّل ليس مقصوداً إلّا توطئةً وتبعاً للثاني؛ ولذا قالوا: الوضع للتركيب، والتركيب للدلالة، فالمقصود بالأصالة إنّما هو العلم والدلالة، ويترتّب الأوّل على مجرّد الوضع ويتعلّق بنفس المفهوم من دون مدخليّةٍ للإرادة فيه، ويترتّب الثاني على صدوره من المتكلّم العارف بالوضع في مقام الإفادة والاستفادة، فيتعلّق ابتداءً بمراد المتكلّم لا بنفس المفهوم، ضرورة أنّ العلم بشيءٍ لا يوجب العلم بشيءٍ آخر إلّا بعد ملازمتهما في الوجود، إمّا بكون أحدهما علّةً للآخر أو باشتراكهما في العلّة، والكلامُ بالنسبة إلى الخارج لا يكون علّةً ولا معلولاً ولا مشتركاً معه في العلّة، وإنّما يكون معلولاً عن مراد المتكلّم إذا صدر منه في مقام الإفادة والاستفادة، ضرورةَ أنّ الداعي على صدور الكلام من المتكلّم العارف بالوضع في مقام الإفادة والاستفادة ليس إلّا إرادته مفهومَه، فإن كان الكلام خبراً ناظراً إلى الخارج يدلّ عليه ثانياً بتوسّط دلالته على المراد بعد ثبوت ملازمته له، إمّا بعصمة المتكلّم مطلقاً أو صدقه إذا كان بديهيّاً لا يتطرّق فيه الاشتباه، وإن كان الخارج نظريّاً ولم يكن المتكلّم معصوماً أو بديهيّاً ولم يكن صادقاً، أو كان الكلام إنشاءً غير ناظرٍ إلى الخارج فلا دلالة له إلّا على مراد المتكلّم، فالمطّرد في جميع

الموارد هو الدلالة عليه لا على الخارج، فلذا فسّرنا المفيد بما يقتضي العلم بمراد المتكلّم.

ثمّ اعلم أنّ المفيد أعمّ من الكلام لثبوته في الدوال الأربع أيضاً، فما يتقوّم به هو إنّما هو اقتضاء العلم بمراد المُلقي متكلّماً كان أم لا، فالتفسير بما يقتضي العلم بمراد المتكلّم باعتبار أنّ الكلام في المفيد الذي هو من صنف اللفظ، وحيث عرفت أنّ الإفادة في اللفظ وما بمنزلته إنّما هو العلم التصديقي المقصود منه دون مجرّد إحضار المفهوم وإخطاره، وأنّ اقتضاء العلم فرع ثبوت الملازمة في الوجود بين الطرفين، وأنّه لا يكون بين الكلام والخارج ملازمةٌ أصلاً، وأنّ الملازمة إنّما هي بين الكلام ومراد المتكلّم، ﴿ فـ ﴾ قد ظهر لك أنّه ﴿ يتقوّم بـ ﴾ تحقّق ﴿ القصد الذاتي ﴾ للمتكلّم ﴿ دون التقييدي ﴾ إذ مع عدم تحقّق القصد له لا يكون في البين مرادٌ حتّى تتحقّق الملازمة، ومع عدم الذاتيّ منه لا يكون علّةً تامّةً باعثةً على صدور الكلام منه بل جزء للعلّة.

فإن قلت: اللفظ إذا اشتمل على الإسناد التامّ مقتضٍ للعلم وموجبٌ له، غاية الأمر أنّه مع عدم قصد المتكلّم لا يترتّب عليه العلم من جهة فقد الشرط لا المقتضي.

قلت: اقتضاء الشيء للعلم بشيءٍ آخر يدور مدار الملازمة في الوجود الدائرة مدار العليّة، ومن المعلوم أنّ الملازمة والعليّة منتفيةٌ مع عدم القصد، بل لا يتحقّق الإسناد بين الكلمات إلّا بالقصد، ضرورة تفرّع الإسناد على استعمال اللفظ، ومن المعلوم عدم تحقّقه إلّا بالقصد، فإنّه يقع على وجوهٍ مختلفة وأنحاء متشتّتة، وما لم يتعيّن في أحد الوجوه لا يعقل أن يتحقّق، ضرورة أنّ الشيء ما لم يتشخّص لم يوجد، كما أنّه ما لم يوجد لم يتشخّص، وتعيّنُه في أحد الوجوه

ـ من الفاعليّة والمفعوليّة والحاليّة وهكذا من الخصوصيّات ـ إنّما يكون بالقصد، فالصادر من النائم والساهي ونحوهما كلماتٌ مفرَدةٌ معدودةٌ غير مرتبطة وإن كانت في صورة التركيب والتأليف.

فما تُوهّم: من تحقّقه بالإعراب أو ما بمنزلته ولو مع عدم القصد في غاية الفساد، ضرورة أنّ الإعراب علامة التركيب عند القصد لا مطلقاً.

فاتّضح ـ غاية الاتّضاح ـ أنّ الإفادة تتقوّم بالقصد الذاتي، فما توهّمه بعضهم: من عدم اعتبار أصل القصد أو الذاتي منه واضح البطلان.

كما اتّضح أنّ اعتبار القصد أو الذاتي منه بعد ذكر المفيد مستغنىً عنه.

وإن شئت زيادة التوضيح، فاعلم أنّ الإفادة واقتضاء العلم لا تتحقّق في المركّبات التي لم تُقصد النسبة فيها لذاتها؛ لأنّ عدم قصدها لذاتها يوجب صيرورة طرفيها في حكم المفرد، فكما أنّه من حيث هو يأبى عن اقتضاء العلم فكذلك ما في حكمه وهو المركّب الناقص.

توضيحه ـ غاية الإيضاح ـ: أنّ العلم التصديقي لا يتعلّق إلّا بالنسبة، ولذا لا يجوز الاقتصار فيه على مفعولٍ واحد، وهي إن قصدت لذاتها ولم يُجعل أحد طرفيها قيداً للآخر ولا طرفاها قيداً لأمرٍ آخر تكون تامّة في عالم المفهوم ومورداً للتصديق والشكّ، والعبارةُ المطابقة لهذا المفهوم المركّب تامّةٌ في عالم اللفظ مقتضيةٌ للعلم به، وإن لم تقصد لذاتها وجعل أحد طرفيها قيداً للآخر أو طرفاها قيداً لأمرٍ آخر فهي في حكم العدم لرجوع طرفيها إلى الطرف الواحد حينئذٍ، فمجموع طرفيها كالمفهوم الإفراديّ المقيّد لا يتعلّق به التصديق، والعبارة المُنبئةُ عنه ناقصةٌ لا تقتضي العلم أصلاً لرجوع طرفيها إلى الطرف الواحد وهو المفرد المقيّد، فتمام النسبة يدور مدار قصدها لذاتها المقتضي للعلم، كما أنّ نقصها يدور مدار قصدها تبعاً وقيداً بجعل

أحد طرفيها قيداً للآخر أو طرفيها قيداً لأمرٍ آخر الآبي عن اقتضاء العلم، فالنسبة تكون في الأصل تامّةً لأنّ قصد الشيء لذاته متقدّمٌ على قصده لغيره، بل مرجعه إلى عدم الثاني، فإنّ قصده لغيره عبارةٌ عن قصد الشيء في نفسه مع ضمّ قصدٍ زائدٍ إليه، ترجع القصد الذاتي إلى عدم ضمّ القصد الزائد إليه. فنقصانها عرضيٌّ ناشئٌ من القصد التبعي التقييدي، ومن هنا تُشعر النسبة الناقصة بالتامّة دون العكس، [illegible] أنّ الأوصاف قبل العلم بها أخبارٌ والأخبار بعد العلم بها أوصاف.

ولا فرق فيما بيّناه ـ من عدم مجامعة الإفادة واقتضاء العلم مع عدم قصد النسبة لذاتها ـ بين أن يكون صوغ التركيب فيه على النقص أصلاً بأن يكون أحد طرفيه قيداً للآخر كالتركيب الإضافي والتوصيفي، وأن يكون صوغه على التمام أصلاً بأن لا يكون أحد طرفيه قيداً للآخر وحصل له النقص بالعرض بواسطة صيرورة طرفيه قيداً لأمرٍ آخر، كالجملة الوصفيّة والمضاف إليها وجملة الشرط والصلة، لأنّ المناط في عدم الإفادة نفس النقص الملازم لعدم القصد لذاته.

فما اعتبره بعضهم: من القصد لذاته بعد ذكر المفيد لإخراج الجمل الناقصة ـ كالجمل المذكورة وما شابهها ـ لا وجه له، لما عرفت من خروجها عن الحدّ بالمفيد، ولو عمّها لعمّ الناقص بالذات، كـ«غلام زيد» و«زيد الضارب»، وفسادُه ظاهرٌ بيِّن.

وما وجّهه بعضهم: من أنّ المفيد فاعل الإفادة لا ما يتوقّف عليه الإفادة ـ من الفاعل والشرط وهكذا ـ وهو موجودٌ في الجمل المذكورة في غير محلّه، لما ظهر لك من ترتّب اقتضاء الإفادة على تماميّة النسبة فما لم تتمّ النسبة فعلاً لا تقتضي الإفادة وإن تمّت اقتضاءً، فإنّ النقص الفعلي يمنع عن اقتضاء العلم ولو كان عرضيّاً، فما أفاده سديدٌ في حدّ نفسه، لكنّه لا يفيده.

وقد ظهر بما بيّناه ـ من رجوع القصد لذاته إلى تماميّة النسبة وعدم نقصها ـ أنّه لا ينافي كون الكلام توطئةً لكلام آخر.

وحيث قد خفي ما حقّقناه ـ من معنى القصد الذاتي والغيري ـ على جماعةٍ، واختلط عليهم المقصود، وزعموا منافاة القصد الذاتي للتوطئة، وأشكل عليهم الأمر في نحو: نعم الرجل زيد توطئةً لقولك أكرمه، فلا بأس لنا ببسط الكلام في المقام على وجهٍ ينكشف به المرام غاية الانكشاف.

فأقول ـ بعون الله تعالى ومشيّته ـ: إنّ القصد الذاتيّ:

قد يُقابَل بالقصد الغيري التقييدي، فمعناه حينئذٍ تعلّق النظر ببيان النسبة أصالةً وتفهيم المخاطب إيّاها من دون أن يجعل أحد طرفيها قيداً للآخر ولا طرفاها قيداً لأمر آخر، فالنسبة حينئذٍ ملحوظةٌ بلحاظها الأصلي الذاتي وتكون تامّةً في عالم المفهوم ومحلّاً للتصديق والشكّ، كما أنّ النسبة اللفظيّة حينئذٍ تامّةٌ في عالم اللفظ وموجبةٌ للعلم والكشف عن النسبة المطابقة لها، والقصد الغيري حينئذٍ عبارةٌ عن تعلّق النظر ببيان النسبة على وجه التقييد والتبعيّة، سواء كان بجعل أحد طرفيها تبعاً وقيداً للآخر كما هو الحال في التركيب الإضافي والتوصيفي، أو بجعل طرفيها تبعاً وقيداً لأمر آخر كما هو الحال في جملة الشرط والصلة، فالنسبة حينئذٍ عاريةٌ عن حالتها الأصليّة من صفة التماميّة ولا يكون محلّاً للتصديق والشكّ، كما أنّ النسبة اللفظيّة حينئذٍ ناقصةٌ في عالم اللفظ ولا توجب العلم بشيء.

توضيح الحال فيه: أنّ النسبة أمرٌ إضافيٌّ لا بدّ فيه من الطرفين، وكلٌّ منهما ركنٌ في الطرفيّة لها واقعٌ في عرض الآخر بحسب الذات، فصيرورةُ أحد طرفيه من قيود الطرف الآخر وحدودِه وتوابِعِه ـ بحيث يصير الطرفان طرفاً واحداً وموضوعاً لحكمٍ آخر او محمولاً له ـ موجبةٌ لخروج النسبة عمّا كانت عليه أصالةً

وذاتاً: من تعلّق النظر بتفهيمها وكشفها في حدّ نفسها كما هو ظاهرٌ، فتصير ناقصةً بعد أن كانت تامّةً.

وحيث إنّ النظر الذاتي الأصيل إلى تفهيم النسبة وكشفِها ذاتاً إنّما يكون عند جهل المخاطب بها، كما أنّ النظر التبعي التقييدي إليها إنّما يكون عند علم المخاطب بها، اشتهر بينهم: أنّ الأوصاف قبل العلم بها أخبارٌ والأخبار بعد العلم بها أوصاف، وصحّ تفريع النسبة الناقصة على التامّة، فيقال: ضَرَبَ زيدٌ فضربُهُ شديدٌ، ويَضرِبُ فهو ضاربٌ، ومن هنا قلنا باشتقاق المصدر من الماضي واسمِ الفاعل من المضارع معنىً.

وهكذا الأمر في صيرورة طرفي النسبة تبعاً وقيداً لأمرٍ آخر؛ إذ كما ينافي تماميّةَ النسبة صيرورةُ أحد طرفيها من قيود الآخر وحدوده وتوابعه، فكذلك ينافيها صيرورةُ طرفيها من قيود الأمر الآخر وحدوده وتوابعه، وكما تتقوّم تماميّة النسبة ببقاء كلٍّ من طرفيها على صفة العرضيّة والاستقلال، فكذلك تتقوّم ببقاء طرفيها على صفة الاستقلال وعدم التبعيّة، فإنّ التبعيّة والتقييد لا تجتمع مع النظر الأصيل إلى كشف النسبة وتفهيمها، من دون فرقٍ بين تعلّق التقييد بالطرفين وتعلّقه بأحدهما كما هو ظاهر.

ولا فرق في كون الجملة من توابع أمرٍ آخر وحدودِهِ بين كونها قيداً للنسبة كجملة الشرط حيث أنّها قيد للنسبة الواقعة في الجزاء، وكونِها طرفاً للنسبة الناقصة كمفعولي علمت، وكونِها قيداً لأحد طرفيها مطلقاً كالجملة الحاليّة والوصفيّة والمضاف إليها وجملة الصلة، كما أنّه لا فرق بين حصول التقييد من الحرف كالشرطيّة وصلة الموصول الحرفي وحصولِهِ من التركيب كالجمل المذكورة.

وحيث إنّ الجمل الناقصة ـ كالمركّبات الناقصة ذاتاً ـ في حكم المفرد من

حيث عدم استقلالها وجوازِ وقوعها طرفاً للنسبة أو قيداً له، حَكَم القوم بأنّ الجمل الناقصة مقدّرةٌ بالمفرد ولها محلٌّ من الإعراب.

وهذا معنى قولهم: إنّ صلة الموصول الحرفيّ مأوَّلةٌ بالمصدر، لا ما توهّمه القاصرون منهم: من تأوّلها به حقيقة؛ إذ لا يصحّ حلول المصدر محلّها في كثيرٍ من المقامات، ألا ترى أنّه لا يصحّ حلوله محلّها في قولك: فلان أجَلّ من أن يُمدح، والأخبار أكثرُ من أن تُحصى، وهكذا. والتفصيل موكولٌ إلى محلّه.

فإن قلت: لو كان وقوع الجملة طرفاً للنسبة موجباً للنقص ومانعاً عن التمام، لزم عدم جواز تعلّق العلم بمفعوليه لما بيّنتَ: من عدم تعلّقه إلّا بالنسبة التامّة.

قلت: العلم إنّما يتعلّق بالمركّب التامّ وهو المبتدأ والخبر، والنقص إنّما يحصل من قِبَل تعلّقه به، فهو بعد التعلّق لا قبله، فلم يتعلّق العلم بالناقص وإن صار المتعلَّق ناقصاً، فتفطّن.

وقد يقابل بالقصد الغيري المقدّمي التوطّئي[1]، فالمقصود لذاته حينئذٍ عبارةٌ عمّا لم يكن مقدّمةً وتوطئةً لغيره كالنتائج المقصودة لذاتها؛ والمقصود لغيره عمّا كان مقدّمةً وتوطئةً لغيره، سواء كان تامّاً كالأقيسة، أو ناقصاً كالجملة الشرطيّة.

ولا شبهة في أنّ المقصود من القصد الذاتي في المقام هو المعنى الأوّل لا الثاني، وإلّا لزم خروج الأقيسة وساير القضايا التي تكون مقدّمات لغيرها عن حدّ الكلام مع دخولها في المحدود بالضرورة، مع أنّ المعنى الثاني لا يحتمله المقام لأنّ الذاتيّة والتبعيّة بهذا المعنى إنّما يرجعان إلى المعنى لا اللفظ، فإنّ قولك: «نعم الرجل زيدٌ» لا يكون تبعاً ومقدّمةً لقولك: «أكرمه» إلّا في المعنى؛ ضرورة أنّه في مرحلة

---

(١) عطف على قوله: «قد يقابل بالقصد الغيري التقييدي» في الصفحة ٣٣.

التركيب مستقلٌّ وواقعٌ في عرض الآخر، وكلامنا في المقام إنّما هو في اللفظ وجهاته، فهو بعيدٌ عن المقصد وأجنبيٌّ عن المطلب، وما يتعلّق بالمقام إنّما هو الذاتيّة والتبعيّة بالمعنى الأوّل، لما اتّضح لك من رجوعهما إلى اللفظ وتأثيرهما في تماميّة التركيب ونقصه، فانكشف لك بما بيّناه ـ غاية الانكشاف ـ فسادُ توهّم خروج مثل «نعم الرجل زيدٌ» توطئةً لإكرامه عن المقصود لذاته ودخولِهِ في المقصود لغيره.

وأعجب منه ما التزم به: من تقييد الغير بالكلمة، أو ما لا إفادة له وحده؛ لاستلزامه صيرورة الجملة الشرطيّة كلاماً، لخروجها عن المقصود لغيره حينئذٍ، حيث إنّها توطئةٌ لجملة الجزاء التي تكون مفيدةً بنفسها ومقصودةً لذاتها.

والعجب أنّ المحقّق الرضي ﷺ ـ مع تنبّهه لما بيّناه: من أنّ القصد الذاتي في المقام في مقابل التقييدي، حيث علّل خروج الشرطيّة عن المقصود لذاته بأنّها قيدٌ في الجزاء ـ حَكَم بخروج الجملة القَسَميّة عنه أيضاً؛ لأنّها لتأكيد جواب القسم، فإنّ المُقسَم به بناءً على كونه جملةً مشتملةً على الإسناد ـ بجعله مبتدءاً لخبر محذوف أو متعلّقاً بفعلٍ محذوف ـ يكون تامّاً في مرحلة التركيب ولا يكون قيداً في الجواب وإنّما يكون توطئةً له، فهو حينئذٍ كالمنادى حيث لا يكون إلّا توطئةً لما بعده، مع أنّه صرّح بعد ذلك ـ بأسطر قليلة ـ أنّ نحو «يا زيد» كلامٌ، لسدّ «يا» مسدّ «دعوت» الإنشائي، فالتفصيل بينهما كما صنعه في غير محلّه. نعم، إن قلنا بعدم اشتمال المُقسَم به على الإسناد ـ كما هو التحقيق ـ وأنّ الدالّ على القسم هو أدواته ـ من اللام والباء والواو والتاء ـ ولا حذف في البين لعدم الحاجة إليه، فهو مفردٌ مرتبط بجوابه على وجه القسميّة والتأكيد، ولا يكون كلاماً لكونه قيداً لجوابه، ولكنّه حينئذٍ لا يكون جملة.

ومن غرائب الأوهام ما اشتهر في المقام: من خروج الجملة الخبريّة عمّا

يقصد لذاته، وما صدر عن جماعة: من خروج جملة الجزاء عنه أيضاً؛ لاندراجهما فيه بالمعنيين، فإنّ يضرب في قولك: «زيد يضرب» تامّة النسبة، ولا يكون توطئةً لأمر.

وتوهّم: أنّ إسناد يضرب إلى ضمير المبتدأ ليس مقصوداً بالذات والأصل، بل المقصود بالذات إسناده إلى المبتدأ، ولمّا كان الضمير محصِّلاً للربط بين الفعل ومبتدأه أسند إليه، في غير محلّه؛ لأنّ الفعل إنّما يُسند قصداً وبالذات إلى المنويّ الذي يعبّر عنه بالضمير ـ كما سيظهر لك تفصيله إن شاء الله تعالى ـ والاسم الظاهر مقدّماً كان أو مؤخّراً إنّما يؤتى به مفسِّراً أو مؤكِّداً له، فهو توطئةٌ للمنويّ لا المنويّ له، وتقديمه عليه لا ينافي وقوعه في مقام التفسير أو التأكيد، فلا يكون في البين إسنادٌ آخر غير إسناد الفعل إلى ضميره حتّى يكون توطئةً له.

وهكذا الأمر في «زيد أبوه قائم» لما ستعرف تفصيلاً: من عدم وقوع الجملة طرفاً للإسناد حتّى يصير الإسناد الثابت فيها توطئةً له.

وما يتوهّم: من تأوّلها بالمفرد الصالح للإسناد ـ وهو قائم الأب مثلاً ـ في غير محلّه لعدم الدليل عليه، بل استحالته كما سيظهر لك. نعم، ينتزع ذلك منها ويتفرّع عليها لما عرفت: من انتزاع النسبة الناقصة عن النسبة التامّة وتفرّعها عليها وصيرورتِها منشأً لانتزاعها منها. وتفرُّعها عليها لا يوجب تأويلها إليها كما هو ظاهرٌ، فما يسمّى مبتدأً في لسانهم إنّما يكون توطئةً لمرجع الضمير، لا أنّه طرفٌ للإسناد كما توهّموه.

هذا حال الجملة المسمّاة بالخبريّة.

وأمّا جملة الجزاء فالأمر فيها أظهر لظهور أنّ تعليق الجزاء على الشرط إنّما يؤثّر في صيرورة الشرط ناقصاً وقيداً للجزاء وتوطئةً له، لا العكس وإلّا لزم كون

الشرط تامّاً، ولا صيرورة كلّ واحدٍ منهما ناقصاً وقيداً للآخر، ضرورة اختلاف الطرفين وعدم اتّحادهما في الطرفيّة، فإنّ أحدهما يكون مقيَّداً ومعلَّقاً والآخر قيداً ومعلّقاً عليه، ولا يجوز أن يؤثّر التقييدُ والتعليقُ النقصَ في المعلّق والمقيّد أيضاً، وإلّا لكان تعليق الكلام على سائر القيود موجباً لنقصه أيضاً، إذ لا فرق بين أدوات الشرط وأسمائه وسائر القيود في إفادة التعليق، فإنّ قولك: إن ضربتَ أو إذا ضربتَ أضربُ، بمنزلة قولك: بعد ضربك أو وقت ضربك أضربُ، في إفادة أصل التعليق وإن اختلفا في كيفيّته، مع أنّ تأثيره في الطرفين يوجب نقصَهما معاً وعدمَ كونهما كلاماً، لنقص كلّ منهما حينئذٍ وعدمِ ارتباط أحدهما إلى الآخر بإسنادٍ تامّ حتّى يتمّ به الطرفان، ضرورة أنّ الربط الحاصل بينهما إنّما هو التعليق والتقييد، فظهر أنّ عدّ الجملتين كلاماً لا يكون إلّا لاشتمال أحدهما على الإسناد التامّ المقصود لذاته.

فإن قلت: مقتضى ذلك عدّ أحدهما كلاماً واحداً دون المجموع.

قلت: عدّ المجموع كلاماً دون الجزاء فقط إنّما هو لمكان الاتّحاد الحاصل من الاتّصال، وهكذا الحال في عدم عدّ الجملة الخبريّة فقط كلاماً، وسنبيّن لك تفصيل الحال فيه إن شاء الله تعالى.

وبعد ما ظهر لك: أنّ الإفادة هي الدلالة التصديقيّة ولا مرتبة أعلى منها للّفظ وأنّها الأثر المقصود من اللفظ؛ ضرورة أنّ الغرض من وضع الألفاظ تفهيم المراد والمرام لا مجرّد إحضار المفاهيم وإخطارها في الذهن، وهذا معنى ما قالوا: إنّ الوضع للتركيب والتركيب للدلالة، ظهر لك أنّه بواسطة اتّصافه بها ووصوله إلى درجتها يخرج عن حضيض النقص إلى ذروة الكمال فيتمّ.

﴿ ويلزمه صحّة السكوت عليه ﴾ والوقوف لديه والاكتفاء به، إذ عدم صحّة السكوت إنّما يكون من النقصان وترقّب التمام وتوقّع الكمال، فبعد زوال

النقصان وحصول الكمال ينتفي الترقّب والانتظار، فيحقّ الوقوف ويحسن السكوت.

وبهذا البيان يتبيّن لك أُمور:

الأوّل: تفسير المفيد بما يصحّ السكوت عليه وما يحسن السكوت عليه وما يصحّ الاكتفاء به راجعٌ إلى أمرٍ واحد وتفسير باللازم، وتنبيهٌ منهم على كفاية الاقتضاء في تحقّق الاتّصاف وعدمِ اعتبار الفعليّة فيه، لا أنّ لهم اصطلاحاً في المفيد كما قد يسبق إلى الوهم.

الثاني: أنّ تفسيره بما فسّر في كمال الصحّة ونهاية الجودة، فما قيل: من أنّ فيه تكلّفاً، غلطٌ واضحٌ.

الثالث: فساد ما استشكله بعضهم: من أنّ المراد إن كان صحّة السكوت على المفهَم عن جميع ما يتعلّق به لا يصدق التعريف على لفظٍ مفيدٍ موجود، بل كاد أن يكون المفيد ممّا لا فرد له أصلاً، لأنّ متعلّقات المفهَم كاد أن تكون غير متناهية وحسن السكوت عنها موقوفٌ على ذكرها، وإن كان صحّة السكوت عن بعض ما يتعلّق به يصدق التعريف على كلّ قولٍ تكلّم به مفيداً أم لا، لحسن السكوت على زيد مثلاً عن ذكر صفته ونحوها ممّا لا يتقوّم به الإفادة.

لما ظهر لك: من أنّ المراد صحّة القيام عليه والوقوف لديه بواسطة خروجه عن حدّ النقص، لا الاستغناء به عمّا يتعلّق به، فإنّ الاكتفاء والسكوت قد يستعمل بمعنى الاستغناء فيلزمه طرفان، وقد يستعمل بمعنى الوقوف والقيام فلا يلزمه طرفٌ آخر، فلا يكون حينئذٍ في البين مستغنى عنه حتّى يُسأل عنه ويُردّد أمره بين أمرين.

ولو تنزّلنا عنه لنقول: إنّه يصحّ الاستغناء بالمفهَم بعد بلوغه حدّ الدلالة

والإفادة عن جميع ما يتعلّق به، بمعنى أنّه لا يفتقر إليه في تحقّق الإفادة لاستكمالها بدونه. وصحّةُ السكوت عن جميع المتعلّقات لا تتوقّف على ذكرها وحضورها في الذهن تفصيلاً كما هو ظاهر.

الرابع: أنّه لا فاعل للسكوت في المقام، لأنّ المصدر إنّما يسند إلى الفاعل إذا تعلّق الغرض ببيان الحدث المسند إليه، وأمّا إذا تعلّق النظر ببيان نفس الحدث فلا، وقد ظهر لك أنّ حسن الوقوف وصحّة السكوت كنايةٌ عن اقتضاء العلم كناية اللازم عن ملزومه، ومن الظاهر الواضح: أنّ اللازم له حسن الوقوف وصحّة السكوت مع قطع النظر عن إسناده إلى المتكلّم أو المخاطب أو كليهما، ضرورة أنّه لا دخل للساكت والواقف في هذا الحكم أصلاً.

ويظهر لك ـ غاية الظهور ـ بالنظر إلى مقابله وهو ما لا يصحّ السكوت عليه، فكما أنّه لا نظر فيه إلى المتكلّم أو المخاطب فكذلك فيما يصحّ السكوت عليه فلا مجال للاختلاف في فاعله، مع أنّا لو فرضنا أنّ له فاعلاً فالواجب جعله مبهماً أعمّ من الجميع كما يناسبه الحذف لكفاية صحّة سكوت أحدهما عليه لا على التعيين في تحقّق الإفادة وإن انفكّت عن صحّة سكوت الآخر، مع أنّه لا تنفكّ صحّة سكوت أحدهما عن صحّة سكوت الآخر، ضرورة أنّه إذا بلغ اللفظ مرتبة الإفادة والدلالة صحّ السكوت عليه من كليهما.

وتوهّم اختلاف صحّة السكوت باختلاف غرضهما في كيفيّة الإفادة والاستفادة وَهَمٌ؛ لأنّ اختلاف الغرض إنّما يوجب الاختلاف في نفس السكوت لا في صحّته وحسنِه المعلولِ عن تحقّق الإفادة والدلالة، فظهر أنّه لا مجال للاختلاف في فاعله من وجوه ثلاثة.

هذا كلّه إذا فسّرنا السكوت في المقام بالوقوف والاكتفاء كما هو التحقيق.

وأمّا إذا فسّرناه بما يقابل التكلّم كما يظهر من بعضٍ فيختصّ بـالمتكلّم لأنّ السكوت إذا تعدّى بكلمة «على» فهو للمتكلّم، وأمّا المخاطب فـهو سـاكتٌ عـن الكلام، فلا تتحمّل العبارة حينئذٍ إلّا وجهاً واحداً فلا مجال للاختلاف أيضاً.

الخامس: لزوم صحّة السكوت للمفيد دائماً بل بالضرورة، لما ظهر لك: من ملازمة الإفادة لحسن الوقوف وصحّة السكوت، فما قيل: مـن أنّ الغـرض مـنه الحسن الفعليّ المقابل للإمكان بمعنى ثبوته له وقتاً ما في غير محلّه، وكأنّه أدار حسن الوقوف وصحّة السكوت مدار غرض المتكلّم وغفل عن أنّ الدائر مدار غرضه هو نفس السكوت لا صحّته، ضرورة أنّ اللفظ متى خرج عن حدّ النقص يصير أهلاً للوقوف ومحلّاً للسكوت، تعلّق به غرض المتكلّم أم لا، وليس لصحّة السكوت على اللفظ معنى غير صيرورته محلّاً له.

السادس: أنّ القضايا المعلومة ـ سواء لم يجهلها أحدٌ أم لم يكن كذلك ـ كلامٌ لاتّصافها بالإفادة واقتضائها العلم، ولا يقدح فيه عدم حصول الاستفادة منها لعدم خفاء مضمونها، لما ظهر لك من مجامعة المقتضي مع اشتغال المحلّ بالمثل الموجب لعدم ظهور أثره فيه.

ولا يتوهّم متوهّمٌ أنّه استقرّ اصطلاحهم على خروجها منه؛ لأنّ كثيراً منهم لم يخرجوها منه، والمُخرِج علّل الخروج بعدم الإفادة لا بالاصطلاح، مع أنّ قواعد التركيب والإعراب تجري فيها كما تجري في القضايا المجهولة فلا وجه للتفرقة بينهما، فالاصطلاح لو وقع ـ مع أنّه لم يقع لوقوع الاختلاف ـ غلطٌ لا وجه له.

ثمّ إنّ توهّم الخروج إنّما هو فيما لا يجهله أحدٌ، وأمّا في مطلق ما علمه المخاطب ـ كما يظهر من بعض ـ فأوضح فساداً لاستلزامه اتّصاف الكـلام الواحـد بـطرفي النقيض لاستفادة شخصٍ منه وعدم استفادة الآخر منه.

﴿ والمعلوم إنّما يكون مركّباً إسناديّاً خبريّاً ﴾ إذ العلم التصديقي لا يتعلّق إلّا به.

﴿ والمقتضي ﴾ للعلم به ﴿ قد يطابقه ﴾ في الأوصاف الثلاثة ﴿ كزيدٌ قائمٌ ﴾ ونحوه ﴿ فيدلّ عليه مطابقةً ﴾ ولا ينافي ذلك دلالته على القضيّة الذهنيّة وهو مراد المتكلّم أوّلاً وعليه ثانياً بتوسّط ملازمة المراد له مع عصمة المتكلّم مطلقاً أو صدقه إذا كان بديهيّاً، لاتّحاده مع المراد وانطباقه عليه.

﴿ وقد يفارقه في الأوّل ﴾ أي التركيب ﴿ كالأفعال الدالّة بهيئاتها الاشتقاقيّة على إسناد الحدث إلى الفاعل فتدلّ على أحد طرفيه ﴾ أي المركّب الإسنادي الخبري وهو الحدث بمادّتها ﴿ تضمّناً وعلى الآخر ﴾ وهو الفاعل تبعاً و ﴿ التزاماً ﴾ للإسناد المدلول عليه بهيئتها، ولا فرق فيما بيّناه بين أنواع الفعل الماضي والمضارع والأمر وصيغها غائبةً ومخاطبةً ومتكلّمةً، مفردةً ومثنّاةً ومجموعةً؛ فإنّ هيئة الفعل مطلقاً تدلّ على الإسناد التامّ اقتضاءً، فجميع أنواع الفعل بجميع صيغها متّصفةٌ بالإفادة ومقتضيةٌ لها ما لم تعرضها جهةٌ طارئة موجبةٌ لنقض نسبتها. ولا يقدح فيه إبهام الفاعل في بعض تصاريفه لعدم منافاته لتاميّة الإسناد المقتضية للعلم والإفادة وإلّا لزم أن لا يكون «ضَرَبَ الضارب» ونحوه كلاماً مع أنّه لا كلام في كونه كلاماً.

فما في «التصريح»: من أنّ شرط حصول الفائدة مع الفعل والضمير المنوي أن يكون الضمير واجب الاستتار، فـ«قام» على تقدير أن يكون فيه ضميرٌ لا يسمّى كلاماً على الأصحّ، في غير محلّه.

﴿ وقد يفارقه في الأخيرين ﴾ أي الإسناد ﴿ كالمنادى والتحذير والإغراء ﴾ فإنّها عاريةٌ عن الإسناد اللفظي.

﴿ و ﴾ الأخبار كـ﴿ الإنشاءات ﴾ مركّبةً كانت، كـ«أنت طالق»، أم مفردةً كـ«اضرب» ﴿ فتدلّ ﴾ أي الكلمات العارية عن الإسناد اللفظي الدالّة على الإسناد الذهني والإنشاءات ﴿ عليه ﴾ أي على المفهوم الخبري ﴿ **التزاماً وقد وافقنا القومُ في الثالث** ﴾ أي المفارقة في الأخبار، فلم يوجب أحدٌ منهم المطابقةَ بينهما في الخبريّة ﴿ **وخالفونا في الأوّلين** ﴾ أي التركيب والإسناد ﴿ **فأوجبوا مطابقته** ﴾ أي الكلام للمدلول والمعلوم، وهو المركّب الإسنادي الخبري ﴿ **فيهما** ﴾ أي في التركيب والإسناد ﴿ **فتكلّفوا** ﴾ وتعسّفوا من جهة التزامهم بوجوب المطابقة فيهما ﴿ **لتصحيح الإسناد في التحذير والإغراء بتقدير الفعل** ﴾ المناسب لهما: من أُحذركَ واتّق واجتنب وحافظ وارم وما شاكلها ﴿ **وفي المنادى بتقدير حرف النداء وجعله بمنزلة الفعل** ﴾ وهو أدعو ﴿ **ولتصحيح التركيب في الأفعال بجعلها مركّبةً مع فواعلها** ﴾ أسماءً ﴿ **ظاهرةً** ﴾ نحو: ضرب زيدٌ ﴿ **أو** ﴾ ضمائر متّصلةً ﴿ **بارزةً** ﴾ نحو: ضربت ﴿ **أو** ﴾ ضمائر متّصلةً ﴿ **مستترة** ﴾ نحو: اضرب ﴿ **وغفلوا عن أنّ المطابقة** ﴾ بين الدليل والمدلول والمفيد والمفاد ﴿ **غير لازمة** ﴾ وأنّ اقتضاء العلم والإفادة لا يتوقّف على اجتماع الأوصاف الثلاثة في اللفظ ﴿ **وأنّ التحذير والإغراء والنداء** ﴾ كالاستفهام والإخبار والابتداء والخبريّة ﴿ **أنحاءٌ لاستعمال الكلمة** ﴾ فهي خصوصيّاتٌ في التلفّظ ﴿ **ومعانٍ حرفيّة** ﴾ آليّةٍ لا استقلاليّة، غاية الأمر أنّ بعض الخصوصيّات ممّا وضع له الحرف كالنداء والاستفهام فيستفادان من الحرف مرّةً ومن خصوصيّة الاستعمال تارةً، وكثيرٌ منها ممّا لم يوضع لها حرف ﴿ **فلا تؤول إلى معانٍ فعليّة** ﴾.

فتوهّم تقدير الفعل أو الحرف وجعل المقام دليلاً على الحذف والتقدير، في غير محلّه، بل سيظهر لك إن شاء الله تعالى فساد توهّم التقدير في جميع الموارد.

وأمّا جعل «يا» بمنزلة الفعل فأفسد، لأنّه لو كان بمنزلته لصحّ قولك: «أنا يا زيد» كما يصحّ قولك «أنا أدعو زيداً» ولزم أن يكون فعلاً لا حرفاً، مع أنّ «دعوتُ» ناظرٌ إلى تحقيق الدعوة من المتكلّم نظراً استقلاليّاً، ولا نظر في الحرف إلى المتكلّم أصلاً. وبالجملة: فكما لا يضرّ مخالفة الدليل لمدلوله في الأخبار فكذا لا يضرّ مخالفته معه في الإسناد، ولا دليل على لزوم المطابقة حتّى يجب ارتكاب تلك التكلّفات والتعسّفات.

هذا ﴿ و ﴾ أمّا توهّم التركيب في الفعل فأظهر فساداً فـ﴿ **إنّ مرجع استتار الضمير إلى دلالة الفعل على الفاعل** ﴾ المعبّر عنه بالمنويّ معه ﴿ **التزاماً** ﴾.

توضيح الأمر فيه: أنّ الفعل لمّا اشتمل على الهيئة الدالّة على إسناد الحدث إلى الذات دلّ على الذات من قِبَل دلالته على الإسناد إليه، فهو بإفراده يدلّ على أطرافٍ ثلاثة: الحدث لمادّته، والإسناد لهيئته، والذات تبعاً واستلزاماً من قِبَل الإسناد المستتبع لها، فهي كالحدث والإسناد واقعةٌ في طرف المفهوم، وإنّما عُبّر عنها بالضمير استعارةً من جهة شباهته به من حيث الإبهام والتعيين، وعن كيفيّة ثبوتها من قِبَل اللفظ ودلالته عليها بالاستتار والاستكان من جهة فهمها منه تبعاً واستلزاماً من دون أن تدلّ عليها كلمةٌ أصالةً واستقلالاً، فلا يجوز تركّبها مع الفعل لاستحالة تركيب اللفظ مع المعنى المستفاد منه، ولو جاز تركّبه معه لجاز تركّبه مع الحدث المفهوم منه، مع أنّ وقوع المستتر في طرف المدلول والمُفاد يمنع من وقوعه في طرف الدالّ والمفيد، لاستحالة اتّحاد الدالّ مع المدلول والمفيد مع المُفاد، كما هو ظاهرٌ.

فاتّضح ـ غاية الوضوح ـ فسادُ ما توهّموه: من كون الفعل كلاماً بلحاظ تركّبه مع فاعله المستتر فيه، ومن هنا ظهر أُمورٌ:

الأوّل : فساد ما اصطلحوا عليه : من إطلاق الكلمة على المستتر لكـونه في حكمها من حيث وقوعه طرفاً للإسناد وسائر الأحكام اللفظيّة؛ لما عرفت من عدم وقوعه طرفاً للتركيب والإسناد اللفظي لاستحالته، ووقوعُه طرفاً للإسناد المعنوي لا يوجب شباهته باللفظ وصيرورته كلمةً حكميّةً وإلّا لجرى ذلك في جميع المعاني.

﴿ و ﴾ الثاني : ﴿ أنّه ﴾ أي الاستتار ﴿ **مقوِّمٌ للـفعل** ﴾ ضرورة تـقوّمه بالهيئة الاشتقاقيّة الدالّة على الإسناد الحدوثي المستتبع للفاعل ـ وهو الذي حدث عنه الحدث ـ فهو أبداً ينبئ عن حدثٍ عن ذات، كما أنبأ عنه كلامُ الإمام عليه السلام حيث عرّفه بـ«ما أنبأ عن حركة المسمّى»[1].

﴿ **فالظاهر أو البارز** ﴾ المذكور ﴿ **مفسِّرٌ للمستتر أو مؤكِّدٌ له** ، فتركيبه مع **الفعل** ﴾ إنّما هو تركيبٌ ﴿ **تفسيريٌّ أو تأكيديٌّ** ، والتركيبُ الإسنادي بينه وبين ﴾ الاسم ﴿ **الظاهر أو** ﴾ الضمير ﴿ **البارز غيرُ متصوَّر** ﴾ إذ لو أسند الفعل ثانياً استقلالاً بالهيئة التركيبيّة لزم التكرّر في الحدوث، مع أنّ الهيئة التركيبيّة إنّما تفيد الاتّحاد لا الحدوث، ولا اتّحاد بين الفعل والاسم الظاهر كما هو ظاهر، ﴿ **على أنّ لواحق الأفعال** ﴾ إنّما هي ﴿ **حروفٌ مبيِّنةٌ لكيفيّة النسبة لا ضمائر** ﴾ متّصلة ﴿ **بارزة** ﴾ كما سيجيء في محلّه إن شاء الله تعالى.

ومن العجب تفصيلهم بين «إضرب أنت» و «ضرب زيد» بالحكم بكون الضمير المنفصل تأكيداً للمستتر في الأوّل وبصيرورة المستتر ظاهراً في الثاني، مع عدم الفرق بينهما في فهم المسند إليه منهما إلّا في الإبهام والتعيين.

وأعجب منه التفصيل في الاستتار بين تقدّم الظاهر على الفعل وتأخّره عنه

---

(١) بحار الأنوار ٤٠ : ١٦٢.

في الفعل الغائب.

وقد تبيّن لك ممّا بيّناه: من أنّ مرجع استتار الضمير إلى فهم المسند إليه تبعاً للإسناد، أنّه يختصّ بالهيئة الاشتقاقيّة الطارئة على أحد طرفي الإسناد، وأمّا الهيئة التركيبيّة القائمة بالطرفين فلا يعقل معها الاستتار.

ومنه نبيّن[1] فساد توهّم الاستتار في الأخبار المشتقّة ضرورة أنّ الإسناد فيها إنّما يحصل من قِبَل التركيب المتحقّق بين اللفظين، فهو معلولٌ عنه قائمٌ بما قام به هو من اللفظين المذكورين، فلا يعقل استتار أحد الطرفين في الآخر، فالأخبار المشتقّة والجوامد على حدٍّ واحد في عدم تحمّل الضمير. نعم، لو قلنا بحصول الإسناد من قِبَل الإعراب الطارئ على أحد الطرفين يتعيّن القول بالاستتار وتحمّل الضمير في الأخبار مطلقاً جامدةً ومشتقّةً، كما نسب إلى الكوفيّين. ولكنّ التحقيق أنّ الإعراب علامةٌ لا آلةٌ، ولذا يثبت الإسناد بين المبنيين كـ«هذا هو».

وكيف كان فالتفصيل بين الجامد والمشتقّ في الاستتار ـ كما عن الأكثر ـ في غير محلّه؛ لأنّه إن ثبت فمن قِبَل الإسناد الخبري الجاري فيهما فلا تختصّ به المشتقّ، وأمّا الاستتار الآتي من قِبَل هيئته الاشتقاقيّة فلا يختصّ بحال كونه خبراً.

وقد تبيّن بما بيّناه سرّ عدم جواز استتار ضمير النصب في الفعل؛ لأنّ الهيئة الفعليّة إنّما تدلّ على إسناد الحدث إلى الفاعل أو نائبه، وأمّا النسبة إلى المفعول فإنّما تحصل من طرف التركيب.

﴿ و ﴾ اعلم أنّ ﴿ للكلام مراتب متفاوتة باختلاف مراتب الإفادة ﴾ تجمعها مراتب ثلاث: الأُولى: الخارجة عن حدّ النقص البالغة درجة التمام.

---

(١) كذا، والمناسب: تبيّن.

والعليا: المشتملة عليها وعلى جميع القيود، والوسطى: المتوسّطة بينهما المترتّبة على مراتب شتّى.

﴿ فلا ينحصر فيما حصر ﴾ تأليفه ﴿ فيه ﴾ من المسندين فقط لعدم انحصار الإفادة فيهما، وما يتوهّم: من أنّ الإفادة واقتضاء العلم تدور مدار الإسناد التامّ ولا إسناد في القيود والمتعلّقات فلا إفادة فيها بوجهٍ حتّى يصير المجموع منها ومن المسندين مفيداً، في غير محلّه؛ لأنّ الخلوّ عن الإسناد إنّما يمنع من الاستقلال بالإفادة لا منها ولو باعتبار الانضمام إلى المسندين، كما هو ظاهر.

ومنه يظهر: أنّ ما ذكره ابن هشام في بعض كتبه من حصر صور تأليف الكلام في ستّة: اسمان وفعل، واسم وفعل، واسمان وفعل، وثلاثة أسماء وفعل، وأربعة أسماء وجملة القسم وجوابه، وجملة الشرط وجزاؤه، فاسدٌ أيضاً؛ لعدم انحصار مراتب الإفادة فيما ذكره ـ كما هو ظاهر ـ وإن أراد حصر صور التأليف التامّ فيما ذكره فهو أظهر فساداً، ضرورة أنّ التأليف التامّ لا يكون إلّا بالإسناد التامّ وهو لا يقوم بما فوق الكلمتين.

﴿ و ﴾ قد ظهر لك بما بيّناه أنّه ﴿ لا مجال للنزاع في أنّ نحو «ضربت زيداً قائماً» بمجموعه كلامٌ أو المسندان فقط ﴾ لتحقّق الإفادة فيهما وفي المجموع، فالمسندان كلامٌ كما أنّ المجموع كلام.

فما توهّمه بعضٌ: من سقوط المسندين عن الكلاميّة حينئذٍ لتعلّق الغرض بالمجموع في غير محلّه؛ لأنّ تعلّق الغرض بالمجموع لا يمنع من إفادة المسندين اقتضاءً ولا فعلاً ـ كما هو ظاهر ـ وعدمُ تعلّق الغرض بالمسندين فقط لا يرجع إلى عدم تعلّق القصد بهما بل إلى تعلّق القصد بهما وبمتعلّقاتهما. نعم، لا يعدّ المسندان فقط في المثال المذكور كلاماً بل يعدّ المجموع كلاماً واحداً للاتّحاد الحاصل من الاتّصال، فإنّه

سبب الاتّحاد ورافع التعدّد في جميع الموارد، ألا ترى أنّ القطرات المنفصلة مياهٌ متعدّدة، وإذا اجتمعت واتّصلت اتّحد الماء ولا يكون إلّا ماءً واحداً، فاتّصال القيود بطرفي الإسناد لا يخرجها عن الكلاميّة، وإنّما يوجب الاتّحاد وصيرورة المجموع كلاماً واحداً، فتفطّن وتنبّه، ولقد نبّهتك على أصلٍ شريف وأساسٍ قويم، فلا تكن عنه من الغافلين، والحمد لله ربّ العالمين.

وما حدّدنا به الكلام أسدّ الحدود وأخصرها، وسائر الحدود لا تخلو عن فسادٍ وقصور.

فقد عرّفه بعضهم بـ«لفظٌ مفيدٌ بالإسناد»، وقد عرفت أنّه ـ مع عدم الاحتياج إلى ضمّ الإسناد ـ يخلّ بالحدّ لثبوت الكلام مع عدمه.

وقد عرّفه بعضهم بـ«ما تركّب من كلمتين بالإسناد» وهو فاسدٌ من وجوه:

الأوّل: أخذ التركيب في الحدّ؛ لما عرفت من وقوعه مفرداً كالفعل.

والثاني: تقييد التركيب بالكلمتين؛ لتحقّق التركيب التامّ المفيد بين المهمل والمستعمل كـ«ديز» مقلوب «زيد»، وبين الجملة والكلمة كلا حول ولا قوّة إلّا بالله كنزٌ من كنوز الجنّة.

والثالث: عدم انحصار الكلام في المركّب التامّ المتحقّق بين الكلمتين؛ لما ظهر لك من عدم خروج القيود والمتعلّقات عنه.

والرابع: قصر الحدّ على الإسناد؛ لثبوته مع عدم الإفادة، فإنّه النسبة التامّة الاقتضائيّة الجامعة للنقص الفعلي الذي لا يفيد ولا يقتضي العلم، كالإسناد الذي في جملة الشرط والصلة، فاللازم حينئذٍ تقييده بالمقصود لذاته، كما قيّده به بعضهم.

وقد عرّفه بعضهم بـ«ما تضمّن كلمتين بالإسناد» وهو مثل سابقه إلّا في عدم حصره الكلام في الكلمتين.

وقد تنبّه بعضهم لبعض ما أوردناه على الحدّ: من تحقّق التركيب والإسناد بين المهمل والمستعمل والجملة والكلمة، ممثّلاً للأخير بنحو «زيد أبوه قائمٌ، وقام أبوه، وقائم أبوه» فرام الدفع، وجعل الكلمة أعمّ من الحقيقيّة والحكميّة، وقال: المهمل في حكم هذا اللفظ لجواز وقوعه موقعه، والخبر في المثال المزبور في حكم قائم الأب لتأوّله به.

وهو تعسّفٌ واضح؛ ضرورة أنّ المهمل لا يقع موضوعاً وطرفاً للإسناد إلّا إذا كان الحكم ثابتاً على نفس اللفظ مع قطع النظر عن المعنى، وفي هذا الحال لا يتفاوت الحال بالوضع والإهمال، بل قد يكون الإهمال مقوّماً للإسناد كـ: جسق مهمل، فلا معنى لجعله في حكم الموضوع تصحيحاً للإسناد والتركيب، مع أنّ جواز وضع الموضوع موضع المهمل لو أوجب صيرورته في حكمه لأوجب صيرورة الموضوع في حكمه أيضاً لجواز العكس، وأمّا تأويل «أبوه قائم» ونحوه بـ«قائم الأب» فكذلك لا وجه له أيضاً، لأنّهما نحوان من التركيب وسنخان منه، فإنّ نسبة «قائم» إلى «الأب» ناقصةٌ وإلى «أبوه» تامّةٌ، فلا يرجع أحدهما إلى الآخر.

فإن قلت: كلّ إسنادٍ صالحٌ لصيرورته ناقصاً بالعارض، كما في جملة الشرط والصلّة ونحوهما، فلا مانع من رجوعه إلى النقص بجعل الجملة خبراً.

قلت: الإسناد إنّما يصير ناقصاً بصيرورة طرفيه قيداً لأمرٍ آخر، والجملة لا تصير قيداً للمبتدأ بجعلها خبراً عنه حتّى يصير ناقصاً، وإلّا لزم صيرورة جملة «زيد أبوه قائم» ناقصةً غير تامّة.

والتحقيق: أنّ «زيد» في الأمثلة المذكورة توطئةٌ لمرجع الضمير، ورفعُهُ لا يكون على المبتدائيّة، كما سيجيء تحقيقه في محلّه إن شاء الله تعالى.

وقد يتوهّم: أنّ «ديز» في المثال المزبور اسمٌ لنوعه، ومن هنا صحّ وقوعه

مسنداً إليه، وهكذا الأمر في «لا حول ولا قوّة إلّا بالله» ونحوه.

وفيه أوّلاً: أنّ الحكم الثابت لنفس اللفظ لا يقدح فيه الإهمال حتّى يستدلّ به على خروجه عن الإهمال.

وثانياً: أنّه لو كان اسماً لنوعه لزم اتّحاد الاسم ومسمّاه؛ لأنّ الاسم هو النوع أيضاً، ضرورة أنّ التسمية لو تحقّقت في اللفظ فإنّما تتعلّق بنوع اللفظ لا بشخصٍ خاصٍّ منه، ولو فرض تعلّقها بشخص اللفظ لزم اتّحادهما أيضاً لدخول الشخص في النوع أيضاً، ومن هنا ظهر الأمر في الجمل الواقعة مسنداً إليها، وأنّها تقع طرفاً للإسناد باعتبار لفظها.

ثمّ اعلم: أنّ ما أوردناه في المقام وفي حدّ الكلمة من النقص في الطرد والعكس، فهو على مذاق القوم من التدقيق في طرد الحدود وعكسها، وإلّا فالتحقيق أنّ هذه التعاريف شبه التعاريف اللفظيّة لا يتعلّق الغرض بالكشف بها إلّا في الجملة، فيندفع حينئذٍ غالب النقوض، فلا حاجة إلى ارتكاب تلك التعسّفات الفاضحة والتكلّفات الباردة لدفع النقوض وتصحيح الرسوم، ومع ذلك كلّه فأجود الحدود ما بيّناه.

وقد يتوهّم: أنّ فيه قصوراً من حيث جعل اللفظ جنساً؛ لأنّ الكلام مركّبٌ من اللفظ والهيئة التركيبيّة من حيث أنّ الإفادة قائمةٌ بهما.

وهو وَهَمٌ؛ ضرورة أنّ الكلام من مقولة اللفظ، والإفادة قائمةٌ باللفظ الخاصّ لا باللفظ وخصوصيّته بأن تكون في عرضه.

﴿ و ﴾ إذ قد عرفت الكلام، فاعلم أنّه ﴿ **قد يكون مفرداً** ﴾ سواء كان ﴿ **مشتملاً على الإسناد كالفعل أم لا كالمنادى** ﴾ والتحذير والإغراء ونحوها ﴿ **ومركّباً من اسمين نحو: زيدٌ قائمٌ، وزيدٌ في الدار** ﴾.

ولا يقع الحرف والفعل طرفاً للتركيب والتأليف. أمّا الحرف فلأنّه آلة التركيب وأداة التأليف فيستحيل طروّ مطلق التركيب عليه. وأمّا الفعل فلما عرفت: من استحالة تركيب الاسم الظاهر معه، وأنّه مفسِّرٌ للمستتر أو مؤكِّد له، فالتركيب الإسنادي المتحقّق به ركنا الكلام كما هو المقصود في المقام يختصّ به الاسم، وأمّا سائر أنحاء التركيب فتجري فيه وفي الفعل معاً.

ثمّ إنّ ما ذكرناه إنّما هو بالنظر إلى المعنى الحرفيّ والفعليّ، وأمّا إذا أُريد من الحرف والفعل نفس اللفظة، كقولك: «من» حرفٌ، و «ضَرَبَ» فعلٌ ماض، فلا مانع من وقوعهما طرفين للتركيب والإسناد، وتوهّم صيرورتهما حينئذٍ اسمين لـ«من» الحرفيّ و «ضَرَبَ» الفعليّ، ولذا صحّ وقوعهما مسنداً إليهما مع اختصاصه بالاسم، في غير محلّه؛ لأنّ الإسناد إليه من خواصّ الاسم بالنظر إلى معناه، يعني أنّ الكلمة إذا استعملت في معناها فالمستحقّ للأخبار عنها من بين الكلمات المستعملة هو الاسم فقط، وأمّا بالنظر إلى نفس اللفظ فالجميع على حدٍّ سواء لعدم الفرق بين أقسامها من هذه الجهة، مع أنّه كرٌّ على ما فرّ منه لرجوع الإخبار عنهما إلى الإخبار عن الفعل والحرف، ضرورة أنّ الإخبار عنهما حينئذٍ باعتبار مسمّاهما، والمفروض أنّ مسمّاهما حينئذٍ «من» الحرفي و «ضَرَبَ» الفعلي، وإلّا لم يجز الإخبار عنهما بالحرفيّة والفعليّة.

والحاصل: أنّه لا مانع في اللفظ في حدّ نفسه من قبول الإسناد والتركيب ـ كما هو ظاهر ـ وإنّما يمنع منه المعنى الحرفي والفعلي، وحيث إنّ التركيب غالباً إنّما هو بالنظر إلى المعاني خصّصوا الإسناد إليه بالاسم ونفوه عن الفعل والحرف اعتماداً على الغلبة ـ كما هو طريقتهم المألوفة ـ فتوهّم منه من لا خبرة له الإطلاقَ على سبيل الحقيقة، فصنع ما صنع ووقع فيما وقع.

واعلم أنّ القوم قسّموا الكلام إلى ملفوظٍ ومقدّر، والمقدّر إلى ما قدّر جزءاه وإلى ما قدّر أحد جزئيه، واشتهر التمثيل للأوّل بالجملة المقدّرة بعد «نَعَم» في جواب القائل: أزيدٌ قائم، وللثاني بقولك: «زيدٌ» مجيباً لمن قال: من جاءك؟

﴿ و ﴾ التحقيق: أنّه ﴿ **لا يكون إلّا ملفوظاً ومرجع التقدير إلى الاكتفاء بدلالة الحال أو المقال** ﴾ على المدلول ﴿ **عن الكلام** ﴾ لا إلى تقديره تحقيقاً بدلالة الدليل عليه حالاً أو مقالاً.

توضيح الحال: أنّه لا يجوز الحذف والتقدير إلّا بدليلٍ حاليٍّ أو مقالي، وهما كالإشارة والخطّ وسائر الدوالّ إنّما يدلّان على المفهوم لا على اللفظ الدالّ عليه، ضرورة أنّ هيئة السفر إنّما تدلّ على مفهومه لا على لفظ تسافر، و«أزيد قائمٌ» إنّما يدلّ على المفهوم لا على قولٍ آخر مماثلٍ له، فهما كالإشارة في عرض اللفظ من حيث الدلالة، فتوهّم التقدير في الموردين كتوهّمه في مورد الإشارة باطلٌ، مع أنّه لو سلّم دلالتهما على اللفظ ابتداءً لا يوجب التقدير أيضاً، لأنّهما حينئذٍ كالخطّ حيث يكشف عن اللفظ أوّلاً وعن المفهوم ثانياً، ومع ذلك لم يحكموا فيه بالتقدير.

فإن قلت: الداعي على تقدير الكلمة أو الكلام مراعاة القواعد اللفظيّة فإنّ قولك: «زيد» في جواب قول القائل: «من قام؟» مرفوعٌ إمّا على الفاعليّة أو على المبتدائيّة، فلا بدّ من تقدير الفعل أو الخبر. وقولك: «نعم» في جواب «أزيدٌ قائم؟» حرف تصديقٍ، ولا بدّ له من ضميمةٍ، ولا يمكن ضمّه إلى الجملة السابقة عليه، وإلّا لزم استعمالها على وجهين مختلفين: التصديق والاستفهام، وهو أظهر فساداً من استعمال المشترك في أكثر من معنى واحد، مع أنّ لفظة «نَعَم» لا تقع إلّا في صدر الكلام فلا تفيد التصديق في الجملة السابقة، على أنّ استعمالها قد تمّ بفراغ التكلّم منها فلا يعقل استعمالها على وجهٍ آخر ولو فرض جواز استعمالها على

الوجهين المختلفين ابتداءً.

قلت: الحروف إنّما وضعت لإحداث معنىً في غيره لفظاً كان أم ما بمنزلته، فكلمة «نَعَم» إنّما تحدث التصديق في القضيّة لفظيّةً كانت أم مشاريّةً أم حاليّةً أم مقاليّةً، وحيث إنّ المقال أحضر النسبةَ اكتفي به عن محضرٍ آخر، وأُتي بكلمة «نَعَم» مبيّنةً لكيفيّة النسبة الحاضرة عنده. وهكذا الأمر في المثال الأوّل، فإنّ المسند إليه لا بدّ له من مسندٍ به لفظاً كان أم ما بمنزلته، ولا يختصّ اللفظ به حتّى يجب التقدير.

فاتّضح ـ غاية الاتّضاح ـ فساد جعل المقدّر قسماً من الكلام، بل جعل الملفوظ قسماً منه أيضاً لانحصار الكلام فيه.

وقد ظهر أيضاً فساد تقسيم الكلام إلى ما يجب ذكره وما يجب تقديره وما يجوز فيه الأمران.

كما ظهر أيضاً فساد ما ذهب إليه بعضهم: من كون «نَعَم» كلاماً لإفادته مفاد الجملة من حيث قيامه مقامها، لما ظهر لك من أنّ الإفادة إنّما حصلت من اقترانه بالمقال، فحاله حاله مقروناً باللفظ، ومنه يظهر أنّ الكلام المذكور بعده مؤكِّدٌ لما يسمّى مقدّراً، وهو المدلول عليه بالدليل المقالي، لا أنّه يخرج به عن التقدير ويصير ملفوظاً.

[تعريف الجملة][1]

﴿ و ﴾ إذ قد عرفت الكلمة والكلام فاعرف أنّ ﴿ **الجملة ما تضمّن لفظين بالإسناد** ﴾ إثباتاً أو نفياً، وهو في مصطلحهم ما يتمّ اقتضاءً وإن كان ناقصاً فعلاً، كالنسبة الواقعة في جملة الشرط والصلة والجملة الوصفيّة.

وحيث خفي ما حقّقناه على أكثرهم اضطربت كلماتهم في المقام:

فمنهم من فسّره بالنسبة التامّة الفعليّة، وزعم أنّ إطلاق الجملة على الجمل المذكورة إطلاقٌ مجازيٌّ من باب إطلاق الشيء على ما كان عليه، غفلةً عن أنّ الكون السابق لا يؤثّر في اللاحق، ولا يصحّح الاستعمال، وإلّا لصحّ إطلاق الكلام عليها أيضاً.

ومنهم من فسّره بها أيضاً، وقال: المقصود اشتمال المركّب عليها حالاً أو أصلاً.

ومنهم من فسّره بمطلق النسبة تامّةً كانت أم ناقصةً، غفلةً عن أنّه يعمّ النسب الناقصة التقييديّة، فيلزم حينئذٍ صيرورة «غلام زيد» ونحوه جملة.

---

(١) العنوان منّا.

وكيف كان فاعتبار الإسناد فيها إنّما هو بحسب اصطلاحهم.

وأمّا اعتبار تضمّن اللفظين فهو بحسب أصل اللغة، فإنّ أقرب التعابير إليها «الجمع» و «الضمّ» ومن هنا فسّرها في القاموس بجماعة الشيء، ومن هذا الباب أجملتُ الحساب، أي: جمعته ورددته من التفصيل إلى الإجمال، ومنه أيضاً إطلاق المجمل على خلاف المبيّن، فإنّ الكلام إنّما يجمل لجمع الاحتمالات فيه بحيث لا يتبيّن المراد منها، كما أنّه إنّما يبيّن لعدم جمع الاحتمالات فيه، فظهر أنّ المفرد لم يكن جملةً لعدم كونه جماعةً من اللفظ. نعم، هو جملةٌ باعتبار كونه جماعةً من الحروف.

ثمّ إنّي عبّرت بالتضمّن دون التركيب والتأليف تنبيهاً على عدم انحصار الجملة فيما تركّب من لفظين وتألّف منهما، واخترت لفظين على كلمتين تنبيهاً على جواز وقوع التركيب بين المهمل والمستعمل كـ«ديز مقلوب زيد»، وتوهّمُ أوله إلى المستعمل قد ظهر لك فساده.

ولا ينافي وقوعَ المهمل مورداً للتركيب جعلُ موضوع الفنّ الموضوع؛ لأنّه بالنظر إلى الغالب من التراكيب، فقد جرت عادتهم بالحكم على الشائع الغالب، ومن هذا الباب قصرنا الإسناد على اللفظين مع صحّة وقوعه بين اللفظ والجملة مقصوداً منها لفظها، كما عرفت.

وقد ظهر بما بيّناه أنّ الجملة تباين الكلمة وتعمّ الكلام من وجهٍ لاجتماعهما في الجمل المفيدة وافتراقها عنه في الجمل الناقصة وافتراقه عنها في المفردات المفيدة، فظهر بطلان القول بترادفهما أو أعمّية الجملة منه عموماً مطلقاً.

واعلم أنّ الإسناد ينقسم إلى أقسام ثلاثة: حمليٌّ اتّحاديٌّ يتّحد أحد طرفيه مع الآخر، وينطبق عليه، ويصحّ قيام أحدهما مقام الآخر، ووضع «هذا هو» موضعهما، تحقيقاً كـ«زيدٌ قائمٌ» أو تنزيلاً كـ«زيدٌ أسدٌ»، إثباتاً كما مرّ أو سلباً

كـ«ما زيد قائماً أو بأسد»، وحدوثيٌّ فعليٌّ يحدث أحد طرفيه من الآخر ويظهر منه، تحقيقاً أو تنزيلاً، إثباتاً أو نفياً نحو «ضرب زيدٌ» و «ما يضرب عمرو» و «بال زيد» و «ما حاضت هند»، وإضافيٌّ حرفيٌّ يضاف أحدهما إلى الآخر بنحوٍ من أنحاء الإضافة، تحقيقاً أو تنزيلاً، إثباتاً أو سلباً نحو «زيد في الدار» و «نظري في العلم» و «ما زيدٌ في الدار» و «ما نظري في علم الرمل».

﴿ فهو إن كان حمليّاً اتّحاديّاً فهي ﴾ أي الجملة تسمّى ﴿ اسميّة ﴾ لتحقّقه بين الاسمين إثباتاً بمجرّد التركيب الجملي، وهو جعل أحدهما عقيب الآخر محمولاً عليه من دون حاجةٍ إلى رابطٍ مخصوص: من هيئةٍ اشتقاقيّة أو أداةٍ تفيده، وعدم تحقّقه في الفعل والمجرور بحرف الجرّ.

﴿ وإن كان حدوثيّاً فعليّاً فهي ﴾ تسمّى ﴿ فعليّة ﴾ لعدم تحقّقه إلّا من قِبَل هيئة الفعل، كما هو ظاهر.

﴿ وإن كان إضافيّاً حرفيّاً فهي ﴾ عندي ﴿ حرفيّة ﴾ لعدم تحقّقه إلّا من الحرف أو ما بمنزلته ﴿ مسمّاةٌ ﴾ في لسان القوم ﴿ بظرفيّة ﴾ وإنّما عدلت عنها لاطّراد الحرفيّة دونها، ضرورة عدم انحصارها فيها، فإنّ «زيد على السطح» و «المال لزيد» و «عمروٌ كالأسد» وهكذا لا تكون ظرفيّة، مع أنّه لو لم يكن إلّا حسن مقابلة الحرفيّة بالاسميّة والفعليّة دون الظرفيّة لكفى في العدول عنها إليها. ونبّهت بقولي: «إثباتاً أو نفياً» على أنّ الإسناد أعمّ من الإثبات والسلب، وأنّهما إنّما يتعلّقان بطرف الأسناد وهو المسند به، فالثابت للمسند إليه أو المسلوب منه هو المسند به لا الإسناد فإنّه ثابتٌ على التقديرين، وإنّما ينتفي الإسناد في مقام التعداد كقولك: زيد، عمرو، بكر، قائم، قاعد، وهكذا في مقام تعداد الأسماء، ولذا لا تستحقّ الأسماء المعدودة الإعرابَ بخلاف أجزاء القضيّة السلبيّة فإنّها معربة، فما

توهّمه جماعةٌ: من عدم الإسناد في القضيّة السلبيّة وأنّ تسميتها قضيّةً تجوّزٌ، غلطٌ ظاهر.

ثمّ إنّ ما بيّنته: من تسمية الجملة المشتملة على الإسناد الحمليّ الاتّحاديّ بالاسميّة لتحقّقه بين الاسمين من دون حاجةٍ إلى مؤونةٍ زائدة، إنّما هو بالنظر إلى الغالب من التراكيب من ثبوته بلحاظ المفهوم، وأمّا إذا ثبت بلحاظ الحكم على نفس اللفظ فلا يختصّ بالاسمين لجواز الحكم على اللفظ من حيث هو، مهملاً كان أو موضوعاً، جملةً كان أو مفرداً، اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً، وقد ظهر لك أمثلتها ممّا سبق، مع أنّ اللفظ في هذه المواضع في حكم الاسم من حيث الاستقلال لأنّه حينئذٍ مفهومٌ مستقلٌّ اسميٌّ، كما هو ظاهر.

هذا، وقد خفي وجه التقسيم على الأكثر فزعموا أنّ تقسيمها إلى الأقسام المذكورة باعتبار صدرها، قال في مغني اللبيب: الاسميّة التي صدرها اسمٌ، كـ: زيدٌ قائمٌ، وهيهات العقيق، وقائم الزيدان عند من جوّزه ـ وهم الأخفش والكوفيّون ـ والفعليّة التي صدرها فعلٌ كقام زيدٌ، وضرب اللصّ، وكان زيدٌ قائماً، وظننته قائماً، ويقوم زيدٌ، وقم، والظرفيّة المصدّرة بظرفٍ أو مجرورٍ نحو: أعندك زيدٌ، وأفي الدار زيدٌ، إذا قدّرتَ زيداً فاعلاً بالظرف والجارّ والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأً مخبراً عنه بهما، ومثّل الزمخشري ذلك بـ«في الدار» من قولك: زيدٌ في الدار، وهو مبنيٌّ على أنّ الاستقرار المقدّر فعلٌ لا اسم، وعلى أنّه حذف وحده وانتقل الضمير إلى الظرف بعد أن عمل فيه ـ ثمّ قال: ـ مرادنا بصدر الجملة المسند أو المسند إليه فلا عبرة بما تقدّم عليهما من الحروف، والمعتبر أيضاً ما هو صدرٌ في الأصل، فالجملة من نحو: كيف جاء زيدٌ؟ ومن نحو (فأيّ آيات الله تنكرون)[1]،

---

(١) سورة غافر، الآية ٨١.

ومن نحو (فريقاً كذّبتم وفريقاً تقتلون)[١] و (خُشَّعاً أبصارهم يخرجون)[٢] فعليةٌ؛ لأنّ هذه الأسماء في نيّة التأخير، وكذا الجملة من نحو: يا عبد الله، ونحو (وإن أحدٌ من المشركين)[٣]، (والأنعام خلقها لكم)[٤]، (والليل إذا يغشى)[٥] لأنّ صدورها في الأصل أفعالٌ، والتقدير: أدعو زيداً، وإن استجارك أحدٌ، وخلق الأنعام، وأُقسم بالليل، انتهى.

وفيه أوّلاً: أنّ المسند في نحو: ضرب زيد، وأفي الدار زيدٌ؟ هو الضرب والدار لا الفعل ومجموع الجار والمجرور، لما سيظهر لك إن شاء الله تعالى: من أنّ الإسناد بأقسامه الثلاثة إنّما يقوم بالمعنى الاسمي والمفهوم المستقل، فصدر الجملة كعجزها في الأقسام الثلاث هو الاسم، فلو كان التقسيم باعتبار الصدر لزم بطلانه لانحصار الجملة حينئذٍ في الاسميّة.

وثانياً: أنّك قد عرفت جواز صيرورة الجملة والحرف والمهمل أطرافاً للإسناد وصدوراً للجملة مراداً منها ألفاظها، فيلزم حينئذٍ خروج الجمل الثلاث من الأقسام الثلاثة، وكونها رابعةً وخامسةً وسادسةً.

وثالثاً: أنّه يلزم حينئذٍ أن يكون نحو «ضَرَبَ فعلُ ماضٍ» جملةً فعليّة لتصدّرها بالفعل مع أنّها اسميّةٌ قطعاً، وتوهُّمُ صيرورة «ضَرَبَ» حينئذٍ اسماً قد

---

(١) سورة البقرة، الآية ٨٧.

(٢) سورة القمر، الآية ٧.

(٣) سورة التوبة، الآية ٦.

(٤) سورة النحل، الآية ٥.

(٥) سورة الليل، الآية ١.

ظهر لك فساده.

وفي كلامه أنظارٌ أُخر لا بأس بالإشارة إليها.

أحدها: جعل «هيهات العقيق» جملةً اسميّة؛ لأنّه إن جعل «هيهات» موضوعاً لمفهوم «بَعُدَ» فهو كـ«بَعُدَ» فعلٌ لا اسمٌ لأنّ الفعليّة إنّما تجيء من قِبَل المعنى الفعلي، ولا يقدح فيه عدم كونه على الأوزان المعهودة للفعل، وإن جعل موضوعاً للفظ «بَعُدَ» الدالّ على مفهومه ـ كما يظهر من بعضٍ ـ فهو حينئذٍ إلى الفعل أقرب منه إلى الاسم، لأنّ دلالته على لفظ «بَعُدَ» لا يكون إلّا توطئةً للدلالة على مفهومه كما هو ظاهرٌ، ولذا لا يراد به اللفظ فقط أبداً.

والحاصل: أنّ «هيهات العقيق» أقرب إلى «بَعُدَ العقيق» من نحو «يا زيد» إلى «أدعو زيداً»، فلا وجه للتفصيل بينهما، وجعل جملة النداء فعليّةً دونها.

هذا كلّه على مقتضى مذاقهم.

وأمّا على ما سنحقّقه في محلّه إن شاء الله تعالى: من عدم كونه فعلاً ولا اسماً وإنّما هو صوتٌ يشير بالطبع إلى البُعد فهو ملحقٌ بالفعل أيضاً لتنزّله منزلة «بَعُدَ»، وعلى كلّ حالٍ فعدُّها جملةً اسميّةً في غير محلّه.

وثانيها: جعل «قُمْ» ونحوه جملةً؛ لما تبيّن لك من أنّه مفردٌ مفيد، وتوهّم أنّه مركّب من الفعل وفاعله المستتر فيه قد ظهر لك فساده.

وثالثها: جعل «في الدار» من قولك: «زيد في الدار» جملةً بناءً على تعلّقه باستقرّ مقدّراً وعلى حذفه وحده وانتقال الضمير إلى الظرف؛ لما سيظهر لك ـ إن شاء الله تعالى ـ من فساد التقدير وانتقال الضمير.

ورابعها: أنّه ظهر من تفسير صدر الجملة بالمسند أو المسند إليه أنّ نحو «كيف جاء زيدٌ؟» إلى آخر ما ذكره جملةٌ فعليّةٌ لأنّ الأسماء المتصدِّرة في الأمثلة المذكورة

مفاعيل للأفعال المتأخّرة أو أحوال عن فواعلها، فلا حاجة إلى تقييد الصدر بالأصالة لإدخال الجمل المذكورة في الفعليّة.

وخامسها: فساد جعل نحو «يا عبد الله» جملةً؛ لما ظهر لك من عدم اشتماله على الإسناد، وفساد تأويل حرف النداء إلى «أدعو». وهكذا الأمر في نحو «والليل» فإنّ القسم فيه إنّما يحدث بالواو وكيفيّة لاستعمال[1] مدخوله، فهو خصوصيّةٌ في التلفّظ وجهةٌ في الاستعمال، فتقدير الفعل أو تأويل «الواو» إليه في غير محلّه، فلا يصحّ درجها في الجملة فضلاً عن درجها في الفعليّة.

وسادسها: أنّ نحو «وإن أحدٌ من المشركين ... الآية» جملةٌ فعليّةٌ وإن لم نقل بتقدير «استجارك»، لما سيتبيّن لك إن شاء الله تعالى: من جواز تقديم الفاعل على الفعل.

هذا، وقد ظفرت على كلامٍ له في الباب السابع في الجملة المصدَّرة بالفعل أو الحرف زاعماً صيرورتها اسمين لا بأس بإيراده وإيراد ما فيه، قال ـ بعد أن ذكر أنّه يعبّر بنفس اللفظ إن كان مشتملاً على حرفين لا باسمه، وإن كان أكثر من ذلك نطق به أيضاً، فقيل: «سوف» حرفُ استقبالٍ، و «ضَرَبَ» فعلُ ماضٍ، و «ضَرَبَ» هذه اسم ولهذا أخبر عنها بقولك: فعل ماضٍ، وإنّما فتحت على الحكاية ـ:

يدلّك على ما ذكرنا أنّ الفعل ما دلّ على الحدث وزمانٍ محصّل، و «ضرب» هنا لا يدلّ على ذلك، وأنّ الفعل لا يخلو عن الفاعل في حالة التركيب، وهذا لا يصحّ أن يكون له فاعل. وممّا يوضح لك ذلك: أنّك تقول في «زيدٍ» من قولك «ضرب زيدٌ» مرفوعٌ بـ«ضَرَبَ» أو فاعلٌ لـ«ضَرَبَ»، فتُدخِل الجارّ عليه،

---

(١) كذا، والمناسب بدل «لاستعمال»: استعمال.

وقال لي بعضهم : لا دليل في ذلك ؛ لأنّ المعني : بكلمة «ضرب» ، فقلت : فكيف وقع «ضرب» مضافاً إليه مع أنّه ليس باسم في زعمك . فإن قلت : فإذا كان اسماً فكيف أخبرت عنه بأنّه فعل ؟ قلت : هو نظير الإخبار في قولك زيدٌ قائم ، ألا ترى أنّك أخبرت عن زيد باعتبار مسمّاه لا باعتبار لفظه وكذلك أخبرت عن ضرب باعتبار مسمّاه وهو «ضرب» الذي يدلّ على الحدث والزمان فهذا لفظ مسمّاه لفظ كأسماء السور وأسماء حروف المعجم ، وأمّا قول ابن مالك إنّ الإسناد اللفظي يكون في الأسماء والأفعال والحروف وإنّ الذي يختصّ به الاسم هو المعنويّ فلا تحقيق فيه ـ ثمّ قال : ـ وممّن قلّد ابن مالك في هذا الوهم أبو حيّان ، انتهى .

أقول : لا شبهة في أنّ اللفظ كسائر المفاهيم :

قد يلحظ مستقلّاً ومن حيث هو ، فهو حينئذٍ كالمفاهيم الاسميّة أمرٌ مستقلٌّ يمكن الإخبار عنه وبه ، ولا يختصّ به لفظ دون لفظٌ ، بل يشترك فيه المهمل والمستعمل والجملة والمفرد ، فنقول : «ديز» مهملٌ ، و «زيد» موضوعٌ لفلان ، و «ضرب زيدٌ» جملةٌ فعليّةٌ .

وقد يلحظ توطئةً وتبعاً للمفهوم منه ، فهو حينئذٍ قنطرةٌ لإراءته ، ولا نظر إلى نفسه أصالةً ، فلا يمكن الحكم عليه وبه بلحاظ نفسه ، وإنّما يحكم عليه بلحاظ مفهومه ، فإن كان مفهومه أمراً مستقلّاً يقبل الإخبار عنه وبه يجوز الإخبار عنه وبه ، وإلّا فلا ، ويختصّ هذا باللفظ المستعمل كما هو ظاهرٌ ، فهو قابلٌ لكلا اللحاظين ، فإن لوحظ بنفسه غير مستعملٍ في مفهومه يمكن الحكم عليه وبه ، وإن لوحظ قنطرةً وتبعاً مستعملاً في مفهومه فهو تابعٌ له في جواز الحكم عليه وبه ، فإن كان أمراً مستقلّاً ومفهوماً اسميّاً يجوز الحكم عليه وبه ، وإلّا فلا . وما نحن فيه من قبيل الأوّل ؛ لأنّ الفعل كالاسم والحرف من صفات الألفاظ لا المفاهيم ، وتوقّفُ اتّصاف اللفظ به على

وضعه للمعنى الفعليّ لا ينافي كونه صفةً له، وإنّما يوجب كونه صفةً ثانويّةً له لا أوّليّة.

وتوهّم أنّه من صفات اللفظ المستعمل في مفهومه استناداً إلى ما اشتهر في تعريفه: من أنّه ما يدلّ على الحدث والزمان، فاسدٌ؛ ضرورة أنّ اللفظ الموضوع للحدث المقترن بأحد الأزمنة فعلٌ ـ استعمل في مفهومه أم لا ـ وإلّا لزم أن لا يكون قبل استعماله فعلاً ولا اسماً ولا حرفاً، فيلزم منه عدم انحصار الكلمة في الأقسام الثلاثة. والتعريف لا يكشف عمّا توهّمه لأنّ المقصود منه الدلالة الاقتضائيّة لا الفعليّة، مع أنّ نفي الدلالة الفعليّة في المثال المزبور إنّما يتمّ على ما اخترناه وحقّقناه: من أنّها هي الإفادة والإعلام المتوقّف حصوله على الإرادة والاستعمال، وأمّا على ما اشتهر بين الأواخر: من أنّها الإحضار والإخطار، فلا تتوقّف على الإرادة والاستعمال كما هو ظاهر.

وممّا بيّناه ظهر أنّ الفعل إنّما يلازم الفاعل إذا استعمل في مفهومه لا مطلقاً، فلا وجه لنفي فعليّته بسبب خلوّه عن الفاعل.

ومنه يظهر وجه دخول الجارّ عليه؛ لما عرفت من أنّه حينئذٍ أمرٌ مستقلٌّ كالمفاهيم الاسميّة، فلا مانع من دخول الجارّ عليه، ولعلّه مراد من قال: إنّ المعنى بكلمة ضرب.

ولو تنزّلنا وسلّمنا توقّف اتّصاف اللفظ بالفعليّة على استعماله في مفهومه، لزم عدم جواز الإخبار عنه بأنّه فعلٌ؛ لأنّ المستعمل في المفهوم الفعليّ لا يقبل الإخبار عنه كما هو ظاهر، فلا يصحّ الإخبار عن اسمه باعتباره، لما عرفت: من أنّ صحّة الإخبار عن اللفظ المستعمل فرع جواز الإخبار عن مفهومه، فهو حينئذٍ من قبيل أسماء الأفعال، فكما لا يصحّ الإخبار عن «هيهات» و «صه» مستعملين في مفهوميها وهو لفظ «ابعد» و «اسكت» المستعملين في مفهوميها، كذلك لا يصحّ

الإخبار عن «ضَرَبَ» اسماً مستعملاً في «ضَرَبَ» فعلاً مستعملاً في معناه، فما ارتكبه لتصحيح الإخبار عنه على فرض صحّته لا ينفعه في شيءٍ.

مع أنّه لو كان اسماً لزم جواز إجراء الإعراب عليه، ولا يدفعه ما ذكره: من أنّه إنّما فتحت على الحكاية؛ لأنّه يوجب الجواز لا الوجوب.

على أنّ ما ذكره لا يتمّ في نحو «ضَرَبَ ثلاثيّ» حيث أنّه من الصفات الأوّلية الثابتة للّفظ بلا واسطةٍ، لا الثانويّة الثابتة له بواسطة، فإن سُلّم أنّه موضوعٌ حينئذٍ باعتبار نفسه يلزمه الرجوع عمّا توهّمه من اختصاص الإسناد إليه مطلقاً بالاسم. وإن توهّم أنّه حينئذٍ اسم لنوعه كما توهّمه بعضهم فهو أفسد؛ لأنّ صيرورة شخص اللفظ إسماً لنوعه مستلزمةٌ لاتّحاد طرفي التسمية وطرفي الاستعمال وتقدّمِهِ عليها، وفسادها من أوائل البديهيّات؛ ضرورة أنّ الفرد ليس إلّا النوع الموجود، فهما متّحدان حقيقةً ولا اختلاف بينهما إلّا في التشخّص، فضَرَبَ ـ مثلاً ـ مع قطع النظر عن وجوده في الخارج نوعٌ والموجود منه في الخارج فردٌ، فتسمية أحدهما للآخر واستعماله فيه تسميةٌ للشيء لنفسه واستعمالٌ له في نفسه، بل الأمر في الاستعمال أظهر لأنّه عبارة عن إيجاد اللفظ لإراءة مفهومه ومسمّاه، والإيجاد إنّما يعرض على النوع، وبعروضه عليه يصير فرداً، فالمستعمل هو النوع وإن صار بالاستعمال فرداً، فلا يختلف طرفاه حينئذٍ حتّى في التشخّص.

ومنه يظهر وجه تقدّم الاستعمال على التسمية؛ لأنّ المفروض تعلّقها بالشخص الحاصل تشخّصه من قبل الاستعمال.

وكيف كان، فقد اتّضح لك أنّ ما ذهب إليه ابن مالك ـ من عدم اختصاص الإسناد اللفظي بالاسم ـ في غاية المتانة، وما ذهب إليه ابن هشام في نهاية السخافة.

والعجب أنّه بعد أن لم يتنبّه لما نبّه عليه ابن مالك أخذ في الطعن على أبي حيّان، وجعل اهتداءه إلى ما حقّقه تقليداً له في الوهم.

وإذا اتّضح لك أنّ تقسيم الجملة إلى الأقسام الثلاثة باعتبار أقسام الإسناد لا باعتبار صدرها، كما توهّمه الأكثر ﴿ فـ ﴾ قد ظهر لك أنّ ﴿ زيدٌ ضَرَبَ كضَرَبَ زيدٌ ﴾ جملةٌ ﴿ فعليّةٌ ﴾ لا اسميّة، لظهور أنّ الإسناد فيهما حدوثيٌّ، ولا يختلف الإسناد بتقدّم الاسم على الفعل.

وما توهّمه الجمهور: من اشتمال «زيدٌ ضَرَبَ» على إسنادين: إسناد الفعل إلى الضمير المستتر فيه العائد على الاسم المتقدّم على الفاعليّة، وإسناد جملة الفعل وفاعله إليه على وجه الخبريّة، وَهَمٌ ظاهرٌ؛ فإنّ التعبير عن المستتر بالضمير استعارةٌ كما عرفت، فلا ضمير فيه تحقيقاً حتّى يعود على ما تقدّم ويصير جزءاً للجملة وطرفاً للتركيب اللفظي ـ كما توهّموه ـ فالفعل المتأخّر كالمتقدّم مفردٌ لا جملة، ولا إسناد في البين سوى الإسناد الحدوثي المستفاد من هيئة الفعل، والاسم المتقدّم ـ كالمتأخّر ـ مفسّرٌ للمستتر وفاعلٌ للفعل من جهة اتّحاده معه؛ إذ لو ثبت إسنادٌ آخر لكان إمّا حدوثيّاً أو اتّحاديّاً أو إضافيّاً.

والأوّل لا يحصل إلّا من قِبَل الهيئة الاشتقاقيّة، ولو فرض جواز حصوله من الهيئة التركيبيّة لوجب الالتزام به في صورة تأخّر الاسم أيضاً؛ لاستتار الضمير في الفعل في الصورتين، لما عرفت من وجوب الاستتار وتقوّم الفعل به، مع أنّه لو كان كذلك لزم حدوث الفعل مع فاعله من الاسم الظاهر، وبطلانه في غاية الوضوح.

والثاني مستلزمٌ لاتّحاد طرفي الإسناد وصحّة قيام أحدهما مقام الآخر وإجراء أحكامه عليه، وانتفاء اللازم بيّن، مع أنّه لو ثبت لجرى في صورة تأخّر الظاهر عنه أيضاً لاستتار الضمير فيه في الصورتين.

وأمّا الثالث فأظهر فساداً ضرورة انتفائه فيما بينه وبين المتقدّم، ولو فرض ثبوته فيما بينهما لجرى في صورة تأخّر الظاهر؛ أيضاً لما عرفت مع أنّه إنّما يحصل من قِبَل حرف الجرّ أو ما بمنزلته لا الهيئة التركيبيّة.

فقد اتّضح بما بيّناه ـ من أنّ الظاهر المتقدّم كالمتأخّر مفسّرٌ للمستتر أو مؤكّدٌ له ـ أنّه لو بنينا على ما بنوا عليه من كون التقسيم باعتبار صدر الجملة لزم كون الجملتين فعليّتين أيضاً لصدارة الفعل في الصورتين حينئذٍ.

﴿ و ﴾ قد ظهر بما بيّناه أنّ ﴿ زيدٌ في الدار وفي الدار زيدٌ مثل أفي الدار زيدٌ ؟ ﴾ وما في الدار زيدٌ ونحوها ﴿ حرفيّةٌ ظرفيّةٌ ﴾ لاتّحاد الإسناد في الجميع، وعدم اختلافه باختلاف الصدر والاعتماد على الاستفهام والنفي وعدمه، فالتفصيل بينها بجعل الأُوليين اسميّةً بجعل المرفوع مبتدءاً والظرف خبراً، والثالثة محتملة لها وللفعليّة بجعل المرفوع فاعلاً لمتعلّق الظرف المقدّر وللظرفيّة بجعله فاعلاً للظرف، في غير محلّه لفساد التقدير أوّلاً، وعمل الظرف ثانياً:

أمّا التقدير، فلعدم الداعي عليه معنىً ولا لفظاً:

أمّا الأوّل، فلأنّ «الدار» مثلاً مرتبطٌ إلى «زيد» على وجه الظرفيّة من دون حاجةٍ إلى تقدير فعلٍ أو شبهه بحسب المعنى، وما توهّمه الفاضل عصام الدين: من أنّ الظرف يكون ظرفاً لأمرٍ من أمور زيدٍ من قيامه أو سكونه أو حصوله أو غير ذلك فلا بدّ من تقديره ليتمّ به البيان، لا محصّل له؛ إذ لا يختصّ العَرَض بالظرف كما هو ظاهر، فكما أنّ العرض لا يخلو عن مكانٍ وزمان فكذلك الجوهر، مع أنّه لا يتمّ ما ذكره فيما إذا كان المظروف عرضاً في الكلام مثل «ضربي في الدار» على أنّه لا يجري في نحو «المال لزيد» فإنّ المملوك هو عين المال لا أمرٌ من أُموره.

وأمّا الثاني، فلعدم الدليل على أنّ انتصاب الظرف والمجرور بالعامل اللفظي

أوّلاً، وعلى انحصاره بالفعل وشبهه ثانياً. فقد ذهب ابنا طاهر وخروف إلى أنّ الناصب في نحو «زيد عندك» و «عمرو في الدار» المبتدأ، وزعما أنّه يرفع الخبر إذا كان عينه وينصبه إذا كان غيره، وأنّ ذلك مذهب سيبويه، والكوفيّون إلى أنّ الناصب فيهما أمرٌ معنويٌّ وهو: كونهما مخالفين للمبتدأ، بل سيظهر لك ـ إن شاء الله تعالى ـ أنّ العامل ينحصر في المعنوي وهو: المعنى المقتضي للإعراب، ولا عامل سواه، بل لا دليل على انتصاب المجرور محلاًّ حتّى يحتاج إلى ناصبٍ، وما يتخيّل: من الاستدلال عليه بنصبه بعد نزع الخافض عنه في غير محلّه؛ لأنّ الأسماء المدّعى كونها منصوبةً بنزع الخافض منصوبةٌ على المفعوليّة تحقيقاً أو على سبيل التوسّع، على ما سيظهر لك تفصيله.

وأمّا عمل الظرف، فلأنّه مبنيٌّ على تقدير المتعلّق ونيابة الظرف عنه في العمل، وهما ممّا لا يجتمعان؛ لأنّ المقدَّر في حكم الموجود، ونيابة الظرف عنه في العمل فرع تضمينه معنى المتعلّق وصرف الإسناد عنه إلى الظرف، وهو رجوعٌ عن التقدير.

وأقبح منه ما حكموا به: من انتقال الضمير عنه إلى الظرف واستتاره فيه وتسميته ظرفاً مستقراً لاستقرار الضمير فيه في نحو «زيدٌ في الدار»؛ لما عرفت من رجوع الاستتار إلى دلالة الفعل على الفاعل تبعاً والتزاماً، فلا يكون في البين ضميرٌ حتّى ينتقل عنه إلى الظرف.

﴿ و ﴾ اعلم أنّه ﴿ **يتّحد الطرفان في** ﴾ القسم ﴿ **الأوّل** ﴾ من الإسناد وهو الاتّحاديّ الحملي ذاتاً و ﴿ **صدقاً** ﴾ فيصدق وينطبق كلٌّ منهما على الآخر ﴿ **ويختلفان اعتباراً** ﴾ أي باعتبار نظر المتكلّم بجعل أحدهما مسنداً إليه والآخر مسنداً به ﴿ **فيقبل كلّ واحدٍ منهما الإسناد إليه وبه ذاتاً** ﴾ وفي حدّ نفسه، لأنّ نسبة

الاتّحاد إلى الطرفين على حدٍّ واحد، فكما تتّحد «القائم» مع «زيد» مثلاً فكذلك يتّحد «زيد» معه، فيجوز الإخبار عنه بأنّه قائم كما يجوز الإخبار عنه بأنّه زيدٌ، فتقول: القائم زيد.

﴿ وإنّما يتعيّن أحدهما ﴾ أي الطرفين ﴿ في أحدهما ﴾ أي الإسناد إليه وبه ﴿ بالنظر والاعتبار ﴾ أي بنظر المتكلّم واعتباره، فإن أراد الحكم على «زيد» مثلاً بـ«القيام» بأن كان زيدٌ معروفاً عند المخاطب في نظره فيجعله مسنداً إليه ويحكم عليه بالقيام الذي هو مجهولٌ للمخاطب في نظره، وإن كان الاتّصاف بالقيام معلوماً عند المخاطب في نظره فيجعل «القائم» مسنداً إليه ويحكم عليه بأنّه «زيد» الذي هو المجهول للمخاطب في نظره.

فإن قلت: الجملة الخبريّة اسميّةً كانت أو فعليّةً تقع خبراً وطرفاً للتركيب الاتّحادي بالاتّفاق، بل الإنشائيّة أيضاً تقع خبراً على الأصحّ عندهم، مع أنّها مطلقاً لا تقع مسنداً إليها، فلا يستقيم ما ذكرتَ: من انّ كلّ واحدٍ من طرفي التركيب الاتّحادي يقبل الإسناد إليه وبه.

قلت: الجملة كما لا تقع مسنداً إليها فكذلك لا تقع مسنداً بها، وتوهّم: أنّ «أبوه قائم» و«ضربته» و«أضربه» في قولك: زيد أبوه قائم، وزيدٌ ضربته، وزيدٌ أضربه، أخبارٌ لزيد، في غاية السخافة؛ إذ لا يعقل اتّحاد أحد طرفيه مع الآخر مع عدم اتّحاده معه، فلو اتّحدت الجمل المزبورة مع زيد مثلاً لاتّحد معها، فصحّة الإخبار بها عنه تستلزم صحّة الإخبار به عنها، فعدم صحّة أحدهما يكشف عن عدم صحّة الآخر، وأيضاً لو كانت الجمل المزبورة مسنداً بها لزم أن تتكرّر لفظة «است» الدالّة على الإسناد في ترجمة «زيد أبوه قائم» بالفارسيّة، ويقال: زيد پدرش ايستاده است است، وأن تظهر على الجملتين الأخيرتين في ترجمتها

بالفارسيّة ويقال زيد زدم او را است، وزيد بزن او را است، وأيضاً: طرف الإسناد الاتّحادي لا بدّ أن يكون مفهوماً مستقلاً اسميّاً، والجملة لاشتمالها على الإسناد لا يكون مفهوماً مستقلاً.

وما يتوهّم: من تأوّلها بالمفرد الصالح للإسناد ورجوع الإسناد الثابت فيها إلى النسبة الناقصة التقييديّة، كـ«قائم الأب» في المثال الأوّل، و «مضروبي» في المثال الثاني وهكذا، وَهَمٌ فاضح؛ لأنّ التأويل بالمفرد:

إن كان من قِبَل الإسناد الخبريّ ففيه:

أوّلاً: أنّ المؤثّر لنقص الجملة إنّما هو صيرورتها قيداً لأمرٍ آخر، لا إسنادها إليه بالإسناد التامّ المنافي للتقييد.

وثانياً: أنّه لو فرض نقص الجملة فلا ترجع إلى المركّب التقييدي الذي أحد طرفيه قيدٌ للآخر.

وثالثاً: أنّه لو فرض رجوعها إلى المركّب التقييدي لزم جواز وقوعها مسنداً إليها أيضاً؛ فإنّ «قائم الأب» مثلاً كما يجوز الإخبار به عن زيد، يجوز الإخبار عنه بأنّه زيدٌ.

وإن لم يكن من قِبَل الإسناد، ففيه: أنّه لا سبب للتأويل في البين سواه.

وبالجملة: عدم ثبوت الإسناد بين الجملة والاسم في غاية الوضوح، وكأنّهم اغترّوا بما تضمّنته الجمل المذكورة من الإخبار عن حال الاسم المتقدّم، ولم يتفطّنوا أنّ ذلك لم يكن بأصل التركيب وإنّما يكون بالتبع والالتزام، فلا دلالة له على وجود الإسناد؛ ألا ترى أنّ «ضربت زيداً» يتضمّن الإخبار عن زيد بأنّه مضروب للمتكلّم مع عدم الإسناد بينه وبين الجملة المتقدّمة.

فإن قلت: فما الوجه في ارتفاع الاسم المتقدّم إذا لم يكن مسنداً إليه للجمل المذكورة؟

قلت: لا يحتاج الرفع إلى سببٍ بعد تحقّق التركيب الموجب للإعراب؛ لأنّه الأصل في أنواع الإعراب ـ على ما سيظهر لك تفصيله في محلّه إن شاء الله تعالى ـ فترتفع الكلمة ما لم يكن في البين ناصبٌ أو جارّ.

﴿ ويختلفان ﴾ أي الطرفان ﴿ في ﴾ القسمين ﴿ الأخيرين ﴾ من الإسناد وهما: الحدوثي والإضافي ذاتاً و ﴿ صدقاً ﴾.

﴿ فيتعيّن الحدث في ﴾ القسم ﴿ الثاني ﴾ وهو الحدوثي ﴿ للثاني ﴾ أي الإسناد به؛ لأنّه حادث من الذات فلا يعقل إسناد الذات إليه على وجه الحدوث، فكلٌّ من طرفيه متمحّضٌ في أحد الأمرين، فلا يجوز أن يختلف الأمر باعتبار نظر المتكلّم. نعم، يختلف الأمر باختلاف نظره من حيث تقديم الفاعل على الفعل وتأخيره عنه، فإن كانت العمدة في نظره بيان الفاعل ينبغي تقديمه على الفعل، وإلّا فالأولى تأخيره عن الفعل.

﴿ و ﴾ يتعيّن ﴿ الظرف ﴾ وما بمنزلته وهو المجرور ﴿ في الثالث ﴾ وهو الإسناد الإضافيّ ﴿ للأوّل ﴾ أي الإسناد إليه؛ لأنّه لا يحصل إلّا من قِبَل حرف الجرّ أو ما بمنزلته، ومن المعلوم أنّ حروف الجرّ إنّما وضعت للإفضاء بأمرٍ وإضافته إلى ما يليها، ومن هنا سمّاها بعضهم بحروف الإضافة. وقيل: إنّها إنّما سمّيت حرف الجرّ لأنّها تجرّ أمراً آخر إلى مدخولها، فمدخولها أبداً هو المسند إليه بالإسناد الإضافيّ، فلا يختلف الأمر باختلاف نظر المتكلّم إلّا في تقديم المضاف على المضاف إليه والعكس، فإن كان المضاف معروفاً للمخاطب والمضاف إليه مجهولاً له في نظر المتكلّم يقدّم المضاف على المضاف إليه، فيقال: زيد في الدار، بجعل المضاف إليه في موضع الخبر، وإن كان الأمر بالعكس فبالعكس، فيقال: في الدار زيد، بجعل المضاف في موضع الخبر؛ فما اشتهر بينهم: من جعل المضاف مسنداً إليه والمضاف

إليه مسنداً به بجعله نائباً عن متعلّقه المقدّر أو قيداً له بعدم جعله نائباً عنه، لا أصل له لما ظهر وسيظهر لك إن شاء الله تعالى: من فساد التقدير والنيابة.

فإن قلت: الإضافة نسبةٌ ناقصةٌ تقييديّة كما هو ظاهر؛ ضرورة أنّ المضاف إليه من متعلّقات المضاف وتوابعه وقيوده، فلا تكون قسماً من الإسناد حتّى يخرج بها اللفظ عن حدّ النقص ويتمّ الكلام بطرفيها ويصحّ السكوت عليهما، فلو أبقى «زيد في الدار» مثلاً على ظاهره: من عدم اشتماله على نسبةٍ سوى الإضافة، ولم يقدّر متعلّقٌ للظرف من فعلٍ أو اسمٍ مسندٍ إلى زيدٍ بإسنادٍ حدوثيٍّ أو اتّحادي، لزم أن لا يكون كلاماً تامّاً وإلّا لزم تأثير الإضافة في إتمام الكلام وإخراجه عن حدّ النقص، وهو خلفٌ وتناقض، فلا بدّ من الالتزام بما أوّله الجمهور: من تقدير متعلّقٍ للظرف يتمّ به الكلام.

قلت: الإضافة بين الاسمين ـ كالاتّحاد والحدوث ـ لا تكون ناقصة أوّلاً وبالذات، وإنّما يعرض عليها النقص ثانياً وبالعرض، وما ادّعي ـ من الضرورة على أنّ المضاف إليه من قيود المضاف ـ إنّما يصحّ في الإضافة الحاصلة من الهيئة التركيبيّة المصوغة على النقص لا في مطلق الإضافة، كيف! والتركيب الإضافيّ كالتركيب التوصيفي ينتزع من التركيب التامّ الخبري ويتفرّع عليه، ومن المعلوم أنّ التركيب الإضافي ينتزع من التركيب التامّ الخبري الإضافي، كما أنّ التركيب التوصيفي ينتزع من التركيب التامّ الخبري الاتّحادي، فلو لم يتصوّر فيها التمام لم يكن للتفرّع والانتزاع وجه، فظهر أنّ الإضافة متّصفةٌ بالتمام أوّلاً وبالذات، والنقص إنّما يعرض عليها ثانياً وبالعرض، فتوهّم ثبوت النقص في مطلق الإضافي في غاية الغرابة، وكأنّ الاغترار إنّما حصل من شيوع إطلاق الإضافة على خصوص الإضافة التركيبيّة.

تنبيه : إعلم أنّ طرفي نسبتي الاتّحاد والحدوث مطلقاً لا يكونان إلّا اسمين. وأمّا الإضافة، فإن كانت تامّةً أو منتزعةً منها فكذلك، وإن كانت ناقصةً في حدّ ذاتها فأحد طرفيها وهو المضاف يجوز أن يكون فعلاً.

فما أفهمه كلام ابن الحاجب في كافيته : من إضافة الفعل إلى المجرور بواسطة حرف الجرّ من دون أن يأوّل بالاسم، في محلّه.

وما ذكره شارح الصمديّة : من لزوم تأويل الفعل بالاسم استناداً إلى أنّ المضاف لا يكون إلّا اسماً، في غير محلّه.

قال مفسّر الكلام[1] الماتن في حدّ المجرور بالحرف :

واعلم أنّه ليس في كلامه ما يقتضي أنّ الفعل يضاف حيث يكون حرف الجرّ ملفوظاً كمررت بزيد، فلا ينبغي حمله على ذلك وإن كان محتملاً له؛ إذ الحقّ أنّ المضاف لا يكون إلّا إسماً، كما صرّح به الزمخشري وغيره. فإذا قلت : مررت بزيد، فمررت من حيث أنّ زيداً مفعول له ليس مأوّلاً بالاسم، ومن حيث هو مضافٌ إلى زيد مأوّلٌ به، أي بمرورٍ مضاف، فالمضاف هو المرور لا الفعل الاصطلاحي، والذي دعا شرّاح كلام ابن الحاجب في كافيته إلى حمل عبارته على أنّ المضاف يكون فعلاً تعريفه لحروف الجرّ بأنّها ما وضعت لإفضاء الفعل أو معناه إلى ما يليه، وهو صريحٌ في ذلك، انتهى.

أقول : التأويل بالاسم في غاية السخافة، ومن توهّم أنّ المضاف لا يكون إلّا اسماً فقد زعم أنّ المضاف هو الفعل باعتبار معناه التضمّني وهو : الحدث الذي هو

---

(١) كذا، والمناسب : كلام.

مفهوم اسميٌّ، لا أنّه يأوّل بالاسم حينئذ، مع أنّ التحقيق أنّ الفعل إنّما يتعلّق به الظرف والمجرور باعتبار معناه الحرفي وهو: الإسناد؛ ضرورة أنّ الظرف في قولك «ضربت في الدار» ظرفٌ لحدوث الحدث وصدوره من الذات، وهكذا الأمر في قولك «مررت بزيد» و «سرت من البصرة إلى الكوفة» و «ضربت للتأديب» و «دخلت حتّى البلد» وهكذا من الأمثلة، فإنّ الحدث إنّما يضاف إلى المبدأ والمنتهى والملصق به والعلّة والغاية وهكذا بحدوثه وصدوره، لا بنفسه؛ ضرورة أنّ الحدث مع قطع النظر عن حدوثه وصدوره في الخارج لا نسبة له من الأُمور المذكورة، فالذي يضاف وينتسب ابتداءً إنّما هو الحدوث والوجود.

وإن شئت زيادة التوضيح فانظر إلى قولك: «بعت في الدار» وأمثاله من الأفعال المصوغة من الأحداث القارّة، فإنّ المضاف إلى الدار على وجه الظرفيّة المقيّد بها إنّما هو إيجاد البيع لا البيع نفسه، وإلّا لزم أن لا يثبت البيع خارج الدار، فلو كان الظرف ظرفاً للحدث لزم أن لا يصحّ قولك: «بعت في الدار» وأمثاله، وبطلان اللازم واضحٌ مستغن عن البيان. وهكذا الأمر في الإضافات المتعلّقة بالجمل الاسميّة كقولك: «زيد ضارب في الدار» ونحوه، فإنّ الدار ظرفٌ للإسناد.

[أقسام الكلمة][1]

﴿ تقسيمٌ: الكلمة ﴾ تنقسم إلى ثلاثة أقسام ﴿ اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ جاء لمعنىً، فالاسم ما أنبأ عن المسمّى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمّى، والحرف ما أوجد معنىً في غيره، أي في لفظ غيره، والتحديد بما حدّدنا ﴾ وعرّفنا الأنواع الثلاثة بها ﴿ هو النبأ اليقين ﴾ والحقّ الصريح ﴿ الذي نبّأنا به النبأ العظيم مولانا أمير المؤمنين[2] سلام الله عليه وعلى أبنائه الطاهرين ﴾ فيجب علينا توضيحها وتبيينها حسب ما يقتضيه المقام.

فأقول ـ بعون الله تعالى ومشيّته ـ: إنّ كلمة «ما» ترد اسميّةً وحرفيّة، والاسميّة موضوعةٌ للشيء مطلقاً، وترد موصولةً وموصوفةً وشرطيّةً واستفهاميّة بحسب خصوصيّات الاستعمال، لا أنّها مشتركة فيها.

والنبأ لغةً: للانكشاف يقيناً أم عرفاناً أم تذكّراً، والمسمّى ما يتّصف بوقوع التسمية عليه، وهي ناشئةٌ عن المناسبة الذاتيّة تارةً وعن الوضع مرّةً وعن الوضعين

---

(١) العنوان منّا.

(٢) بحار الأنوار ٤٠: ١٦٢.

أُخرى إذا كان أحد الموضوعين قيداً للآخر بحيث صارا عنواناً لأمرٍ واحد، كالأسماء المشتقّة، فإنّ كلاًّ من مادّتها وهيئتها مستقلٌّ بوضع، إلّا أنّ مدلول الهيئة فيها قيدٌ للحدث، بحيث يكون المجموع إمّا عنواناً للحدث كالمصدر المعروف المشتمل على الحدث والنسبة الناقصة، أو عنواناً للذات كسائر الأسماء المشتقّة.

والحركة مقابلةٌ للسكون، وهي الأمر الحادث من الشيء تحقّقاً أو اتّصافاً، قياماً أو وقوعاً، وهي لا تنطبق على الحدث إلّا إذا لوحظ مسنداً بالإسناد الحدوثي، فإنّ الحدث إذا لوحظ مع قطع النظر عن النسبة أو مع النسبة على سبيل التقييد يكون كسائر المفاهيم مورداً للتسمية، وأمّا إذا لوحظ مسنداً بالإسناد الحدوثي يخرج عن كونه مسمّى، ويصير المجموع المتحصّل منه ومن الإسناد حركةً وفعلاً للمسند إليه.

ويسمّى اللفظ المنبِئ عنه تبعاً لمدلوله فعلاً، فتسميته فعلاً إنّما هو باعتبار العنوان الوحدانيّ المتحصّل من اجتماع الحدث والإسناد، لا باعتبار مدلوله التضمّني وهو: المبدأ العاري عن النسبه، كما توهّمه أكثر أهل الصناعة؛ لأنّه قد يكون صفةً كالعلم والجهل، وقد لا يكون صفةً ولا فعلاً كالعدم والفقد ونحوهما. وإنّما طرأ على الحدث عنوان الفعليّة بصيرورته حركة للمسند إليه بالاشتمال على الإسناد الحدوثي.

ولا فرق في ذلك بين كون المبدأ فعلاً كالضرب، وصفةً كالعلم، وعدماً محضاً كالعدم، فإنّ عنوان الحركة والفعليّة إنّما هو باعتبار الحدوث والظهور المشترك فيه جميع الموادّ والمبادي حتّى السكون المقابل للحركة، فـ«سَكَنَ» فعلٌ منبِئٌ عن حركة المسمّى، ولا يجري ذلك في الإسناد الاتّحادي والإضافي؛ لعدم صيرورة أحد المتّحدين والمتضايفين حركةً وفعلاً للآخر وعدم صيرورة المسند مع الهيئة التركيبيّة وحرف الجرّ كلمةً مستقلّة، بخلاف الهيئة الفعليّة فإنّها مع مادّتها كلمةٌ مستقلّة، فهي في عالم اللفظ تتّحد مع اللفظ، كما أنّ مفهومها في عالم المفهوم يتّحد مع الحدث

ويتحصّل منهما عنوانٌ بسيط وهو : حركة المسمّى ، فالفعل في مرحلة التحليل مركّبٌ من المعنى الاسمي والحرفي ومنحلٌّ إليهما ، فلا يكون مقابلاً لهما في حدّ ذاته وإنّما يتقابل معهما باعتبار تحصّل العنوان الوحداني من اجتماع الأمرين .

والمعنى مخفّف «معنيّ» أو اسم مكانٍ من العناية ، وعلى كلّ تقديرٍ لا ينطبق المعنى إلّا على النسب والروابط ؛ ضرورة أنّ العناية والإرادة لا تتعلّق إلّا بالنسب ، والحدث إنّما يصير معنى بلحاظ النسبة ، والأمر في بقيّة المفردات واضحٌ .

وإذا اتّضحت لك مفردات الحدود ، فاعلم : أنّ المسمّى لكونه مفرداً لا ينطبق على مسمّيين فصاعداً ، فخرج به نحو «زيد قائم» .

ومنه يتبيّن عدم انطباقه على مفهوم الفعل من وجهين : الأوّل : خروجه عن كونه مسمّى وصيرورته حركةً بالاشتمال على الإسناد الحدوثي . والثاني : إنباؤه عن مسمّيين : الحدث والذات ، الأوّل تضمّناً والآخر التزاماً ، فهو مع كونه مفرداً ـ كالجملة ـ ينبئ عن مركّبٍ إسنادي ، فكما لا ينطبق المسمّى على مضمون الجملة ، فكذلك لا ينطبق على مدلول الفعل .

فإن قلت : المسمّى اسم جنسٍ ، والجنس صادقٌ على القليل والكثير ، كالماء والتمر ونحوهما .

قلت : صدق الجنس على الكثير إنّما يكون إذا كان الكثير كالقليل فرداً له ، فإنّ الماء الكثير كالقليل فردٌ واحدٌ ، غاية الأمر اشتماله على أجزاءٍ متكثّرة بحيث لو انفصلت صار كلّ جزءٍ منها فرداً للماء ، بخلاف المقام فإنّ المسمّيين فصاعداً لا ينطبق عليهما المسمّى ؛ لعدم صيرورتهما فرداً واحداً له .

فإن قلت : مقتضى كونه جنساً جواز صدقه على الأفراد المتعدّدة أيضاً .

قلت : صدقه عليها إنّما يكون على وجه البدليّة لا الشمول .

فإن قلت: لو لم يكن صدقه على الأفراد على وجه الشمول لزم عدم جواز تثنيته وجمعه بمعناه الحقيقي.

قلت: الجنس في حدّ ذاته قابلٌ لصدقه على أفرادٍ متعدّدةٍ على وجه الشمول، ولكنّه بصيغة الإفراد ينصرف إلى الواحد فلا ينطبق على المثنّى والمجموع إلّا بالصارف، كأداتي التثنية والجمع ونحوهما.

ثمّ إنّ المسمّى مأخوذٌ في تعريف الاسم عنواناً يدور مداره الإنباء، وفي تعريف الفعل معرّفاً للموضوع.

توضيح الحال: أنّ الواسطة في ثبوت الإنباء للاسم حدوثاً وبقاءً هي علقة التسمية كما هو ظاهر، فاللفظ من حيث كونه اسماً يصدر منه الإنباء، والمفهوم من حيث كونه مسمّى له يتعلّق به الإنباء، فمتعلّق الإنباء أوّلاً وبالذات هو وصف المسمّى، كما هو مقتضى وساطة التسمية في ثبوته حدوثاً وبقاءً، وذات المسمّى إنّما يتعلّق بها الإنباء ثانياً وتبعاً من جهة انطباق الوصف عليه، غاية الأمر أنّ الملحوظ قصداً وبالذات في موارد الاستعمالات غالباً هو الذات، والوصف قنطرةٌ توطئةً لها، فيندكّ النظر إليه في جنب النظر إلى الذات، فكأنّه لا نظر إلّا إلى الذات، وقد يتعلّق النظر إلى الوصف أصالةً، كما في صورة تثنيته أو جمعه.

وحيث خفي الأمر على الجلّ، بل على الكلّ؛ توهّموا أنّ الاسم في هذه الصورة مجاز، ولم يتفطّنوا أنّ الاسم مستعملٌ في الوصف دائماً ومُنبئٌ عنه أبداً، وأنّ الإنباء عن الموصوف إنّما هو بتبعه، غاية الأمر أنّه قد يكون ملحوظاً أصالةً، وقد يكون ملحوظاً توطئةً للموصوف ـ كما هو الغالب ـ ولولاه لم يتحقّق الاستعمال، ولم يكن للحقيقة أصلٌ أصلاً.

هذا بالنسبة إلى المأخوذ في تعريف الاسم.

وأمّا المأخوذ في تعريف الفعل فهو معرِّفٌ للموضوع؛ ضرورة أنّ الحركة حركةٌ للذات لا لوصف المسمّى، وإنّما عبّر به تنبيهاً على أنّ طرف الحركة لا بدّ أن يكون مفهوماً مستقلاً اسميّاً، سواء كان فاعلاً أم نائباً عنه؛ فما اشتهر: من اختصاص الأوّل بالاسم الخالص وجواز نيابة الظرف والمجرور عنه، لا وجه له، بل التحقيق: أنّ ما سمّوه نائباً هو الفاعل تحقيقاً؛ إذ كما ينتزع عنوان الفعل للمفهوم البرزخي المجتمع من الحدث والإسناد باعتبار صيرورته حركةً للمسمّى، فكذلك ينتزع عنوان الفاعل والمتحرّك له من قِبَل تعلّق الحركة به، فما حقّقه عبد القاهر والزمخشري: من أنّه فاعلٌ في الاصطلاح، في غاية المتانة وكمال الجودة.

وقد ظهر ممّا بيّناه ـ من أنّ المأخوذ في حدّ الاسم هو الوصف العنوانى الدائر مداره الحكم ـ سرُّ اختياره معرّفاً؛ لأنّه ـ من حيث أنّه عنوانٌ ـ أمرٌ واحد لا تعدّد فيه، فوجب الإتيان به معرّفاً حينئذ.

ومنه يظهر وجه الإتيان به مُظهَراً في حدّ الفعل لا مضمراً؛ إذ لو أُضمر لتوهّم أنّه في حدّ الفعل مأخوذٌ كذلك، مع أنّه معرّفٌ للموضوع فيه. وأمّا سِرّ اختياره معرَّفاً لا منكّراً فبلحاظ أنّه معرّفٌ للمفهوم المستقلّ الاسمي من دون نظرٍ إلى الأفراد.

ثمّ اعلم: أنّ المنطبق من الإنباء الدائر مداره حقيقة القسمين هو: التذكّر المطّرد في جميع موارده، لا التصديق ولا العرفان؛ فإنّ العرفان لا يترتّب على اللفظ بالنسبة إلى مفهومه أبداً كما هو ظاهر، وأمّا التصديق فلا يحصل من فعل الإنشاء بالنسبة إلى حركة المسمّى بل بالنسبة إلى ضمير المتكلّم، ومن الاسم إلّا في حال التركيب بالنسبة إلى حال المسمّى لا نفس المسمّى، فالمراد من الإنباء في الحدّين التذكّر المترتّب على النوعين بالنسبة إلى نفس المسمّى وحركة المسمّى، مع أنّ ملاك

الاسميّة والفعليّة إنّما هو الكشف الذكري وإن كان الغرض الأصلي من تركيب الألفاظ هو الكشف التصديقي، فهو أوفى بالمقام من الألفاظ المقاربة له، كالإعلام والإخبار والإرشاد والهداية والدلالة والتنبيه والإيقاظ؛ فإنّ مفاهيمها تختصّ بالكشف التصديقي، فلا تثبت إلّا في حال التركيب وما بمنزلته، ولا تتعلّق إلّا بالمفهوم المركّب الإسنادي.

فاتّضح بما بيّناه ـ غاية الاتّضاح ـ حقيقة الاسم والفعل، وأنّهما مشتركان في الإنباء، متميّزان من طرف المنبَأ عنه.

وأمّا الحرف فهو مفترقٌ عنهما في الإنباء؛ فإنّه موجد المعاني المعتورة على الأسماء والأفعال، وهي أنحاء الاستعمالات وكيفيّات التراكيب.

كشف الحال: أنّ الاسم قابل للاستعمال على وجوهٍ متعدّدةٍ وأنحاءٍ مختلفة، وما لم يتعيّن استعماله في وجهٍ من الوجوه لم يترتّب عليه الدلالة والكشف التصديقي الذي هو المقصود بالأصالة، مثلاً كلمة «زيد» قابلةٌ لأن تستعمل على وجه الفاعليّة أو المفعوليّة أو المبتدائيّة أو الاختصاص، فما لم يتعيّن استعماله بمعونة الهيئة التركيبيّة أو الحرف، مثل أن تقول «زيد قائم» أو «جاءني زيد» أو «ضربت زيداً» أو «المال لزيد» وهكذا، لم يترتّب عليه الإفادة والاستفادة، فالحروف كالهيئات التركيبيّة والاشتقاقيّة إنّما تعيّن أمر الاستعمال وتشخّصه، فمعانيها في طول معاني الأسماء، بل في طول ألفاظها؛ لأنّها صفاتٌ قائمةٌ بنفس الألفاظ قيام الصور بموادّها.

وإن شئت زيادة التوضيح، فاعلم أنّ القضايا على أقسامٍ ثلاثة: خارجيّة وذهنيّة ولفظيّة، وكلٌّ منها لا يتمّ إلّا بالإسناد كما هو ظاهر، والإسناد في القضيّة اللفظيّة لا بدّ أن يكون من عوارض اللفظين، كما أنّ الإسناد الذهني أو الخارجي لا بدّ أن يكون من عوارض الطرفين الذهنيّين أو الخارجيّين، فإسناد كلمة «دار»

إلى كلمة «زيد» على وجه الظرفيّة ـ مثلاً ـ صفةٌ حادثةٌ في الكلمتين قائمة بهما، ولا بدّ لها من آلةٍ توجدها وأداةٍ تحدثها، وهي كلمة «في»، فتقول عند ذلك: «زيد في الدار» ولا يقوم مقامها الاسم الذي ينبئ عن معناها مثل لفظ «الظرفيّة»، فلا يصحّ أن تقول مكان «زيد في الدار» و «المال لزيد» و «زيد على السطح»: «زيدٌ ظرفيّة الدار» و «المال اختصاص زيد» و «زيد استعلاء السطح» وهكذا؛ لأنّ الأسماء لا توجِد معاني في الألفاظ، وإنّما تنبئ عن المسمّيات والمفاهيم المستقلّة، فلا يعقل أن تعيّن وجه الاستعمال وتتمّ أنحاءه.

وقد اتّضح لك بما بيّناه حقيقة الأنواع الثلاثة بما لا مزيد عليه، وأنّ الحدود منطبقةٌ عليها جمعاً ومنعاً، بل تتضمّن التنبيه على أسرارٍ غريبة ونكاتٍ عجيبة قد خفي أكثرها على الأكثر بل على الجميع، وقد كشفت الستر عنها بحمد الله تعالى وتوفيقه في رسالةٍ مستقلّةٍ[1] قد عملناها في شرح الحديث الشريف.

﴿ **وكلّ ما ذكره أهل الصناعة في المقام بين فاسدٍ وقاصرٍ، وأحسن ما قيل ما** ﴾ حكاه شارح الصمديّة ﴿ **عن بعضهم في وجه انحصار الأقسام** ﴾ أي أقسام الكلمة ﴿ **في الثلاثة أنّها تابعةٌ للمفاهيم، وهي ثلاثة: ذاتٌ، وحدثٌ عن ذات، وواسطةٌ بينهما، فكذا الكلمات، فإنّه مقتبس من الأصل** ﴾ القويم والأساس المتين ﴿ **ولكنّه** ﴾ لم يراع المقتبس حقّ الرعاية، فتصرّف في التعبير بفهمه ونظره فصار ﴿ **قاصراً** ﴾ لأنّ الذات هي العين فلا يشمل المسمّى الذي يكون معنىً أو عدميّاً، مع أنّه فات منه بالتعبير بها دون المسمّى التنبيه على أنّ وصف المسمّى واسطةٌ في عروض الإنباء، وكثيرٌ من الأسرار إنّما يستفاد منه.

---

(١) وهي رسالة «الاشتقاق» المطبوعة سنة ١٣٨١ هـ ق بطهران.

وحدثٌ عن ذات إنّما ينطبق على مفهوم الفعل تحليلاً وتفصيلاً وهو الحدث المسند إلى الذات، ولا تنبيه فيه على العنوان البسيط الوحداني المتحصّل من اجتماع الأمرين الذي هو ملاك الفعليّة.

وواسطةٌ بينهما لا ينطبق على المعنى الحرفي تمام الانطباق، فإنّه واسطةٌ بين اللفظين لا المفهومين، والواسطة بينهما مدلولٌ للمعنى الحرفي.

﴿ **وأقبح ما قيل ما اشتهر بينهم: من تحديد الاسم بـ: ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترنٍ بأحد الأزمنة الثلاثة، والفعل بـ: ما دلّ على معنىً في نفسه مقترنٍ بأحدها، والحرف بـ: ما دلّ على معنىً في غيره، فإنّه فاسدٌ من وجوه:** ﴾

﴿ **الأوّل: جعل الدلالة جامعةً بين الأقسام مع أنّها تختصّ بالأوّلين؛ فإنّ الحرف إنّما يُحدِث** ﴾ ويوجد ﴿ **خصوصيّات الاستعمال** ﴾ وكيفيّاته ﴿ **في لفظ غيره** ﴾ كما عرفت، لا أنّه يدلّ على شيءٍ ويكشف عنه؛ ﴿ **ولذا سمّى آلةً وأداةً** ﴾ ولا يُتوهّم أنّ تسميته بهما باعتبار أنّه آلة إحضار المعنى وأداة إخطاره؛ لا باعتبار أنّه آلة نفس المعنى؛ لأنّ الآليّة في الإحضار جاريةٌ في الاسم والفعل، فيلزم أن يكون الجميع آلات وأدوات.

﴿ **والثاني: أنّها لا تثبت في الأسماء إلّا في حال التركيب الإسنادي أو ما بمنزلته** ﴾؛ فإنّها هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيءٍ آخر، والمراد من العلم في الموردين بقرينة التعدية بالباء العلم التصديقي لا التصوّري، مع أنّ التصوّر بمعنى العرفان الذي هو قسمٌ من العلم لا يعقل أن يحصل إلّا ممّا ساواه في الصدق، والتصوّر بمعنى مجرّد الخطور والحضور في الذهن التفاتٌ مجامع للجهل والعلم، ولا يكون علماً. وتوهّم أنّ العلم في مصطلح أهل النظر منقولٌ إلى الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل علماً كان أم جهلاً، والمأخوذ في حدّ الدلالة إنّما هو

بحسب مصطلحهم، غفلةٌ واضحةٌ؛ لأنّ بحثهم إنّما هو في المعرّف والحجّة، والنقل إنّما يصحّ إذا كان بحثهم فيما هو أعمّ من المفهوم اللغوي، وأمّا إذا اختصّ بحثهم به فالنقل إلى الأعمّ نقضٌ للغرض، فالمراد من التصوّر المقابل للتصديق الذي هو قسمٌ من العلم إنّما هو التصوّر بكنهه أو بوجهٍ يمتاز عمّا عداه، لا مجرّد الخطور في الذهن، مع أنّ الحدّ لا يختصّ به أهل النظر.

وإذا ظهر أنّ المراد من العلم في الحدّ إنّما هو العلم التصديقي، فقد ظهر لك أنّ الدلالة لا تتحقّق في اللفظ بمجرّد الوضع.

وتعريفه بتخصيص شيء بشيء بحيث متى أُطلق أو أُحسّ الشيء الأوّل فُهم منه الشيء الثاني، غلطٌ أو توسّعٌ في التعبير. والصحيح حضر منه بدل فهم، وإنّما تتحقّق الدلالة بعد صدوره من المتكلّم العارف بالوضع في مقام الإفادة والاستفادة وإسناد أحدهما إلى الآخر أو ما بمنزلته المنبعث من إرادة المتكلّم وقصده؛ ولذا ذهب الشيخ الرئيس وسائر المحقّقين إلى أنّ الدلالة في الألفاظ تابعةٌ للإرادة.

ولمّا غفل الأكثر عن حقيقة الأمر واغترّوا بإطلاق التصوّر على الخطور، وأنّه قسمٌ من العلم، زعموا قضاء الضرورة بخلافه، وأنّ الدلالة هي كون الشيء بحيث يوجب خطور شيءٍ آخر.

﴿ والثالث: جعل المعنى جامعاً مع أنّ المسمّى قد يكون عيناً لا معنىً، ولذا قسّم الاسم باعتبارهما إلى قسمين: اسم المعنى واسم العين ﴾.

﴿ والرابع: جعل كون المعنى في نفسه جامعاً بين النوعين مع اختصاص الأوّل به مطابقةً، وتعميمه للمطابقي والتضمّني لا يلائم الحدّ ﴾ من وجهين:

الأوّل: أنّ الملائم للحدود ذكر الأجزاء العقليّة المحمولة على النوع وهي: الجنس والفصل، لا الجزء الخارجي الذي لا يحمل على النوع، والمعنى المستقلّ من

الأجزاء الخارجيّة التي لا تحمل على المعنى الفعلي، فلا يلائم ذكره في الحدّ.

والثاني: أنّ المعنى ينصرف إلى المعنى المطابقي، فحمله على ما يخفى ـ وهو الأعمّ منه ومن التضمّني ـ منافٍ مع وقوعه في التعريف الذي يجب فيه استعمال الألفاظ الظاهرة الدلالة.

وقد يتوهّم أنّ النسبة إلى الفاعل معنىً حرفيٌّ إن قلنا بوضع الهيئة للنسبة إلى فاعل معيّن؛ لاحتياجها حينئذٍ إلى ذكر الفاعل في فهمها من الهيئة، وأمّا إن قلنا بوضعها للنسبة إلى فاعلٍ ما فهي معنى مستقلّ بالمفهوميّة؛ لانفهام الفاعل منها إجمالاً، وعدم الحاجة إلى لفظٍ آخر في فهم النسبة من الهيئة، فالمعنى المطابقي حينئذ في الفعل كائنٌ في نفسه ومستقلٌّ بالمفهوميّة.

وهو فاسدٌ جدّاً؛ لأنّ الهيئة من لواحق الحروف، ولا يعقل استقلالها بالمفهوميّة، ولا يرجع معنى الاستقلال بالمفهوميّة إلى ما توهّمه: من عدم الحاجة إلى لفظٍ آخر في فهم المعنى، كما ستعرف إن شاء الله.

وأعجب منه ما توهّمه الفاضل عصام الدين: من عدم كون النسبة إلى الفاعل جزءاً لمدلول الفعل حتّى يكون معنى حرفيّاً أو اسميّاً.

قال في حاشيته على شرح الجامي: اعلم أنّ القول بأنّ الفعل موضوعٌ للحدث والنسبة والزمان ـ كما أجمعوا عليه ـ ليس إلّا لأنّ الفعل لا يكون بدون الفاعل، فألجأهم تصحيح سِرّ ذلك إلى أن جعلوا النسبة داخلةً في مفهوم الفعل؛ لئلّا يكون له بدٌّ من الفاعل، ولا اضطرار لمن شرح الله صدره ورزقه نصره، فنقول لك: ممّا ألهمني ربّي أنّ الفعل موضوعٌ لحدثٍ مقيّدٍ بالزمان، والنسبة إنّما جاءت من الهيئة التركيبيّة كما في الجمل الاسميّة؛ إذ لا يخفى على منصفٍ أنّه لا يناسب جعل هيئة «زيد قائم» للنسبة وجعل هيئة «ضرب زيد» لغواً، ومن أمارات أنّ النسبة ليست

مدلولةً للفعل أنّه يفهم الحدث والنسبة تفصيلاً، وقد اتّفقوا على أنّ دلالة المفرد لا تكون تفصيليّة؛ ولهذا لم يصحّ تركيب القضيّة الشرطيّة من مفردين، وإنّما التزم مع الفعل ذكر الفاعل؛ لأنّ الفعل يؤدّي معنى الحدث على وجهٍ يكون مستعدّاً لأن ينسب إلى شيءٍ، فيلتزم إسناده إلى شيءٍ لئلّا يكون إحضاره على هذا الوجه لغواً، انتهى.

فإنّ فهم الإسناد من الهيئة الاشتقاقيّة الفعليّة وعدم توقّفه على التركيب مع الاسم من أبده البديهيّات.

مع أنّ الهيئة التركيبيّة إنّما تفيد الاتّحاد لا الحدوث؛ إذ لو أفادته لزم صحّة قولنا: «ضربٌ زيدٌ» بالإسناد، كما يصحُّ قولنا: «ضَرَبَ زيدٌ».

مع أنّ قوام الفعليّة إنّما هو بالهيئة الاشتقاقيّة الدالّة على الإسناد الحدوثي، فلو فرض خلوّه عنها وعدم استفادة النسبة إلّا من الهيئة التركيبيّة لزم صيرورة الفعل اسماً وجواز وقوعه مسنداً إليه.

وما ذكره ـ من وضع الفعل للحدث مستعداً للنسبة ـ لا يرجع إلى محصّل.

وأمّا ما ذكره ـ من لزوم كون هيئة «ضرب زيد» لغواً حينئذٍ وهو غير مناسب ـ وَهَمٌ باردٌ؛ لأنّ الهيئة التركيبيّة إنّما تفيد التفسير أو التأكيد ولا تكون لغواً.

وأمّا ما جعله من أمارات ما توهّمه فهو من أمارات اشتقاق الفعل واستقلال كلٍّ من مادّته وهيئته في الوضع والدلالة ـ كما نبّهوا عليه وبيّنّاه في محلّه ـ والقضيّة الشرطيّة يصحّ تركيبها من الفعلين وهما مفردان.

وبالجملة: فساد ما توهّمه لا يخفى على من له أدنى مسكة، والعجب كلّ العجب عدّ غفلته عن أوائل البديهيّات من الملهمات.

﴿ **والخامس: جعل الاقتران بأحدها مائزاً للفعل وعدمه للاسم، مع أنّ**

الفعل لم يقترن به وضعاً حتّى التزاماً، بل لو فرض اقترانه به تضمّناً لم يصلح أن يكون مائزاً ﴾.

توضيح الحال يتوقّف على نقل شطرٍ من كلماتهم وبيان ما فيها، فأقول بعون الله تعالى ومشيّته:

قال في شرح الجامي: إعلم أنّ الفعل مشتملٌ على ثلاثة معان: أحدها الحدث الذي هو معنى المصدر، وثانيها الزمان، وثالثها النسبة إلى فاعلٍ ما، ولا شكّ أنّ النسبة إلى فاعلٍ ما معنى حرفي.

وفي حاشيته لعصام الدين: هذا هو المشهور فيما بين القوم، والتحقيق أنّه مشتمل على أربعة معان، رابعها تقييد الحدث أو النسبة بالزمان، وهو أيضاً معنى حرفي غير مستقلّ.

وفي حاشيته للسيّد الجزائري ﷺ: اعلم أنّ المتأخّرين قد أطبقوا على أنّ الفعل يدلّ على الحدث والزمان ونسبة الحدث إلى فاعلٍ ما، وهو معنى حرفيّ يحتاج إلى الطرفين ـ إلى أن قال ـ: وكلام المتقدّمين في عدّ الزمان من أجزاء معنى الفعل مضطربٌ، فمنهم من وافق المتأخّرين، ومنهم من ذهب إلى أنّ دلالته عليه بطريق الالتزام، ولهم دلائل حرّرناها في كتابنا الموسوم بمفتاح اللبيب. ونذكر هنا بعضها:

أوّلها: أنّ الزمان ظرفٌ لتعلّق الفعل بالفاعل، ومعلومٌ أنّ الظرف لا يكون جزءاً من المظروف.

ثانيها: أنّهم متّفقون على أنّ اقتران مثل اسم الفاعل واسم المفعول بالزمان كاقتران الفعل به، غير أنّ زمان الفعل معيّنٌ، ويقولون: إنّ الزمان ليس جزءاً لمعنى اسم الفاعل فكذلك في الفعل.

ثالثها: أنّه لو كان الزمان جزءاً للفعل لم يمكن تحقّق الفعل بدونه، وقد تحقّق

في جميع الإنشاءات.

رابعها: لو كان الزمان الماضي جزءاً للماضي وكذا في المستقبل، لما أمكن اختلافه بعارض، وقد يختلف كما في قولك: «إن قمت» و«لم تضرب» فلا يكون جزءاً؛ لأنّ ما بالذات لا يختلف بالعارض.

ونحن حيث اخترنا مذهب المتأخّرين لا بدّ لنا من الجواب عن هذه الدلائل.

فالجواب عن الأوّل: أنّه مغالطةٌ من باب اشتباه الفعل اللغوي بالفعل الاصطلاحي؛ فإنّ الزمان طرفٌ لتعلّق الفعل اللغوي أعني الحدث بالفاعل، وهو ليس بجزئه ليلزم المحذور بل جزء الفعل الاصطلاحي.

وعن الثاني: بالفرق بين الاقترانين فإنّ اقتران الفعل به باعتبار أنّه جزء معناه، واقتران اسم الفاعل به باعتبار تحقّقه، لأنّ كلّ فعلٍ ـ من ضَرَبَ وغيره ـ فلا بدّ له من زمان، ولم يفهم من لفظ ضارب إلّا ذاتٌ متّصفة بالضرب، من غير اعتبار زمانٍ مطلقٍ أو مقيّد؛ ولذا عرّفوا اسم الفاعل بما اشتقّ من فعلٍ لمن قام به بمعنى الحدوث، من غير زيادة زمانٍ مطلق.

وعن الثالث ـ بعد تسليم عدم دلالتها على زمان الحال ـ: بجواز أن يجرَّد الشيء عن جزئه فيصير مدلوله الجزء الآخر، كما جرّدوا الوضع عن المعنى.

وعن الرابع: أنّ الزمان الماضي ـ مثلاً ـ جزءٌ للفعل الماضي صورةً ومعنىً، و«قمت» في المثال وإن كان ماضياً صورةً إلّا أنّه مستقبلٌ حقيقةً؛ لمكان «إن» الشرطيّة، وعليه فقس المضارع، انتهى.

وإذا استمعت كلماتهم، فاعلم أنّ هناك أمرين: أحدهما: كون الزمان جزءاً لمعنى الفعل، والثاني: كونه مقوِّماً ومميِّزاً له عن الاسم، والمقوّميّة تلزمها الجزئيّة وإن لم تلزمها المقوّميّة، ولكنّ القائلين بالجزئيّة هنا قائلون بالمقوّميّة؛ لأنّهم جعلوه جزءاً

لمفهوم نوع الفعل ومميّزاً له عن الاسم، فرجع النزاع بالأخرة إلى فصليّة الزمان وتقوّم الفعل به، فمن أثبت الجزئيّة أثبت الفصليّة ومن نفاها نفاها، فمعنى قول النافي ـ أنّه لو كان الزمان جزءاً للفعل لم يمكن تحقّقه بدونه، وقد تحقّق في جميع الإنشاءات ـ أنّ الزمان لو كان جزءاً لكان فصلاً، ولو كان فصلاً لما أمكن تحقّق الفعل بدونه؛ لعدم تحقّق النوع إلّا بفصله، وقد تحقّق في جميع الإنشاءات ضرورة بقائها على الفعليّة وعدم صيرورتها أسماءً حينئذٍ، فتحقّقه بدونه ينبئ عن عدم كونه فصلاً وجزءاً.

فالاعتراض عليه بجواز تجرّد الشيء عن جزء مدلوله، فيصير مدلوله الجزء الآخر، كما جرّدوا الوضع عن المعنى، غير متوجّه إليه؛ لأنّه لم يدّع عدم جواز استعمال اللفظ في جزء مدلوله، وإنّما ادّعى عدم تحقّق النوع بدون الفصل المقوّم له، وجواز استعمال اللفظ في جزء مدلوله في الجملة ممّا لا يخفى على ذي مسكة؛ فإنّ استعماله في غير معناه ـ جزءاً أم لا ـ تابعٌ للعلاقة المصحّحة، وهي المشابهة في أظهر الخواصّ ـ مطلقةً أو مقيّدة ـ على ما اخترناه من انحصارها في الاستعارة، فإن وجدت صحّ وإلّا فلا.

ثمّ إنّه لا مشابهة بين مدلول الفعل وجزئه في المقام، فلا يصحّ استعماله فيه وتجريده عن الجزء الآخر، وتمثيله بتجريد الوضع عن المعنى باطلٌ أيضاً؛ لما ظهر لك: من أنّ توهّم دخول المعنى في مفهوم الوضع من أقبح الأغلاط.

وقد ظهر لك بما بيّنّاه معنى الدليل الرابع وهو: أنّ الزمان الماضي لو كان فصلاً مقوّماً للماضي والمستقبل للمضارع لما أمكن اختلافه بعارض؛ ضرورة أنّ العارض على الشيء خارجٌ عنه لاحقٌ له فلا يعقل أن تتغيّر حقيقة النوع بالعارض الخارج عنه، وهذا معنى قوله: «لأنّ ما بالذات لا يختلف بالعراض» مع أنّ

العارض على حقيقة لو أوجب تبدّل حقيقة المعروض لزم عدم عروضه عليها، وهو خلفٌ للفرض.

ولقد أغرب في الجواب، حيث قال: بأنّ الزمان الماضي جزءٌ للماضي صورةً ومعنىً، و «قمت» في المثال وإن كان ماضياً صورةً إلّا أنّه مستقبلٌ حقيقة لمكان «إن» الشرطيّة، وعليه فقس المضارع؛ لأنّ «قمت» قبل دخول إن الشرطيّة ماضٍ صورةً ومعنى، فانقلابه إلى المستقبل حقيقةً بدخولها عليه ـ باعترافه ـ التزامٌ بورود الإشكال، واختلاف الذاتي بالعارض. وهكذا الأمر في انقلاب المضارع إلى الماضي حقيقةً ـ باعترافه ـ بدخول كلمة لم عليه، مع أنّ انقلابه حقيقةً إلى الماضي حينئذٍ ينافي اختصاصها بالمضارع.

هذا، ويقرب منه في الغرابة ما أجاب به عن الدليل الثاني: من الفرق بين الاقترانين؛ فإنّ الوجه في الجواب إمّا منع الاتّفاق أو حجّيّته، ويمكن إرجاعه إلى الأوّل بقرينة ذيله بنوع تكلّف.

وأمّا الجواب عن الدليل الأوّل بأنّه مغالطةٌ فيمكن منعها أيضاً؛ إذ مدّعاه أنّ الزمان ظرفٌ لتعلّق الحركة بالمسمّى، والفعل الاصطلاحي إنّما هو المنبئ عن حركة المسمّى كما عرفت، ولا دليل يدلّ على خلافه، بل التحقيق أنّه كذلك؛ لأنّ الظرف إنّما يكون ظرفاً للحدث بعد صيرورته حركةً للفاعل بإسناده إليه.

هذا، ويدلّ على فساد ما توهّمه المتأخّرون أيضاً وجوهٌ أُخر:

الأوّل: أنّه لو كان الزمان مدلولاً للفعل لكان مدلولاً لهيئته؛ ضرورة عدم دلالة المادّة إلّا على الحدث الصرف، والزمان معنىً مستقلٌّ اسمي ـ كما هو ظاهر ـ والهيئة من لواحق الحروف ولا تُبيّن إلّا نحو استعمال المادّة، فلا يعقل دلالتها عليه.

والثاني: أنّه لو كان الزمان مدلولاً لهيئته لزم دلالتها على أمرين متباينين:

ـ النسبة إلى فاعلٍ ما، والزمان ـ في إطلاق واحد.

والثالث: أنّ النسبة إلى فاعلٍ ما معنىً حرفي، والزمان مفهوم مستقلٌ اسمي، ودلالة الهيئة عليهما مستلزمٌ لصيرورتها اسماً وحرفاً في حالٍ واحد.

والرابع: أنّه لو كان الزمام مدلولاً للفعل لزم أن يكون معنى «ضَرَبَ»: حدث الضرب من الفاعل زمان، من دون ارتباط؛ لانحصار مدلول الفعل على المشهور في ثلاثة: الحدث، والنسبة إلى فاعلٍ ما، والزمان، وهو مضحكٌ. وإن قيل بدلالة الهيئة على معنى رابع وهو: تقيّد الحدث أو النسبة إلى الزمان، لزم دلالة الهيئة الواحدة في إطلاقٍ واحد على ثلاثة معان متباينة: النسبة إلى فاعلٍ، والزمان، والنسبة إليه.

والخامس: أنّ النسبة إلى الزمان ناقصةٌ تقييديّةٌ تابعةٌ للحدث، فلا يعقل أن يخرج بها المادّة عن الاسميّة، كما لم يخرج مضرب ونحوه بدلالة هيئته على النسبة الناقصة إلى الزمان أو المكان عن الاسميّة.

والسادس: أنّ المقترن بأحد الأزمنة الثلاثة إنّما يغاير غير المقترن به في كونه كلّاً والآخر جزءاً، فلا يعقل أن يكون أحدهما نوعاً في عرض الآخر؛ لاستحالة صيرورة النوع كلّاً أو جزءاً للنوع المقابل له.

والسابع: أنّ هيئة الفعل لو دلّت على الزمان لأفادته أبداً ولم يجز تجريدها عنه؛ لأنّ الحروف وما بمنزلتها من الهيئة الاشتقاقيّة أو التركيبيّة إنّما هي آلاتٌ وأدواتٌ لمعانيها، ولا استعمال لها فيها، فلا يجري التجوّز فيها.

والثامن: أنّه لو جوّزنا التجوّز فيها، وقلنا بأنّها مستعملةٌ في المعنى كالأسماء، لم يجز استعمالها في المجرّد عنه بناءً على وضعها له؛ لعدم العلاقة المصحّحة للاستعمال، ومجرّد الكلّ والجزء لا يكون علاقةً مصحّحة.

وقد اتّضح بما بيّنّاه فساد كون الزمان مدلولاً للفعل وإن لم يكن فصلاً له.

وقد تنبّه بعضهم لبعض الإشكالات وهو: أنّ «كاد» وأخواتها أفعالٌ مع عدم اقترانها بالزمان، و «صه» و «مه» و «هيهات» وأخواتها أسماءٌ مع اقترانها به.

فأجاب: بأنّ المراد الاقتران بحسب الوضع الأوّل، فـ«كاد» وأخواتها داخلةٌ في حدّ الفعل؛ لاقتران معناه بأحد الأزمنة بحسب الوضع الأوّل، وأسماء الأفعال خارجةٌ عنه؛ لأنّ جميعها إمّا منقولةٌ عن المصادر الأصليّة ـ سواء كان النقل فيه صريحاً نحو «رويد»، فإنّه قد يستعمل مصدراً أيضاً، أو غير صريح نحو «هيهات»، فإنّه وإن لم يستعمل مصدراً إلّا أنّه على وزن «قوقاة» مصدر «قوقا» ـ وعن المصادر التي كانت في الأصل أصواتاً، نحو «صه» أو عن الظرف أو الجار والمجرور، نحو أمامك زيداً وعليك زيداً، فليس لشيءٍ منها الدلالة على أحد الأزمنة الثلاثة بحسب الوضع الأوّل، انتهى.

وهو في غاية الغرابة؛ ضرورة أنّ الاسميّة والفعليّة والحرفيّة تابعةٌ للمعاني، فاللفظ الدالّ على المعنى الاسمي ـ سواء كانت بالوضع الأوّلي أو الثانوي أو بالمناسبة الذاتيّة أو بالشهرة ـ اسمٌ، وهكذا الأمر في أخويه، ولو صحّ ما ذكره لزم أن يكون «شمّر» علماً لفرس، و «ضرب» موضوعاً للضرب فعلاً، مع أنّه لا دليل على اقتران «كاد» وأخواتها بأحد الأزمنة بحسب الوضع الأوّل وعدم اقتران «هيهات» به هكذا.

وأغرب من الجميع تقسيمه النقل إلى الصريح وغير الصريح، وجعل «هيهات» منقولاً من المصدر لكونه على وزن «قوقاة» وهو مصدر قوقا.

ثمّ إنّ القول بفعليّة الكلمة واسميّتها باعتبار وضعين غلطٌ عجيبٌ؛ فإنّ النوع

الواحد المركّب من الجامع والمائز لا يحصل إلّا بعد حصول التأليف والتركيب بين الجزءين، وهو لا يحصل إلّا بالوضع الواحد كما هو ظاهر.

وقد تنبّه بعضهم للوجه الأخير، حيث قال: ولا يخفى أنّ اسميّة أسماء الأفعال اعتبرت باعتبار وضعه الحالي للمعنى وعدم اقترانه باعتبار الوضع الأصلي، وذلك بعيدٌ عن الاعتبار؛ إذ اللائق أن يكون مدار الاسميّة على وضعٍ واحد، ولا يكون وضعٌ لغواً ومعتبراً لاعتبار شيءٍ، وفي أسماء الأفعال مثل «دونك» وضعه الأوّل ـ وهو الوضع الظرفي ـ لغوٌ في اعتبار اسميّتها وإلّا لم يكن كلمةً، ومعتبرٌ[1] فيها لأنّ عدم الاقتران إنّما يتحقّق به، ووضعه الثاني معتبرٌ لأنّه باعتباره يكون كلمةً، ولغوٌ لأنّه باعتباره لا يكون غير مقترن، انتهى.

أقول: اللائق الحكم باستحالته ـ كما بيّنّاه ـ لا ببُعده عن الاعتبار.

ثمّ اعلم أنّ مراد المتقدّمين من اقتران الفعل بأحد الأزمنة بدلالة الالتزام ـ كما حكي عنهم ـ هو الانصراف إليه لا دلالته عليه التزاماً على حدّ دلالته على الفاعل بتوسّط دلالته على الإسناد المستتبع له، وإلّا لدلّ عليه أبداً، ولم يتجرّد عنه أصلاً.

وسِرّ انصراف الفعل الماضي إلى الزمان الماضي والمضارع إلى الزمان المستقبل سنبيّنه في مبحث الفعل إن شاء الله تعالى.

بل التحقيق: أنّه لا انصراف للفعل إلى الزمان أصلاً، وإنّما ينصرف الماضي إلى انقضاء الحدث ومضيّه، والمضارع إلى استقباله وعدم انقضائه، سواء كان الحدث واقعاً في الزمان كما هو الغالب أم لا، كقولك: خلق الله الزمان، وفات الزمان، ومضى الدهر، وانقضت الأيّام والليالي، وتتجدّد الأيّام والليالي، وتأتي

---

(١) في الأصل: «معتبراً» ولعلّه سهو.

الشهور والسنون، ولا يخلو زمانٌ عن حجّةٍ لله على عباده، وهكذا من الأفعال المتعلّقة بالزمان، فإنّها غير واقعةٍ في الزمان؛ لاستحالة اتّحاد الظرف والمظروف.

﴿ والسادس : أنّ الضمير المجرور إن كان راجعاً إلى معنىً وأُريد من كونه في نفسه الكون الخارجي ﴾ أي تقوّمه بنفسه في الخارج ﴿ ينحصر في العين ﴾ والذات ﴿ فلا ينطبق على المعنى المقابل لها وعلى المعنى الفعلي أصلاً ﴾ لعدم تقوّمها بنفسها.

﴿ وإن أُريد منه ﴾ الكون الذهني أي ﴿ تصوّره في الذهن قصداً وبالذات ﴾ لا باعتبار أمرٍ خارجٍ عنه ﴿ ففيه : أنّه ﴾ :

﴿ إن أُريد به تصوّر المستعمِل ﴾ حال استعمال اللفظ فيه ﴿ فهو من لواحق الاستعمال المتأخّر عن الوضع ﴾ فلا يعقل أخذه قيداً للموضوع له، وتوهّم أنّه معتبرٌ في الوضع شرطاً غلطٌ فاحش؛ إذ لا تأثير للاشتراط مع إطلاق الموضوع له وعدم تقيّده، مع أنّ المعنى الاسمي قد يكون في مرحلة الاستعمال ملحوظاً تبعاً وتوطئةً لغيره، كالكنايات، فإنّ معانيها الحقيقيّة ملحوظةٌ توطئةً لملزوماتها أو لوازمها، وكسور القضيّة نحو «كلّ رجل» فإنّ مفهومه ملحوظٌ أبداً تبعاً لملاحظة أفراد الرجل وآلةً لتعرّفها وملاحظتها.

﴿ وإن أُريد به تصوّر الواضع ففيه ﴾ :

أوّلاً : أنّ تصوّره المفهوم كتصوّره اللفظ مقدّمةٌ للوضع لا أنّه مأخوذٌ في الموضوع له قيداً؛ وإلّا لزم أن يكون اللفظ الموضوع حاكياً عن المعنى وتصوّره الذاتي أو الغيري، مع وضوح عدم حكاية اللفظ إلّا عن نفس المفهوم.

وثانياً : ﴿ أنّ تصوّره إيّاه كذلك لا يوجب أن يتصوّره المستعمِل كذلك ﴾ كما عرفت في الكنايات وسور القضيّة ﴿ مع أنّ المقصود بالأصالة في مرحلة الإفادة إنّما هي النسب والروابط التي هي معانٍ حرفيّة ﴾ فالمقصود من قولك : «سرت من

البصرة إلى الكوفة» بيان وجود السير منه مبدوّاً بالبصرة منتهىً بالكوفة، فالنسب والروابط وإن كانت متقوّمةً بوجود أطرافها، ولا وجود لها في الخارج سوى وجود أطرافها، إلّا أنّها مقصودةٌ بالأصالة في مرحلة الإفادة والاستفادة، ولا منافاة بين الأصالة في القصد والتبعيّة في الوجود.

﴿ وإن كان راجعاً إلى الموصول وأُريد من كون المعنى في نفس ما دلّ عدم الحاجة ﴾ في استفادته من الدالّ ﴿ إلى ضمّ ضميمةٍ باعتبار عموم الموضوع له ﴾ فيها ﴿ ومن كونه في غير ما دلّ احتياجه إليه ﴾ أي إلى ضمّ ضميمةٍ في استفادته منه ﴿ باعتبار وضعه لكلّ فردٍ من أفراد الكلّي المتعقّلة من حيث إنّها حالاتٌ لمتعلّقاتها ﴾ وآلاتٌ لتعرُّف أحوالها ﴿ ففيه ﴾ :

أوّلاً : ﴿ أنّ الحروف لا وضع لها بإزاء شيءٍ حتّى يكون الموضوع له فيها عامّاً أو خاصّاً ﴾ وإنّما هي موضوعةٌ بالوضع الآلي، والموضوع له بالوضع الآلي لا يكون إلّا كلّيّاً، والخصوصيّة إنّما تثبت في مرحلة الإعمال وإيجاده وإحداثه بالحرف.

﴿ و ﴾ ثانياً : ﴿ أنّ خصوص الموضوع له لا يوجب صيرورته آلةً لتعرّف حال متعلّقه ﴾ كما أنّ عموم الموضوع له لا يوجب استقلاله ولحاظه قصداً وذاتاً، بل يمكن لحاظ كلٍّ من الخاصّ والعامّ على وجه الاستقلال والآليّة.

فما ذكره في شرح الجامي في توضيح الحدّ المعروف تبعاً للسيّد الشريف حيث قال : والحاصل أنّ لفظ «الابتداء» موضوع لمعنى كلّي، ولفظة «من» موضوعة لكلّ واحد من جزئيّاته المخصوصة المتعلّقة من حيث أنّها حالات لمتعلّقاتها وآلات لتعرُّف أحوالها، وذلك المعنى الكلّي يمكن أن يتعقّل قصداً ويلاحظ في حدّ ذاته فيستقلّ بالمفهوميّة، ويصلح أيضاً أن تكون محكوماً عليه وبه، وأمّا تلك الجزئيّات فلا تستقلّ بالمفهوميّة، ولا تصلح أيضاً أن تكون محكوماً عليها أو بها؛ إذ لا بدّ في

كلٍّ منهما أن يكون ملحوظاً قصداً ليمكن أن يعتبر النسبة بينه وبين غيره، بل تلك جزئيّات لا تتعقّل إلّا بذكر متعلّقاتها لتكون آلات لملاحظة أحوالها، وهذا هو المراد بقولهم: إنّ الحرف يدلّ على معنى في غيرها، انتهى ـ واضح البطلان.

مع أنّ ما ذكره من أنّ الجزئيّات آلاتٌ لملاحظة أحوال متعلّقاتها لا معنى له؛ لأنّ أحوال المتعلّقات إنّما هي الجزئيّات، فجعلها آلاتٍ لملاحظتها يرجع إلى جعل الشيء آلةً لنفسه، وما حكم به: من أنّ المُدرَك آلةً وتبعاً لا يصلح أن يكون محكوماً عليه وبه، ينتقض بسور القضيّة الملحوظ آلةً الصالح للحكم عليه وبه، وأيضاً الإسناد إلى فاعلٍ ما معنى حرفيّ بلا شبهةٍ على ما اعترف به مع أنّه ليس جزئيّاً.

﴿ فـ ﴾ اتّضح غاية الاتّضاح: أنّ ﴿ **المقوّم للاسم إنّما هي علقة التسمية، والاستقلال الذي يختصّ به المعنى الاسمي إنّما لزمه من قِبَل تعلّقها به** ﴾ لا أنّه صفةٌ زائدةٌ ملحوظةٌ فيه قبل التسمية، ومرجعه إلى عدم كونه جهةً لاستعمال الغير ﴿ **والمقوِّم للحرف إنّما هو كونه موجِدَ معنىً في لفظ الغير** ﴾ ومتمّماً لاستعمال الاسم ﴿ **فمعناه كائنٌ في غيره في الخارج لا في الذهن** ﴾ ومن هنا لا يصحّ وقوعه مسنداً إليه وبه؛ لأنّ وقوعه كذلك مستلزمٌ لوقوعه محلّاً للاستعمال وطرفاً له. نعم، يصحّ وقوعه طرفاً للنسبة الناقصة التقييديّة؛ فإنّ القيود متعلّقةٌ بالإسناد غالباً، ولا يوجب صيرورة الإسناد طرفاً للاستعمال. وإنّما يوجب إحداث كيفيّةٍ في استعمال طرفي الإسناد، فما توهّمه عصام الدين: من أنّ المعنى الحرفي لا يصلح أن يكون طرفاً للنسبة مطلقاً ـ تامّةً كانت أم إضافيّةً أم تعلّقيّةً ـ في غير محلّه. نعم، لا يصحّ وقوعه طرفاً للنسبة الناقصة المنتزعة من النسبة التامّة كالتوصيف ونحوه.

[خواصّ الاسم][1]

وإذا اتّضحت لك حقيقة الأقسام الثلاثة، فاعلم أنّ لكلٍّ منها خواصَّ وعلائم يعرف ويتميّز بها عن أخويه.

﴿ و ﴾ أنّه ﴿ يختصّ الاسم ﴾ أي ينفرد عن أخويه ﴿ بما يتمّ استعماله بها ﴾ غالباً، ولا يخلو الاسم عن واحدٍ منها في مرحلة الاستعمال إلّا قليلاً ﴿ وتتعاقب عليه في الوجود ﴾ فلا يجتمع واحدٌ منها مع الآخر إلّا في الإضافة اللفظيّة فإنّها تجتمع مع اللام ﴿ وهي اللام ﴾ أي لام التعريف، وفي حكمه أم في لغة طيّ ﴿ والتنوين ﴾ ما عدا تنويه الترنّم، وهو المنقسم عندهم للتمكّن والتنكير والعوض والمقابلة ﴿ والإضافة ﴾ المصطلحة الشائعة على ألسنتهم ﴿ وبالجرّ ﴾ الحاصل من الإضافة أو حرف الجرّ ﴿ وقبول النداء والإسناد المعنوي ﴾ إليه أو به ﴿ مطلقاً ﴾ اتّحاديّاً كان أم حدوثيّاً أم إضافيّاً.

وإنّما اعتبرنا القبول في الأخيرين؛ لأنّ قبول الكلمة إيّاهما أمرٌ ظاهرٌ يظهر بأدنى نظرٍ إلى المعنى. وأمّا قبول الأربعة الأُول فلا يظهر للجاهل بالحقيقة إلّا

---

(١) العنوان منّا.

بالاستعمالات الخارجيّة، ولذا اعتبرنا وجودها في الخارج.

ثمّ إنّا قيّدنا الإسناد بالمعنوي؛ لأنّ الإسناد اللفظي لا يختصّ به الاسم، بل يجري في جميع الألفاظ كما عرفت.

ولم نقيّد الإسناد بالإسناد إليه كما قيّده به الجمهور بل الجميع؛ لأنّ الإسناد به أيضاً من خصائص الاسم، والفعل إنّما يقع مسنداً به باعتبار معناه الحدثي الذي هو مفهومٌ اسمي، والجملة لا تقع مسنداً بها كما عرفت، وستعرف تفصيلاً إن شاء الله تعالى في مبحث المبتدأ والخبر.

فإن قلت: الجملة تقع مسنداً إليها، وتنوب عن الفاعل في باب القول بلا مقال، بل يجب كونه كذلك، وقد اشتهر: أنّ محكيّ القول لا يكون إلّا جملةً، قال عزّ من قائل: (وإذا قيل لهم لا تفسدوا)[1].

قلت: قد أجاب بعضهم بأنّ الجملة مفسِّرةٌ حينئذٍ لا نائبةٌ عن الفاعل، فعن ابن بابشاذ: إذا قلنا: قد قيل زيد منطلق، فموضع الجملة رفعٌ لكونها مفسِّرةٌ لقولٍ مقدَّر، كأنّه قال: قد قيل قولٌ وهو زيد منطلق، ولم يجز «زيد منطلق قيل»؛ لأنّه مفسِّرٌ للفاعل أي نائبه، وهو لا يتقدّم على فعله، انتهى.

وعن أبي البقاء مثله في الآية الشريفة.

وعن ابن عصفور أنّ ذلك قول البصريّين.

وقال ابن هشام: والصواب أنّ النائب الجملة؛ لأنّها كانت قبل حذف القول منصوبةً بالقول، فكيف انقلبت مفسِّرة، والمفعول به متعيّنٌ للنيابة، وقولهم: الجملة لا تكون فاعلاً ولا نائباً، جوابه: أنّ التي يراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات؛

---

(١) سورة البقرة، الآية ١١.

ولهذا تقع مبتدأً نحو «لا حول ولا قوّة إلّا بالله كنزٌ من كنوز الجنّة»[1] وفي المثل «زعموا مطيّة الكذب» ومن هنا لم يحتج الخبر إلى رابطٍ في نحو «قولي لا إله إلّا الله» كما لا يحتاج إليه الخبر الجامد المفرد، انتهى.

وقيل: بل المركّب مطلقاً يصير بإرادة اللفظ إسماً، وكلّ اسمٍ مفرد، فنائب الفاعل هنا في الحقيقة مفردٌ لا جملة، وكذا المبتدأ في المثالين المذكورين.

أقول: النائب كالفاعل يستتر في الفعل أبداً؛ لما عرفت من أنّ مرجع الاستتار إلى دلالة الهيئة الاشتقاقيّة الفعليّة الدالّة على الإسناد الحدوثي على المسند إليه استتباعاً والتزاماً، وهو جارٍ فيهما معاً، فالظاهر مفسِّرٌ للمستتر أبداً فاعلاً كان أم نائباً، فما حكم به الجماعة: من كونها مفسِّرةً للنائب، في غاية المتانة، ولكن تخصيص التفسير بالمقام وجعله جواباً للإشكال لا وجه له؛ لأنّ مفسِّر الفاعل أو النائب لا بدّ أن يكون معنىً اسميّاً متّحداً معه ومنطبقاً عليه.

فالصواب في مقام الجواب ما ذكره ابن هشام وأكثر القوم: من أنّ المراد بالجملة حينئذٍ لفظها.

توضيح الأمر فيه: أنّ القول كاللفظ، والنطق إنّما يتعلّق باللفظ لا المعنى، ضرورة أنّ المقول كالملفوظ، والمنطوق هو اللفظ، ولكن حيث يعتبر في القول الكشف والحلّ لا يتعلّق باللفظ المهمل والموضوع الغير المستعمل في مفهومه.

كشف الحال فيه: أنّ القول في أصل اللغة قريبٌ من الكشف والحلّ، ويقرب منه الأجوف اليائي من هذه المادّة، ومن هنا يطلق الإقالة على كشف البيع وحلّه، والاستقالة على طلب كشفه وحلّه، ومن هذا الباب استقالة العثرات والخطايا

---

(١) بحار الأنوار ٧٧: ١٣١، باب جوامع وصايا رسول الله، الحديث ٣٥.

وإقالتها، فإنّ كشف الذنوب وحلّها عبارةٌ عن العفو والصفح عنها، فالقول إنّما يتعلّق باللفظ إذا حلّ المضمر وكشف عمّا في الضمير، ومن هذا القبيل أيضاً إطلاق القول على الرأي والاعتقاد، فإنّ كلّ واحدٍ منهما حلٌّ للواقع وفصلٌ له عن الإبهام والتردّد.

فظهر فساد ما اشتهر بينهم: من اشتراك القول بين المعاني المزبورة بالاشتراك اللفظي.

كما ظهر سِرّ عدم تعلّقه إلّا بالجملة؛ إذ المفردات لا كشف لها ولا دلالة، وأنّ الذي يترتّب عليها إنّما هو الحضور والخطور كما عرفت.

وظهر لك أنّ المقول هي الجملة المستعملة الدالّة، فما بيّنّاه: من أنّ المراد بها حينئذٍ لفظها، ليس على ظاهره من كونها منظورة بالنظر الاستقلالي، وإنّما المراد منه أنّ القول إنّما يتعلّق بها من حيث لفظها، وهي من حيث كونها لفظاً أمرٌ وحدانيٌّ ومفهومٌ اسمي، فلا مانع من وقوعها طرفاً للإسناد باعتباره، فتفطّن.

وقد ظهر لك أيضاً بما بيّنّا ـ من أنّ تعلّق القول باللفظ كتعلّق النطق واللفظ به ـ أنّ المصدر متّحدٌ مع المفعول في الخارج في المقام، كما نبّهنا عليه في حدّ الكلام، فما ذكره ابن بابشاذ وأبو البقاء وابن عصفور من البصريّين: من وقوع القول نائباً عن الفاعل، عبارةٌ أُخرى عن وقوع المفعول به نائباً عنه، فتضعيفه بتعيّن المفعول به للنيابة في غير محلّه، مع أنّك قد عرفت أنّ المفعول به إنّما يتعيّن لتفسير النائب لا النيابة.

ثمّ إنّه اتّضح بما بيّنّاه ـ من أنّ الجملة المحكيّة للقول مستعملةٌ في مفهومها، ولا يكون الغرض منها لفظها ـ أنّ ما توهّمه بعضهم من صيرورة الجملة حينئذٍ اسماً في الحقيقة في غير محلّه، مع أنّه قد اتّضح لك مفصّلاً أنّ مرجع إرادة اللفظ من الجملة

إلى عدم استعمالها في شيءٍ وعدم دلالتها على أمر، لا إلى صيرورتها اسماً للفظها ومستعملةً فيها؛ ضرورة أنّ الحاجة إلى الدالّ إنّما تكون إذا لم يكن المدلول محسوساً بنفسه مقروعاً للسمع، وأمّا إذا كان كذلك فلا حاجة إلى الدالّ، فهي حينئذٍ في حكم المفردات لا أنّها مفردةٌ تحقيقاً.

فإن قلت: الجملة الفعليّة قد تقع مسنداً إليها مع عدم إرادة اللفظ منها بوجهٍ، نحو قوله تعالى: (سواء عليهم ءأنذرتهم... الآية)[1]، إذا أعرب «سواء» خبراً، و «أنذرتهم» مبتدأ، ونحو «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه» إذا لم يقدّر الأصل أن تسمع.

قلت: المسند إليه في هذه الموارد هو المعنى الحدثي المضاف إلى الفاعل المستفاد من الجملة لا نفس الجملة، ولا يجب أن يكون المسند إليه مذكوراً في الكلام صريحاً، بل يكفي دلالة الجملة عليه ولو التزاماً، وهذا معنى انسباكها بالمصدر من دون سابك.

فإن قلت: قد يُنوَّن الحرف كقول الشاعر:

أُلامُ على لَوٍّ وإن كانت عالماً ... بأذناب لوٍّ لم تفتني أوائلُه

وقد ينادى كقوله تعالى: (ويا ليتنا نردّ)[2]، والفعل نحو «ألا يا اسجدوا».

قلت: «لوّ» مشدَّداً صار اسماً ومصدراً جعليّاً بمعنى قول لو، و «يا» في المثالين إمّا للتنبيه أو حرف نداء محذوف المنادى؛ ضرورة أنّ التوجّه والإقبال لا يتعلّق إلّا بالمعنى المستقلّ الاسمي.

---

(١) سورة البقرة، الآية ٦.

(٢) سورة الأنعام، الآية ٢٧.

[أقسام الاسم][1]

[المشتقّ والجامد][2]

﴿ تقسيمٌ : الاسم إن أنبأ عن حدثٍ منسوبٍ إلى الذات متّحدٍ معها صدقاً ﴾ ومنطبقٍ عليها وجوداً كعالم ومعلوم وعلّام وعليم وأعلم ﴿ فهو مشتقٌّ ﴾ لاشتقاقه من المادّة الساذجة ﴿ وإلّا ﴾ يكن كذلك ﴿ فجامدٌ ، وهو إن أنبأ عن ذاتٍ فاسم عينٍ ، وإن أنبأ عن حدثٍ فاسم معنىً ﴾ ؛ لأنّ العناية لا تتعلّق إلّا بالحدث ، وإنّما جرينا في ذلك على ما جرى عليه الأكثر : من جعل اسم المعنى جامداً ، وإلّا فالتحقيق أنّ المصدر المعروف المنبئ عن الحدث والنسبة الناقصة من المشتقّات .

[المعرب والمبني][3]

﴿ أيضاً ﴾ أي رجع الكلام رجوعاً إلى تقسيم الاسم ﴿ فإن اختلف آخره باختلاف المعاني المعتورة ﴾ أي المتعاقبة والمتبادلة ﴿ عليه ﴾ من الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة والحاليّة والتمييز ، وهكذا من المعاني الحرفيّة التي لا تخلو الاسم

---

(١) و (٢) و (٣) العناوين منّا .

عن واحدٍ منها في حال التركيب والاستعمال ﴿ لفظاً ﴾ كزيد ﴿ أو تقديراً ﴾ كموسى ﴿ فـ ﴾ هو ﴿ معربٌ ﴾.

اعلم: أنّا عدلنا عن قولهم باختلاف العوامل إلى قولنا باختلاف المعاني؛ لما ستعرف إن شاء الله تعالى: من أنّ المؤثّر في اختلاف الآخر إنّما هو اختلاف المعاني لا غير.

ثمّ إنّ ابن حاجب جعل اختلاف الآخر من أحكام المعرب، وعدل عمّا عليه الجمهور من تحديده به، بزعم أنّه دوريٌّ؛ لأنّ الغرض من معرفة المعرب الحكم عليه باختلاف آخره باختلاف العوامل، فمعرفته بعد معرفة موضوعه وهو المعرب، فلو عرّف به لزم تقدّم معرفته على معرفة المعرب، فيلزم تقدّم الشيء على نفسه.

وقد أُجيب عنه في مثل المقام: بأنّ مقتضى الحكميّة تأخّر التصديق بالحكم عن معرفة موضوعه، لا معرفته عن معرفة الموضوع. ومقتضى صيرورة الحكم معرِّفاً تقدّم معرفته على معرفة الموضوع لا التصديق به على معرفته، فلا يلزم الدور لاختلاف الطرف.

وفيه: أنّ معرفة ما يختلف آخره باختلاف العوامل التي تتوقّف معرفة المعرب عليها مؤخّرةٌ عن التصديق باختلاف الآخر ومنتزعةٌ منه؛ ضرورة أنّ التصوّر الجزمي لاختلاف آخر الشيء باختلاف العوامل الذي هو العرفان لا يتمّ إلّا بالتصديق، ولا ينافي ذلك وجوب تقدّم التصوّر على التصديق؛ لاختلاف التصوّرين، فإنّ المقدّم إنّما هو التصوّر بمعنى حضور أطراف القضيّة وخطورها في الذهن، والمؤخّر هو العرفان.

والتحقيق في الجواب ما ذكره بعضهم: من أنّ الغرض من معرفة المعرب ليس الحكم عليه باختلاف آخره باختلاف العوامل، بل الحكم عليه بالرفع والنصب أو

الجرّ وهكذا من أحكام خصوصيّات التراكيب، بعد معرفة أنّه ممّا يختلف آخره باختلاف العوامل.

ثمّ اعلم أنّه اختلفت كلماتهم في المفردات المعدودة العارية عن مشابهة مبنيّ الأصل، فعن صاحب الكشّاف والشيخ عبد القاهر الجرجاني: أنّها معربة، وعن ابن الحاجب: أنّها مبنيّة، وعن بعضهم: أنّها موقوفة.

ففي شرح الجامي: اعلم أنّ صاحب الكشّاف جعل الأسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة، وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعولٍ من قولك: أعربت الكلمة، فإنّ ذلك لا يحصل إلّا بإجراء الإعراب على آخر الكلمة بعد التركيب، بل في المعرب اصطلاحاً، فاعتبر العلّامة مجرّد الصلاحيّة لاستحقاق الإعراب بعد التركيب، وهو الظاهر من كلام الإمام الهمام عبد القاهر الجرجاني، واعتبر المصنّف مع وجود الصلاحيّة حصول استحقاق الإعراب بالفعل، ولهذا أخذ التركيب في تعريفه، وأمّا وجود الإعراب بالفعل في كون الاسم معرباً فلم يعتبره أحد؛ ولذلك يقال: لم يُعرَب الكلمة، وهي معربة، انتهى.

أقول: قد أخذه من السيّد الشريف في حاشيته على شرح الكافية للرضي قدس سره.

والتحقيق ما ذكره صاحب الكشّاف والشيخ عبد القاهر؛ لأنّ التقسيم المذكور ليس من مقاصد الفنّ، وإنّما ذكر مقدّمةً من جهة تمييز الموارد التي يظهر فيها الإعراب بعد تحقّق مقتضيه ممّا لم يظهر فيها، ومن المعلوم عدم مدخليّة التركيب في هذه الجهة، والمفهوم اللغوي منطبقٌ على ما قبل التركيب أيضاً.

كشف الحال فيه: أنّ نسبة الذات إلى المبدأ لا تخلو عن أحد وجوهٍ ثلاثة: الصلوح المحض، والاقتضاء، والفعليّة.

والأوّل لا يوجب اتّصاف الذات بالمبدأ؛ وإلّا لصدق القائم على القاعد وعكسه، والمؤمن على الكافر وعكسه، والعالم على الجاهل وعكسه، وهكذا، فينحصر الاتّصاف في أحد أمرين: الاقتضاء أو الفعليّة.

والمراد من الاقتضاء: تمحّض الذات للمبدأ بحيث يعدّ صفة من صفاتها.

وهو قد يكون في صدوره منها أو اتّصافه بها، كالإحراق بالنسبة إلى النار، والقتل بالنسبة إلى السمّ، والإضاءة بالنسبة إلى الشمس، والإنارة بالنسبة إلى القمر. فالنار محرقةٌ وإن لم تحرق، والسمّ قاتلٌ وإن لم يقتل، والشمس مضيئةٌ وإن لم تضيء، والقمر منيرٌ وإن لم يُنر، لاشتغال المحلّ بالمثل، أو فقد شرطٍ أو قابليّة المحلّ، أو لوجود مانعٍ أو مزاحمٍ أقوى.

وقد يكون في وقوعه عليها، كالرفع بالنسبة إلى الفاعل، والنصب بالنسبة إلى المفعول، والجرّ بالنسبة إلى المضاف إليه. والإعراب بالنسبة إلى الاسم العاري عن مشابهة مبنيّ الأصل، والاقتضاء حينئذٍ بمعنى الاستحقاق والتأهّل؛ لوقوع المبادي المذكورة عليها، أو الإعداد له، فالفاعل مرفوعٌ وإن لم يرفع، والمفعول منصوبٌ وإن لم ينصب، والمضاف إليه مجرورٌ وإن لم يجرّ، والاسم العاري عن المشابهة معربٌ وإن لم يُعرَب.

وقد يكون في وقوعه فيه، كالسجدة بالنسبة إلى المحلّ المعدّ لها، والطبخ بالنسبة إلى المحلّ المعدّ له، والركوب بالنسبة إلى الفرس ونحوه، والاقتضاء فيه بمعنى الاستحقاق أو الإعداد أيضاً، فالمحلّ المعدّ للسجدة مسجدٌ وإن لم يسجد فيه ساجدٌ، وللطبخ مطبخٌ وإن لم يطبخ فيه طبّاخٌ، والفرس مركَبٌ وإن لم يركبه راكبٌ، فاتّضح أنّ صدق المعرب على الاسم العاري عن المشابهة قبل التركيب ليس بمجرّد اصطلاحٍ من النحاة، بل منطبقٌ على المفهوم الأصلي اللغوي أيضاً؛ لإعداده ذاتاً

لظهور الإعراب فيه عند التركيب، فهو قبل التركيب معدٌّ لقبول جنس الإعراب، وبعد التركيب يحدث فيه استحقاق نوعٍ منه: من رفعٍ أو نصبٍ أو جرٍّ. فالاقتضاء الثابت قبل التركيب إنّما يكون بالنسبة إلى جنس الإعراب، والحاصل بعده إنّما هو بالنسبة إلى النوع. فالزمخشري والجرجاني تنبّها لثبوت الاقتضاء قبل التركيب فحكما بصدق المعرب قبله، وقد غفل عنه ابن الحاجب فزعم عدم حصول الاقتضاء إلّا بعد التركيب، فحكم بعدم صدقه إلّا بعد التركيب، فمرجع النزاع إلى ثبوت الاقتضاء الدائر مداره الاتّصاف قبل التركيب وعدمه، لا إلى ما زعمه الجامي تبعاً للسيّد الشريف: من أنّ النزاع في الاصطلاح، وأنّ الزمخشري والجرجاني يقولان بكفاية الصلاحيّة في صدق المعرب، وابن الحاجب يقول بلزوم الاستحقاق.

فإن قلت: لو كان الأمر كما ذكرت من عدم حدوث اصطلاحٍ في البين لزم عدم صحّة أن يقال: لم يُعرَب الكلمة، وهي معربة.

قلت: صحّة هذا الكلام لا تكشف عمّا توهّمه من ثبوت الاصطلاح في لفظ المعرب؛ للفرق بين صيغة الوصف وصيغة المضارع الداخل عليه كلمة «لم»، فإنّ الأُولى ناظرة إلى الاتّصاف على وجه الاقتضاء، والثانية إلى نفي الاتّصاف الفعلي؛ ولذلك يقال: لم يقتل السمّ وهي قاتلة، ولم ينفع الدواء وهي نافعة، وهكذا من الأمثلة، فلو كانت صحّة ما ذكره لأجل الاصطلاح لزم عدم صحّة مثله في الأمثلة المذكورة ونحوها.

﴿ وإلّا ﴾ يختلف آخره كذلك ﴿ فمبنيٌّ ﴾ على سكونٍ أو فتحٍ أو كسرٍ أو ضمٍّ، كـ«مَن» و«أينَ» و«أمسِ» و«قبلُ» في بعض حالاته، أو على الحركات الثلاثة كحيث ﴿ لمناسبةٍ ذاتيّةٍ ﴾ لا مجعولة ﴿ خفيّة ﴾ عن الأنظار لدقّتها ﴿ لا لشباهته من الحروف وضعيّةً أو تضمّنيةً أو افتقاريّةً ﴾ ضرورة أنّ بناء الحروف إنّما هو من جهة

عدم قبولها المعاني المقتضية للإعراب، فشباهة الاسم بها في الوضع أو الافتقار الاجنبيّ عن جهة البناء لا تؤثّر فيه بالضرورة، بل في التضمّن أيضاً؛ لأنّ التضمّن للمعنى الحرفي لا يوجب عدم اعتوار المعاني المقتضية على المتضمّن حتّى يوجب الحكم ببنائه، وأيضاً لو أوجب التضمّن البناء لبنيت الأسماء المشتقّة لتضمّنها النسب الناقصة التي هي معانٍ حرفيّة.

ثمّ أنّ افتقار الحرف إلى غيره من قبيل افتقار العرض إلى معروضه والصورة إلى مادّته؛ لما عرفت من أنّ المعنى الحرفي وجهٌ لاستعمال الاسم وقائمٌ به قيام الصورة بمادّته، وافتقار الاسم إلى غيره إنّما هو للتوضيح والتبيين، فلا يكون من قبيل افتقار الحروف، فلا يعقل تأثيره للبناء الذي هو من أحكام الحروف وآثاره، مع أنّه لو أثّر لزم الحكم بالبناء في صورة الافتقار إلى المفرد أيضاً؛ لعدم اختصاص افتقار الحرف بالجملة.

وتوهّم: أنّ افتقار الحروف إنّما هو إلى خصوص الجملة لأنّها إنّما وضعت لنسبة معان الأفعال إلى الأسماء، في غير محلّه؛ لما ظهر لك من أنّ الحروف الجارّة إنّما وضعت لإفضاء أمرٍ إلى أمر، سواء كان المفضى اسماً جامداً أو فعلاً أو شبهه.

وأمّا الشبه الاستعمالي والإهمالي فإنّهما إنّما يوجبان انتفاء الإعراب لانتفاء مقتضيه لا ثبوت البناء لثبوت مقتضيه، وفرقٌ بيّنٌ بين الأمرين، مع أنّهما لو اقتضيا البناء فليس بسبب الشبه بالحرف بل بالاستقلال؛ ضرورة أنّ اقتضاءهما إيّاه ليس دائراً مدار الشبه بالحرف.

ثمّ إنّ في تمثيل الشبه الإهمالي بفواتح السور نظراً؛ لأنّها حروفٌ مقطّعة لا أسماءٌ حتّى تكون مبنيّةً أو معربة.

فاتّضح لك غاية الاتّضاح: أنّ بناء المبنيّات من الأسماء ليس إلّا لمناسبةٍ

ذاتيّةٍ كامنةٍ في نفسها وإن خفيت علينا، وأنّ ما نسجوه: من أنواع الشبه ضابطةً للبناء في غاية السخافة، ولا حاجة إلى كشف سبب البناء ووضع ضابطةٍ له؛ لأنّ المبنيّات كلمات محصورةٌ معدودةٌ مسموعةٌ ستتبيّن لك في بابها.

وقد ظهر لك من تعليل المبنيّ بالمناسبة الذاتيّة دون المعرب أنّ الأصل في الأسماء أن تكون معربة، ولا يكون اتّصافها بكونها معربةً مسبّبةً عن شيء، وهو كذلك؛ إذ الأصل سلامة الاسم عن المانع الموجب لعدم ظهور الإعراب عليه عند اعتوار المعاني المقتضية له عليه.

﴿ **والإعراب أثرٌ في آخر اللفظ يقتضيه معنى من المعاني المعتورة عليه** ﴾ أي على اللفظ، وهي أنحاء الاستعمالات الحادثة بالحرف أو الهيئة التركيبيّة أو الهيئة الاشتقاقيّة أو بالقصد فقط، التي تتعلّق بها عناية المتكلّم في مقام الإفادة والاستفادة: من الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة والحاليّة والتمييز، وهكذا من أنحاء الاستعمالات المعتورة على اللفظ، فيدلّ عليه دلالةً إنّيّةً وهي: دلالة المقتضى على مقتضيه.

ثمّ اعلم أنّ التعريف لمطلق الإعراب الثابت للاسم والفعل، وأنّه ينحصر مقتضيه مطلقاً في المعاني المعتورة، ولكن ليس كلّ معنى يقتضيه؛ ولذا لا يكون كلّ حرفٍ عاملاً، والهيئة الاشتقاقيّة لا تطلب العمل إلّا هيئة المضارع، فإنّها تقتضي الرفع إذا تجرّد عن ناصبٍ وجازم.

﴿ **وهو** ﴾ أي المعنى المقتضي للإعراب ﴿ **أحقّ بأن يسمّى عاملاً ممّا يتقوّم به هو** ﴾.

بيانه: أنّ وجود العمل الصحيح في الخارج يتوقّف على أمرين:

الأوّل: استحقاق اللفظ إيّاه الحاصل باعتوار معنى من المعاني عليه.

والثاني: الموجد له وهو المتكلّم، فالعامل حقيقةً هو المتكلّم، ولا ينبغي إطلاق العامل على غيره، ولو كان فإنّما هو المعنى المقتضي له لدخالته فيه بالاقتضاء.

قال نجم الأئمّة الرضي ﷺ في شرح قول ابن حاجب: «والعامل ما به يتقوّم المعنى المقتضي للإعراب»، ما حاصله: أنّ محدِث المعاني المعتورة على اللفظ وعلاماتها هو المتكلّم، لكنّ النحاة جعلوا الآلة التي يحدث بسببها المعاني المذكورة في اللفظ كأنّها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها، فلهذا سمّيت الآلات عوامل، فـ«الباء» في قوله: «به يتقوّم» للاستعانة؛ نظراً إلى أنّ المسمّى عاملاً في الحقيقة آلة، انتهى.

أقول: إطلاق الفاعل على آلة الفعل لا مانع منه، بل التحقيق أنّه على سبيل الحقيقة؛ لأنّ مرجع الفاعليّة إلى التسبيب للفعل، ولا يختصّ به المباشر. نعم، ينصرف إليه من جهة أنّه أقوى، فكلٌّ من المباشر والآلة فاعلٌ للفعل حقيقةً، ولكن آلة إحداث المعنى في اللفظ ليس آلةً للعمل، فإنّ آلة العمل هي اللسان لا غير. ومجرّد كون الشيء آلةً للمعنى المقتضي للإعراب لا يوجب كونه آلةً له كما هو ظاهر، مع أنّ المعنى المقتضي له قد يحصل بمجرّد القصد من دون آلة، كما في المنادى المحذوف النداء والتحذير والإغراء، فيلزم حينئذٍ تحقّق العمل بلا عامل، على أنّه لا ينطبق على العامل المعنوي؛ ضرورة أنّ المتبدائيّة والخبريّة لا تتقوّمان ولا تحصلان بتجرّدهما عن العوامل اللفظيّة، بل بالهيئة التركيبيّة الحاصلة عند تجرّدهما عن العوامل اللفظيّة، بل لا ينطبق على ما عدا الحروف من العوامل اللفظيّة؛ لأنّ آلة إحداث المعنى في اللفظ من بين الألفاظ تنحصر في الحرف، فإنّ الفاعليّة والمفعوليّة لا تحصلان بالفعل وشبهه، وإنّما تحصلان بالهيئة التركيبيّة، والفعل وشبهه محلٌّ للإسناد وطرفٌ له، فهما بسبب الاشتمال على الإسناد والنسبة يطلبان المعمول، لا أنّ

العمل أو المعنى المقتضي له حادثٌ منهما، كما هو ظاهر.

وكيف كان فقد تبيّن بما بيّنّاه أُمور:

الأوّل: أنّ إطلاق العامل على المعنى المقتضي للإعراب أقرب إلى الصواب ممّا ذكروه، وما ذهب إليه خلف: من أنّ العامل في الفاعل هو الإسناد لا الفعل، مبنيٌّ على ما بيّنّاه.

والثاني: فساد ما اشتهر بينهم؛ من أنّ الحروف الزائدة تعمل ولا يقدح زيادتها؛ لأنّ العمل فرع حدوث المعنى المقتضي له، والحرف الزائد لا يُحدث المعنى المقتضي له، فلا يتصوّر معه العمل، فما اشتهر زيادتها في الكلام حروفٌ مؤكِّدة لا زائدة، كما سيظهر لك إن شاء الله تعالى في محلّه.

والثالث: جواز توارد الأفعال المتعدّدة على معمولٍ واحد، ومجرّد تسميتها عوامل من دون أن يكون لها حقيقةٌ أصلاً لا يمنع من تواردها عليه.

ثمّ اعلم: أنّ الإعراب صفةٌ لنفس الكلمة وإن كان أثراً ظاهراً في آخرها، فإنّه أثر المعنى المقتضي له القائم بنفس الكلمة لا بآخرها.

قيل: وإنّما جعل الإعراب في آخر اسم المعرب؛ لأنّ نفس الاسم يدلّ على المسمّى، والإعراب يدلّ على صفته، ولا شكّ أنّ الصفة متأخّرةٌ عن الموصوف، فالأنسب أن يكون الدالّ عليها أيضاً متأخّراً عن الدالّ عليه، انتهى.

وفيه: أنّ الإعراب يدلّ على صفة اللفظ لا المسمّى، والمعاني المقتضية له: من الفاعليّة والمفعوليّة وهكذا، معتورةٌ على الاسم وصفاتٌ له كما بيّنّاه، ونبّه عليه نجم الأئمّة الرضي ﷺ.

فالصواب أن يقال: وجه تأخير الإعراب أنّ الدالّ على الوصف بعد الموصوف كما ذكره ﷺ.

فإن قلت: لو كانت المعاني المعتورة من صفات الأسماء لم يصحّ إطلاق المعاني عليها؛ لأنّ صفات الألفاظ تابعةٌ لها قائمةٌ بها مؤخّرةٌ عنها، فلا تكون معاني؛ لأنّها متقدّمةٌ على الألفاظ، وهي منبئةٌ عنها.

قلت: ما ذكرت إنّما ينفي كونها معاني للألفاظ لا مطلقاً؛ فإنّ المعنى ما يتعلّق به القصد والإرادة، وكيفيّات التركيب والتأليف وأنحاء الاستعمالات المعتورة على الألفاظ لا بدّ أن تكون مقصودةً للمتكلّم، حتّى يتمّ بها الأسماء في مرحلة التركيب والاستعمال وتدلّ على القضيّة الذهنيّة أو عليها وعلى الخارجيّة، فالمعاني المعتورة على الألفاظ مقصودةٌ أوّلاً أبداً، غاية الأمر أنّها مقصودة توطئةً وتبعاً للقضيّة الخارجيّة أو الذهنيّة؛ ومن هنا يصحّ لك أن تقول: إنّ المعاني الحرفيّة توطئةٌ أبداً لمعانٍ ذهنيّةٍ أو خارجيّةٍ مطابقةٍ لها، بخلاف المعاني الاسميّة فإنّها صالحةٌ لأن تلحظ استقلالاً وتوطئةً لمعانٍ أُخر لا تكون مطابقةً لها بل من لوازمها.

[أنواع الإعراب][1]

﴿ وأنواعه ﴾ أربعة ﴿ رفعٌ ونصبٌ وجرٌّ وجزم ﴾.

اعلم : أنّ في المقام إشكالاً مشهوراً، وهو : أنّ كلاً من الأنـواع مسـتقلٌّ في المعموليّة، فينبغي أن يكون معروضاً للحكم ومحمولاً على الموضوع بـالاستقلال، فيلزم أن يكون كلٌّ من الرفع والنصب والجرّ والجزم أنواعاً.

وقد اشتهر الجواب عنه : بأنّ العطف مقدّمٌ على الحكم والحمل، وهو متأخّرٌ عنه، فيثبت للمجموع، فلا إشكال.

وفيه : أنّ حرف العطف إنّما يعطف ما بعده على ما قبله في حكمه، ويشرّكه معه فيه، فهو خصوصيّةٌ وكيفيّةٌ في الحكم مؤخّرةٌ عنه، فكيف يتقدّم عليه ؟

وببيانٍ آخر : الحروف إنّما تـتكفّل جـهات اسـتعمال الاسم وتـتمّ أنحـاءه، فلا يعقل دخول الحرف عليه من دون استعمال، والعطف قبل الحكم مـرجـعه إلى وجود الحرف والإتيان به في مقام التركيب من دون استعمال، وهو مستحيل.

وإن شئت زيادة التوضيح، نقول : إنّ مفاد واو العطف هو التشريك، وهـو

---

(١) العنوان منّا.

لا بدّ أن يكون في جهةٍ، فإن كان في جهة النسبة والحكم فهو مؤخّرٌ عنها؛ ضرورة أنّ تشريك شيءٍ مع شيءٍ في جهةٍ فرع ثبوتها ووجودها. وإن كان في جهة الذكر فهو محسوسٌ لا حاجة له إلى علامةٍ، مع أنّ الاشتراك في الذكر ثابتٌ مع قطع النظر عن الواو، فلا يعقل حدوثه بها، ولا ثالث في البين حتّى يثبت الاشتراك فيه، ثمّ إنّ الحكم على المجموع يلزمه إعرابٌ واحد، وأيضاً دخول تنوين التمكّن على كلّ واحدٍ من الأنواع ينافي الحكم على المجموع.

وقد أُجيب عن الإشكال بوجه آخر أسخف من الأوّل، وهو: أنّ العطف من قبيل عطف الجزئيّات بحذف المضاف، أي بعض أنواعه رفع.

والتحقيق في الدفع، أن يقال: إنّه كما يكون المجموع متّحداً مع الأنواع، فكذلك كلٌّ من الأنواع متّحدٌ معها، غاية الأمر أنّ الاتّحاد في الأوّل يختصّ به المحمول، بخلاف الثاني فإنّه يشترك فيه هو والمعطوفات عليه، والحمل إنّما يفيد الاتّحاد على وجه الإطلاق في حدّ نفسه، واختصاص المحمول به إنّما يستفاد من الاقتصار عليه وعدم تشريك شيءٍ آخر معه، فإن اقتصر المتكلّم عليه ولم يعطف عليه شيئاً اختصّ به الاتّحاد وإلّا فلا، ويكشف عمّا بيّناه ما اشتهر: من أنّ للمتكلّم ما دام متشاغلاً أن يلحق بكلامه ما شاء من اللواحق، فافهمه فإنّه دقيق، وبالصيانة حقيق.

﴿ ويشترك في ﴾ النوعين ﴿ **الأوّلين** ﴾ وهما الرفع والنصب ﴿ **الاسم والفعل، ويختصّ بالثالث** ﴾ وهو الجرّ، أي ينفرد به ﴿ **الأوّل** ﴾ وهو الاسم ﴿ **وبالرابع** ﴾ وهو الجزم ﴿ **الثاني** ﴾ أي الفعل.

﴿ **والرفع بالضمّة، والنصب بالفتحة، والجرّ بالكسرة، والجزم بالسكون** ﴾.

قال نجم الأئمّة الرضي ﷺ: اعلم أنّ الحركات في الحقيقة أبعاض حروف

العلّة، فضمّ الحرف في الحقيقة إتيانٌ بعده بلا فصلٍ ببعض الواو، وكسره الإتيان بعده بجزءٍ من الياء، وفتحه الإتيان بعده بشيءٍ من الألف، وإلّا فالحركة والسكون من صفات الأجسام، فلا تحلّ الأصوات، لكنّك لمّا كنت تأتي عقيب الحرف بلا فصلٍ ببعض حرف المدّ سمّي الحرف متحرّكاً، كأنّك حرّكت الحرف إلى مخرج حرف المدّ، وبضدّ ذلك سكون الحرف، فالحركة إذن بعد الحرف، لكنّها من فرط اتّصالها به يتوهّم أنّها معه، فإذا أُشبعت الحركة وهي بعض حرف المدّ صارت حرف مدٍّ تاماً.

وإنّما قيل لعَلَم الفاعل رفعٌ؛ لأنّك إذا ضممت الشفتين لإخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما، فالرفع من لوازم مثل هذا الضمّ وتوابعه، فسمّي حركة البناء ضمّاً وحركة الإعراب رفعاً، لأنّ دلالة الحركة على المعنى تابعةٌ لثبوت نفس الحركة أوّلاً. وكذلك نصب الفمّ تابعٌ لفتحه، كأنّ الفم كان شيئاً متساقطاً فنصبته أي أقمته بفتحك إيّاه، فسمّي حركة البناء فتحاً وحركة الإعراب نصباً. وأمّا جرّ الفكّ الأسفل إلى أسفلٍ وخفضه، فهو ككسر الشيء؛ إذ المكسور يسقط ويهوي إلى أسفل، فسمّي حركة الإعراب جرّاً وخفضاً وحركة البناء كسراً؛ لأنّ الأوّلين أوضح وأظهر في المعنى المقصود من صورة الفم من الثالث. ثمّ الجزم بمعنى القطع، والوقف والسكون بمعنى واحد، والحرف الجازم كالشيء القاطع للحركة، فسمّي الإعرابيّ جزماً والبنائيّ وقفاً وسكوناً، انتهى.

وهذا منه في غاية العجب؛ ضرورة أنّ الحركة والسكون من الكيفيّات العارضة على الحرف، وتوهّم أنّهما من صفات الأجسام فلا تحلّ الأصوات لا محصلّ له؛ لأنّه إن أُريد منه أنّهما يختصّان بالأجسام فهو ممنوع، وإن أُريد منه أنّ العرض لا يقوم إلّا بالجوهر ولا يعرض إلّا عليه فمنعه أوضح؛ ضرورة أنّ الاستقامة والانحناء من عوارض الخطّ الذي هو عرض، والشدّة والضعف من عوارض

الضرب ونحوه من الأعراض، وإن أُريد منه عدم جواز اشتراك الجوهر والعرض في قيام سنخٍ واحد من العرض بهما، فهو كذلك أيضاً لعدم المانع من اشتراكهما فيه بالبداهة.

ويدلّ على فسادها توهّمه ـ مضافاً إلى ما بيّنّاه ـ أنّ حروف المدّ لا تتجزّى تحقيقاً، والحركات لا تكون أبعاضاً لها، وإنّما هي متّحدةٌ معها من حيث المخرج، وإشباعها إنّما يوجب توليد حرف المدّ منها، لا صيرورتها أحرف مدٍّ تامّة كما زعمه؛ فإنّ الحركة والحرف موجودان في صورة الإشباع؛ ألا ترى أنّ الفتحة والضمّة والكسرة مجامعة مع الألف والواو والياء في نحو: اضربا واضربوا واضربي، وأنّه لو لم تكن الحركة كيفيّةً عارضة على الحرف والحرف معروضاً لها لزم جواز الابتداء بالساكن؛ لأنّ الإتيان ببعض حرف المدّ عقيبه لا تأثير له في ابتداء النطق، وأنّه لو صحّ ما ذكره لزم جواز تحريك الألف؛ إذ لا مانع من الإتيان بحرف المدّ بعده تامّاً، فمع عدم المانع من الإتيان به بعده لا مانع من الإتيان ببعضه.

هذا، وأمّا ما ذكره في وجه تسمية الحركات المذكورة ففي غاية المتانة.

واعلم: أنّ الأصل في الرفع وقسيميه ما ذكرناه، وقد يخرج عن الأصل ﴿ فينوب عن الضمّة النون في الأمثلة الخمسة ﴾ وهي: يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين ﴿ وعن الفتحة الكسرة في ﴾ لفظ ﴿ أُولات ﴾ وهو اسم جمعٍ بمعنى ذوات، لا واحد له من لفظه ﴿ و ﴾ في ﴿ الجمع بألفٍ وتاءٍ ﴾ مزيدتين، ولا فرق بين أن يكون مسمّى هذا الجمع مؤنّثاً بالمعنى فقط كهندات ودعدات، أو بالتاء والمعنى جميعاً كفاطمات ومسلمات، أو بالتاء دون المعنى كطلحات وحمزات، أو بالألف المقصورة كحبليات، أو الممدودة كصحراوات، أو مذكّراً لا يعقل كاصطبلات. ولا فرق بين أن يكون سلمت فيه بنية واحده كضخمة وضخمات، أو

تغيّرت كسجدة وسجدات.

وقد عبّر الأكثر بجمع المؤنّث السالم، وإنّما عدلت عنه إلى ما ذكرته؛ لأنّه أوضح منه وإن كان تعبير الأكثر شاملاً للصور المذكورة؛ لأنّ السالم في قبال المكسّر ما لم يكن بناؤه على تغيّر واحده وإن تغيّر أحياناً، كما أنّ المكسّر ما كان بناؤه على تكسّر واحده وإن لم يتكسّر أحياناً، كفلك مفرداً وجمعاً.

﴿ **وفي ما سمّي به من ذلك** ﴾ **الجمع** ﴿ **فينصبن بالكسرة نحو قوله تعالى: (وإن كنّ أُولاتِ حملٍ)**[١] ﴾ فـ«أُولات» خبر «كنّ» منصوبةً بالكسرة ﴿ **(وخلق الله السماوات)**[٢] ﴾ فـ«السماوات» منصوب بالكسرة على أنّه مفعولٌ به.

وقيل: إنّه مفعولٌ مطلق؛ لأنّ المفعول به ما كان موجوداً قبل الفعل الذي عمل فيه، والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده وإن كان ذاتاً، والسماوات لم تكن موجودة قبل خلقها، وإنّما خرجت من العدم بالخلق.

وفيه: أنّ المفعول به ما وقع عليه الفعل خارجاً نحو: ضربت زيداً، أو تحليلاً نحو: قلت زيد قائم، فإنّ المقول لم يكن موجوداً قبل القول، وإنّما يوجد في الخارج به، ولكنّه يغايره تحليلاً، فمن جهة المغايرة التحليليّة يطلق عليه المقول، ومن جهة الاتّحاد الخارجي يطلق عليه القول. وهكذا الأمر فيما نحن فيه، فإنّه مخلوقٌ بالاعتبار الأوّل، وخلقٌ بالاعتبار الثاني، وأمّا المفعول المطلق فهو ما كان عين الفعل تحليلاً وخارجاً، ولا مغايرة بينه وبين الحدث الذي تضمّنه العامل بوجه.

﴿ **و** ﴾ **نحو** ﴿ **رأيت عرفات** ﴾ وهو عَلَمٌ لموضع الوقوف ﴿ **وسكنت**

---

(١) سورة الطلاق، الآية ٦.

(٢) سورة الجاثية، الآية ٢٢.

أذرعات ﴾ وهو علمٌ لقريةٍ من قرى الشام.

ويجوز في هذا القسم أن يعرب إعراب ما لا ينصرف، فيجرّ بالفتحة مع ترك التنوين، ونصبه بالكسرة مع ترك التنوين أيضاً، وروي بالأوجه الثلاثة: تنوّرتها من أذرعات.

﴿ وحذف النون في الأمثلة الخمسة ﴾ نحو: لن يفعلا وتفعلا ويفعلو وتفعلوا وتفعلي، فتحذف النونات منها بالنصب عوضاً عن الفتحة.

﴿ و ﴾ ينوب ﴿ عن الكسرة الفتحة فيما لا ينصرف ﴾ وهو ما اجتمع فيه علّتان من العلل التسع الآتية على ما ذهب إليه الجمهور ﴿ فيجرّ بالفتحة ﴾ نحو: مررت بأحمد ﴿ إلّا إذا أُضيف ﴾ نحو: مررت بأحمدكم، وصلّيت في مساجدكم ﴿ أو حلّي باللام ﴾ كالأعمى والأصمّ، فيجرّ بالكسرة.

﴿ و ﴾ ينوب ﴿ عن السكون حذف النون منها ﴾ أي من الأمثلة الخمسة المذكورة نحو: لم يفعلا... إلى آخره.

﴿ و ﴾ حذف ﴿ الآخر من المعتلّ ﴾ أي معتلّ اللام الذي هو مصطلح النحاة، سواء كان واويّاً كلم يدع، أو يائيّاً كلم يرم، أو ألفيّاً كلم يخش.

﴿ ويستغنى عن الإعراب بالحركة في الأسماء الستّة وهي: أبوه وأخوه وهنوه وحموها وفوه وذو مال مفردةً مكبّرةً مضافةً إلى غير ياء المتكلّم بانقلاب ﴾ الحرف ﴿ الآخر منها ﴾ وهو لام الكلمة في الأربعة الأُول، وعينها في الأخيرين ﴿ ألفاً وياءً حالة النصب والجرّ ﴾ فتقول في حالة الرفع: جاءني أبوه... إلى آخرها بالواو على الأصل؛ لأنّ الأصل في أنواع الإعراب الرفع، وفي حالة النصب رأيت أباها بالألف؛ لمناسبة الألف للفتحة، وفي حالة الجرّ مررت بأبيها، وهكذا الحال في سائر الكلمات، فببقاء اللام أو العين على الأصل يعلم أنّها مرفوعة، وبانقلابه إلى الألف

يعلم أنّها منصوبة، وبانقلابه إلى الياء يعلم أنّها مجرورة، فيستغني بالانقلاب عن الإعراب؛ إذ به يعلم النصب أو الجرّ، وبعدمه يعلم الرفع، لا أنّ الحروف المذكورة علاماتٌ لإعراب الكلمة كالحركات، وأنّ الإعراب ينقسم إلى إعرابٍ بالحركة وإعرابٍ بالحرف؛ ضرورة أنّ الإعراب علامةٌ لاستعمال الكلمة، والاستعمال صفةٌ متأخّرةٌ عن موصوفها وهي الكلمة، فلا يعقل أن يكون لام الكلمة أو عينها علامةً للإعراب، وإلّا لزم تأخّر الشيء عن نفسه بمراتب.

وإليه يرجع ما قاله الجرمي: من أنّ انقلابها هي الإعراب، وأمّا هي فإمّا لامٌ أو عين.

بل لعلّه إليه يرجع ما قاله أبو علي: من أنّها حروف إعرابٍ وتدلّ على الإعراب، يعني أنّها تكون محلّاً للإعراب يستفاد منها ما يستفاد منه.

وأوضح منه ما حكي عن ابن الحاجب: من أنّ الواو والألف والياء مبدّلةٌ من لام الكلمة في أربعة، ومن عينها في الباقيين؛ لأنّ دليل الإعراب لا يكون من سنخ الكلمة، فهي بدلٌ يفيد ما لم يفده المبدل منه وهو الإعراب، كالتاء في «بنت» يفيد التأنيث، بخلاف الواو التي هي أصلها. ولا يبقى ذو مال وفوك على حرفين؛ لقيام البدل مقام المبدل، انتهى.

ولكن فيه: أنّ الواو لا يكون مبدلاً من شيء، وإنّما المبدل هو الألف والياء.

وإلى ما بيّنّاه أيضاً يرجع ما عن سيبويه: من أنّ هذه الأسماء ليست معربةً بالحروف، بل بحركاتٍ مقدَّرةٍ على الحروف، فإعرابها كإعراب المقصور، لكن اتّبعت في هذه الأسماء حركات ما قبل حروف إعرابها حركات إعرابها، كما في «امرء» و«ابنم»، ثمّ حذفت الضمّة للاستثقال، فبقيت الواو ساكنة، وحذفت الكسرة للاستثقال، فانقلبت الواو ياءً لكسرة ما قبلها، وقلبت الواو المفتوحة ألفاً

لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، انتهى.

وفي «أب» و «أخ» و «حم» لغتان أُخريان:

النقص، كقولك: هذا أبك وأخك وحمك، ورأيت أبك وأخك وحمك، ومررت بأبك وأخك وحمك.

والقصر، كقولك: جاءني أباك، ورأيت أباك، ومررت بأباك.

ولكنّ القصر أشهر من النقص.

وفي «هن» لغتان: الإتمام والنقص، كقولك: هذا هنك، وهكذا. ومنه الحديث: «من تعزّى بعزاء الجاهليّة فأعضّوه على هن أبيه ولا تكنوا»(١). والنقص أفصح من الإتمام.

وفي «ذي» و «الفم» مقطوعاً عنه الميم، ليس إلّا لغةٌ واحدة.

فتحصّل أنّ في أب وأخ وحم ثلاث لغات: الإتمام وهو الأصل، والقصر وهو أشهر من النقص، والنقص وهو نادر. وفي هن لغتان: الإتمام والنقص، وهو أفصح من الإتمام. وفي الاثنين الباقيين لغةٌ واحدة.

﴿ و ﴾ يستغنى عن الإعراب بالحركة ﴿ في التثنية ﴾ وهو ما لحق آخره ألفٌ أو ياءٌ مفتوحٌ ما قبلها، ليدلّ على أنّ معه مثله من جنسه ﴿ والجمع المذكّر السالم بانقلاب أداتيهما ﴾ وهما الألف والواو ﴿ ياءً كذلك ﴾ أي حالة النصب والجرّ، قيل: ويشترط في كلّ ما يثنّى عند الأكثرين ثمانية شروط:

أحدها: الإفراد، فلا يثنّى المثنّى، ولا المجموع على حدّه، ولا الجمع الذي لا نظير له في الآحاد.

---

(١) كنز العمّال ١ : ٢٦٠، الحديث ١٣٠٣، وفيه: بهن أبيه.

الثاني : الإعراب، فلا يثنّى المبنيّ، وأمّا نحو «ذان» و «تـان» و «اللـذان» و «اللتان» فصيغٌ موضوعةٌ للمثنّى وليست بمثنّاة حقيقةً على الأصحّ عند جمـهور البصريّين.

الثالث : عدم التركيب، فلا يثنّى المركّب تركيب إسنادٍ اتّفاقاً، ولا مزجٍ على الأصحّ، وأمّا المركّب تركيب إضافةٍ من الأعلام فيستغنى بتثنية المضاف عن تثنية المضاف إليه.

الرابع : التنكير، فلا يثنّى العلم باقياً على علميّته، بل ينكّر ثمّ يثنّى.

الخامس : اتّفاق اللفظ، وأمّا نحو «الأبوان» للأب والأُم فمن باب التغليب.

السادس : اتّفاق المعنى، فلا يثنّى المشتركة ولا الحقيقة والمجاز، وأمّا قـولهم «القلم أحد اللسانين» فشاذٌّ.

السابع : أن لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته، فـلا يـثنّى «سـواء» لأنّهـم استغنوا بتثنية سيٍّ عن تثنيته فقالوا : سيّان، ولم يقولوا : سواءان، وأن لا يسـتغنى بملحقٍ بالمثنّى عن تثنيته فلا يثنّى «أجمع» و «جمعاء» استغناءً بكلا وكلتا.

الثامن : أن يكون له ثانٍ في الوجود، فلا يثنّى الشـمس ولا القـمر، وأمّـا قولهم : «القمران» للشمس والقمر فمن باب المجاز، فما استوفى هـذه الشروط فـهو مثنّىً حقيقةً.

أقول : التحقيق اعتبار أربعةٍ منها، وهو الأوّل والثالث والخامس والسادس، وإن اختلف في الأخير فنفاه بعضهم واكتفى بالاتّفاق اللفظي، فإنّ أداة التثنية إنّمـا تفيد جهة استعمال المفرد ووجود مفهومه في فردين، وهو لا يـتمّ إلّا بـالاتّفاق في المعنى.

وتوهّم : أنّ التثنية بمنزلة متعاطفين متماثلين في اللفظ فكما يجوز إرادة معنيين

مختلفين من المتعاطفين كذلك فكذا من التثنية الذي هو بمنزلتها، في غاية السخافة؛ ضرورة أنّ أداة التثنية لا تدلّ على لفظٍ مماثلٍ للفظ مفرده وإنّما هي جهةٌ لاستعماله من حيث وجوده في فردين منه.

وأمّا الشرط السابع فاعتباره غير واضح؛ إذ لا يوجب الاستغناء بكلمةٍ عن كلمةٍ أُخرى عدم صحّة استعمالها، وإنّما اتّفق في المثالين المذكورين عدم ورود استعمالهما.

وكذا الشرط الثاني، بل الأصحّ عدم اعتباره بعد ورود نحو: ذان وتان واللذان واللتان، ولا داعي إلى صرفها عن ظاهرها وجعلها صيغاً موضوعةً للمثنّى.

وأمّا الشرط الثامن فيندرج في السادس؛ ضرورة أنّه إذا لم يكن له ثانٍ في الوجود لا يحصل الاتّفاق في المعنى.

وأمّا الرابع فلا وجه لاعتباره؛ ولذا يجوز أن يثنّى المعرّف بلام الجنس، وثنّي اسم الإشارة والموصول. نعم، يجب أن يكون قابلاً للتعدّد، والعلم لعدم قبوله إيّاه مع بقائه على معناه العلمي لزم تنكيره وأوله إلى النكرة باستعماله في المسمّى به مجازاً. مع أنّ التحقيق كما عرفت عدم خروجه عن العلميّة وعدم استعماله في غير معناه العلميّ؛ لأنّ الاسم أبداً مستعملٌ في عنوان المسمّى، غاية الأمر أنّه قد يكون منظوراً توطئةً وتبعاً لما انطبق عليه معيّناً كما هو الأكثر، وقد يكون منظوراً أصالةً واستقلالاً كما في صورة تثنية العلم وجمعه.

ثمّ إنّه مع عدم اتّفاق اللفظ أو المعنى تحقيقاً واتّفاقهما تغليباً وتأويلاً كالأبوين والقمرين والقلم أحد اللسانين وأمثالها تكون مثنّاةً تحقيقاً لثبوت الاتّفاق فيهما ولو تأويلاً أو تغليباً، فما يظهر من كلامه: من عدم كونها حينئذٍ مثنّاةً حقيقةً بل ملحقةً

بها كما صرّح به بعضهم في غاية الرداءة؛ ضرورة أنّ التأويل والتغليب في مدخول الأداة لا فيها.

ويشترط في ما يجمع جمع المذكّر السالم ما يشترط فيما يثنّى مع شروطٍ أُخر:

الأوّل: خلوّه من تاء التأنيث، فلا يجمع نحو طلحة وعلّامة.

والثاني: كونه مذكّراً، فلا يجمع نحو هند وطالق.

والثالث: كونه لعاقل، فلا يجمع نحو واشق علماً لكلب وسابق صفةً لفرس.

ثمّ يشترط أن يكون إمّا علماً غير مركّب تركيباً إسناديّاً ولا مزجيّاً، فلا يجمع نحو «برق نحره» علماً ولا نحو معدي كرب وسيبويه، وإمّا صفةً تقبل التاء أو تدلّ على التفصيل فلا يجمع هذا الجمع نحو جريح وصبور وسكران وأحمر، وقيل: يجوز ذلك في المزجيّ مطلقاً، وقيل: يجوز إن كان مختوماً بويه نحو سيبويه.

فإن قلت: العلم لا يجمع إلّا بتأويله إلى المسمّى به وصيرورته نكرةً، فكيف يجتمع مع اشتراط كونه علماً؟

قلت: أُجيب بأنّ معنى كلامهم: أنّ الاسم إذا كان علماً بشروطه صحّ إيراد الجمع عليه بعد أن تنكّره فيؤول الأمر إلى أنّ ما يشترط وجوده شرطٌ للإقدام على الحكم وعدمه شرطٌ لثبوت ذلك الحكم.

والتحقيق: أنّ التأويل بالمسمّى لا يوجب خروجه عن العلميّة ـ كما عرفت ـ فلا حاجة إلى ما ذكروه.

واعلم أنّه يندرج في الصفة التي تجمع بالواو والنون المصغّر والمنسوب، ثمّ إنّا لم نحكم بما حكمه به الجمهور: من كونهما معربين بالحروف؛ لأنّ أداتي التثنية والجمع إنّما تكفّلتا جهة استعمال المفرد من حيث وجوده في ضمن فردين أو فوق الواحد، فلا يعقل صيرورتهما علامةً للإعراب المتأخّر عن مرحلة الاستعمال، وإلّا لزم تأخّر

الشيء عن نفسه بمرتبتين؛ ضرورة أنّ الأداة آلةٌ لحصول الاستعمال في اللفظ فمرتبتها قبل الاستعمال، والإعراب علامةٌ متأخّرةٌ عنه، فلو تكفّلت الجهتان لزم تأخّرها عن نفسها بمرتبتين، مع أنّه لا يعقل تكفّل أداةٍ واحدةٍ لجهتين مختلفتين وإن لم تكن إحداهما في طول الأُخرى.

فظهر ممّا بيّنّاه: انحصار الإعراب في الإعراب بالحركة، وهذا هو المناسب طبعاً أيضاً؛ لأنّ الاستعمال كيفيّةٌ في اللفظ فينبغي أن يكون علامته أيضاً كيفيّةً فيه، وكيفيّة اللفظ إنّما هي الحركة والسكون ذاتاً وإن كان الحرف قد يقع كيفيّة أيضاً قسراً ومنعاً.

﴿ وأُلحق بالمثنّى ﴾ في الحكم المذكور وهو انقلاب الألف ياءً حالة النصب والجرّ ﴿ اثنان واثنتان ﴾ وثنتان مطلقاً ﴿ وكلا وكلتا إذا أُضيفا إلى مضمر ﴾ وأمّا إذا أُضيفا إلى ظاهرٍ فحكمها حكم المقصور.

﴿ وبالجمع ﴾ المذكّر السالم في انقلاب الواو ياءً ﴿ أربعة أنواع : ﴾

﴿ أحدها : أسماء جموع وهي : أُلو ﴾ وعالمون ﴿ وعشرون وبابه ﴾ وهو سائر العقود ﴿ إلى تسعين ﴾.

﴿ و ﴾ النوع ﴿ الثاني : جموع تكسير ﴾ مجموعةٌ بالواو والنون ﴿ وهي بنون وأرضون وسنون وبابه ﴾ وهو كلّ ثلاثيٍّ حذفت لامه وعوّضت عنها هاء التأنيث ولم يتكسّر، فخرج بالحذف نحو تمرة، وبحذف اللام نحو عدة، وبالتعويض نحو يد، وبالهاء نحو اسم، وبالأخير نحو شفة.

﴿ و ﴾ النوع ﴿ الثالث : جموع تصحيحٍ لم تستوف الشروط ﴾ المتقدّمة ﴿ كأهلون ووابلون ﴾ لأنّ أهلاً ووابلاً ليسا علمين ولا صفتين، ولأنّ وابلاً لغير عاقل.

﴿ و ﴾ النوع ﴿ الرابع : ما سمّي به من هذا الجمع ﴾ وما أُلحق به كعلّيّون وزيدون مسمّى به شخصٌ ﴿ ويجوز في هذا ﴾ النوع ﴿ أن يجري مجرى غسلين ﴾ في لزوم الياء والإعراب بالحركات على النون منوّنةً ﴿ ودون هذا أن يجري مجرى هارون ﴾ في لزوم الواو والإعراب على النون غير منوّنةٍ؛ للعلميّة وشبه العجمة ﴿ كحمدون أو ﴾ يجري ﴿ مجرى عربون ﴾ بفتح العين والراء المهملتين وباء الموحّدة في لزوم الواو والإعراب بالحركات الثلاث على النون منوّنةً، كقوله: «اعترتني الهموم بالماطرون» ﴿ ودون هذه ﴾ اللغة ﴿ أن تلزمه الواو وفتح النون ﴾ كقوله:

ولها بالماطرون إذا أكل النمل الذي جمعا

﴿ وبعضهم يجري بسنين وبابه ﴾ وإن لم يكن علماً ﴿ مجرى غسلين، وبعضهم يطّرد هذه ﴾ اللغة ﴿ في جمع ﴾ المذكّر ﴿ السالم ﴾ وما حمل عليه.

﴿ والتحقيق: أنّ ما عدا النوع الرابع ﴾ كلّها ﴿ تندرج تحت جمع المذكّر السالم سوى أُولو؛ لأنّ صوغه للمذكّر العاقل وسلامة واحده إنّما هو بحسب القياس ﴾ والاقتضاء فلا ينافي صوغه لغير المذكّر أو غير العاقل وعدم سلامة واحده شذوذاً وعلى خلاف القياس والاقتضاء.

توضيح الأمر غاية الإيضاح يتوقّف على بيان أُمور:

الأوّل: أنّ الجمع ما يدلّ على المعنى الجمعي بالأداة أو الهيئة الطارية على المفرد، واسم الجمع ما يدلّ على المعنى الجمعي بمادّته كالقوم والرهط والطائفة، وإليه يرجع ما قيل: من أنّ الجمع ما دلّ على آحاده بالمطابقة، فإذا قلت: جاء الزيدون، فكأنّك قلت: جاءني زيد وزيد وزيد؛ لأنّه موضوعٌ للآحاد بشرط انضمام بعضها إلى بعض، واسم الجمع ما دلّ على كلّ واحدٍ من تلك الأفراد بالتضمّن كقوم

ورهط، فإنّه موضوعٌ لمجموع الأفراد، فدلالته على كلّ واحدٍ من قبيل دلالة المركّب على كلّ واحدٍ من أجزائه.

وجه الرجوع: أنّك قد عرفت أنّ من شرائط الجمع كون واحده اسم جنسٍ أو مأوّلاً به قابلاً للتعدّد، ومن المعلوم أنّ الجنس إنّما ينطبق على أفراده بالمطابقة، وهيئة الجمع إنّما تفيد انضمام بعضها ببعض، وأمّا اسم الجمع فهو موضوعٌ ابتداءً للجماعة فلا ينطبق على آحاده إلّا بالتضمّن.

والثاني: أنّ جمع المذكّر السالم عبارةٌ عن الجمع بالواو والنون، وتسميته بجمع المذكّر السالم باعتبار أنّ القياس صوغه للمذكّر العاقل وسلامة بناء واحده، كما أنّ تسمية الجمع بالألف والتاء بجمع المؤنّث السالم باعتبار أنّ القياس صوغه للمؤنّث وسلامة بناء واحده.

والثالث: أنّ أقلّ مدلول الجمع اثنان فصاعداً، كما بيّنّاه في محلّه.

والرابع: أنّ دلالة الجمع على عدّةٍ معيّنةٍ من أفراد المفرد بالعرض والاستعمال لا ينافي عدم تعيّنه بالوضع لذلك.

والخامس: لا فرق بين كون المفرد لعاقلٍ وضعاً وبين كونه له استعمالاً.

وإذا اتّضحت لك هذه الأُمور اتّضح لك غاية الاتّضاح: أنّ النوع الثاني والثالث مندرجان تحت جمع المذكّر السالم حقيقةً، ولا ينافي ذلك عدم اجتماع شرائط القياس فيهما وعدم سلامة بناء الواحد في النوع الثاني؛ فإنّه إنّما يوجب الشذوذ والجري على خلاف الاقتضاء لا الخروج عن الحقيقة.

وهكذا الأمر في أمثلة النوع الأوّل سوى «أُولو»؛ ضرورة أنّ المعنى الجمعيّ فيها إنّما يستفاد من الأداة الملحقة بمفرداتها لا من مادّة اللفظ، فعالمون جمعٌ لعالم ولا ينافيه اختصاص «العالمين» بالعقلاء وعموم «العالم» لما سوى الباري تعالى

مطلقاً؛ لأنّه عند جمعه بالواو والنون يراد منه العاقل ممّا سوى الباري تعالى، والقرينة الصارفة عن العموم جمعه بالواو والنون المختصّ بالعقلاء قياساً، ولا يجب اختصاص المفرد بالعاقل وضعاً. وكذا أسماء العقود جموعٌ لمفرداتها، ولا ينافيه إطلاق عشرين على مثلي مفرده وعدم جري الجميع على طريقة الجمع: من عدم تعيّنها لمرتبةٍ مخصوصةٍ؛ لأنّ أقلّ مدلول الجمع هو الفردان فصاعداً، وإنّما ينصرف إلى ما فوق الاثنين في مقابل التثنية، لا أنّه يختصّ به حقيقةً كما توهّمه الأكثر، وإلّا لم يجز إطلاقه على الموجود في ضمن الفردين كما لم يجز إطلاق التثنية على الموجود في ضمن فوق الفردين. وتعيّنها لمرتبةٍ مخصوصةٍ من الأعداد واختصاصها بها استعمالاً للغرض المصوغ لأجله هذه الجموع وهو تعداد العشرات لا ينافي أعمّيتها منها بحسب الوضع الأصلي وعدم جواز إطلاقها على الأعمّ المنافي للغرض المذكور.

هذا، وأمّا النوع الرابع فهو في الأصل جمعٌ صار مفرداً بالعرض روعي في الإعراب أصله.

تنبيه: نون المثنّى وما أُلحق به مكسورةٌ مطلقاً، وفتحها بعد الياء لغةٌ، كقوله: «على أحوذيّين استقلّت عشيّة»، وقيل: لا يختصّ بالياء بل بعدها وبعد الألف، كقوله: «أعرف منها الجيد والعينانا»، ونون الجمع مفتوحةٌ والكسر جائزٌ في الشعر بعد الياء، كقوله: «وقد جاوزت حدّ الأربعين».

﴿ فصل ﴾

الاسم والفعل إن كانا مبنيّين فإعرابها محلّيٌّ، يعني: أنّه لو كان في محلّهما لفظٌ معربٌ لظهر الإعراب فيه.

وإن كانا معربين فإن منع من ظهور الإعراب فيهما تعذّرٌ أو استثقالٌ فإعرابهما تقديريٌّ وإلّا فلفظيٌّ.

ولمّا كان الإعراب التقديري محصوراً مستنداً إلى أحد السببين ذكرتُ مواضعه واستغنيتُ به عن ذكر اللفظيّ، فقلت: ﴿ تقدير الإعراب إمّا لتعذّرٍ أو استثقالٍ فينحصر في سبعة أشياء ﴾ من اسم وفعل.

﴿ فمطلقاً ﴾ أي فيقدّر مطلقاً، أي الأنواع الثلاثة من الرفع والنصب والجرّ، أو الرفع والنصب والجزم ﴿ في الاسم المقصور ﴾ وهو كلّ ما كان آخره ألفٌ لازمةٌ قبلها فتحةٌ سواء كانت محذوفةً ﴿ كهدى ﴾ أو موجودةً ﴿ كالهدى ﴾ لتعذّر ظهور الحركة على الألف مطلقاً ﴿ وفي المفرد ﴾ وما في حكمه وهو الجمع المكسّر ﴿ والجمع المذكّر السالم المضافين إلى الياء ﴾ أي الياء المتكلّم ﴿ نحو غلامي ومسلمي ﴾ وعلّل الحكم في الأوّل بأنّه لمّا اشتغل ما قبل ياء المتكلّم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع أن يدخل عليه حركةٌ أُخرى بعد دخوله موافقةٌ لها أو مخالفةٌ لها.

وقيل: في الحكم بتقدّم كسرة المناسبة مع تقدّم عامل الجرّ حسّاً نظرٌ.

أقول: والتحقيق أنّ تقدير الإعراب فيه مطلقاً لا يكون بملاحظة تقدّم كسرة المناسبة على الكسرة الحاصلة من قِبَل عامل الجرّ حتّى يقال بأنّه ممنوعٌ، بل لأجل

أنّ الإعراب إنّما هو العلامة على كيفيّة الاستعمال، ومع وجود الكسرة في الحالات مطلقاً لا يبقى علامةٌ فتسقط عن كونها إعراباً. ومنه يظهر وجه تقدير الإعراب مطلقاً في نحو مسلمي؛ لأنّ انقلاب الواو إلى الياء في الحالات الثلاث يمنع عن كونه علامةً للنصب أو الجرّ.

فإن قلت: لو كان الاشتراك منافياً للعلامة لزم أن لا يكون الياء في الجمع أو التثنية مطلقاً إعراباً لاشتراك النصب والجرّ فيها.

قلت: الياء أو انقلاب الواو أو الألف إليها إنّما يكون علامةً باعتبار اختصاصها بغير حالة الرفع.

فظهر بما بيّنّاه فساد ما ذهب إليه الأكثر بل الجميع: من تقدير خصوص الرفع فيه أو عدم التقدير فيه أصلاً.

﴿ وفي المضارع المتّصل به نون تأكيدٍ غير مباشرٍ كيضربان ﴾ فإنّ أنواع الإعراب الثلاثة الجارية في الفعل ـ وهي الرفع والنصب والجزم ـ مقدَّرةٌ فيه؛ إذ لا يختصّ حينئذٍ حذف النون الذي هو عوض الرفع في المفرد بحالة النصب والجزم، حتّى يكون دليلاً وعلامةً عليهما، بل يشترك فيه الحالات الثلاثة.

وبما بيّنّاه ظهر متانة ما ذكره شيخنا البهائي: من تقدير الإعراب فيه مطلقاً. فما ذكره شارح كلامه: من أنّه سهوٌ منه فإنّ الإعراب إنّما يقدّر في الصورة الأُولى فقط، ناشٍ عن عدم التأمّل التامّ.

﴿ و ﴾ تقدير الإعراب ﴿ رفعاً وجرّاً ﴾ أي في حالة الرفع والجرّ ﴿ في ﴾ الاسم ﴿ المنقوص ﴾ وهو كلّ اسمٍ معربٍ بالحركات آخره ياءٌ لازمةٌ بعد كسرةٍ سواء كانت موجودةً أو محذوفةً ﴿ كالقاضي وقاضٍ ﴾ تقول في حالة الرفع والجرّ: جاء القاضي ومررت بالقاضي بسكون الياء، وجاء قاضٍ ومررت بقاضٍ، وفي

حالة النصب بفتح الياء: رأيت القاضي وقاضياً.

﴿ ورفعاً ونصباً ﴾ أي في حالتي الرفع والنصب ﴿ في المضارع المعتلّ بالألف كيخشى ﴾ لتعذّر تحريكها. وأمّا الجزم فلا مانع منه لأنّه بحذف الآخر حينئذٍ.

﴿ ورفعاً ﴾ أي في حالة الرفع فقط ﴿ في المضارع المعتلّ بالواو والياء ﴾ لثقل الضمّة عليهما ﴿ كيدعو ويرمي ﴾ فتقول: زيد يدعو ويرمي بسكون الواو والياء.

وقيل: يقدّر مطلقاً في المعرب بالحروف نحو: جاءني أبو القوم ورأيت أبا القوم ومررت بأبي القوم؛ لأنّه لمّا أُسقطت أحرف الإعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الإعراب لفظيّاً بل صار تقديريّاً.

وفيه: أنّ العلامة للرفع والنصب والجرّ إنّما هو الانقلاب كما عرفت لا أحرف اللين، وأثر الانقلاب وهي ضمّة العين وفتحته وكسرته باقٍ مع حذف الحروف، فيستغنى به عن الإعراب كما استغنى بالانقلاب عنه، فلا يكون الإعراب تقديريّاً.

تنبيه: يقدّر الرفع والجرّ في حالة الوقف والإعراب مطلقاً في الحكايات نحو: من زيدٌ؟ لمن قال: جاء زيد، ومن زيداً؟ لمن قال: رأيت زيداً، ومن زيدٍ؟ لمن قال: مررت بزيد، وإنّما لم أذكرهما لأنّ الكلام في التقدير الواجب والتقدير فيهما ليس واجباً لعدم وجوب الوقف والحكاية. نعم، يجب حكاية الجملة إذا صارت علماً، كقولك: تأبّط شرّاً، ولكنّها أشبه بالمبنيّ من المعرب لأنّها بإعرابها الأصليّ صارت منقولةً إلى المعنى العلميّ الإفرادي.

﴿ تقسيم ﴾

﴿ **الاسم إن كان مسمّاه شخصاً فعلم شخصٍ** ﴾ كزيدٍ وعمروٍ وبكرٍ.

فإن قلت: مسمّى النكرة ـ مثل رجل ـ شخصيٌّ أيضاً، غاية الأمر أنّه غير معيّنٍ يصدق على أفرادٍ كثيرةٍ على البدل، فاللازم حينئذٍ أن يقال: شخصاً معيّناً ليخرج النكرة.

قلت: مسمّاها جنسٌ، نهاية الأمر أنّه لوحظ موجوداً في فردٍ غير معيّنٍ، لا أنّ مسمّاها ابتداءً هو الشخص، فهي اسم جنسٍ حقيقةً، وتقابلها معه إنّما هو باعتبار ملاحظة التقيّد فيها دونه، فاسم الجنس ما أنبأ عن جنسٍ ساذجٍ صالحٍ لأن يلاحظ في حدّ نفسه مع قطع النظر عن الأفراد، وموجوداً في ضمن فردٍ معيّنٍ أو غير معيّنٍ، والنكرة ما أنبأ عن جنسٍ لوحظ موجوداً في فردٍ منتشرٍ في مرحلة الاستعمال، سواء كان قصد الوجود في الفرد بمعونة تنوين التنكير أم لا.

والدليل على ما بيّنّاه: من أنّ مسمّى النكرة إنّما هو الجنس ولحاظ وجوده في الفرد إنّما طرأ عليه من قِبَل الاستعمال، انّ كلّ اسمٍ نكرةٍ صالحٌ للتعريف بلام الجنس، فلو كان موضوعاً للشخص ابتداءً امتنع دخوله عليه، فاسم الجنس أعمّ من النكرة تحقيقاً، إلّا أنّه شاع إطلاقه على ما إذا لوحظ الجنس ساذجاً مجرّداً عن اعتبار وجوده في فردٍ فقوبل معها.

ثمّ إنّ تقابل النكرة مع اسم الجنس إنّما هو باعتبار معناها الأخصّ، وأمّا باعتبار معناها الأعمّ ـ وهو المقابل للمعرفة ـ فهي أعمّ منه أيضاً، فيجتمعان في نحو «رجل» إذا لوحظ الجنس فقط، فيكون نكرةً واسم جنسٍ، ويفترق عنها في نحو

«الرجل» معرّفاً بلام الجنس، وتفترق عنه في نحو «رجل» إذا لوحظ موجوداً في فردٍ شائع.

ثمّ اعلم أنّ اختلاف المعنيين للنكرة ليس على سبيل الاشتراك اللفظي ـ كما توهّم ـ لرجوعهما إلى معنىً واحد مع الاختلاف في المرتبة، فقد يراد من النكرة ما تعيّن وتمحّض في التنكير من قِبَل الاستعمال بحيث لا يصلح للتعريف مع اللحاظ المذكور، فينطبق على النكرة بالمعنى الأخصّ حينئذٍ، وهذه هي المرتبة التامّة. وقد يراد منها ما فقد التعريف سواء كان صالحاً له أم لا، فينطبق على المعنى الأعمّ حينئذٍ، فقد ظهر بما بيّنّاه أنّه لا حاجة إلى قولنا معيّناً لإخراج النكرة.

﴿ وإلّا ﴾ يكن مسمّاه شخصاً ﴿ فعلم جنسٍ إن لوحظ ﴾ أي الجنس متميّزاً عن سائر الأجناس و ﴿ **من حيث هو هو بحيث لا يصلح الحكم عليه إلّا بما ثبت له مع قطع النظر عن أفراده** ﴾ ويمتنع من دخول أداة التعريف والتنكير وأداتي التثنية والجمع عليه ﴿ **كأُسامة للأسد وثُعالة للثعلب** ﴾ وذؤابة للذئب، فإنّ كلّاً من هذه الألفاظ تصدق على كلّ واحدٍ من هذه الأجناس من حيث هي هي.

وبما بيّنّاه ظهر لك صحّة ما ذكره ابن هشام، حيث قال: تقول لكلّ أسدٍ رأيته: «هذا أُسامة مقبلاً» وكذلك البواقي، ويجوز أن تطلقها بإزاء صاحب الحقيقة من حيث هو وتقول: أُسامة أشجع من ثعالة، كما تقول: الأسد أشجع من الثعلب، أي صاحب هذه الحقيقة أشجع من هذه الحقيقة، وكذا الباقي. ولا يجوز أن تطلقها على شخصٍ غائبٍ، لا تقول لمن بينك وبينه عهدٌ في أسدٍ خاصّ: ما فعل أُسامة؟ انتهى.

فإنّ محصّل كلامه عدم جواز الحكم عليه بما تعلّق بفردٍ من أفراد الجنس، ولا ينافي ذلك صحّة إطلاقه على الفرد المعيّن وحمله عليه في قولك: هذا أُسامة؛ لأنّ

صدق الجنس على الفرد مقتضى كونه جنساً له، وإنّما المنافي له إرادة الفرد منه والحكم عليه بما ثبت له دون جنسه.

﴿ وإلّا ﴾ يلاحظ الجنس متميّزاً عن سائر الأجناس، بل لوحظ لا بشرط بحيث يقبل التعريف بلام الجنس ولحوق الأدوات الناظرة إلى الأفراد ـ كتنوين التنكير وأداتي التثنية والجمع ـ والحكم عليه بكلا الاعتبارين ﴿ فاسم جنسٍ كرجل وعِلْم ﴾ فإنّه قد يلحظان في حدّ أنفسهما مع قطع النظر عن الأفراد فتقول: الرجل خيرٌ من المرأة، والعِلْم خيرٌ من الجهل، وقد يلحظان بلحاظ الأفراد كقولك: جاءني رجلٌ أو رجلان أو رجال، وعلمت علماً أو علمين أو علوماً.

تقسيم

﴿ وأيضاً الاسم إن أنبأ عن مسمّىً بعينه وضعاً ﴾ كالأعلام ﴿ أو استعمالاً ﴾ كالمضمرات والموصولات وأسماء الإشارة والمعرّف باللام والمضاف إلى أحدها معنىً والمنادى المقصود ﴿ فمعرفةٌ ﴾.

توضيح الحال: أنّ العلم بالوضع العلميّ الاسميّ ينبئ عن المسمّى بعينه شخصاً كان أو جنساً، فإنّ الجنس الملحوظ من حيث هو هو متميّزاً عن سائر الأجناس يكون معيّناً غير شائع؛ لأنّ الشيوع إنّما هو بلحاظ الأفراد، فإذا لوحظ الجنس في حدّ نفسه بحيث يأبى النظر إلى الأفراد ولا يصلح للحكم عليه إلّا بما ثبت له من حيث هو هو مع قطع النظر عن الأفراد ووضع اللفظ بإزائه كأُسامة، لا يكون شائعاً. وأمّا سائر المعارف فالموضوع له فيها عامٌّ، وإنّما طرأ التعيين عليه من قِبَل المعاني الحرفيّة وهي: الغيبة والخطاب والتكلّم والإشارة والعهد وهكذا، التي هي شؤونٌ للاستعمال وأنحاءٌ له، غاية الأمر أنّه لم يوضع لها حرفٌ إلّا في المعرّف باللام، فتبيّن بما بيّنّاه أنّ تعريف المعرفة بـ«ما وضع لشيءٍ بعينه» باطلٌ.

لا يقال: يمكن أن يقال يتعيّن المسمّى بحسب الوضع في ما عدا الأعلام من المعارف أيضاً، أمّا في المعرّف باللام والمضاف إلى المعرفة والمنادى المقصود فبالوضع التركيبي، فإنّ الموضوع له بحسب الوضع التركيبي فيها معيّنٌ غير شائعٍ وإن كان بحسب الوضع الإفرادي عامّاً شائعاً في أفراده، وأمّا في المبهمات فبالوضع الإفرادي على ما أفاده بعض المحقّقين وتبعه أكثر المتأخّرين: من أنّ الواضع لاحظ المفرد المذكّر مثلاً بعمومه ووضع الضمير أو اسم الإشارة أو الموصول لكلّ فردٍ منه

في وضعٍ واحد؛ إذ لو لم يكن كذلك وقلنا بعموم الموضوع له فيها ـ كما نسب إلى المتقدّمين ـ لزم أن يكون هذه الألفاظ الشائعة الاستعمال مجازاتٍ لا حقائق لها؛ إذ لم تستعمل فيما وضعت هي لها من المفهومات الكلّية، بل لا يصحّ استعمالها فيها أصلاً، وهذا مستبعدٌ جدّاً، كيف لا ؟ ولو كانت كذلك لما اختلفت أئمّة اللغة في عدم استلزام المجاز الحقيقة، ولما احتاج في نفي الاستلزام إلى أن يتمسّك في ذلك بأمثلةٍ نادرة.

لأنّا نقول: الوضع التركيبيّ لا أصل له؛ ضرورة أنّ التركيب التأليفي إنّما هو بعد وضع الجزئين، فلا مجال لطروّه على المركّب إلّا إذا نقل عن معناه التركيبيّ إلى المعنى الإفرادي، كالجمل المنقولة عن معناها الأصليّ إلى العلميّة، مع أنّ تركيب الألفاظ المذكورة إنّما هو من الحرف والاسم وهما مختلفان وضعاً ومرتبةً؛ فإنّ وضع الاسم مرآتيٌّ ووضع الحرف آليٌّ، ومعناه جهةٌ لاستعماله الأوّل ومتأخّرٌ عنه رتبةً، فلا يعقل جمعهما في وضعٍ واحدٍ وصيرورتهما متعلّقين له.

ومنه يظهر فساد ما توهّمه بعض المحقّقين وتبعه أكثر المتأخّرين: من وضع المبهمات لكلّ فردٍ من الأفراد؛ لأنّ تعيين مسمّياتها إنّما نشأ من قِبَل المعاني الحرفيّة المتضمّنة لها من الغيبة والتكلّم والخطاب والإشارة والعهد وهكذا، التي هي جهاتٌ لاستعمال الأسماء المذكورة فلا يعقل وقوعها في عرض معانيها الاسميّة وتعلّق الوضع المرآتيّ الاسميّ بها.

فالتحقيق ما ذهب إليه المتقدّمون: من أنّها موضوعةٌ لمعانٍ كلّيةٍ مبهمةٍ، ولذا سمّيت مبهمات، ولا يلزم كونها مجازاتٍ لا حقائق لها؛ لأنّ استعمالها إنّما هو في تلك المعاني الكلّية، والخصوصيّة متأخّرةٌ عن الاستعمال حاصلةٌ من قِبَله، فالمستعمل فيها في الموراد المزبورة عامّةٌ، وإنّما تصير خاصّةً بطروّ الاستعمال عليها. وقد خفي

ما بيّنّاه لدقّته على السيّد الشريف ومن تبعه.

﴿ وإلّا ﴾ ينبئ عن مسمّىً بعينه كذلك ﴿ فنكرةٌ ﴾ وقد فهم بما بيّنّاه أنّ النكرة أصلٌ، وأنّ تقابلها مع المعرفة من قبيل تقابل التناقض، وأنّ التعريف زائد على التنكير ﴿ و ﴾ مسبَّبٌ عن أسبابٍ وجوديّة موجبةٍ لتعيّن المسمّى، ولذا انحصرت ﴿ المعرفة ﴾ في أصنافٍ مخصوصة فهي ﴿ سبعة ﴾ :

[الضمير][1]

﴿ الأوّل : الضمير ﴾ والمضمر باصطلاح البصريّين والكناية والمكنّى باصطلاح الكوفيّين ﴿ وهو ما تضمّن معنى الغيبة أو الخطاب أو التكلّم ﴾ كهو وأنت وأنا، فإنّها متضمّنةٌ للمعاني المزبورة التي هي جهات استعمالها، فهي بمعناها الاسميّ مبهمةٌ إلّا أنّها تتعيّن بالمعاني المذكورة.

وما بيّنّاه في تعريف الضمير أحسن ممّا قيل بأنّه ما وضع لمتكلّمٍ أو مخاطبٍ أو غائبٍ؛ لأنّ عنوان الغيبة والخطاب والتكلّم ليس داخلاً في معناه الاسميّ حتّى يصحّ درجه في الموضوع له.

ثمّ اعلم أنّ الغيبة في المقام لا تكون في مقابل الحضور كما يظهر من كلام ابن مالك، حيث قال: «فما لذي غيبةٍ أو حضور * كأنت وهو سمٍّ بالضمير» بل في قبال الخطاب والتكلّم، فالضمير الغائب ما تتضمّن الإشارة العهديّة المستلزمة لتقدّم معهودٍ لفظاً أو معنىً أو حكماً، سواء كان المعهود غائباً أو حاضراً في المجلس، ألا ترى أنّه يصحّ قولك: زيد هو الذي فعل كذا، مع حضوره في المجلس، مع أنّه

---

(١) العنوان منّا.

لو كان كذلك لزم أن يكون اسم الإشارة ضميراً لتضمّنه معنى الإشارة الحضوريّة.

وما قيل: ولا يرد على هذا اسم الإشارة لأنّه وضع لمشارٍ إليه لزم منه حضوره لا وجه له؛ لأنّه لم يتضمّن مطلق الإشارة الشاملة للعهديّة والحضوريّة، وإنّما تضمّن خصوص الإشارة الحضوريّة، فالحضور داخلٌ في المعنى الحرفيّ المتضمّن له، لا أنّه خارجٌ عنه لازمٌ له، بل التحقيق: أنّ مفهوم الحضور خارجٌ عن معنى الخطاب والتكلّم ولازمٌ لهما؛ فإنّ معنى الخطاب توجيه الكلام نحو الغير كما أنّ معنى التكلّم توجيه الكلام نحو نفسه، وكلا التوجيهين يستلزمان الحضور لا أنّهما عينه، فحينئذٍ يلزم دخول اسم الإشارة في الضمير الحاضر وخروج الضميرين عنه، ولو تنزّلنا وقلنا بخروج الحضور عن الإشارة أيضاً ولزومه إيّاها لزم خروج الجميع عن الضمير الحاضر.

وقد تبيّن بما بيّنّاه: من أنّ الغيبة التي تضمّنها الضمير هي الإشارة العهديّة، أنّها كالتكلّم والخطاب جهةٌ وجوديّةٌ ملحوظةٌ فيه، فما أفهمه كلام بعض الأعلام ممّن عاصرناه: من أنّها أمرٌ عدميٌّ ينتزع من عدم الخطاب والتكلّم، في غير محلّه.

نعم، يصحّ ما ذكره في صيغة الفعل الغائب بالنسبة إلى صيغة الخطاب والتكلّم، فإنّها موضوعةٌ لإسناد الحدث إلى الذات من دون لحاظ أمرٍ زائدٍ، ومقابلتها مع الصيغتين من قبيل مقابلة العدم والوجود؛ ولذا تلحقها علامة الخطاب والتكلّم من دون تناقض، وتكون الصيغتان مشتقّتين منها معنىً، وكأنّه اختلط عليه كلام شيخنا ﴿قدس سره﴾ ولم يحط به تمام الإحاطة.

﴿ وينقسم ﴾ الضمير ﴿ عندهم إلى مستتر ﴾ وهو ما لا صورة له في اللفظ ﴿ وبارز ﴾ وهو بخلافه.

﴿ والمستتر إلى جائزٍ ﴾ وهو ما يخلفه اسمٌ ظاهر ﴿ وواجبٍ ﴾ وهو ما

لا يخلفه اسمٌ ظاهر، وانحصر ذلك عندهم في أربعة مواضع: فعل أمر الواحد المذكّر نحو اضرب، وصيغتي المتكلّم من المضارع نحو أعلَمُ ونَعْلَمُ، وصيغة المخاطب المذكّر منه نحو تَعْلَمُ، وقد الحق بها اسم فعل الأمر والمضارع كنزال وأُوّه، وفعل الاستثناء كقاموا ما خلا زيداً وما عدا عمراً ولا يكون خالداً، وأفعل في التعجّب كما أحسن الزيدين، وأفعل التفضيل كهم أحسن أثاثاً.

﴿ والبارز إلى متّصلٍ ﴾ وهو ما لا يتّصل إلّا بعامله ولا يبتدئ به ولا يلي حرف «إلّا» اختياراً ويقع بعدها اضطراراً، كقوله: إلّا يجاورنا إلّاك ديّار ﴿ ومنفصل ﴾ وهو ما يبتدئ به ويقع بعد إلّا اختياراً.

﴿ و ﴾ ينقسم ﴿ **المتّصل** ﴾ البارز ﴿ **بحسب مواقع الإعراب إلى ثلاثة** ﴾ أقسام:

الأوّل: ﴿ **ما يختصّ بمحلّ الرفع وهو خمسة**: ﴾ أحدها: ﴿ **تاء الفاعل** ﴾ مضمومةً ومفتوحةً ومكسورةً كقمت مثلّثاً ﴿ و ﴾ ثانيها: ﴿ **الألف** ﴾ الدالّة على الاثنين كقاما ﴿ و ﴾ ثالثها: ﴿ **الواو** ﴾ الدالّة على الجمع كقاموا ﴿ و ﴾ رابعها: ﴿ **النون** ﴾ الدالّة على جمع المؤنّث كقمن ﴿ و ﴾ خامسها: ﴿ **ياء المخاطبة** ﴾ كقومي.

﴿ و ﴾ الثاني: ما هو ﴿ **مشتركٌ بين النصب والجرّ** ﴾ فقط ﴿ **وهو ثلاثة**: ﴾ أحدها: ﴿ **يا المتكلّم** ﴾ نحو ربّي أكرمني. ﴿ و ﴾ ثانياً: ﴿ **كاف المخاطب وفروعه** ﴾ كاف المخاطبة، كُما، كُم، كُنَّ نحو: ضربتك ومررت بك، وقس على ذلك فروعه ﴿ و ﴾ ثالثها: ﴿ **هاء الغائب وفروعه** ﴾ ها، هما، هم، هنَّ نحو: ضربته ومررت به، وقس على هذا.

﴿ و ﴾ الثالث: ما هو ﴿ **مشتركٌ بين** ﴾ المحالّ ﴿ **الثلاثة وهو «نا»** ﴾

خاصّةً نحو: (ربّنا إنّنا سمعنا)(١)، وأمّا المستتر فمرفوعٌ أبداً إذ لا يستتر إلّا ضمير الرفع.

﴿ و ﴾ ينقسم ﴿ المنفصل إلى مرفوع ﴾ فقط ﴿ وهو: هو وأنت وأنا وفروعها ﴾ هي، هما، هم، هنَّ، وأنتِ، أنتما، أنتم، أنتنّ، ونحن ﴿ ومنصوب ﴾ فقط ﴿ وهو: إيّاه وإيّاك وإيّاي وفروعها ﴾ وإيّاها، إيّاهما، إيّاهم، إيّاهنّ، وإيّاكِ، إيّاكما، إيّاكم، إيّاكنّ، وإيّانا.

﴿ و ﴾ إذ قد عرفت ذلك فاعلم أنّ ﴿ التحقيق انحصار الضمير في المنفصل ﴾ البارز ﴿ فإنّ المستتر ﴾ كما عرفت ﴿ عبارةٌ عن المعنى المدلول عليه بالدلالة ﴾ التبعيّة ﴿ الالتزاميّة الحاصلة من قِبَل الهيئة الاشتقاقيّة الدالّة على الإسناد، والتعبير عنه بالضمير استعارةٌ ﴾ كما نبّهوا عليه في حدّ الكلمة حيث جعلوه مقابلاً للّفظ وقسيماً له وعبّروا عنه بالمنويّ معه، فلو كان ضميراً تحقيقاً لاندرج في اللفظ وصحّ توصيفه بالمحذوف والمقدّر، فتوصيفه بالمستتر والمستكنّ والمنويّ معه أقوى شاهدٍ على ما بيّنّاه: من كونه معنىً منفهماً من اللفظ الموجود تبعاً والتزاماً.

﴿ ولا تنتفي الدلالة المذكورة بذكر ﴾ الاسم ﴿ الظاهر بعده ﴾ مطابقاً للمستتر؛ ضرورة دورانها مدار دلالة الهيئة على الإسناد المستتبع للمسند إليه، فهي باقيةٌ ما دامت الهيئة دالّةً على الإسناد ﴿ فالاستتار واجبٌ أبداً ﴾ ولا يختصّ وجوبه بالمواضع المذكورة ﴿ والظاهر ﴾ المذكور الصالح للمسند إليه ﴿ مفسِّرٌ للمستتر أو مؤكِّدٌ له ﴾ لا إظهارٌ وإبرازٌ له.

---

(١) سورة آل عمران، الآية ٩٣.

وما ذكره بعض الأعلام ممّن عاصرناه: من أنّ هيئة الفعل إن كانت متكفّلةً لنسبةٍ خاصّةٍ بحيث يوجب تعيّن طرفها وضعاً ـ كصيغة المخاطب والمتكلّم والمثنّى والمجموع ـ يفهم منها المسند إليه معيّناً بحيث لا حاجة معه إلى ذكر اسم ظاهرٍ بعده، بل يكون ذكره حينئذٍ لغواً، وهذا معنى وجود الاستتار، وإن كانت دالّةً على مطلق النسبة ـ كصيغة المفرد المذكّر الغائب التي لا يستفاد منها المفرد المذكّر الغائب وضعاً بل إطلاقاً ـ يجوز للمتكلّم الأمران: الإطلاق، والتقييد، فإن أطلقه استتر الفاعل في الفعل لفهمه منها عند الإطلاق معيّناً، وإن قيّده زال الإطلاق فلا يستتر الفاعل فيه لاستناد فهمه منه إلى إطلاقه وقد زال، في غير محلّه[1]؛ لأنّ فهم المسند إليه من الفعل مستندٌ إلى دلالة نفس الهيئة على الإسناد لا الإطلاق حتّى يزول بالتقييد، مع أنّ الإطلاق إنّما يزول بالتقييد بخلاف مقتضاه لا بذكر الاسم الظاهر بعده مطلقاً ولو كان على طبقه، فذكر «زيد» بعد قولك: ضَرَبَ، لا يوجب زوال الإطلاق لأنّه لم يكن على خلاف مقتضاه حتّى يكون تقييداً له، مع أنّ التقييد بما ينافي الإطلاق في نحو قولك: جاءني هندٌ، وضرب الزيدان، إنّما يوجب تبديل الخصوصيّة المستفادة إطلاقاً بخصوصيّةٍ أُخرى، لا إبراز المستتر وإظهاره كما هو ظاهر. وأيضاً مقتضى كلامه وجوب الاستتار في صيغة المؤنّث حينئذٍ لدلالتها على نسبةٍ خاصّة مع أنّهم لم يعدّوه من مواضع وجوب الاستتار.

﴿ وأمّا المتّصلات البارزة فهي آلاتٌ ﴾ وأدواتٌ ﴿ تحدث بها معانٍ ﴾ وخصوصيّاتٌ ﴿ في النسب توجب تعيّن طرفها ﴾ من حيث الغيبة والخطاب والتكلّم والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ﴿ فما هي من لواحق

---

(١) خبر «وما ذكره بعض الأعلام».

الأفعال ﴾ فإنّما هي **﴿ من توابع الحروف وتكـون أجـزاءً لهـيئاتها ﴾** وصـورها **﴿ ولذا تختلف باختلاف صيغها وأوزانها ﴾** ألا ترى أنّ صيغة المفرد مغايرةٌ لصيغة المثنّى والجمع، وصيغة الغائب مغايرةٌ لصيغة المخاطب والمتكلّم، وصيغة جمع المذكّر مغايرةٌ لصيغة جماعة الإناث، فلو كانت أسماءً منبئةً عن مسمّياتٍ متضمّنةٍ للمعاني المذكورة استحال تأثيرها في صيغ الأفعال واختلافها باختلافها؛ ضرورة أنّ اتّصال الاسم بالفعل لا يوجب تغيير صيغته ووزنه، مع أنّ اللواحق المذكورة توجد في غير الأفعال وتفيد ما أفادته في الأفعال ومع ذلك تكون حروفاً عندهم، ألا ترى أنّ تاء «أنتَ» و «أنتِ» تفيد الخطاب كما أفادته في الأفعال، والألف والواو الملحقين بالأسماء تفيدان معنى التثنية والجمع كما يفيدانها في الأفعال ولا تكون إلّا حروفاً حينئذٍ، فهل هذا إلّا تهافتٌ وتناقض ؟! بل التفصيل بين حروف المضارعة الدالّة على الغيبة والخطاب والتكلّم ولواحق الماضي الدالّة عليها تهافتٌ أيضاً؛ لأنّ الجميع من وادٍ واحد.

وما يتوهّم: من وجود الفارق والداعي على التفصيل، وهو وقوع اللواحق المذكورة مسنداً إليها للأفعال وهو من خصائص الاسم، وَهَمٌ ظاهر؛ إذ لا دليل على وقوعها كذلك للأفعال؛ لأنّ استفادة خصوصيّة المسند إليه منها لا تدلّ على وقوعها مسنداً إليها كما هو ظاهر، مع أنّه لو كان كذلك لزم أن يكون «ضربتَ» بمنزلة «ضرب أنت» قبيحاً مستنكراً ملتفتاً عن الغيبة إلى الخطاب، وفساده ـ مع قطع النظر عن الفرق بينهما من حيث الاتّصال والانفصال ـ في نهاية الوضوح. هذا كلّه في لواحق الأفعال.

﴿ وأمّا ما هي ﴾ من الكلمات المسمّات بالضمائر البارزة عندهم التي هي **﴿ خارجةٌ عنها ﴾** أي الأفعال **﴿ فهي من قبيل نفس الحروف ﴾** لا من قبيل

الضمائر المنفصلة المنبئة عن مسمّياتٍ متضمّنةٍ للمعاني المذكورة ﴿ ولذا لا تستقلّ بالذكر ووجب اتّصالها بعاملها ﴾ ولو كانت أسماءً كالضمائر المنفصلة لجاز الابتداء بها، ولا يمنع منه كونها أقلّ من الثلاثي وإلّا لزم عدم جواز الابتداء ببعض الضمائر المنفصلة أيضاً مثل لفظة «هو» ونحوه، فظهر أنّ سرّ وجوب اتّصالها بعاملها ليس إلّا ما بيّنّاه: من أنّها آلاتٌ وأدواتٌ محدثةٌ خصوصيّاتٍ في النسب التي تتقوّم بما قبلها الذي زعموا أنّه العامل فيها.

ويدلّ على ما بيّنّاه أيضاً أنّ مفاد كاف الخطاب ولواحقه في اسم الإشارة ولواحق إيّاه وفروعه متّحدٌ مع مفادهما في سائر الموارد، وكاف الخطاب ولواحقه في اسم الإشارة حروفٌ باتّفاق، ولواحق إيّاه وفروعه كذلك على الأصحّ عندهم، ولا يعقل التفصيل باعتبار الموارد مع اتّحاد المفاد. ولا ينافي ذلك دخول حرف الجرّ عليها ووقوعها موقع المضاف إليه؛ لأنّ المجرور والمضاف إليه هو المفهوم الاسميّ، وإنّما هي علامةٌ على خصوصيّةٍ فيه استغنى بها عن ذكر اسمه.

فإن قلت: يلزم على ما ذكرت أن يكون المجرور والمضاف إليه محذوفين في نحو قولك: مررت بك، وجاءني غلامي.

قلت: الحذف بمعنى الاستغناء عن المحذوف بالعلامة المستغنى بها عنه لا مانع من الالتزام به.

فاتّضح غاية الاتّضاح: أنّ تقسيم الضمير إلى متّصلٍ ومنفصل والمتّصل إلى مستترٍ وبارز باطلٌ لا أصل له، والعجب أنّهم مع تنبّههم لعدم كون المستتر ضميراً على سبيل الحقيقة وأنّ التعبير عنه بالضمير استعارةٌ أجروا عليه أحكام اللفظ والضمير حقيقةً، فجعلوه طرفاً للتركيب اللفظي وجزءاً للكلام والجملة، والتزموا بعوده على متقدّمٍ لفظاً أو معنىً أو حكماً إذا كان غائباً، وعدم جواز رجوعه إلى

متأخِّرٍ لفظاً ورتبةً.

تنبيه: وقد يستعمل الضمير المرفوع مجروراً كقولهم: أنا كأنت وكهو، وهو كأنا، ومنصوباً كقولهم: ضربتك أنت. وقد يستعمل الضمير المنصوب مجروراً كقولهم: أنا كإيّاك، بل قد يستعمل مرفوعاً أيضاً كما في الدعاء: «يا من لا يعبد إلّا إيّاه» ولم أر من نبّه عليه.

﴿ ولا يسوغ ﴾ أي لا يستعمل الضمير ﴿ المنفصل ﴾ مطلقاً مرفوعاً كان أو منصوباً ﴿ إلّا إذا تعذّر المتّصل ﴾ لإغنائه عنه مع اختصاره ﴿ إمّا بتقديمه على عامله ﴾ كإيّاك نعبد ﴿ أو بكونه محصوراً ﴾ فيه كقولك: ما ضرب إلّا أنت، وإنّما ضرب زيداً أنت ﴿ أو بحذف عامله ﴾ كقولك: إيّاك والشرّ، على مذهبهم من حذف عامله ﴿ أو بكونه ﴾ أي العامل ﴿ معنويّاً ﴾ كقولك: أنا قائمٌ ﴿ أو حرفاً والضمير ﴾ المعمول له ﴿ مرفوع ﴾ كقولك: ما أنت قائم ﴿ أو بكونه ﴾ أي الضمير ﴿ مسنداً إليه صفةٌ جرت على غير من هي له ﴾ مطلقاً سواء أمن اللبس كقولك: هند زيد ضاربته هي، أم لم يؤمن اللبس كقولك: زيد عمرو ضاربه هو، عند الأكثر، وقيل: يختصّ ذلك بصورة عدم أمن اللبس، وسيظهر لك تفصيل ما هو الصواب فيه إن شاء الله تعالى.

﴿ وإذا اجتمع ضميران ﴾ في كلمةٍ واحدة ﴿ فإن كان أحدهما مرفوعاً وجب اتّصالهما ﴾ على الأصل نحو: ضربته، وضربتك ﴿ إلّا في باب «كان» فيختار انفصال ثانيهما عند الجمهور ﴾ واتّصاله عند جماعةٍ منهم ابن مالك نحو: كنته، وكنت إيّاه ﴿ وإلّا ﴾ يكن أحدهما مرفوعاً سواء كانا منصوبين أو كان أحدهما مجروراً ﴿ فإن كان المقدّم أعرف فلك الخيار في ﴾ الضمير ﴿ الثاني ﴾ نحو:

أعطيتكه، وأعطيتك إيّاه، ونحو ضربيك، وضربي إيّاك ﴿ وإلّا ﴾ يكن المقدّم أعرف ﴿ فهو منفصلٌ ﴾ لا غير نحو: أعطيته إيّاه، وأعطيته إيّاك ﴿ وقد يجوز في ﴾ الضميرين ﴿ الغائبين مع اختلافهما ﴾ إفراداً وتثنية وجمعاً أو تذكيراً وتأنيثاً ﴿ انفصاله ﴾ أي انفصال ثانيهما نحو قوله: أنا لهماه قفو أكرم والد.

تنبيه: وقد ينفصل الضمير مع إمكان اتّصاله وعدم المسوّغ لانفصاله للضرورة، كقوله:

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت إيّاهم الأرض في دهر الدهارير

﴿ و ﴾ اعلم أنّه ﴿ يجب ﴾ إدخال ﴿ نون الوقاية قبل ياء المتكلّم مع الفعل ﴾ مطلقاً ماضياً كان أو مضارعاً أو أمراً، نحو: نصرني ويعينني وأكرمني؛ وقايةً من التباسه بالاسم المضاف إلى ياء المتكلّم في نحو: ضربي، ومن التباس أمر مذكّره بأمر مؤنّثه، ومن الكسر المشبه للجرّ للزوم كسر ما قبل الياء.

﴿ و ﴾ مع ﴿ اسمه ﴾ أي اسم الفعل نحو: دراكني، وتراكني بكسر الكاف فيهما بمعنى أدركني وأتركني، وعليكني بفتح الكاف بمعنى ألزمني.

﴿ و ﴾ مع ﴿ من وعن ﴾ من بين الحروف الجارّة ﴿ إلّا في الضرورة ﴾ كقوله: «إذ ذهب القوم الكرام ليسي»، وقوله:

أيّها السائل عنهم وعني لست من قيسٍ ولا قيسٌ مني

وإن اجتمعت نون الوقاية مع نون الإعراب في المضارع يجوز إثباتها بالفكّ وحذف نون الإعراب وإدغامها في نون الوقاية، وقرء بالثلاثة «تأمروني».

﴿ ويغلب ﴾ دخولها ﴿ مع ليت ﴾ حتّى أنّ بعضهم أوجبه وحكم بأنّ تركه ضرورة.

﴿ و ﴾ مع ﴿ قد وقطّ ﴾ بمعنى حسب ﴿ ولدن ويقلّ ﴾ ترك النون فيها.

ويقلّ دخولها ﴿ مع لعلّ ﴾ ففي التنزيل: (لعلّي أبلغ الأسباب)[1]، واتّصالها بها قليلٌ نحو قوله:

فـقلت أعـيراني القـدوم لعـلّني أحـطُّ بهـا قـبراً لأبـيض مـاجد

﴿ ولك الخيار مع إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ ﴾ فيجوز لك أن تقول: إنّي وإنّني، وهكذا قال الشاعر: «وإنّي على ليلى لزارٍ وإنّني».

---

(١) سورة غافر، الآية ٣٦.

[العلم][1]

﴿ والثاني ﴾ من المعارف : ﴿ العلم وهو ﴾ لغةً العلامة مطلقاً، واصطلاحا ﴿ ما ﴾ أي اسمٌ، فإنّ المقسم معتبرٌ في مفهومات الأقسام ﴿ أنبأ بنفسه عن شيءٍ بعينه شخصاً ﴾ كان ﴿ أو جنساً، وضعاً أو بالغلبة ﴾ وهو معطوفٌ على قولنا وضعاً من باب العطف على التوهّم.

والمقصود من الإنباء بنفسه الإنباء بمعناه الاسمي، لا بالمعنى الحرفيّ المتضمّن له أو العارض عليه باقتران الحرف به أو بالهيئة التركيبيّة أو بالقصد.

ومن قولنا بعينه التعيّن في الذهن لا الخارج؛ إذ مدلول النكرة في قولك: «جاءني رجلٌ» متعيّنٌ في الخارج فإنّ الجائي لا يكون إلّا واحداً معيّناً ولا يكون شائعاً بين الأفراد. نعم، يكون شائعاً في الذهن بمعنى تردّده في الذهن بين أفرادٍ كثيرة، فمناط التعريف والتنكير تعيّنه وشيوعه في الذهن لا تعيّنه وشيوعه في الخارج.

وبهذا البيان يظهر أنّ الجنس إن لوحظ لا بشرط بحيث يصلح للحكم عليه

---

(١) العنوان منّا.

بملاحظة الأفراد وبملاحظة نفس الجنس فاللفظ الموضوع له بهذا اللحاظ اسم جنسٍ ونكرة، لشيوع مدلوله بين الأفراد خارجاً وذهناً وعدم خروجه عن حدّ شياعه الذاتي في الذهن، وإن لوحظ متميّزاً عن سائر الأجناس وفي قباله ومن حيث هو هو بحيث لا يصلح للحكم عليه إلّا بملاحظة نفس الحقيقة فاللفظ الموضوع له بهذا اللحاظ علم جنسٍ لتعيّنه حينئذٍ وخروجه عن حدّ الشياع في الذهن.

وهذا معنى ما اشتهر بينهم: من أنّ علم الجنس موضوعٌ للحقيقة الذهنيّة، ولا ينافي ذلك سريانه في الأفراد وشيوعه فيها في الخارج وإطلاقه على كلّ واحدٍ من الأفراد حقيقةً.

وأمّا ما ذكره شارح اللباب: من أنّ «أُسامة» موضوعةٌ للحقيقة الذهنيّة للأسد فلا يتناول غيرها، وإذا أُطلقت على فردٍ من الأفراد الخارجيّة نحو: هذا أُسامة مقبلاً، كان إطلاقها عليه بطريق المجاز بخلاف اسم الجنس فإنّ إطلاقه على أفراده بالحقيقة، لأنّه موضوعٌ لكلّ فردٍ خارجيٍّ على البدل، ففي غاية السخافة؛ لأنّ الغرض من الحقيقة الذهنيّة الحقيقة المتعيّنة في الذهن لا الموجودة فيه الغير السارية في الأفراد الخارجيّة، وإلّا لزم أن لا يصحّ قولك: «أُسامة أجرأ وأشجع من ثعالة» على وجه الحقيقة؛ لأنّ الحقيقة الموجودة في الذهن لا تتّصف بها وإنّما هي من صفات الطبيعة الموجودة في الخارج.

ثمّ إنّ ما ذكره: من أنّ اسم الجنس موضوعٌ لكلّ فردٍ خارجيٍّ على البدل غلطٌ أيضاً؛ لأنّه موضوعٌ لنفس الجنس لا بشرط؛ ولذا يقبل الحكم عليه بكلا اللحاظين.

إذا اتّضح لك ما بيّنّاه، فقد ظهر لك انطباق الحدّ على المحدود جمعاً ومنعاً، فخرجت النكرة بقولنا «بعينه» وما عدا العلم من المعارف بقولنا «بنفسه»، أمّا

المعرّف باللام فلأنّ تعيّن مدلوله إنّما هو باقتران اللام به، وأمّا المضاف إلى المعرفة فبالإضافة وهي الهيئة التركيبيّة، وأمّا المنادى فبالنداء أو بالقصد، وأمّا المبهمات وهي الضمائر وأسماء الإشارة والموصولات فبالمعاني الحرفيّة التي تضمّنتها هي.

لا يقال: ما ذكرت إنّما يتمّ بناءً على عموم الوضع والموضوع له في المبهمات، وأمّا على ما اختاره المتأخّرون: من عموم الوضع وخصوص الموضوع له فيها، فتعيُّنُ مفاهيمها إنّما هو بالوضع الاسميّ.

لأنّا نقول: تضمّنها للمعاني الحرفيّة مسلّمٌ واضحٌ عند الجميع؛ ولذا علّلوا بناءها به، وإنّما غفل أكثر المتأخّرين عن حقيقة المعنى الحرفي وأنّه من شؤون استعمال الاسم وفي طوله ولا يجوز وقوعه في عرض المعنى الاسميّ وتعلّق الوضع الاسمي به، فصنعوا ما صنعوا ووقعوا فيما وقعوا. ومن تنبّه لما نبّهنا عليه لا يخفى عليه متانة ما ذهب إليه المتقدّمون: من عموم الموضوع له فيها، بل المستعمل فيه أيضاً؛ لأنّ التعيّن إنّما يحصل من قِبَل الاستعمال، فهو عارضٌ على المستعمل فيه كالتعيّن الحاصل للمستعمل فيه بلام العهد في قولك: جاء القاضي.

﴿ فهو ﴾ نوعان ﴿ شخصيٌّ، ومسمّاه نوعان: ﴾ الأوّل: ﴿ أُولو العِلم من المذكّرين كجعفر ﴾ علم رجلٍ ﴿ ومن المؤنّثات كخرنق ﴾ علمٌ لامرأةٍ ﴿ و ﴾ الثاني: ﴿ ما تؤلف كالقبائل كقرن ﴾ بفتح القاف والراء علمٌ لقبيلةٍ من مراد وإليها ينسب أُويس القرني ﴿ والبلاد كعدن ﴾ بفتح العين والدالّ المهملتين علم بلدةٍ بساحل اليمن ﴿ والخيل كلاحق ﴾ علم فرس ﴿ والبغال كدلدل ﴾ علم بغلٍ لمولانا أمير المؤمنين عليه السلام ﴿ والإبل كشدقم ﴾ علم فحلٍ من فحول الإبل ﴿ والبقر كعرار ﴾ علم بقرةٍ ﴿ والغنم كهيلة ﴾ علم عنزٍ ﴿ والكلاب كواشق ﴾ علمٌ لكلبٍ.

﴿ وجنسيٌّ ومسمّاه ثلاثة أنواع: ﴾ أحدها: وهو الغالب ﴿ أعيان

لا تؤلف كالسباع والحشرات كأُسامة ﴾ للأسد ﴿ وثُعالة ﴾ للثعلب ﴿ وذُؤابة ﴾ للذئب ﴿ وأُمّ عريط ﴾ للعقرب ﴿ و ﴾ الثاني : ﴿ أعيانٌ تؤلف كهيّان ابن بيّان ﴾ للمجهول العين والنسب ﴿ وأبي المضاء ﴾ بفتح الميم والضاد المعجمة والمدّ للفرس ﴿ وأبي الدغفاء ﴾ بفتح الدال المهملة وسكون الغين المعجمة وفتح الفاء ممدوداً للأحمق ﴿ و ﴾ الثالث : ﴿ أمورٌ معنويّة كسبحان ﴾ علماً للتسبيح ﴿ ويسار ﴾ للميسرة ﴿ وفجار ﴾ للفجرة ﴿ وبرّه ﴾ للمبرّه. والدليل على أنّ الألفاظ المزبورة أعلام أجناسٍ لا أسماء أجناس المعاملة معها معاملة المعارف : من توصيفها بالمعرفة، ومجيء الحال منها، وامتناعها من دخول لام التعريف عليها ومن الصرف مع سببٍ آخر.

﴿ وينقسم ﴾ العلم ﴿ إلى مرتجلٍ ﴾ وهو ما لم يسبق له استعمالٌ في غير العلميّة، وهو مأخوذٌ من الارتجال بمعنى الابتكار ﴿ ومنقولٍ ﴾ وهو ما استعمل قبل العلميّة في غيرها وصار علماً بالوضع الثانوي التبعي ﴿ وعلمٍ بالغلبة ﴾ وهو ما استعمل في المعنى الأوّل وغلب إطلاقه على فردٍ معيّنٍ حتّى لا ينسبق الذهن منه إلّا إليه، كابن عبّاس وابن عمرو وابن مسعود الغالبة على العبادلة دون من عداهم من أخواتهم.

وقد أهمل الأكثر هذا القسم، قيل : الوجه في إهماله أنّ التقسيم إنّما هو بالنسبة إلى الأعمّ الأغلب.

أقول : المرتجل على فرض تحقّقه أقلّ منه.

وقد يتوهّم أنّه مندرجٌ في المنقول بزعم تحقّق الوضع التعيّني المستند إلى الغلبة بالنسبة إليه.

وهو باطلٌ لأنّ الغلبة في الإطلاق أو الاستعمال إنّما توجب قوّته لا تبدّله

بالوضع كما هو ظاهرٌ. فتقسيم الوضع إلى التعييني والتعيّني ـ كما ذهب إليه بعض الأواخر ـ واضح الضعف.

ثمّ الظاهر من اقتصارهم في تعريف المنقول بما سبق استعماله في غير العلميّة عدم اعتبار اشتهار استعماله في المنقول إليه بحيث يصير المنقول منه مهجوراً مجازيّاً عند الناقل، وهو كذلك لأنّ الوضع للمعنى الثاني تبعاً للأوّل يكفي في اعتبار النقل وعدم الارتجال، مع أنّ اشتهار الاستعمال في المعنى الثاني الموجب لهجر المعنى الأوّل لا يوجب بطلان وضعه له، حتّى يصير مجازيّاً له. والاحتياج إلى القرينة في انفهامه حينئذٍ لا ينافي بقاء الوضع له كما هو ظاهر.

﴿ و ﴾ حكي ﴿ عن سيبويه نفي الارتجال، وهو غير بعيدٍ عن الصواب ﴾ لعدم تحقّقه تحقيقاً. وقد قيل: إنّه لم يثبت إلّا في «فقعس» علماً لأبي قبيلة من بني أسد، وهو غير معلومٍ أيضاً إذ عدم الوقوف على استعمال غير العلميّة لا ينافي ثبوته في الواقع وهجره بسبب الغلبة.

﴿ والنقل إمّا من اسم حدثٍ كزيد وفضل ﴾ فإنّهما في الأصل مصدرا «زاد» و «فضل» ﴿ أو اسم عينٍ كأسد ﴾ فإنّه في الأصل اسم جنسٍ للحيوان المفترس ﴿ أو وصفٍ كحارث وحسن ومنصور ومحمّد ﴾ وهكذا من الأعلام التي في الأصل صفات ﴿ وإمّا من فعلٍ ماض كشَمّر ﴾ بتشديد الميم ﴿ أو مضارعٍ كيَشكر أو أمرٍ كاصمت ﴾ لبريّة ﴿ وإمّا من جملةٍ فعليّة كشاب قرناها أو اسميّةٍ كزيدٌ منطلقٌ ﴾ قيل: وليس النقل منها بمسموعٍ من العرب ولكنّ النحاة قاسوه على ما سمع من النقل من الجملة الفعليّة.

فصل

﴿ وينقسم ﴾ العلم ﴿ أيضاً إلى مفردٍ ﴾ كزيد وهند ﴿ و ﴾ إلى ﴿ مـركّبٍ إسناديّ ﴾ كتأبّطَ شرّاً ﴿ فيُحكى ﴾ على ما كان عليه قبل التسمية به ﴿ ومركّبٍ مزجي ﴾ كبَعْلَبَك وحَضْرَمَوْت ﴿ فيبنى الجزء الأوّل منه على الفتح إلّا أن يكون ﴾ آخره ياءً ﴿ كمعديكَرَب فـ ﴾ يبنى ﴿ على السكون و ﴾ الجـزء ﴿ الثـاني مـنه معربٌ ﴾ إعراب ما لا ينصرف ﴿ إلّا أن يكون ﴾ مختوماً بويه ﴿ كسيبويه فيبنى على الكسر ﴾ ومركّبٍ إضافي كعبد الله فيعرب الجزء الأوّل بحسب العوامل، ويكون الجزء الثاني مجروراً بالإضافة الباقية حال العلميّة.

تقسيم

﴿ أيضاً إن صدّر ﴾ العلم ﴿ بأب أو أُمّ أو ابن أو ابنة فكنية ﴾ سواء كان العلم شخصيّاً كأبي عبد الله وأُمّ كلثوم وابن عباس وابنة عمرو أو جنسيّاً كأبي الحارث للأسد وأبي الحصين للثعلب وأبي جعدة للذئب وأُمّ عريط للعقرب وابن رايه للغراب وبنت الأرض للحصاة ﴿ وإلّا فإن أشعر بمدحٍ أو ذمٍّ ﴾ كزين العابدين عليه السلام وأنف الناقة ﴿ فلقبٌ وإلّا فاسمٌ ﴾ كزيد وعمرو.

﴿ وإذا اجتمع مع اللقب فالغالب تأخيره عنه ﴾ لأنّ اللقب أشهر فلو قدّم لأغنى عن الاسم فلم يجتمعا، ومن غير الغالب قوله: أنا ابن مزيقيا عمرو وجدّي أبوه منذر ماء السماء.

وقيل: يجب تأخيره عن الاسم؛ لأنّ الغالب أنّ اللقب من اسم غير إنسانٍ ـ كبطة وقفّه ـ فلو قدّم لتوهّم السامع أنّ المراد مسمّاه الأصليّ، وذلك مأمونٌ بتأخيره عنه فلم يعدل عنه.

وفيه: أنّه لو تمّ لاختصّ بصورة اللبس، مع أنّه يجري ما ذكره في تقديمه على الكنية مع جوازه باتّفاقٍ؛ إذ لا ترتيب بين الكنية وغيرها فيجوز تقديمها على الاسم أو اللقب والعكس.

﴿ وإن كانا ﴾ أي الاسم واللقب ﴿ مفردين جاز إضافة الأوّل إلى الثاني ﴾ نحو: هذا زيد بطّةٍ وسعيد كرُزٍ ﴿ على تأويل ﴾ الأوّل بالمسمّى والثاني بالاسم، كأنّك قلت: هذا صاحب هذا الاسم ﴿ حيث لا مانع ﴾ كأن يكون الاسم مقروناً بأل، كالحارث قفّه، أو كان اللقب وصفاً في الأصل مقروناً بأل، كهرون الرشيد، على

ما حكي عن ابن خروف.

وقد أوجب جمهور البصريّين الإضافة حينئذٍ، ولا وجه له مع عدم صحّتها إلّا بالتأويل ﴿ والإتباع على الأصل ﴾.

وإلّا يكونا مفردين بأن كانا مركّبين ـ كعبد الله زيد العابدين ـ أو مختلفين وجب الإتباع على الأصل على أنّه بدلٌ أو عطف بيان، ويجوز القطع إلى الرفع والنصب إن كان مجروراً، وإلى الرفع إن كان منصوباً، وإلى النصب إن كان مرفوعاً.

﴿ تبصرة : اللفظ إذا قصد به نفسه ﴾ كضَرَبَ فعل ماض، ومن حرفٌ، وجسق مهمل ﴿ أو وزنه ﴾ كقولك : فعلان الذي مؤنّثه فعلانة ﴿ يكون في حكم العلم ﴾ من حيث جواز الابتداء به وتوصيفه بالمعرفة وسائر أحكام المعرفة؛ لتعيّنه حينئذٍ وعدم شيوعه.

وقد يتوهّم أنّه حينئذٍ يصير علماً تحقيقاً، وهو باطلٌ لعدم استعماله في شيءٍ حينئذٍ، حتّى يقال بأنّ مسمّاه معيّنٌ غير شايع، فتعريفه باعتبار تعيّنه في نفسه لا باعتبار تعيّن مسمّاه كسائر المعارف؛ ولذا لم يعدّ قسماً برأسه.

[اسم الإشارة][1]

﴿ والثالث ﴾ من المعارف : ﴿ اسم الإشارة ﴾ والإضافة فيه لاميّة، أي اسمٌ متمحّضٌ للإشارة به إلى مسمّاه ﴿ فهو ما تضمّن الإشارة إلى مسمّاه ﴾ بغلبة الاستعمال، فإنّها في الأصل إنّما حصلت بما يقترن إلى اللفظ : من إشارة المتكلّم باليد أو بجارحةٍ أُخرى كما نبّه عليه نجم الأئمة الرضيّ ﷺ. فتعريفه بما وضع لمشارٍ إليه، باطلٌ، مع أنّ الإشارة من المعاني الحرفيّة التي هي من وجوه استعمال الاسم فلا يعقل دخولها في الموضوع له، بل الأمر في المقام أظهر؛ لأنّ الإشارة كالخطاب والتكلّم حادثةٌ في اللفظ والخارج معاً بخلاف سائر المعاني الحرفيّة؛ فإنّ أغلبها إنّما تحدث في اللفظ وتكون صفةً له فقط، وقد نبّهنا عليه بجعل المشار إليه المسمّى لا الاسم.

وبما بيّنّاه ظهر أنّ تعريفه بما دلّ على مسمّى وإشارةٍ إليه ـ كما ذكره ابن مالك في التسهيل ـ في غير محلّه أيضاً؛ لأنّ الإشارة لا تكون معنىً اسميّاً مدلولاً عليه، وإنّما الإشارة تحدث به كما هو ظاهر، مع أنّ الدلالة تخصّ بالكشف التصديقي كما بيّنّاه

---

(١) العنوان منّا.

غير مرّة، فلا تجري في المعاني الاسميّة العارية عن الإسناد؛ ولذا أخذنا في التعريف الإنباء لا الدلالة.

ولقد أجاد في خلاصته حيث قال: «بذا لمفردٍ مذكّرٍ أشر» فجَعَلَه سبباً لوجود الإشارة في الخارج لا دليلاً عليها.

وأقبح من الجميع ما عرّفه به بعضهم: من أنّه ما دلّ على الإشارة إلى المسمّى؛ إذ يرد عليه ـ مضافاً إلى ما ذكرناه ـ أنّه لو كان كذلك لزم أن يكون اسم الإشارة اسم عرضٍ، وأن لا يصحّ قولك: هذا زيدٌ، لعدم صحّة حمل العين على العرض.

هذا، وقد يتوهّم: أنّ التعريف دوريٌّ إن كانت الإشارة المأخوذة فيه اصطلاحيّةً، وإلّا فغير مطّردٍ لشموله للضمير الغائب لاشتماله على الإشارة العهديّة.

أقول: المراد بالإشارة هي الحضوريّة ـ كما هو المتبادر منها ـ لا أعمّ منها ومن العهديّة، فيطّرد الحدّ ويندفع الدور.

وقيل: المراد منها الحسّية، وجعل مثل (ذلكم الله ربّي)[1] مجازاً.

وهو فاسدٌ من وجوهٍ عديدة:

الأوّل: عدم اختصاص الإشارة المأخوذ فيه بالحسّية.

والثاني: أنّها تستند إلى غلبة الاستعمال لا الوضع فلا وجه للتجوّز حينئذ.

والثالث: أنّ التجوّز لا تجري في المعاني الحرفيّة أصلاً، والتجوّز المتوهّم على فرض تحقّقه إنّما هو في متعلّقه من حيث تنزيل غير المحسوس منزلة المحسوس، فالتجوّز فيه حينئذٍ ليس تجوّزاً في الكلمة بل من قبيل التجوّز العقلي.

---

(١) سورة الشورى، الآية ١٠.

وإذ قد اتّضح لك حقيقة اسم الإشارة، فاعلم أنّ له ألفاظاً مخصوصةً، فللمفرد المذكّر ذا، ولمثنّاه ذان رفعاً، وذين نصباً وجرّاً، وللمفردة المؤنّث: تا، وذي، وذه (بكسر الهاء) وذه (بإسكانها) وذهي (بالياء) وتي، وته (بالكسر) وته (بالسكون) وتهي (بالياء) ولمثنّاها: تان رفعاً، وتين نصباً وجرّاً، ولجمعهما: أولاء مدّاً وقصراً.

ويدخلها «هاء» التوجيه، فيقال: هذا، وهاتا، وهذان، وهاتان، وهؤلاء، وهكذا. وإنّما سمّيناها بحرف التوجيه لا التنبيه لاستعمالها في المخاطبة مع الله جلّ جلاله، والتنبيه هنا غير متصوّر، فهي حرفٌ جيء به لتوجيه المخاطب نحو المشار إليه، سواء ترتّب عليه التنبيه أم لا.

واعلم أنّها تدخل على الجملة الإسناديّة أيضاً، كقولك: ها زيد قائم، وها إنّ زيداً قائم، ولا تدخل على غير اسم الإشارة من المفردات.

وتلحقها حروف الخطاب، وهي: كاف الخطاب وفروعه لبيان حال المخاطب إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً، وهي خمسة: الكاف بالفتح وبالكسر، وكُما، كُم، كُنَّ.

واسم الإشارة أيضاً خمسة أنواع: المفرد المذكّر والمؤنّث ومثنّاهما وجمعهما، وهي ستّةٌ راجعةٌ إلى خمسةٍ لاشتراك جمعهما، فيكون الحاصل من ضرب خمسةٍ في خمسة خمسةٌ وعشرين، وهي من ذاك إلى ذاكنَّ، وذانك إلى ذانكنَّ، وكذلك البواقي بلا لامٍ أي مجرَّداً عنه للمتوسّط، ومعه للدلالة على البعيد إلّا في المثنّى مطلقاً وفي الجمع عند من مدّه، وفيما دخله هاء التوجيه فلا تلحقها اللام، فلا يقال: ذا نلك وأُولائلك وهذا لك.

وقد علم ممّا بيّنّاه أنّ «ذا» للأعمّ، وللدلالة على توسّط المشار إليه يؤتى

بحرف الخطاب مجرّداً عن اللام، وعلى كونه بعيداً يؤتى بـه مـع اللام، لا أنّ «ذا» يختصّ بالقريب كما توهّمه بعضٌ؛ وإلّا لزم أن لا يقبل اللام والكاف. نعم، يستفاد منه قرب المشار إليه من جهة عدم اقترانه بما يدلّ على بعد المشار إليه أو توسّطه.

تنبيه: قد يشار إلى القريب بما للبعيد لعظمة المشير نحو: (وما تلك بيمينك يا موسى)[1]، أو المشار إليه نحو: (ذلك الكتاب)[2]، أو لتحقيره نحو: ذلك اللعين.

وقد يشار إلى البعيد بما للقريب لحكاية الحال نحو: (بل هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربّك)[3]، وهذا من شيعته، وهذا من عدوّه.

وقد يتعاقبان مشاراً بهما إلى ما ولياه كقوله تعالى متّصلاً بقصّة عيسى عليه السلام: (ذلك نتلوه عليك)[4] ثمّ قال: (إنّ هذا لهو القصص الحقّ).

ويختصّ بالإشارة إلى المكان المطلق «هنا» المنصرف إلى القريب، وبالمكان المتوسّط «هناك» وبالبعيد «هنالك» و «هنّا» بتشديد النون مع فتح الهاء وكسرها، و «ثَمَّ» بالتشديد وفتح الميم، وقد يستعار غير «ثَمَّ» للزمان كقوله تعالى: (هنالك ابتلي المؤمنون)[5] كذا قيل. ويحتمل إرادة المكان منه.

---

(١) سورة طه، الآية ١٧.

(٢) سورة البقرة، الآية ٢.

(٣) سورة الإسراء، الآية ٢٠.

(٤) سورة آل عمران، الآية ٥٨.

(٥) سورة آل عمران، الآية ٦٢.

[الموصول][1]

﴿ والرابع من المعارف : الموصول ﴾ وهو ينقسم إلى حرفيٍّ واسمي، والمراد منه الثاني لخروج الأوّل عن المقسم، ومع ذلك قد جرت عادة جماعةٍ بذكره في المقام استطراداً، فلا بأس لنا بذكره هنا تبعاً لهم وتتميماً للإفادة.

فاعلم أنّ المعروف عند الجمهور أنّ الموصول الحرفي ما أُوّل مع صلته بالمصدر تحقيقاً، وذهب صاحب العباب إلى عدم تأويله به تحقيقاً، وأنّ المقصود من تأويله به ترتّب آثاره عليه : من صحّة دخول حرف الجرّ عليه والإضافة والإسناد إليه، وإلّا فالفرق بينهما ظاهرٌ لأنّ من رجع إلى المعنى يعرف أنّ المصدر الصريح لا يرتبط بالذات من غير تقدير، والفعل المأوّل به يرتبط به من غير حاجةٍ إلى التقدير، واختاره المحقّق الشريف.

أقول : كشف الحال فيه يتوقّف على بيان مقدّمةٍ، وهي : أنّ الحروف كالهيئات إنّما تبيّن وجوه استعمال مدخولها، فمعانيها إنّما هي كيفيّاتٌ تتعاقب على نفس المدخول، وشؤونٌ وأحوالٌ طاريةٌ عليه، لا أنّ لها مفاهيم مستقلّةً واقعةً في عرض

---

(١) العنوان منّا.

مفهوم مدخولها، حتّى يتطرّق فيها المخالفة معه ويفتقر الجمع بينهما إلى التصرّف فيها أو في المدخول، فإن كان المعنى الذي يفيده الحرف ويحدثه شأناً من شؤون المدخول وحالاً من أحواله ولو تنزيلاً، فهو صالحٌ لأن يدخل عليه ذلك الحرف وإلّا فلا، ولذا يختصّ بعض الحروف بالأسماء كالحروف الجارّة، وبعضها بالأفعال كالجوازم والنواصب، وبعضها ممّا يشترك فيه الأفعال والأسماء، فالفعل إنّما يقبل من الحروف ما يكون معناه جهةً لاستعماله لا ما ينافي حقيقته ويوجب تبدّله بحقيقةٍ أُخرى.

إذا اتّضح لك ذلك، فاعلم أنّ الموصول الحرفي إن لم يناسب المعنى الفعلي ويكون مناسباً للمعنى المصدري يلزم أن يكون دخوله على المصدر أحقّ من دخوله على الفعل، بل أن لا يدخل على الفعل أصلاً.

فإن قلت: أغلب الحروف موجبٌ لتبدّل حقيقة المدخول إلى حقيقةٍ أُخرى كـ«لم» و«لمّا» حيث تقلبان المضارع إلى الماضي، أو صفته الوضعيّة الأصليّة إلى صفةٍ أُخرى كأداة التعريف الموجبة لزوال التنكير عن النكرة، وأداة التأنيث الموجبة لزوال صفة التذكير عن المذكّر، وأداتي الخطاب والتكلّم الموجبتين لزوال الغيبة عن الغائب، وأداتي التثنية والجمع الموجبتين لزوال الإفراد عن المفرد، وأدوات الاستفهام الموجبة لزوال الإخبار عن القضيّة الخبريّة، وأدوات النفي الموجبة لزوال الإثبات عن القضيّة الموجبة، أو الحقيقة مرّةً والصفة الوضعيّة أُخرى كأدوات الشرط حيث تقلب الإسناد التامّ الموضوع له الفعل إلى الناقص مطلقاً، وحقيقة الماضي إلى المستقبل عند دخولها على الماضي، فكيف حكمت بأنّ المدخول لا يقبل الحرف الذي لا يكون معناه من وجوه استعماله؟ مع أنّ المعاني الحرفيّة في الموارد المذكورة لا تكون أحوالاً للمدخول، بل موجبةً لانقلاب حقيقة المدخول أو صفته الأصليّة.

قلت ـ بعون الله تعالى ومشيّته كاشفاً للستر عن السرّ المحجوب ورافعاً للنقاب عن وجه المطلوب ـ: إنّك قد عرفت أنّ مقوّم الفعل إنّما هو الإنباء عن حركة المسمّى لا الاقتران بأحد الأزمنة وضعاً، وهو إنّما يحصل بالاشتمال على الإسناد الحدوثي ـ كما يظهر لك وسيظهر لك تفصيله إن شاء الله تعالى في مبحث الفعل ـ فاختلاف أنواع الفعل إنّما هو باختلاف كيفيّة الإسناد لا باختلاف الأزمنة.

فالماضي إنّما يدلّ على تحقّق الحدث من الذات ويتقوّم به ولا ينفكّ عنه هذا المفهوم أبداً باختلاف الأدوات الطارية عليه، والمضارع إنّما يدلّ على اتّصاف الذات بالمبدأ ولا يختلف باختلاف العوارض والطواري. والزمان الماضي إنّما يكون منصرَف إطلاق الماضي عند تجرّده عن القيود الصارفة، كما أنّ الحال أو الاستقبال إنّما يكون منصرَف إطلاق المضارع عند تجرّده عن القيود كذلك، فـ «لم» و «لمّا» إنّما يدلّان على نفي الاتّصاف أزلاً فيصرفان المضارع عن منصرَف إطلاقه، كما أنّ أدوات الشرط باعتبار دلالتها على التعليق الغير المتحقّق إلّا بالنسبة إلى الزمان المستقبل تصرف الماضي عن الزمان الماضي الذي هو منصرَف إطلاقه إلى الزمان المستقبل، والتنكير إنّما ينتزع من عدم ما يوجب تعيين المسمّى لا أنّه أمرٌ وجوديٌّ داخلٌ في وضع النكرة، كما أنّ التذكير إنّما يستفاد من تجرّده عن علامة التأنيث لا أنّ الفعل والاسم موضوعان للمذكّر؛ ولذا اشتهر بينهم أنّ المعرفة فرع النكرة والمؤنّث فرع المذكّر، فتقابل تعريف اللفظ وتأنيثه مع تنكيره وتذكيره من قبيل تقابل التناقض.

فالتعريف حالٌ للاسم النكرة، كما أنّ التأنيث حالٌ للمذكّر اسماً كان أو فعلاً لخلوّ اللفظ عن صفتي التنكير والتذكير وضعاً، ولو كانا مأخوذين في وضع اللفظ لكان تقابلهما مع التعريف والتأنيث من قبيل تقابل التضادّ ولم يكن لتفرّعهما على

التذكير والتنكير مجالٌ.

ويدلّ على ذلك أيضاً صحّة إسناد صيغة المذكّر إلى المؤنّث في نحو: ضرب في الدار هند، وطلع الشمس، فإنّ التذكير لو كان مأخوذاً في الوضع لزم التناقض إذ لا سبيل إلى التجوّز لعدم العلاقة المصحّحة بين المتضادّين، وإلّا لزم صحّة إسناد صيغة المؤنّث إلى المذكّر أيضاً، وبطلانه بمكانٍ من الوضوح. والغيبة أمرٌ عدميٌّ منتزعٌ من عدم اقتران أداتي الخطاب والتكلّم، فلا تكون مأخوذةً في الوضع، كما أنّ الإفراد أمرٌ عدميٌّ أيضاً منتزعٌ من عدم اقترانه بما يدلّ على تعدّد الفاعل.

ويدلّ أيضاً على عدم أخذهما في الوضع إسناد الغائب إلى المتكلّم والمخاطب في قولك: إنّما قام أنا، وإنّما قام أنت، ولزوم تجريد الفعل عن علامتي التثنية والجمع في قولك: قام الزيدان، وقام الزيدون؛ إذ لو كانا مأخوذين في الوضع لزم التناقض، ولا سبيل إلى التجوّز لما عرفت، مع أنّه لو كان كذلك لم يكن لامتناع الحقيقة ولزوم التجوّز وجهٌ، وتماميّة الإسناد ترجع إلى قصده الذاتي وعدم لحاظ أمرٍ زائدٍ: من جعل طرفيه قيداً لأمرٍ آخر، وأحد طرفيه قيداً للطرف الآخر، فهي منتزعةٌ من عدم لحاظ أمرٍ زائدٍ على لحاظه الذاتي لا أنّها مأخوذة في الوضع، ولو كانت هيئة الفعل مصوغةً على التمام وضعاً لم يجز انفكاكه عنه، كما لا يجوز انفكاك النقص عن النسبة في هيئة المصدر المصوغة على النقص وضعاً، ولو جاز التجوّز في أحدهما لزم جواز التجوّز في الآخر. والإخبار خصوصيّةٌ في الاستعمال تتولّد من جعل الكلام في وزان الواقع ولم يوضع له أداةٌ تبيّنه فيستفاد من إطلاق الكلام وتجرّده عن أدوات الإنشاء، ولو كان مأخوذاً في الوضع لم يجز استعمال القضيّة الخبريّة في الإنشائيّة كما لا يجوز استعمالها في الخبريّة، والإثبات خصوصيّةٌ في الإسناد ولم يوضع له هيئةٌ مخصوصة ولا أداة، وإنّما ينصرف الإسناد إليه ما لم يصرفه عنه

صارفٌ من أدوات النفي وما بمنزلتها. والوجه في انصراف الإسناد إليه ظهور اقتران إحدى الكلمتين بالأُخرى على وجه الإسناد فيه.

فاتّضح أنّ المعاني المذكورة وجوهٌ لاستعمال مدخولاتها ولا ينقلب بها الحَقيقة والصفة الوضعيّة أصلاً، وأنّ التنكير والإفراد والغيبة وتماميّة الإسناد أُمورٌ عدميّةٌ لا حاجة في استفادتها من الموارد إلى دليلٍ لفظي، وأنّ التذكير والإخبار والإثبات والزمان أُمورٌ وجوديّةٌ مستفادةٌ من الإطلاق لا بتوسّط الوضع.

فظهر أنّ نحو «ضرب» و «يضرب» يستفاد منها أُمورٌ ثمانية: تنكير الفاعل، وتذكيره، وغيبته، وإفراده، والزمان، وتماميّة الإسناد، والإثبات، والإخبار، ولا يستند شيءٌ منها إلى الوضع، ولا ينافي تنكير الفاعل مع التعبير عنه بضمير الغائب الذي هو معرفةٌ لأنّ التعبير عنه بالضمير استعارةٌ كما عرفت.

فإن قلت: إذا لم تكن هيئة الفعل مصوغةً على الإسناد التامّ وضعاً ولا مانع من عروض النقص عليه بسبب أدوات الشرط، فأيّ مانعٍ من تأويله بالمصدر بسبب الحروف المصدريّة؟ فإنّ تأويله به يرجع إلى نقصان نسبته، فإنّ المصدر هو الحدث المشتمل على النسبة الناقصة.

قلت: فرقٌ بيّنٌ بين النقصين لأنّ نقص إسناد الفعل بأداة الشرط إنّما ينتزع من صيرورة طرفيه قيداً للجزاء، وهو لا ينافي مع بقاء الإسناد على ما يتقوّم به من التماميّة الاقتضائيّة الجامعة للفعليّة، وأمّا نقص المصدر فإنّما ينتزع من صيرورة الذات التي هي أحد طرفي النسبة قيداً للحدث المنافية للفعليّة الموجبة للإسميّة، فلا يقاس أحدهما بالآخر.

فاتّضح غاية الاتّضاح: أنّ تأويل الفعل بالمصدر ـ كما نسب إلى الجمهور ـ غير متصوّر.

ويدلّ على فساده ـ مضافاً إلى ما بيّنّاه ـ أيضاً : أنّه لو كان كذلك لزم التجوّز في هيئة الفعل، لما عرفت : من أنّها موضوعةٌ للإسناد المتقوّم به المعنى الفعلي، مع أنّ الهيئات ـ كالحروف ـ ممّا لا يتطرّق فيها التجوّز، وعلى فرض تطرّقه فيها يتوقّف على علاقةٍ مصحّحةٍ للاستعمال، ولا علاقة كذلك هنا؛ إذ لو كانت لصحّ الاستعمال من الطرفين، واستعمال النسبة الناقصة المصدريّة في التامّة بمكانٍ من البطلان.

ويدلّ على فساد ما توهّمه المأوّلون أيضاً : أنّه لو كان كذلك لزم أن لا يصحّ قولك : عسى زيد أن يقوم، ونحوه ممّا يستلزم فيه الإخبار عن الذات بالحدث، وقولك : فلان أجلّ من أن يمدح، والأخبار أكثر من أن تحصى، ونحوهما ممّا لا يصحّ حلول المصدر فيه محلّ أن مع صلته، وقولك : علمت أنّ زيداً قائمٌ، بدون تقدير خبر، كما لا يصحّ المأوّل به، وهو قولك : علمت قيام زيد كذلك، مع أنّه معلومٌ لمن له أدنى دُربةٍ أنّه يصحّ الأوّل بدون تقديرٍ بخلاف الثاني.

وقد أجاب المأوّلون عن مثل قولك : عسى زيد أن يقوم، بوجوهٍ سخيفة :

منها : أنّ الفعل مع «أن» منصوبٌ بنزع الخافض، وليس خبراً، والمعنى قرب زيد من القيام.

وفيه : أنّه على فرض صحّته إنّما يتمّ في «عسى» وما في معناه، وأمّا في سائر الموارد فلا، فإنّ منها قولك : الكلمة اسمٌ وفعلٌ وحرف لأنّها إمّا أن تدلّ على معنىً في نفسها أو لا، ولا يجري فيه هذا الدفع بوجه.

ومنها : أنّه من باب «زيدٌ صومٌ وعدلٌ».

وفيه : أنّ كونه من باب المثال المزبور فرع تنزيل غير من هو له منزلة من هو له، وإلّا انفتح باب الغلط، وهو لا يجري في جميع الموارد كما هو ظاهر، بل لا يتحقّق في أخبار أفعال المقاربة أصلاً؛ لأنّ التنزيل المزبور فرع اتّصاف الذات بالحدث على

وجه الكمال بحيث يصحّ تنزيل الذات منزلة نفس الحدث، والذات في المقام لم تتّصف بالحدث بعد، فضلاً عن اتّصافها به على وجه الكمال.

ومنها: أنّه على حذف مضافٍ، إمّا في طرف الاسم أو في طرف الخبر.

وفيه: أنّ التجوّز في الحذف لا أصل له أصلاً، وإنّما يرجع إلى التجوّز في الإسناد بعد تنزيل المذكور منزلة المحذوف وقيامه مقامه في إسناد حكمه إليه، وهو غير متحقّقٍ في المقام.

ومنها: أنّ المصدر المأوّل به في تأويل الوصف، أي عسى زيد قائماً.

وهو أسخف من الجميع؛ لأنّه ـ مع كونه موجباً للتجوّز في الهيئة التي لا يتطرّق فيها التجوّز ـ مستلزمٌ لسبك مجازٍ من مجاز، فهو غلطٌ في غلط.

فاتّضح غاية الاتّضاح: أنّ التحقيق ما حقّقه صاحب العباب واختاره الشريف: من عدم التأويل بالمصدر تحقيقاً، بل التحقيق أنّ نسبه التأويل به تحقيقاً إلى الجمهور لا أصل لها.

وكيف كان، فالموصول الحرفي خمسة، وهي: أن، وأنّ، وما، ولو، وكي. وسيأتي تفصيل الكلام فيها في مبحث الحروف إن شاء الله تعالى.

﴿ و ﴾ أمّا الموصول الاسمي فـ﴿ هو ما تضمّن معنى العهد في جهةٍ من جهاته لا في نفسه الموجب لافتقاره إلى صلةٍ مشتملةٍ على الإسناد مبيِّنةٍ للعهد المعهود ﴾ فخرج بقولنا «العهد» أسماء الشرط لأنّها لم تتضمّن معنى العهد وإن افتقرت إلى صلةٍ لغويّةٍ تتّصل بها. وبقولنا «الموجب لافتقاره» ضمير الغائب لأنّه متضمّنٌ للعهد في نفسه لا في جهته فلا يفتقر إلى صلةٍ، بل إلى عائد. وأمّا الموصول الحرفيّ فقد خرج عن الجنس لأنّ المراد به الاسم فإنّ المقسم معتبرٌ في الأقسام.

وحيث ظهر لك أنّ العهد في جهةٍ يفتقر إلى صلةٍ مشتملةٍ على الإسناد بها

يتبيّن المعهود، فاعلم أنّ المسند إليه للإسناد المذكور قد يكون نفس الموصول، وقد يكون اسماً آخر.

فإن كان المسند إليه نفس الموصول فهي أي الصلة مفردةٌ لا تحتاج إلى عائدٍ، سواء كان الإسناد حدوثيّاً كقولك: جاءني الذي أكرمني، أو إضافيّاً كقولك: أحسن إلى الذي عندك، أو في الدار.

وتوهّم أنّهما حينئذٍ جملتان مشتملتان على عائدٍ يعود على الموصول باعتبار استتار ضمير الغائب فيهما الذي هو فاعلٌ للفعل في الأوّل وللظرف أو الفعل المقدَّر في الثاني باطلٌ؛ لما عرفت غير مرّةٍ: من أنّ مرجع استتار الضمير في الفعل إلى دلالته على الذات تبعاً لدلالته على إسناد الحدث إليها بهيئته، وأنّ التعبير عنها بضمير الغائب استعارةٌ من جهة شباهتها به في الإبهام، كما أنّ التعبير عن كيفيّة استفادتها منه بالاستتار والاستكان أيضاً استعارةٌ من جهة أنّها على وجه التبعيّة والالتزام، وأمّا استتار الضمير في الظرف فمبنيٌّ على تقدير الفعل واستتار الضمير فيه وانتقاله عنه إلى الظرف، والمقدّمات كلّها ممنوعة، أمّا التقدير فلما مرّ وسيجيء لك تفصيلاً إن شاء الله تعالى في مبحث المبتدأ والخبر، وأمّا استتار الضمير في الفعل فلما عرفت آنفاً، وأمّا الانتقال فلتفرّعه على استتار الضمير حقيقةً في الفعل الذي ظهر لك بطلانه، وانفكاكه عنه بعد ثبوته الذي ظهر لك استحالته، وتضمّن الظرف إيّاه الواضح بطلانه لأنّ إسناد الظرف إنّما هو من قِبَل الحرف أو الهيئة التركيبيّة التي لا يعقل معها الاستتار، وكأنّهم تنبّهوا لما بيّنّاه في الجملة حيث لم يجعلوا الظرف والمجرور التامّين مندرجتين في الجملة بل شبيهتين بها.

ثمّ اعلم أنّه لا يجري ذلك في الإسناد الاتّحادي لأنّ صيرورته مسنداً إليه للصلة كذلك يوجب انقلاب الإسناد إلى النسبة الناقصة التقييديّة المنافية للصلة

لأنّها قيد للموصول وصفةٌ له، والمسند الاتّحادي إذا صار قيداً وصفةً للمسند إليه انقلبت الهيئة التركيبيّة الموجبة للإسناد إلى الهيئة التركيبيّة الموجبة للنسبة الناقصة التقييديّة؛ إذ هو مقتضى صيرورة أحد طرفيه قيداً للآخر، بخلاف الأمر في الإسناد الحدوثي والإضافي لأنّه إنّما يحصل بالهيئة الاشتقاقيّة وحرف الجرّ لا بالهيئة التركيبيّة حتّى ينقلب بتغييرها إلى هيئةٍ أُخرى إلى النسبة الناقصة التقييديّة، فمرجع التقييد فيهما إلى تقييد المسند مع الإسناد للطرف الآخر، لا إلى تقييد أحد الطرفين للآخر، كما هو الحال في الإسناد الاتّحاديّ.

وإلّا يكن المسند إليه للصلة نفس الموصول فهي جملةٌ ـ اسميّةً كانت أو فعليّةً أو حرفيّة ـ ولا بدّ لها من عائدٍ تعود على الموصول، نحو قولك: جاءني الذي قام أبوه، والذي عندك أو في الدار غلامه، والذي أبوه قائم.

فاتّضح بما بيّنّاه أنّ ما اتّفقوا عليه: من وجوب اشتمال الصلة على العائدة مطلقاً، في غير محلّه.

وكيف كان فهو أي الموصول صنفان: نصٌّ، ومشترك.

فالنصّ ثمانية:

«الذي» للمفرد المذكّر، عاقلاً كان أم لا.

و «التي» للمفرد المؤنّث، عاقلةً أم لا.

ولمثنّاهما «اللذان» و «اللتان» رفعاً أي حالة الرفع، فقام المصدر مقام ظرف الزمان، و «اللذَين» و «اللتَين» نصباً وجرّاً أي حالتيهما، وإنّما ذكرت تثنية الموصول واسم الإشارة وأنّهما بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً، ولم نكتف بما ذكرت في باب التثنية؛ من جهة أنّ تثنيتهما على خلاف القياس، والاختلاف في أنّهما مثنّيان حقيقةً أم لا، وأنّهما معربان أم لا، فإنّ القياس «ذيان» و «تيان» بقلب الألف ياءً

و «اللذيان» و «اللتيان» بإثبات الياء فيهما، وقد أشرت إلى أنّهما كسائر الأسماء المثنّاة معربةٌ بقولي «ولمثنّاهما» هنا وفي اسم الإشارة، إذ من يقول ببنائهما يقول بأنّهما على صورة التثنية وليسا بمثنّيين حقيقةً.

ولجمع المذكّر العاقل «اللذِين» مطلقاً رفعاً ونصباً وجرّاً، و «الأُلى» غالباً، وقد ترد هذه لغير العاقل قليلاً.

ولجمع المؤنّث «اللاتي» و «اللائي» بإثبات الياء فيهما، وقد تحذف ياؤهما اجتزاءً بالكسرة، فيقال: «اللات» و «اللاة».

وقد يتقارض «الأُلى» و «اللاة» فيقع كلٌّ منهما مكان الآخر. قال الشاعر: «محى حبّها حبُّ الأُلى قبلها» أي حبّ اللاء، وقال آخر:

فما آباؤنا بأمّن منه ... علينا اللاء قد مهدوا الحجور

فإنّ المراد منه جماعة المذكّرين بدليل عود ضمير المذكّر عليها.

وأمّا المشترك، وهو ما يأتي للمفرد والمثنّى والجمع مذكّرةً ومؤنّثةً بلفظةٍ واحدة، فهي خمسة: مَن، وما، وأيٌّ، وذو، وذا.

فـ«مَن» موضوعٌ لمن يعقل، وترد موصولةً وموصوفةً واستفهاميّةً وشرطيّةً باختلاف خصوصيّات الاستعمال المتعاقبة، لا أنّ لها مفاهيم مختلفة بأوضاعٍ متعدّدة؛ لاتّحاد المفهوم الاسميّ في الجميع وعدم اختلافها إلّا في المعاني الحرفيّة التي هي معانٍ معتورة ووجوهٌ لاستعمال الكلمة.

فإن قلت: الصلة صفةٌ للموصول في الحقيقة، فوجوه الاستعمال حينئذٍ ثلاثةٌ لا أربعةٌ، فلا ينبغي عدّ الموصولة في قبال الموصوفة قسماً آخر.

قلت: الموصولة تتضمّن معنى العهد في جهةٍ، ولذا تكون معرفة وتلزم معها الصلة المشتملة على الإسناد، بخلاف الموصوفة فإنّها لم تتضمّن معنى العهد، ولذا

تكون نكرةً ولا يجب أن تكون صفتها جملةً أو شبيهةً بها، بل تجيء مفردةً عاريةً عن الإسناد، كقولك: مررت بمن مُعجبٌ لك.

فإن قلت: لو كانت الموصولة متضمّنةً للعهد ومعرفةً وصلتها صفةً لها كاشفةً عن الجهة التي تعلّق بها العهد، لزم أن تكون صلتها معرفةً، لوجوب المطابقة بين الصفة والموصوف في التعريف والتنكير، مع أنّ الجملة وما في حكمها إنّما تكون نكرةً أو في حكمها.

قلت: التحقيق أنّ الجمل لا تكون نكرةً ولا في حكمها، بل هي صالحةٌ للوقوع موقع المعرفة والنكرة على ما سيظهر لك إن شاء الله تعالى في مبحث الجمل، هذا.

وتكون لغير العاقل إن نزّل بمنزلته، نحو: أسِرْبَ القطا هل من يعير جناحه؟ أو اختلط به تغليباً للأفضل، نحو قوله تعالى: (يسجد له من في السماوات ومن في الأرض)[١] أو اقترن به في عمومٍ فصّل بـ«مِن» نحو (والله خلق كلّ دابّةٍ من ماء فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين)[٢] لاقترانه بالعالم في كلّ دابّة، هكذا قيل.

والتحقيق أنّ إطلاقها على غير العاقل على وجه التنزيل مطلقاً، غاية الأمر أنّ أسباب التنزيل مختلفةٌ، فإنّ التغليب مع اختلاطه بالأفضل واقترانه به في عمومٍ فُصّل بـ«مِن» من أسباب التنزيل.

و«ما» للشيء مطلقاً عاقلاً كان أم لا، وإنّما ينصرف بمقتضى المقابلة

---

(١) سورة الحجّ، الآية ١٨.

(٢) سورة النور، الآية ٤٥.

لـ« مَن » إلى ما لا يعقل. ولا يعبّر به عمّن يعقل إلّا مع الغمض عن جهة كماله، كقوله تعالى: (فانكحوا ما طاب لكم من النساء)[١]... الآية، أو للترفّع عنه كما في الدعاء: «لولا أنت لم أدرِ ما أنت».

وتستعمل مع الوجوه المتقدّمة: من وقوعها موصولةً وموصوفةً واستفهاميّةً وشرطيّةً صفةً لنكرة أيضاً نحو: اضربه ضرباً ما.

و «أيّ» للشيء مطلقاً عاقلاً كان أم لا، وترد شرطيّةً واستفهاميّةً وصلةً لنداء ما فيه اللام موصوفةً به وموصولةً باختلاف خصوصيّات الاستعمال.

وهي معربةٌ في الموارد كلّها إلّا الأخيرة في حال إضافتها وحذف صدر صلتها عند سيبويه. والحقّ أنّها معربةٌ مطلقاً، كما ذهب إليه الخليل ويونس والأخفش والزجّاج والكوفيّون.

قال الزجّاج على ما حكي عنه: ما تبيّن لي أنّ سيبويه غلط إلّا في موضعين هذا أحدهما؛ فإنّه يسلّم أنّها تعرب إذا أُفردت فكيف يقول ببنائها إذا أُضيفت؟ انتهى.

وعمدة ما استدلّ به سيبويه: قراءة الجمهور: (لننزعنّ من كلّ شيعةٍ أيّهم أشدّ)[٢] بالضمّ.

وقد أجاب المانعون بأنّ «أيّاً» في الآية استفهاميّةٌ، وأنّها مبتدأٌ و «أشدّ» خبره.

ثمّ اختلفوا في مفعول ننزع، فقال الخليل: محذوف، والتقدير لننزعنّ الذين

---

(١) سورة النساء، الآية ٣.

(٢) سورة مريم، الآية ٦٩.

يقال فيهم أيّهم أشدّ، وقال يونس: المفعول الجملة وعلّقت «نزع» عن العمل فيها، وقال الكسائي والأخفش: المفعول كلّ شيعة ومن زائدة.

أقول: ويمكن أن يقال: أيٌّ موصولةٌ خبراً عن مبتدءٍ محذوف، والجملة جوابٌ للسؤال باعتبار عدم ذكر مفعوله، فكأنّه قيل: من المنزوع؟ فقيل: أيّهم أشدّ.

وقد تستعمل «أيّة» بالتاء للمؤنّث.

و «ذو» لمن يعقل وغيره، ولا ترد موصولةً إلّا عند طيّ، وقد تؤنّث وتثنّى وتجمع عند طائفةٍ من طيّ، فيقال: «ذات» للمؤنّث، و «ذوا» لتثنية المذكّر، و «ذواتا» لتثنية المؤنّث، و «ذوو» لجمع المذكّر، و «ذوات» لجمع المؤنّث.

و «ذا» إذا كان بعد «ما» أو «من» الاستفهاميّة ولم تكن للإشارة ولا ملغاةً بأن تصير مركّبةً مع «ما» للاستفهام، وقيل: يجوز إلغائها على وجهٍ آخر، وهو صيرورتها زائدةً، وهو وَهَمٌ؛ لأنّ زيادة الأسماء غير ثابتةٍ بل وكذا الحروف، فإنّ زيادتها بمعنى أنّها لا تفيد إلّا ما استفيد من المورد مع قطع النظر عنها، ولذا تكون زيادتها للتأكيد.

ولم يشترط الكوفيّون تقدّم «ما» أو «من» في استعمالها موصولةً، واستدلّوا بقول الشاعر: «وهذا تحملين طليق».

والمشترطون أوّلوه بوجهين:

الأوّل: جعل «هذا طليقٌ» جملةً اسميّة، وتحملين في موضع الحال من فاعل طليق

والثاني: بأن يكون ممّا حذف فيه الموصول، أي هذا الذي تحملينه طليقٌ، على حدّ قوله:

فوالله ما نلتم وما نيل منكم بمعتدلٍ وفقٍ ولا متقارب

أي : ما الذي نلتم.

أقول : قد عرفت أنّ «ذا» لم تكن موضوعةً للإشارة وضعاً، وإنّما تضمّنت معنى الإشارة بغلبة الاستعمال، فلا مانع من استعمالها على وجه الموصوليّة مطلقاً؛ لأنّ الإشارة والموصوليّة معنيان حرفيّان معتوران عليها من دون اختلافٍ في المفهوم الاسمي، فلا حاجة إلى تأويلٍ وارتكاب خلاف ظاهر.

وقد عدّ الأكثر من جملته «أل» إذا دخلت على الصفة المحضة، وهي اسم الفاعل والمفعول إذا لم يغلب عليهما الاسميّة، قيل : والصفة المشبّهة أيضاً، وهو وَهَمٌ. والحقّ أنّها حرف تعريفٍ مطلقاً.

والاستدلال على كونها موصولةً بعود الضمير عليها في نحو «قد أفلح المتّقي ربّه» في غير محلّه؛ لأنّه إن أُريد به الضمير المجرور فهو عائدٌ على نفس الوصف، وإن أُريد به الضمير المستتر في الوصف، ففيه :

أوّلاً : أنّ الاستتار يختصّ به الفعل، كما تقدّم وسيأتي تفصيله في مبحث المبتدأ والخبر.

وثانياً : أنّ مرجع استتار الضمير حيث استتر إلى فهم الذات من اللفظ تبعاً للإسناد، لا إلى استتاره تحقيقاً حتّى يعود على ما تقدّم.

وثالثاً : أنّه على فرض استتاره فيه تحقيقاً يمكن رجوعه إلى الذات المنطبق عليها الوصف المدلول عليها التزاماً.

فإن قلت : لو لم يستتر الضمير في الوصف المذكور لزم أن لا يكون له فاعلٌ في الكلام، مع أنّ اسم الفاعل كالفعل المعلوم لا يستعمل بدون الفاعل.

قلت : نلتزم به ولا ضير فيه، بل التحقيق أنّه لا فاعل لاسم الفاعل أبداً،

يتوهّم أنّه فاعلٌ له في سائر الموارد فهو مبتدأٌ مخبرٌ عنه واسم الفاعل خبرٌ له؛ لأنّ الفاعل إنّما يختصّ بالمسند إليه بالإسناد الحدوثي الحاصل من قِبَل الهيئة الاشتقاقيّة، والمسند إليه لاسم الفاعل إنّما هو المسند إليه بالإسناد الاتّحادي الحاصل من الهيئة التركيبيّة، فظهر أنّ اسم الفاعل إنّما يعمل النصب ولا يعمل الرفع أبداً، إلّا على القول بأنّ العامل في المبتدأ هو الخبر.

فإن قلت: لو كان اللام حرف تعريفٍ حينئذٍ لزم أن لا يعمل اسم الفاعل حينئذٍ إلّا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال ومعتمداً على أحد الأُمور التي ذكرها القوم.

قلت: التحقيق أنّه لا يشترط عمله بالأمرين مطلقاً، وتفصيل الكلام فيه سيأتي في محلّه إن شاء الله تعالى.

واعلم أنّ الصلة إنّما يكون خبريّةً خاليةً من معنى التعجّب معهوداً معناها غالباً، فإن كانت جملةً فلا بدّ لها من ضميرٍ مطابقٍ للموصول إفراداً وتذكيراً وغيرهما، وهو المسمّى بالعائد. ويجوز في ضمير «مَن» و«ما» مراعاة اللفظ والمعنى. وقد يحذف للعلم به وعدم فوت الغرض المقصود منه.

فإن كان مرفوعاً ولم يصلح الباقي للصلة يكثر حذفه في صلة أيّ، نحو قوله تعالى: (لننزعنّ... أيّهم أشدّ)[1] أي هو أشدّ، ومع طول الصلة في غير صلة أيّ، نحو قوله تعالى: (هو الذي في السماء إلهٌ وفي الأرض إلهٌ)[2] أي هو في السماء.

فإن صلح الباقي للصلة كأن يكون جملةً أو ظرفاً أو مجروراً تامّاً لا يجوز

---

(١) سورة مريم، الآية ٦٩.

(٢) سورة الزخرف، الآية ٨٤.

حذفه؛ لأنّه لا يعلم أحذف منه شيء أم لا، فيفوت الغرض المقصود منه.

وإن لم تستطل الصلة شذّ حذفه في غير أيّ، نحو «من يعن بالحمد لا ينطق بما سفهٌ» أي بما هو سفهٌ.

وإن كان منصوباً متّصلاً بالفعل فكذلك يكثر حذفه، نحو قوله تعالى: (يعلم ما تسرّون وما تعلنون)[١].

فإن كان منفصلاً كقولك: ضربت الذي إيّاه ضربت، لا يجوز حذفه لفوت الغرض الذي انفصل الضمير لأجله.

ويجوز حذفه إن كان منصوباً متّصلاً بالوصف على قلّةٍ عند الأكثر، نحو قوله: ما الله موليك فضلٌ، أي الذي موليكه فضل، أو مجروراً بإضافته إليه نحو قوله تعالى: (فاقضِ ما أنت قاض)[٢] أو بحرف الجرّ إذا كان الموصول مجروراً بمثله واتّفقا متعلّقاً، نحو مررت بالذي مررت، أي به.

فإن كان الضمير منفصلاً، أو اختلف الحرفان كقولك: استعنتُ بالذي استعنت عليه، أو المتعلّقان كقولك: مررت بالذي فرحت به، لا يجوز الحذف لفوت الغرض في الأوّل والالتباس في الآخرين، هكذا ذكره القوم.

أقول: وقد يجوز في الأخير للعلم به.

---

(١) سورة التغابن، الآية ٤.

(٢) سورة طه، الآية ٧٢.

[المعرّف باللام][1]

﴿ والخامس : المعرَّف باللام ﴾ وإنّما عـبّرت بـ«اللام» دون «أل» تـنبيهاً على أنّ أداة التعريف هي «اللام» لدورانه مدارها وسقوط الهمزة في الدرج.

وهي للإشارة إلى المدخول، فإن كان هناك عهدٌ تنصرف إلى المعهود، ذهنيّاً كان كـ«جاء القاضي» إذا كان بينك وبين مخاطبك عهدٌ في قاضٍ خاصّ، أو ذكريّاً كـ«اشتريت فرساً ثمّ بعت الفرس» أو حضوريّاً كقوله تعالى: (اليوم أكملت لكم دينكم)[2] وإلّا فتنصرف إلى الجنس سواء كانت مبيّنةً للحقيقة، نحو قوله تـعالى: (وجعلنا من الماء كلّ شيء حيّ)[3] أو مستغرقةً للأفراد حقيقةً إن حلّ محلّها «كلّ» حقيقةً، أو مجازاً إن حلّ محلّها على سبيل التجوّز. فظهر بما بيّنّاه أنّه ليس لها معاني عديدة كما قد يتوهّم.

وأكثر دخولها على النكرة فتعرّف بها، وقد تجتمع مع المـعرفة بـالعلميّة أو

---

(١) العنوان منّا.

(٢) سورة المائدة، الآية ٣.

(٣) سورة الأنبياء، الآية ٣٠.

بالصلة أو بتضمين معنى الحضور فلا تؤثّر فيها تعريفاً فتسمّى زائدة.

وهي إمّا لازمةٌ كالمقارنة للعلم في وضعه كـ«السموأل» علمٌ لرجل من اليهود على ما قيل، و «اليسع» علمٌ لنبيّ عليه‌السلام، و «اللات» و «العُزّى» علمان لصنمين فإنّه لم يعهد استعمالها بغير اللام، وكالمصاحبة لـ«الذي» و «التي» وفروعهما فإنّهما معارف بالصلة ولم يعهد استعمالها إلّا باللام، وكالتي في «الآن» اسمٌ للزمان الحاضر فهو متضمّن لمعنى الحضور؛ ولذا بني على ما تقرّر عندهم: من أنّ علّة بناء الاسم شباهته بالحرف ومع ذلك لم يستعمل إلّا مصاحباً للّام.

أو عارضةٌ، وهي إمّا زائدةٌ للضرورة كـ«بنات الأوبر» في قول الشاعر:

ولقد جنيتك أكمأً وعساقلاً ... ولقد نهيتك عن بنات الأوبر

فإنّ بنات أوبر علم جنسٍ لضربٍ من الكمأة.

وقد تزاد للضرورة في النكرة أيضاً إذا وجب تنكيرها، كقول الشاعر: «وطبت النفس يا قيس بن عمرو» فإنّها تمييزٌ والتميز واجب التنكير عندهم فاللام فيها لا تكون إلّا زائدة.

أو زائدةٌ للمح الأصل كالداخلة على الأعلام المنقولة عن وصفٍ، كالحسن والحسين ـ سلام الله عليهما ـ والقاسم والطاهر والعبّاس، أو عن مصدرٍ كالفضل، أو اسم عينٍ كالنعمان. وأكثر وقوعه في الأوّل، ولكنّ كلّه سماعيٌّ، فلا يجوز في نحو محمّد وصالح ومعروف لعدم السماع.

وقد تلزم اللام مع عدم زيادته في الأصل كالمعرّف بها إذا صار علماً بالغلبة على بعض أفراده، كـ«النجم» للثريّا، و «المدينة» للطيّبة، و «البيت» لبيت الله الحرام، و «الكتاب» لكتاب سيبويه، وهكذا من الأمثلة، إلّا في نداءٍ أو إضافةٍ فيجب حذفها حينئذٍ نحو: يا أعشى، وهذه مدينة الرسول صلى‌الله‌عليه‌وآله، وقد تنحذف بدونه

أي بدون نداءٍ أو إضافةٍ بقلّةٍ نحو: هذا عيّوق طالعاً.

والحقّ: أنّها مع المعرفة باقيةٌ على معناها الأصلي ـ من الإشارة إلى المدخول ـ وإن لم تفد التعريف لأنّه ليس معنى أصليّاً لها حتّى تصير بخلوّها عنه زائدة، وإنّما هو من لوازم معناها الأصليّ، فإن لم يشتغل المدخول بمثله ترتّب اللازم على الملزوم وإلّا فلا، بل يترتّب التعريف عليها في القسم الأخير لأنّ العلميّة بالغلبة لاحقةٌ على التعريف باللام فلا تؤثّر فيه، وأمّا مع النكرة فتفيد التعريف مطلقاً وإن كانت تمييزاً أو حالاً فإنّ تنكيرهما أغلبيٌّ لا كلّي.

تبصرة: أجاز الكوفيّون وبعض البصريّين وكثيرٌ من المتأخّرين نيابة اللام عن الضمير المضاف إليه، وخرّجوا على ذلك قوله تعالى: (فإنّ الجنّة هي المأوى)[١] و «مررت برجلٍ حسن الوجه» و «ضرب زيدٌ الظهر والبطن» والمانعون يقدّرون «له» في الآية، و «منه» في الأمثلة، وقيّد ابن مالك الجواز بغير الصلة، قال الزمخشري في: (وعلّم آدم الأسماء كلّها)[٢]: إنّ الأصل أسماء المسمّيات، فجوّز نيابتها عن الظاهر.

أقول: والتحقيق أنّ اللام في الصور المزبورة للعهد؛ إذ كما يتحقّق العهد بذكر المدخول له صريحاً يتحقّق بذكر الكلّ المتضمّن له كالأمثلة المذكورة، أو بما يوجب تعيينه للمخاطب كما في الآيتين. ومن هذا القبيل ما ذكره أبو شامه في قوله «بدئت ببسم الله في النظم أوّلاً»: أنّ الأصل في نظمي، ولعلّه مراد المجوّزين.

---

(١) سورة النازعات، الآية ٤١.

(٢) سورة القرة، الآية ٣١.

﴿ والسادس من المعارف : المضاف إلى أحدها ﴾ أي أحد الخمسة المذكورة ولو بواسطةٍ نحو : غلام أبيك ﴿ معنى ﴾ أي من حيث المعنى، فهو تمييزٌ عن النسبة ما لم يتوغّل في الإبهام كمثل وغير، إلّا إذا وقع بين المتقابلين فيعرّف حينئذٍ كـ« غير المغضوب عليهم »، وسيظهر لك التفصيل في باب الإضافة إن شاء الله تعالى.

﴿ والسابع : المعرَّف بالنداء ﴾ كـ« يا رجل » مقصوداً به معيّن.

[أساس]

[في حكم]
[أركان الكلام][1]

هذا ﴿ أساسٌ ﴾ ولمّـا فرغنا من المقدّمات التي يستحقّ تقديمها شرعـنا في مسائل الفنّ، وقدّمنا الكلام في حكم أركان الكلام، ثمّ عقّبناه ببيان حكم التوابع والقيود، فـ﴿ اعلم أنّ الإعراب يدور مدار المعاني المعتورة على الكـلمة ﴾ مـن الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة وهكذا، ولذا يختلف باختلافها الإعـراب، وسمّـيت بالمعاني المقتضية له ﴿ وهي على قسمين : أصلٌ ﴾ يتقوّم به الأركان ﴿ وتـابعٌ ﴾ ينعقد به القيود ﴿ والأصل ﴾ فيها هو ﴿ الإسناد ﴾ الذي يتحقّق به التأليف التامّ الموجب لصيرورة طرفيه ركناً وعمدةً في الكلام، فالواسطة في عـروض الركـنيّة للطرفين إنّما هو الإسناد ﴿ كما أنّ الأصل فيه الرفع ويـدور ﴾ الرفـع الذي هـو الأصل في الإعراب ﴿ مداره ﴾ أي الإسناد الذي هو الأصل في المعاني المـعتورة المقتضية له ﴿ غالباً ﴾ فلا يوجد إلّا حيثما وجد الإسناد أو مـا بمـنزلته إلّا نـادراً ﴿ وهو على أقسامٍ ﴾ ثلاثة : ﴿ حدوثيٌّ واتّحاديٌّ وإضافيٌّ ﴾ ولا يحصل الأوّل إلّا بالهيئة الفعليّة، فأحد طرفيه الفعل بمفهومه الاسميّ التضمّنيّ وهو الحدث، والآخـر

(١) العنوان منّا.

الفاعل، ولا يحصل الثالث إلّا بحرف الجرّ أو ما بمنزلته، فطرفاه المضاف والمضاف إليه بالإضافة الإسناديّة التامّة ﴿ فهناك أبواب ثلاثة ﴾.

﴿ الباب الأوّل ﴾
﴿ في الفاعل ﴾

قد اختلفت كلماتهم في أنّ الأصل في المرفوعات هو المبتدأ أو الفاعل، وقد ذهب إلى كلٍّ منهما فريقٌ، واحتجّ الفريقان بما لا حجّة فيه.

والأقوى: أنّه إذا كان المسندان قابلين لكلا الإسنادين كالحدث والذات يكون الأصل هو الفاعل، فإنّ الحدث كما يصحّ أن يسند إلى الذات على وجه الحدوث بأن تقول: ضرب زيدٌ، يصحّ أن يسند إليها على وجه الاتّحاد بعد صوغ اسم الفاعل منه المنطبق على الذات بأن تقول: زيد ضارب، ولكنّ الأوّل أصلٌ للثاني.

توضيح الحال: أنّ نسبة الحدث إلى الذات في الخارج لا يكون إلّا على وجهٍ واحد، والاختلاف إنّما هو باختلاف اللحاظ.

فقد يلاحظ المتكلّم النسبة على ما هي عليه أصالةً، وهو حدوث الحدث من الذات، فيخبر عنه ويقول: ضرب زيدٌ، مثلاً.

وقد يلاحظ اتّصاف الذات بالحدث فيخبر عنه ويقول: يضرب زيدٌ، وهو مترتّبٌ على الأوّل، ولذا يصحّ أن يقال: حدث الضرب من زيدٍ فاتّصف به.

وقد يلاحظ الاتّصاف قيداً للذات فيصاغ منه صيغة الفاعل المنطبقة على الذات، وهذا اللحاظ إنّما هو بعد علم المخاطب بأصل الاتّصاف في نظر المتكلّم، ولذا اشتهر: أنّ الأوصاف قبل العلم بها أخبارٌ والأخبار بعد العلم بها أوصاف.

فالنسب في الموارد الثلاثة في الحقيقة لا تكون إلّا واحدةً والاختلاف إنّما هو

في لحاظ المتكلّم فإذا أراد المتكلّم إسناد الصفة المزبورة إلى «زيد» بالإسناد الاتّحادي وقال: زيدٌ ضاربٌ، فهو متأخّرٌ عن «يضرب زيدٌ» بمرتبتين، وعن «ضرب زيدٌ» بمراتب ثلاث.

ولعلّه ينبّه على ما بيّنّاه ما اشتهر في لسان أهل الصرف والاشتقاق، وهو قولهم: ضرب يضرب ضرباً فهو ضاربٌ وذاك مضروبٌ، فالتصدير بالفعل الماضي إشارةٌ إلى أنّه أوّل صادرٍ من المبدأ الساذج، والتعقيب بالمضارع إلى أنّه في المرتبة الثانية وأنّه صادر من الصادر الأوّل بملاحظة تقديم النظر إلى الذات، ثمّ الإتيان بالمصدر وانتصابه بالفعل إلى صدوره من الفعل بملاحظة جعل النسبة قيداً للحدث بحيث صار المجموع عنواناً منطبقاً عليه. وهل هو في المرتبة الثالثة أو في عرض المضارع من حيث صدوره من الصادر الأوّل؟ وجهان، ولعلّ الأوجه الأوّل.

ثمّ تفريع الجملة الاسميّة على الفعليّة تنبيهٌ على ترتّب الاسميّة عليها واشتقاق اسم الفاعل من المضارع، كما أنّ التعبير بضمير الغائب من جهة وجوب المطابقة بين الأصل والفرع؛ ولذا يختلف الضمير إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً وغيبةً وخطاباً وتكلّماً باختلاف الفعل، ففي التصريف: حيَّ يحيى حيوةً فهو حيٌّ، وحيّا وحييا فهما حيّان، وحيّوا وحييوا فهم أحياء.

وأمّا التعبير باسم الإشارة لا بالضمير لاسم المفعول، فلخروجه عن سلسلة المشتقّات المبنيّة للفاعل وعدم اشتقاقه من الفعل المعلوم وعدم تفرّعه عليه. نعم، لو كان الفعل المذكور قبلُ مبنيّاً للمفعول لزم الإتيان بالضمير له وباسم الإشارة للفاعل، فيقال: ضُرب يُضرَب ضرباً فهو مضروب وذاك ضارب.

فما في بعض كتب الصرف بالفارسيّة المعروف بـ«صرف مير» في مقام تعداد

الأفعال بعد قوله : « مجهولان وُرم يُورَم تا آخر » فهو وارمٌ وذاك موروم، غلطٌ من وجوه :

الأوّل : تفريع الفاعل على الفعل المجهول.

والثاني : إخراج المفعول عن كونه فرعاً له.

والثالث : أنّ مقتضى قوله : « تا آخر » عقيب الفعلين أن يقول : فهو موروم تا آخر.

فظهر بما بيّنّاه سرّ الإتيان بالفاء مع الضمير لاسم الفاعل وباسم الإشارة لاسم المفعول.

وأمّا ما ذكره بعضهم في وجه التفكيك بينهما، حيث قال : كان المتعارف بينهم عند إرادة أن يقولوا : إنّ الوصف من الفعل الفلاني هو الفلان، صدّروا هذا الوصف بلفظ « هو » إن كان غير اسم مفعول وبلفظ « ذاك » إن كان اسم مفعول، فيقولون : ضرب فهو ضاربٌ وذاك مضروبٌ، ولا بدّ ها هنا من بيان نكتتين : الأُولى : نكتة إدخال الفاء على لفظ « هو » وبيان المرجع والمشار إليه، فقيل : إنّه فاء جزاءٍ وحذف شرطه والمرجع والمشار إليه اسم الفاعل واسم المفعول، أي إذا ثبت أنّ ضَرَبَ فعلٌ فاسم فاعله ضاربٌ مثلاً، وقيل : الفاء للتفريع والمرجع أو المشار إليه فاعل ذلك الفعل أو مفعوله، ومعناه ظاهرٌ، ولا يبعد أن يكون على هذا أيضاً فاءٌ جزائيّة. الثانية : نكتة اختصاص الضمير باسم الفاعل واسم الإشارة باسم المفعول، وهي أنّ ما حكم عليه بالضارب ـ مثلاً ـ ذاتٌ ذات صفةٍ ناشئةٍ من تلك الذات، فلم يتميّز تلك الذات عن تلك الصفة غاية التميّز، فكأنّهما متّحدتان، فناسب أن يعبّر بالضمير لكونه موضوعاً للذات فقط، وهذا بخلاف اسم المفعول؛ فإنّ ما حكم عليه بالمضروب مثلاً هو ذاتٌ ذات صفةٍ غير ناشئةٍ من تلك الذات، بل واقعةٍ عليها،

فاشتمالها على الذات والصفة في غاية الوضوح، فناسب أن يعبّر باسم الإشارة الموضوع للإشارة إلى الذات والصفة. هذا ما ظهر لي في هذا المقام، انتهى.

ففي غير محلّه؛ لأنّ مرجع الضمير كالمشار إليه إنّما هو المعنى الاسمي، ذاتاً كان أو حدثاً، قال عزّ من قائل: (اعدلوا هو أقرب للتقوى)[1]، وتوهّم التجوّز في صورة الرجوع إلى الحدث في نهاية الشناعة، مع أنّه إن فرض رجوع الضمير إلى اسم الفاعل كما ذكره أوّلاً لا يجديه ما ذكره على فرض صحّته؛ لأنّ الاسم ليس ذاتاً وإن فرض رجوعه إلى الفاعل، فالتفكيك بينه وبين اسم المفعول لا وجه له، لأنّ الذات المحض هي المرجع والمشار إليه لا الصفتان، وإنّما هما محمولتان عليها، مع أنّ اسم الفاعل قد يدلّ على ذاتٍ ذات صفةٍ غير ناشئةٍ من تلك الذات كاسم الفاعل المصوغ من باب الانفعال كالمنكسِر، فإنّ الانكسار يثبت له من قِبَل الكاسر مع أنّه يقال: انكسر ينكسر فهو منكسِرٌ، هكذا الأمر في الصفات المصوغة من أفعال المطاوعة.

ثمّ إنّ ترديده في مرجع الضمير والمشار إليه لا وجه له؛ لما ظهر لك: من أنّ مرجع الضمير والمشار إليه إنّما هما الفاعل والمفعول ليس إلّا، وهكذا الأمر في ترديده في أنّ الفاء فاء جزاءٍ أو فاء تفريعٍ لرجوعهما إلى معنىً واحد، فإنّ مفاد الفاء هو الترتّب بلا مهلةٍ، وهو إمّا زمانيٌّ كقولك: جاء زيدٌ فعمروٌ، وإمّا طبعيٌّ كترتّب المعلول على العلّة والجزاء على الشرط، ومن هذا القبيل تفريع العلّة على المعلول لتأخّرها عنه وترتّبها عليه في مرحلة العلم، فتعداد معانٍ للفاء وجعلها من الألفاظ المشتركة باطلٌ، فظهر أنّ الترديد في كونها من أيّ القسمين في المقام باطلٌ. مع أنّ

---

(١) سورة المائدة، الآية ٨.

حذف الشرط ممّا لا أصل له ﴿ و ﴾ قد اتّضح بما بيّنّاه أنّ الفاعل أصلٌ فيما إذا صلح المسندان لكلا الإسنادين لا مطلقاً.

وكيف كان، فـ﴿ **هو ما أُسند إليه الفعل** ﴾ بمعناه التضمّني وهو الحدث، فإنّه بمعناه المطابقي المركّب من الحدث والإسناد الحدوثي لا يقبل إسناداً آخر وإلّا لزم التكرّر في الحدوث، بل صيرورة الحدوث حدثاً إن كان الطاري حدوثيّاً، واتّحاد الفعل مع فاعله وانطباقه عليه إن كان اتّحاديّاً، وإضافته إليه إن كان إضافيّاً، وبطلان اللوازم بيّنٌ، مع أنّ الإسناد الحدوثي والإضافي إنّما يتحصّلان بالهيئة الفعليّة وحرف الجرّ أو ما بمنزلته، وليس في المقام حرف جرٍّ ولا هيئةٌ فعليّةٌ سوى هيئةٍ واحدةٍ. على أنّ القابل للإسناد إنّما هو المعنى الاسميّ المستقلّ فالفعل بمعناه المطابقي لا يقبل الإسناد في حدّ نفسه.

﴿ قياماً أو وقوعاً ﴾ أي إسناد قيامٍ نحو: ضرب زيدٌ وعلم بكرٌ، أو وقوعٍ نحو: ضُرب عمروٌ وعُلم ذلك، سواء كان الإسناد على وجه الإخبار كالأمثلة المتقدّمة، أو على وجه الإنشاء كاضرب وليُضرب زيدٌ.

واعلم أنّ المراد من القيام ما يقابل الوقوع، سواء كان قياماً حقيقةً كقيام العلم بالعالم فإنّه صفةٌ قائمةٌ به تحقيقاً، أو لا كقيام الضرب بالضارب فإنّه صادرٌ من الفاعل تحقيقاً لا قائمٌ به كما هو ظاهر.

ثمّ إنّي نبّهت بقولي: «قياماً أو وقوعاً» على أنّ ما سمّوه نائباً عن الفاعل ومفعولَ ما لم يسمَّ فاعله إنّما هو الفاعل المسمّى الذي يقتضيه الفعل، فإنّ الفعل المشتمل على الإسناد الوقوعي إنّما يقتضي الفاعل الذي يقوم به الحركة الوقوعيّة وهو المضروب، فكما أنّ «انكسر» لا يقتضي سوى المنكسِر ولا فاعل له سواه، فكذلك الفعل المجهول لا يقتضي إلّا ما قام به الحركة الوقوعيّة ولا فاعل له سواه.

ولا ينافي ذلك كون المضروب مفعولاً للفعل المعلوم؛ فإنّ وقوع اسمٍ مفعولاً لفعلٍ لا ينافي مع وقوعه فاعلاً لفعلٍ آخر وإن اتّحدا مادّةً، كما أنّه لا منافاة بين وقوع مبدء حركةٍ للمسمّى وفعلاً للفاعل في موردٍ ووقوعه مسمّىً لحركةٍ وفاعلاً لفعلٍ في موردٍ آخر، فإنّ الكوز ـ مثلاً ـ مفعولٌ لكسرت وفاعلٌ لانكسر، والضرب حركةٌ للمسمّى في «ضرب» وفاعلٌ في «وقع الضرب».

كشف الحال فيه: أنّ الحدّ الذاتي للفعل ـ كما نبّأنا به مهبط الوحي، مولانا أمير المؤمنين[1]، عليه وعلى أبنائه الطاهرين أفضل صلوات المصلّين ـ هو: ما أنبأ عن حركة المسمّى، فحقيقته متقوّمةٌ بالإنباء عن حركةٍ مضافةٍ إلى المسمّى، وإضافتها إليه من قبيل إضافة الحركة إلى ذيها وهو المتحرّك، فانطبق عنوان الفعل على الحدث المسند بالإسناد الحدوثي باعتبار انطباق عنوان الحركة عليه، كما انطبق عنوان الفاعل على المسمّى المسند إليه كذلك باعتبار صيرورته متحرّكاً وذا حركةٍ، فالعنوانان متلازمان ولا يعقل انفكاك أحدهما عن الآخر، فلو كان الفعل المجهول فعلاً لم يسمّ فاعله لزم انطباق عنوان الحركة على الحدث المسند بالإسناد الحدوثي من دون انطباق عنوان المتحرّك على المسمّى المسند إليه كذلك، وهو خلفٌ، بل يلزم خروج الفعل عن حقيقته لعدم إنبائه حينئذٍ عن حركةٍ مضافةٍ إلى ذيها.

فإن قلت: يمكن أن يراد من إضافة الحركة إلى المسمّى ما يعمّ إسنادها إلى ذيها وإلى من وقع عليها، فلا إشكال.

قلت: النسبتان متقابلتان ولا يمكن أن يراد منها كلّ واحدٍ منهما، وإلّا لزم مفسدة استعمال المشترك في أكثر من معنى، ولا جامع بينهما إلّا إذا قطع النظر عن

---

(١) بحار الأنوار ٤٠: ١٦٢.

خصوصيّة النسبتين. ومعلومٌ لمن له أدنى دربة أنّ الخصوصيّة ملحوظةٌ في المقام، بل لا تستفاد من إضافة الحركة إلى المسمّى إلّا إضافتها إلى المتحرّك وذيها، كما لا يخفى على الفطن العارف بأساليب الكلام.

فاتّضح غايه الاتّضاح: أنّ الطرف للإسناد الوقوعي في الفعل فاعلٌ له وإن كان مفعولاً للفعل المعلوم، ولا منافاة بينهما. ولقد تنبّه لما بيّنّاه الزمخشري والشيخ عبد القاهر حيث حكما بأنّه فاعلٌ اصطلاحاً، ومن غفل عن حقيقة الحال زعم أنّ نزاعهما إنّما هو في النسبة.

ثمّ اعلم أنّ المراد بالإسناد أعمّ من الإيجاب والسلب، فإنّهما طرفان للإسناد ونحوان منه، لأنّهما إنّما يتعلّقان بالمسند لا بالإسناد، فهو ثابتٌ على كلا التقديرين وإنّما ينتفي الإسناد في مقام التعداد، فما توهّمه جمعٌ: من انتفائه في صورة النفي، وهمٌ ظاهر.

واعلم أيضاً أنّ المراد من «القيام» و«الوقوع» القيام والوقوع الربطيّان بمعنى الاختصاص الناعت، فلا ينتقض عكس الحدّ بنحو: قرب زيدٌ ومات عمروٌ، ضرورة قيام القرب والموت بالقريب والميّت بمعنى الاختصاص الناعت، فلا حاجة إلى أن يقال: «على جهة القيام به»، كما صنعه بعضهم.

﴿ مقدّماً كان الفعل نحو ضرب زيدٌ، أو مؤخّراً نحو زيدٌ ضرب ﴾ لأنّ الاسم في الصورتين مسندٌ إليه للفعل بمعناه الحدثيّ التضمّني بالإسناد الحدوثي.

وتوهّم: أنّ الفعل في صورة تأخّره مسندٌ إلى الضمير المستتر فيه والجملة خبرٌ عن الاسم المتقدّم، باطلٌ من وجوه:

الأوّل: أنّ استتار الضمير ثابتٌ في الصورتين؛ لما عرفت من تقوّم حقيقة الفعل به، فإن كان الاسم المتقدّم مبتدأً من جهة استتار الضمير في الفعل لزم ذلك في

صورة تأخّره عنه أيضاً.

والثاني: أنّ مرجع استتار الضمير في الفعل إلى دلالته على فاعلٍ ما تبعاً والتزاماً، لا إلى استتار الضمير فيه حقيقةً كما عرفت، فهو مفردٌ لا جملة، فمرجع جعل الجملة خبراً إلى جعل الفعل بمعناه المطابقي خبراً ومسنداً، وقد ظهر لك استحالته.

والثالث: أنّ الجملة على فرض انعقادها وإسنادها إلى الاسم المتقدّم لا يكون إسنادها إلّا على وجه الاتّحاد، لأنّ الإسناد الحاصل من الهيئة التركيبيّة لا يكون إلّا اتّحاديّاً، فيلزم حينئذٍ اتّحاد الفعل وفاعله مع الاسم المتقدّم، وفساده ظاهر.

فاتّضح غاية الاتّضاح: أنّ الاسم المتقدّم ـ كالمتأخّر ـ فاعلٌ للفعل ومسندٌ إليه بالإسناد الحدوثي، والتفصيل بينهما ـ كما اشتهر بين القوم تبعاً للبصريّين ـ غلطٌ فاحش، فالحقّ ما اختاره الكوفيّون: من وحدة الإسناد في الصورتين وعدم اختلاف التركيب باختلاف تقديم الاسم وتأخيره.

فإن قلت: ما ذهب إليه الجمهور من كون الاسم المتقدّم على الفعل مبتدأً، مجرّدُ اصطلاحٍ منهم، ولا يبتني على اختلاف التركيب وتعدّد الإسناد ـ كما زعمت ـ فالنزاع بينهم لفظيٌّ اصطلاحيٌّ، ولا مشاحّة فيه، كما هو ظاهر.

قلت: هذا التوهّم إنّما نشأ من قصور النظر وقلّة التأمّل؛ ضرورة أنّ الفاعليّة والابتداء في اصطلاحهم سنخان من التركيب ونحوان منه، ولا يندرج أحدهما تحت الآخر بوجهٍ، فلا يعقل اتّحاد الفاعل والمبتدأ في التركيب والإسناد.

يدلّك على ما بيّنّاه ـ مع وضوحه وظهوره ـ أُمور:

الأوّل: عقد بابين لهما؛ إذ لو كان أحدهما عين الآخر أو أعمّ منه لم يكن لجعل أحدهما قسيماً ومقابلاً للآخر وجهٌ.

والثاني: اختلافهم في أنّ الأصل في المرفوعات هو المبتدأ أو الفاعل، إذ لو اندرج أحدهما تحت الآخر لم يكن لجعل أحدهما أصلاً والآخر فرعاً معنى.

والثالث: اختلاف أحكام المبتدأ والفاعل: من استحقاق الأوّل التقدّم على خبره والثاني التأخّر عن فعله، بل استيجابه عند الجمهور، إلى غير ذلك من الأحكام المختلفة.

والرابع: تصريح كلماتهم بأنّ «زيدٌ ضرب» جملةٌ اسميّةٌ كبرى دون «ضرب زيدٌ».

فإن قلت: لو اتّحد التركيب في الصورتين لوجب تجريد الفعل عن علامتي التثنية والجمع في صورة تأخّره عن المسند إليه، كما وجب ذلك في صورة تقدّمه عليه، مع أنّه لا شبهة في وجوب إلحاق العلامة عند تقدّمه على الفعل.

قلت: أوّلاً: اختلافهما في تجريد الفعل وعدمه لا يدلّ على اختلافهما في التركيب، بل يمكن أن يكون من أحكام تقديم الفعل وتأخيره عن المسند إليه.

وثانياً: أنّ وجوب إلحاق العلامتين عند تأخّر الفعل غير معلومٍ، بل يستفاد من التصريح وجوب التجريد على مذهب الكوفيّين حينئذٍ.

قال فيه: فإن قلت: ما فائدة الخلاف بين أهل البلدين؟ قلت: فائدته تظهر في التثنية والجمع، فنقول على رأي الكوفيّين: الزيدان قام والزيدون قام بالإفراد فيهما، ولا يجوز ذلك على رأي البصريّين، انتهى.

﴿ تامّاً ﴾ كان ﴿ أو ناقصاً ﴾ وما اشتهر بينهم: من عدم كون المرفوع بالفعل الناقص فاعلاً له حقيقةً وأنّ تسميته فاعلاً أحياناً مجازٌ تشبيهاً به، في غير محلّه؛ لأنّ كلّ فعلٍ لا بدّ له من فاعلٍ، ولا يعقل صدق حركة المسمّى على مفهومٍ من دون أن يصدق المتحرّك على مسمّى الذي قامت هي به، فمرفوع الفعل الناقص فاعلٌ له

حقيقةً وإن اشتهر تسميته اسماً له.

﴿ أو ما بمنزلته ﴾ أي ما بمنزلة الفعل في الإسناد الحدوثي، وهو اسم الفعل نحو «هيهات العقيق» أي بعد، و «سرعان زيدٌ» أي سرع.

ويلحق به المصدر فإن نسبته إلى فاعله ـ مع كونها من قبيل نسبة المضاف إلى المضاف إليه حاصلة من الهيئة التركيبيّة، وحقّها أن تحصل بالإضافة، ولذا كثر استعماله مضافاً وقلّ استعماله معرَّفاً أو مجرَّداً سيّما إذا ذكر فاعله ـ إنّما تكون على وجه الحدوث؛ ولذا يلحق بالفعل، وصحّ استعمال فاعله مرفوعاً، ولكنّه في غاية الندرة.

وأمّا الصفات والظروف فلا تكونان بمنزلة الفعل في الإسناد، لأنّ إسنادهما إلى مرفوعيهما إنّما يكون على وجه الاتّحاد والإضافة، فلا يصدق عنوان الفاعل عليهما لدورانه مدار الإسناد الحدوثي، وإنّما يكون مرفوع الصفات مبتدأً مسنداً إليه، ومرفوع الظروف مسنداً مضافاً.

توضيح الحال: أنّ الفاعل إنّما يكون مسنداً إليه ـ كما يفصح عنه كلماتهم ـ ومرفوع الظروف المعتمدة على نفيٍ أو استفهامٍ إنّما يكون فاعلاً لها عندهم بزعم أنّه مسندٌ إليه لها بتقدير متعلّقٍ لها وتضمّنها معناه، وسيظهر لك تفصيلاً فساده إن شاء الله تعالى. والمسند إليه يعمّ الفاعل والمبتدأ، فلا بدّ من تخصيص كلٍّ منهما بنوعٍ منه وإلّا اختلطا ولم يتقابلا، ولمّا لم يكن له إلّا نوعان، الاتّحادي والحدوثي، يختصّ كلٌّ منهما بأحدهما، ومعلومٌ أنّ الفاعل لا يختصّ بالاتّحادي وإلّا لزم عدم انطباقه على ما أُسند إليه الفعل، فيختصّ لا محالة بالحدوثي والمبتدأ بالاتّحادي.

فإن قلت: يمكن تنويعه ـ باعتبار اقتضاء المسند إيّاه وعدمه ـ إلى نوعين آخرين وجعل الفاعل عبارةً عن الأوّل والمبتدأ عن الثاني، فينطبق الفاعل حينئذٍ

على مرفوعي الفعل والصفات معاً.

قلت: أوّلاً: إنّ اتّحاد مرفوع الصفات معها في الصدق يأبى عن صدق عنوان الفاعل عليه، ضرورة أنّ المتّحد إنّما يكون عين المتّحد معه لا فاعلاً له وإن كان فاعلاً للمبدأ المأخوذ منه هو.

وثانياً: إنّ الفعل إنّما يقتضي الفاعل من جهة هيئته الاشتقاقيّة الدالّة على الإسناد المقتضي للمسند إليه، وأمّا الصفاتِ فلا تقتضي بهيئتها الاشتقاقيّة طرفاً آخر لأنّها إنّما تفيد نسبة الحدث إلى ذاتٍ ما على وجهٍ ينطبق عليها، فمفهوم الصفة إنّما هو عنوانٌ منطبق على الذات، فهي كالجوامد منبئةٌ عن مسمّى ولا تستلزم طرفاً آخر، وإنّما تقتضي طرفاً آخر من قِبَل التركيب الإسناديّ كالجوامد، فحالها حالها بعينها في هذه الجهة.

وبهذا البيان ظهر أنّ الصفات لا تكون عاملةً ورافعةً لمرفوعاتها إلّا بناءً على القول بأنّ الأخبار عاملةٌ ورافعةٌ لمبتدئاتها.

فإن قلت: لو كان الاسم المرفوع بعد الصفات مبتدأً مخبراً عنه بها وجب مطابقتها إيّاه إفراداً وتثنية وجمعاً، مع أنّه يصحّ: أقائمٌ الزيدان؟ وأقائم الزيدون؟ بالإفراد اتّفاقاً.

قلت: مطابقة الخبر إنّما تجب في صورة تأخّره عن المبتدأ، وأمّا مع التقدّم فيجوز التجريد والمطابقة، فالصفة كالفعل في هذه الجهة. وما اشتهر بينهم: من وجوب مطابقة الصفة إذا كانت خبراً لأجل استتار ضمير المسند إليه فيها، في غير محلّه؛ لما عرفت وستعرف: من انحصار الاستتار في الفعل.

فإن قلت: لو كان المسند إليه للصفة مبتدأً دائماً ولم يجز كونه فاعلاً لها لزم أن يكون «أبوه» في قولك: جاءني زيد راكباً أبوه، ومررت بزيد الراكب أبوه، مبتدأً

بلا خبر إن لم تجعل الصفة خبراً عنه، ومبتدأ منصوب الخبر أو مجروره من دون ناسخ إن جعلت خبراً عنه، بل يلزم أن تكون مستعملةً حينئذ على وجهين مختلفين خبراً أو حالاً أو نعتاً.

قلت: الصفة في المثالين خبرٌ عنه، وانتصابها أو انخفاضها ليس باعتبار كونها حالاً أو نعتاً حتّى يلزم استعمالها على وجهين مختلفين، بل باعتبار أنّ الجملة حالٌ في المثال الأوّل ونعتٌ في الثاني، فلا فرق في المعنى بين قولك: جاءني زيدٌ راكباً أبوه، وجاءني زيدٌ أبوه راكبٌ، وبين قولك: مررت برجلٍ راكبٍ أبوه ومررت برجل أبوه راكبٌ. والقوم لمّا لم يعطوا النظر حقّه في الأمثلة المزبورة وما ضاهاها وتبع الخلف السلف من غير تحقيقٍ تامّ -كما هي عادتهم في أغلب المقامات بحيث صارت مخالفتهم عند قاصريهم بدعةً وموافقتهم سنّةً بل فريضةً- اتّفقوا على أنّ الصفة المتقدّمة على المسند إليه محلٌّ لاعتوار المعاني المختلفة التي يختلف باختلافها الإعراب رفعاً ونصباً وجرّاً، فحكموا بأنّ الصفة في نحو: «زيدٌ قائمٌ أبوه» خبرٌ لزيد، وفي «جاءني زيدٌ راكباً» أبوه حالٌ عنه، وفي «مررت بزيد الراكب أبوه» نعتٌ له، اغتراراً بظاهر ما رأوه من طروّ أنواع الإعراب عليه، ولم يتفطّنوا أنّ الخبر والحال والنعت إنّما هي مضمون الجملة لا المفرد؛ إذ لو كان «قائم» في المثال المزبور خبراً عن «زيد» لزم أن يكون مسنداً إليه وإلى «أبوه» في استعمالٍ واحد، وأن يتّحد معهما في الوجود، فيلزم ثبوت القيام لهما، وهو باطل قطعاً، وهكذا الأمر في المثالين، فإنّ الحال خبرٌ عن ذي الحال والصفة عن الموصوف في المعنى، فلو كانت الصفة حالاً عن زيد ونعتاً له مع كونها مسندةً إلى «أبوه» لزم ثبوت الركوب لهما، وبطلانه غنيٌّ عن البيان.

فانكشف غاية الانكشاف: أنّه كما يكون الخبر والنعت والحال مع تقدّم

المسند إليه جملةً، فكذلك مع تقدّم المسند، والاختلاف إنّما هو في الآثار اللفظيّة.

والحاصل: أنّ الجملة المشتملة على الإسناد الاتّحاديّ إن لم تقع قيداً وجب ارتفاع طرفيه مطلقاً، وإن وقعت قيداً فكذلك مع تقدّم المسند إليه، وأمّا مع تقدّم المسند وهي الصفة فيظهر أثر إعراب القيد عليها رفعاً أو نصباً أو جرّاً. ولا يقدح في ذلك منافاته للقواعد المقرّرة عندهم؛ لأنّ القواعد المضروبة إنّما تعتبر إذا وافقت استعمالات أهل اللسان، وأمّا مع مخالفتها لها وقيام الدليل على خلافها فيجب الإضراب عنها وضرب قاعدةٍ موافقةٍ لها، فالقاعدة المعتبرة ما قرّرناه لا ما قرّروه.

وإذا اتّضح لك حدّ الفاعل وأنّه ينحصر في ما أُسند إليه الحدث بالإسناد الحدوثي، فاعلم: أنّه يتقوّم الفعل الذي هو المسند بالإسناد الحدوثي بالإنباء عن حركة المسمّى على ما ظهر لك في حدّه، فينبئ عن فاعلٍ ما أو الفاعل المعيّن باختلاف صيغه، وهو المسمّى الذي أُضيف إليه الحركة في حدّه تبعاً للإسناد المتكفّل له هيئته الفعليّة، فهو مستترٌ فيه أبداً، لانفهامه منه واستحالة انفكاكه منه، فلا يتطرّق فيه الحذف.

وما توهّم: من حذفه في مواضع، منها: فاعل الفعل المؤكّد نحو: ضرب ضرب زيد، ومنها: فاعل الفعل المفرّغ نحو: ما قام إلّا زيد، ومنها: الفاعل الذي يكون حرف مدٍّ وقد اتّصل به ساكنٌ نحو: ضربا القوم وضربوا الرجل واضربي ابنك واضربُن واضربِن، وَهَمٌ؛ لما عرفت من وجوب استتار الفاعل في الفعل وتقوّمه به، والمحذوف في الصورة الأخيرة إنّما هي العلامة؛ لأنّ الحروف المذكورة إنّما هي علائم لكيفيّة الإسناد إلى الفاعل على ما عرفت، ولا حذف في الأُوليين أصلاً، غاية الأمر أنّه لم يؤت فيهما بما يفسّر المستتر، بل التحقيق في صورة التأكيد أنّه اكتفي

فيها بمفسّرٍ واحد، والظاهر المنطبق عليه مفسِّرٌ للمستتر إن كان مبهماً نحو: ضرب زيد، أو مؤكّدٌ له إن كان معيّناً نحو: اسكن أنت، فما اشتهر بينهم: من ظهور الفاعل في الأوّل، باطلٌ لا وجه له.

ثمّ اعلم أنّ المستتر من مقولة المعنى لا اللفظ، والتعبير عنه بالضمير استعارةٌ كما عرفت مراراً، فإن كان مبهماً ولم يتعلّق الغرض بتعيينه نحو: لا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمنٌ، أو ظهر تفسيره من القرينة لفظيّةً كقولك: «نعم قام» في جواب قول القائل: هل قام زيد؟ أو حاليّة كقوله تعالى: (كلّا إذا بلغت التراقي)[١] اكتفي به ولم يحتج إلى ظاهرٍ يفسّره، وإلّا فلا بدّ من ظاهرٍ يفسّره.

وما توهّم: من استتار الضمير فيه تحقيقاً، وعوده إلى ما تقدّم ذكره صريحاً أو إلى ما دلّ عليه الفعل أو الحال المشاهدة، باطلٌ لا وجه له.

والعجب من غفلتهم عمّا بيّنّاه في هذا المقام مع تصريحهم بكون المستتر معنىً منويٌّ مع اللفظ، وأنّ التعبير عنه بالضمير استعارةٌ، ولا يكون الظاهر المنطبق على المستتر إلّا اسماً محضاً قائماً به الحدث أو واقعاً عليه؛ لأنّ المستتر وهو المسمّى الذي أُضيف إليه الحركة المنحلّة إلى الحدث والإسناد إنّما يكون مفهوماً اسميّاً خالصاً، سواء كان الإسناد إليه على وجه القيام أو الوقوع، فالاسم الظاهر المنطبق عليه المفسِّر له لا بدّ أن يكون اسماً محضاً وإلّا لا ينطبق عليه.

فما اشتهر بينهم: من التفصيل بين ما تعارف التعبير عنه بالفاعل وما سمّوه نائباً عنه، والحكم بعدم اعتبار الاسم المحض إلّا في الأوّل، وبجواز وقوع الظرف أو المجرور أو المصدر نائباً عنه عند فقد المفعول به في الكلام، باطلٌ لا أصل له؛ لأنّها

---

(١) سورة القيامة، الآية ٢٦.

لا تنطبق على المسمّى المستتر في الفعل، إلّا المجرور بحرفٍ زائدٍ فإنّه ينطبق على الفاعل بقسميه نحو: ما جاءني من أحد، وما ضرب من أحد. نعم، قد ينزّل الظرف والمصدر منزلة المسمّى الواقع عليه الحدث فينطبقان عليه ويخرجان عن الظرفيّة والمصدريّة، أي كونه مفعولاً مطلقاً حينئذٍ.

ويدلّ على ذلك ما صرّحوا به: من اشتراط نيابة الظرف والمصدر عن الفاعل بكونهما متصرّفين؛ إذ لو صحّت نيابتهما عن الفاعل مع بقائهما على الظرفيّة والمصدريّة لم يكن لاشتراط التصرّف حينئذٍ وجهٌ، وأمّا المجرور بحرفٍ غير زائدٍ فلا ينطبق عليه حتّى تنزيلاً لا بنفسه ولا مع حرف الجرّ كما هو ظاهر.

فما ذهب إليه الجمهور من كونه بنفسه نائباً، كالقول بأنّهما معاً نائب، في غير محلّه. وأسخف منهما ما نسب إلى الفرّاء: من أنّ النائب هو حرف الجرّ فقط.

فإن قلت: بناءً على ما ذكرت، من عدم قبول المجرور النيابة يلزم خلوّ الفعل المجهول عن النائب إذا لم يكن في البين إلّا المجرور، نحو: ضُرب في الدار.

قلت: النائب عن الفاعل الذي هو نفس الفاعل عندنا مستترٌ في الفعل أبداً، فلا يلزم خلوّه عن النائب، وإنّما يلزم خلوّه عن المفسّر، ولا مانع منه؛ إذ لا حاجة إليه إذا لم يتعلّق الغرض بالتعيين.

فإن قلت: هذا إنّما يتمّ في الفعل المتعدّي الذي يتعدّى عن الفاعل إلى المفعول به، فيستتر حينئذٍ المفعول الذي وقع عليه الفعل، وأمّا الفعل اللازم الذي لا يتجاوز عن الفاعل فليس له مفعولٌ به حتّى يستتر في الفعل المجهول، فاللازم حينئذٍ عدم صحّة صوغ الفعل المجهول منه، مع أنّ صحّة صوغه منه بمكانٍ من الوضوح.

قلت: لا شبهة في أنّ صيغة المجهول إنّما تفيد إسناد الحدث إلى ذاتٍ ما وقوعاً، فمع عدم تحقّقه تحقيقاً لا بدّ من تحقّقه تنزيلاً فيستتر فيه حينئذٍ المسمّى الذي اعتبر

وقوع الحدث عليه تنزيلاً، وهو إمّا مصدر الفعل المذكور كما نسب إلى بعضٍ، أو أعمّ منه ومن الزمان والمكان كما نسب إلى آخر.

وبما بيّنّاه ظهر أنّ ما نسب إلى الفرّاء: من أنّ الفعل حينئذٍ فارغٌ لا ضمير فيه، في غاية السخافة؛ لاستلزامه خروج الفعل عن كونه فعلاً حينئذٍ؛ لما اتّضح لك غاية الاتّضاح: من تقوّم الفعل بدلالته على المسمّى تبعاً، المعبّر عن بالضمير المستتر استعارةً.

فإن قلت: المصدر عين الحدث فكيف يصحّ جعله مسمّىً واقعاً عليه الحدث تنزيلاً؟

قلت: العينيّة إنّما تمنع من الإسناد التحقيقي، وأمّا التنزيلي فلا، فإسناد الحدث إلى نفسه على وجه الوقوع كنايةٌ عن تحقّقه قطعاً.

ثمّ اعلم: أنّه إن وجد في اللفظ مفعولٌ به اختصّ تفسير المستتر به فيرفع على وجه النيابة عندهم وعلى الفاعليّة عندنا؛ لأنّه طرف وقوع الحدث تحقيقاً فلا يصار إلى غيره إلّا عند فقده، ضرورة عدم جواز المصير إلى التنزيل إلّا عند التعذّر عن الأصل، فإن اتّحد المفعول به تعيّن له، وإن تعدّد فلك الخيار في جعل واحدٍ مفسّراً مرفوعاً والباقي منصوباً إلّا ثاني باب «علمت» وثالث باب «أعلمت»، فلا يصلحان له عند الجمهور.

وليعلم أنّ الظاهر المنطبق على المستتر قد يتمحّض في كونه مفسّراً أو مؤكّداً له بأن يؤتى مؤخّراً عن الفعل تابعاً له كقولك: ضرب زيد، واستقم أنت، أو مقدّماً عليه من دون أن يقع في تركيبٍ آخر كقولك: زيد ضرب، وأنت اضربه، وقد لا يتمحّض فيه بأن يقدّم عليه ويقع في تركيبٍ آخر كقولك: رأيت رجلاً جاءني، ومررت برجلٍ أكرمني، فإن تمحّض فيه يرفع على الفاعليّة بالتبعيّة لا بالأصالة كما

هو ظاهرٌ. وإن لم يتمحّض فيه يعرب بحسب ما يقتضيه العامل الذي دخل عليه نحو المثالين المتقدّمين. ولا يقدح في ذلك انجراره بحرفٍ زائدٍ في نحو قولك: ما جاءني من أحدٍ، و (كفى بالله شهيداً)[١] و (هيهات هيهات لما توعدون)[٢] لأنّ المراد ارتفاعه اقتضاءً واستحقاقاً فلا ينافي عدمه لأجل مانعٍ يمنعه.

ويتجرّد الفعل عن علامتي التثنية والجمع غالباً إن كان المفسّر مؤخّراً عنه كقام الزيدان، وقام الزيدون، استغناءً بالمفسّر عن العلامتين، وقد يلحقانه فيقال: قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وسمّاه بعضهم بـ«لغة أكلوني البراغيث» وبعضٌ آخر بـ«لغة يتعاقبون فيكم ملائكة» وذكر بعضهم أنّها من لغة «أزد شَنَوُءه».

وقد اختلفت كلماتهم في لواحق الأفعال حينئذٍ، فقيل: إنّها علاماتٌ تدلّ على التثنية والجمع وليست بضمائر، وقيل: إنّها ضمائر. والقائلون به اختلفوا فيما بعدها، فمنهم: من ذهب إلى أنّه بدلٌ عنها، ومنهم: من ذهب إلى أنّه مبتدأٌ والجملة المتقدّمة خبرٌ عنه.

أقول: قد عرفت أنّ لواحق الأفعال علاماتٌ مطلقاً، سواء قدّم المفسِّر أم أُخّر، فلا يعقل التفصيل بينهما بجعلها ضمائر في الصورة الأُولى وعلامات في الصورة الثانية.

وقد تبيّن بهذا البيان أنّ جعل الظاهر بدلاً عنها غلطٌ أيضاً، وإنّما هو بدلٌ أو بيانٌ للمستتر دائماً. وأمّا جعله مبتدأً والجملة خبراً عنه فقد عرفت بطلانه بما لا مزيد عليه.

---

(١) سورة النساء، الآية ٧٩.

(٢) سورة المؤمنون، الآية ٣٦.

وإلّا يكن المفسّر مؤخّراً عنه اُلحقت العلامات به، فيقال: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، رفعاً للالتباس، إذ لو قيل الزيدان قام ـ مثلاً ـ لتوهّم السامع أنّ المستتر مفردٌ لأنّ الظاهر المتقدّم ليس كالمتأخّر نصّاً في كونه مفسِّراً للمستتر، فيحتمل أن يكون غرض المتكلّم قام أبوهما أو غلامهما ـ مثلاً ـ واكتفى بقرينةٍ خفيّةٍ.

وإذا كان الظاهر مؤنّثاً فإن كان مقدّماً على الفعل وجب إلحاق علامة التأنيث به مطلقاً، سواء كان المؤنّث حقيقيّاً نحو: هند قامت، أو مجازيّاً نحو: الشمس طلعت رفعاً للالتباس.

وإلّا يكن مقدّماً، فإن كان مؤنّثاً حقيقيّاً فكذلك يجب إلحاق العلامة به نحو: قامت هند، إلّا مع الفصل بإلّا نحو: ما قام إلّا هند، أو غيره نحو: قام في الدار هند، أو مع قصد الجنس نحو: نعم المرأة هند، فيترجّح ترك العلامة في المثالين الأوّل والثالث، والإلحاق في المثال الثاني.

وإن كان مجازيّاً فلك الخيار في إلحاق العلامة بالفعل وعدمه، فتقول: طلعت شمسٌ وطلع شمس. وفي حكمه الجمع المكسّر، فتقول: قام الرجال على التأويل بالجمع، وقامت الرجال على التأويل بالجماعة، وما لا واحد له من لفظه نحو «نسوة»، فتقول: قال نسوة وقالت النسوة، وأمّا الجمع السالم فحكمه حكم واحده.

وقد يأتي الفعل بلا علامةٍ مع عدم الفصل وعدم قصد الجنس، حكى سيبويه عن بعضهم «قال فلانة» وهو قياسٌ لا سماعٌ كما زعمه ابن هشام؛ لما عرفت من أنّ صيغة المذكّر لم توضع للمذكّر وإنّما وضعت للأعمّ، وإلّا لم يجز مجيئها للمؤنّث أصلاً، فهو قياسٌ قليل الاستعمال كما أفهمه كلام ابن مالك.

والأصل في مفسِّر الفاعل الذي هو بمنزلة الفاعل ـ أي ما يقتضي أن يكون عليه في حدّ نفسه ـ تقدّمه على المفعول، ولهذا شاع نحو ضرب غلامَه زيدٌ؛ لتقدّم

مرجع الضمير ـ وهو زيد ـ رتبةً، فلا يلزم الإضمار قبل الذكر مطلقاً بل لفظاً فقط، وذلك شائع، بل يمكن أن يقال حينئذٍ برجوع الضمير إلى المستتر المتقدّم لفظاً ورتبة، وشذّ نحو ضرب غلامُه زيداً، بل قيل يمتنع، والأظهر جوازه على شذوذٍ كما اختاره ابن مالك.

ويجب ذلك الأصل إذا خيف اللبس بين المفسِّر والمفعول لعدم ظهور الإعراب وعدم قرينةٍ تميّز المفسّر عن المفعول، سواء كانا مقصورين أم اسمي إشارة أم موصولين أم مضافين إلى الياء على ما اختاره أكثر المتأخّرين، وخالفهم في ذلك ابن الحاجب على ما حكي عنه، فقال في نقده ـ على المقرب لابن عصفور ـ: لا يوجد شيءٌ من هذه الأغراض الواهية في كتاب سيبويه محتجّاً بأنّ العرب تجيز تصغير عمرو وعُمَر على عمير مع وجود اللبس، وبأنّ الإجمال من مقاصد العقلاء، وبأنّه يجوز أن يقال: زيدٌ وعمروٌ ضرب أحدهما الآخر، وبأنّ تأخير البيان لوقت الحاجة جائزٌ عقلاً باتّفاق وشرعاً على الأصح، وبأنّ الزجّاج نقل في معانية أنّه لا خلاف بين النحويين في أنّه يجوز في نحو: (ما زالت تلك دعويهم)[1] كون «تلك» اسمها و«دعويهم» الخبر وبالعكس، انتهى.

أقول: نعم، الإجمال في الكلام من مقاصد العقلاء كما ذكره، ولكنّه فرقٌ بينه وبين الالتباس؛ لأنّه ناشٍ عن إرادة خلاف الظاهر من دون قرينةٍ صارفةٍ فيوجب نقض الغرض لدلالة الكلام حينئذٍ على الظاهر الذي هو خلاف مرامه، بخلاف الإجمال فإنّه ناشٍ من عدم ظهور الكلام في شيءٍ فلا يوجب نقض الغرض ولا فوت المقصود؛ لعدم تعلّق القصد حينئذٍ إلّا بالإبهام والإجمال، والمقام من قبيل

---

(١) سورة الأنبياء، الآية ١٥.

الالتباس لا الإجمال لأنّ الظاهر أنّ المقدّم هو الفاعل.

فالوجوه الثلاثة الأُول غير متوجّهةٍ؛ لأنّها راجعةٌ إلى جواز الإجمال لا الالتباس، مع أنّها راجعةٌ إلى وجهٍ واحد، وهو ثبوت الإجمال في كلامهم وعدم المانع منه عقلاً وعرفاً. والوجه الأوّل والثالث إنّما يكونان مثالين لا دليلين مستقلّين.

وأمّا الرابع، فتوجّهه عليهم يتوقّف على أن يكون غرضهم من عدم الجواز عدمه مع ثبوت اللبس عند التكلّم وإن فرض تأخّر وقت الحاجة عنه وانتفائه عنده، وهو غير معلومٍ لأنّ كلامهم إنّما ينظر إلى عدم الجواز مع ثبوت اللبس وبقائه.

وأمّا الخامس، فعدم توجّهه أظهر لأنّ التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم «زال» بخبره؛ لأنّ الأوّل يوجب نقض الغرض بخلاف الثاني، لأنّ الاسم والخبر متّحدان في الخارج مختلفان بالاعتبار، فتأمّل.

وأمّا عدم وجوده في كتاب سيبويه فلا يدلّ على شيءٍ لأنّ المسائل إنّما تتكامل بتلاحق الأفكار.

ويمتنع ذلك الأصل إذا أوجب انفصال الضمير نحو: ضربك زيدٌ فإنّ تقديم المفسّر فيه يؤدّي إلى انفصال الضمير، وهو غير جائزٍ مع إمكان الاتّصال.

وما وقع منهما أي المفسّر والمفعول محصوراً فيه بإلّا أو بإنّما وجب تأخّره، فيجب تأخّر المفسّر في نحو: ما ضرب عمرواً إلّا زيدٌ، وإنّما ضرب عمرواً زيدٌ؛ إذ المقصود حصر مضروبيّة عمروٍ في زيد، فلو قُدّم والحال هذه وقيل: ما ضرب زيدٌ إلّا عمرواً، وإنّما ضرب زيدٌ عمرواً، كان معناه انحصار ضاربيّة زيدٍ في عمروٍ فينقلب المعنى.

ويجب تأخّر المفعول في نحو: ما ضرب زيدٌ إلّا عمرواً، وإنّما ضرب زيدٌ

عمرواً؛ إذ المقصود حينئذٍ حصر ضاربيّة زيدٍ في عمروٍ، فلو قُدّم انقلب المعنى، هذا.

وقد جوّز بعضهم تقديم المحصور بإلّا مقروناً بها نحو: ما ضرب إلّا زيدٌ عمرواً؛ لعدم الالتباس، وهو كذلك إلّا أنّه غير مستحسن.

ويجوز الاكتفاء عن الفعل بقيام قرينةٍ دالّة على معناه نحو «زيدٌ» جواباً لسؤالٍ محقَّقٍ لمن قال: من قام؟ و «ضارعٌ» جواباً لسؤالٍ مقدّرٍ في قوله «ليُبكَ يزيد ضارع لخصومة» بالبناء للمفعول، فكأنّه قيل من يبكيه؟ فأُجيب بقوله «ضارعٌ» أي يبكيه ضارعٌ.

وقد يتوهّم: أنّه قد يحذف الفعل وجوباً في مثل قوله تعالى: (وإن أحدٌ من المشركين استجارك)[1] بزعم أنّ هناك فعلاً محذوفاً يفسّره الفعل المذكور.

وهو وَهَمٌ؛ لأنّ «أحدٌ» مفسِّرٌ للمستتر في الفعل المذكور، وتقديمه على الفعل لا يوجب صيرورة الجملة إسميّةً حتّى ينافي دخول أداة الشرط عليها.

---

(١) سورة التوبة، الآية ٦.

﴿ الباب الثاني ﴾
﴿ في المبتدأ والخبر ﴾

﴿ المبتدأ : ما أُسند إليه إسناداً اتّحاديّاً مجرَّداً عن العوامل اللفظيّة غير المزيدة ﴾ فالموصول يعمّ الاسم وغيره؛ لأنّ الإسناد إن كان لفظيّاً يجري في جميع الكلمات ولا يختصّ به الاسم كقولك : «ضَرَبَ» فعل ماض، و «من» حرفٌ، وإن كان معنويّاً يختصّ به الاسم.

ويخرج بالقيد الأوّل ما لا يكون مسنداً إليه، وبالقيد الثاني نحو : زيدٌ ضَرَبَ؛ لأنّه مسندٌ إليه بالإسناد الحدوثي، وبالقيد الثالث الاسم في باب كان وإنَّ ونحوهما، والمفعول الأوّل في باب ظنّ، ودخل بقولنا غير المزيدة نحو (هل من خالقٍ غير الله)[1] و «بحسبك درهمٌ»، إن قلنا بأنّ الأوّل مبتدأ.

﴿ والخبر : ما أُسند به كذلك ﴾ أي اتّحاديّاً مجرَّداً عن العوامل اللفظيّة غير المزيدة، والمراد بالتجريد الخلوّ لا الإخلاء فلا يقتضي سبق الوجود، ووجه صحّة التعبير تنزيل الإمكان منزلة الوجود كقولك للحفّار : ضيّق فم الركيّة.

واللام في العوامل للماهيّة لا للاستغراق، فلا يرد ما قيل : من أنّه إنّما يقتضي سلب العموم لا عموم السلب، فيصدق عند عدم بعض العوامل ووجود البعض، ونسبة العوامل إلى اللفظ من قبيل نسبة الفرد إلى الكلّي.

وهو ينقسم إلى قسمين : جامدٍ ومشتقٍّ **﴿ فإن كان مشتقّاً ﴾** وهو اسم

---

(١) سورة فاطر، الآية ٣.

الفاعل والمفعول والصفات المشبّهة والمنسوب واسم التفضيل ﴿ **طابق المبتدأ** ﴾ إفراداً وتثنيةً وجمعاً ﴿ **إن تأخّر عنه** ﴾ كما هو الأصل فيقال: زيدٌ قائمٌ، والزيدان قائمان، والزيدون قائمون ﴿ **وإلّا** ﴾ أي إن لم يتأخّر عنه ﴿ **فالأغلب التجريد كالفعل** ﴾ بالنسبة إلى فاعله فيقال: أقائمٌ زيدٌ، وأقائمٌ الزيدان، وأقائمٌ الزيدون، ويجوز المطابقة حينئذ.

وما اشتهر: من أنّ الوصف في صورة التقدّم لا يكون خبراً، وإلّا لاستتر فيه الضمير ووجب مطابقته مع المرفوع، وإنّما يكون حينئذٍ مبتدأً مسنداً به مستغنياً عن الخبر مكتفياً بمرفوعه الذي هو فاعله أو النائب عنه، ولذا يجب إفراده حينئذٍ، في غاية السخافة؛ لأنّ الخبر لا يستتر فيه الضمير أبداً كما عرفت وستعرف، ومرفوع الوصف لا يكون إلّا مبتدأً كما عزفت، مع أنّ استتار الضمير فيه في صورة تأخّره على فرض صحّته لا يقتضي المطابقة، وإلّا لطابق الفعل فاعله الظاهر أبداً لاستتار الضمير فيه دائماً كما عرفت، فالمطابقة وعدمها إنّما يكونان باعتبار تقدّم الوصف وتأخّره مع عدم اختلافٍ في التركيب، كما أنّ اختلاف الفعل في المطابقة وعدمها إنّما يكون باختلاف تقدّمه وتأخّره مع عدم اختلافٍ في التركيب.

وهما أي: المبتدأ والخبر، مرفوعان بالإسناد الاتّحاديّ القائم بهما لا بالابتداء والخبريّة، لأنّ استواءهما في اقتضاء الرفع يدلّ على أنّ المقتضي له إنّما هو الجامع بينهما ـ وهو الإسناد ـ لا الخصوصيّتان المختلفتان باختلاف تعلّقه بالطرفين، فما اشتهر: من رفع المبتدأ بالابتداء، في غير محلّه.

ومن الغريب ما توهّمه بعضهم: من رفع الخبر بالابتداء أيضاً؛ لأنّه من عوارض المبتدأ لا الخبر، فهو إنّما يقتضي الإعراب بالنسبة إلى معروضه، والمعنى المقتضي للإعراب بالنسبة إلى الخبر إنّما هو الخبريّة، والابتداء والخبريّة إنّما يتقوّمان

ويتحصّلان بالهيئة التركيبيّة، وليس أحدهما متقوّماً بالآخر ـ كما هو ظاهر ـ وإنّما خصوصيّتان مختلفتان متقابلتان مشتركتان في الإسناد، فإن قلنا: إنّ العامل هو الذي يتقوّم به المعنى المقتضي للإعراب ـ كما شاع بينهم ـ فالعامل هي الهيئة التركيبيّة، وإن قلنا: إنّه المعنى المقتضي له ـ كما اخترناه ـ فهو الإسناد على ما حقّقناه، ولو تنزّلنا فهو الابتداء والخبريّة، فجعل العامل فيهما الابتداء لا وجه له على كلّ حال.

وقد تبيّن بهذا البيان: أنّه لا وجه للقول برفع الخبر بالمبتدأ أو الابتداء والمبتدأ معاً، كما أنّه لا وجه للقول برفع كلٍّ من المبتدأ والخبر بالآخر.

ثمّ إنّ الابتداء ـ كما ذكره بعضهم ـ هو جعل الاسم أوّلاً ليخبر عنه، بل هو عين الإخبار عنه، وأمّا ما اشتهر: من أنّه التجرّد عن العوامل اللفظيّة، فَوَهَمٌ؛ لأنّه أمرٌ وجوديٌّ معتورٌ على اللفظ، والتجرّد أمرٌ عدميٌّ، والتعبير عنه بكونه معرّى عن العوامل اللفظيّة لا يوجب صيرورته وجوديّاً؛ لأنّ الكون فيه ناقصٌ، والكون الناقص عبارةٌ عن الكون الربطي، فهو تابعٌ للربط الموجود في الكلام فإن كان إيجاباً فإيجابٌ وإلّا فسلب، ومعلومٌ أنّ الربط الموجود في القضيّة هو التجرّد الذي هو سلبٌ لا إيجاب. وتوهّم أنّ الكون في المقام عبارة عن الكون التامّ فأفسد؛ ضرورة أنّ الكون على صفةٍ لا يكون إلّا ناقصاً.

﴿ ولا يقع الخبر ظرفاً ومجروراً ﴾ لأنّ الإسناد فيهما إضافيٌّ لا اتّحاديٌّ.

وتوهّم أوْلِ الإسناد إلى الاتّحادي أو الحدوثي بتقدير متعلّقٍ للظرف: من كائن أو استقرّ ونحوهما من أفعال العموم، في غير محلّه؛ لعدم الدليل عليه.

توضيح الحال: أنّ الداعي على تقدير المتعلّق إمّا عدم تماميّة المعنى بدونه، كما يظهر من الأكثر وصرّح به عصام الدين، حيث قال: قيل: اتّفق النحاة على أنّ

الظرف لا بدّ له من متعلّقٍ، وفيه بحثٌ لأنّ الظرف لا بدّ له من مظروفٍ، والمظروف في «زيدٌ في الدار» هو زيد، ولا حاجة إلى أمرٍ آخر. قلت: الظرف يكون ظرفاً لأمرٍ من أُمور زيد: من قيامه أو سكونه أو حصوله أو غير ذلك، فلا بدّ من تقديره ليتمّ البيان، وأمّا رعاية القواعد اللفظيّة كما تظهر من كلام ابن هشام حيث قال ـ بعدما ذكر أنّه لا بدّ للظرف والمجرور من متعلّقٍ ـ: وزعم الكوفيّون وابنا طاهر وخروف أنّه لا تقدير في نحو «زيدٌ عندك» و «عمروٌ في الدار» ثمّ اختلفوا فقال ابنا طاهر وخروف: الناصب المبتدأ، وزعما أنّه يرفع الخبر إذا كان عينه وينصبه إذا كان غيره وأنّ ذلك مذهب سيبويه، وقال الكوفيّون: الناصب أمرٌ معنويٌّ وهو كونهما مخالفين للمبتدأ، ولا معوَّل على هذين المذهبين، انتهى.

وصرّح به المحقّق الجزائري تَدَّ في حاشيته على شرح الجامي، حيث قال: ثمّ إنّهم اختلفوا في الخبر، فقال بعضهم: الخبر هو الفعل المقدَّر لا الظرف السادّ مسدّه، وقال بعضهم: هو الظرف، وقال بعضهم: هو الفعل مع الظرف، وخير الأُمور أوسطها، والدليل عليه أنّ الكلام تامّ المعنى بلا احتياجٍ إلى ذلك الفعل المقدّر، وما اتّفقوا عليه: من تقدير المتعلّق، فظنّي أنّه رعايةٌ لأمرٍ لفظيٍّ، حيث إنّ الجارّ والمجرور مفعولٌ بحسب المعنى، فهو معمولٌ، فلا بدّ له من عاملٍ، لا لأنّ المعنى يحتاج إلى تقديره كما فهمه الأكثر، فإنّ العربيّ القُحّ يقول: زيدٌ في الدار، ويفهم نسبة الظرف إلى المظروف بلا احتياجٍ إلى تقدير، وكذا اختلفوا في أنّ الضمير منتقلٌ من الفعل المقدَّر إلى الظرف أو محذوفٌ مع الفعل، قال أبو علي ومن تابعه: إنّه منتقلٌ وإليه يشير كلام المصنّف، انتهى.

وكلاهما بمكانٍ من الوهن والسقوط:

أمّا الأوّل، فلبداهة عدم حاجة القضيّة إليه بحسب المعنى.

وما توهّمه الفاضل المذكور إن أُريد به أنّه لا يصلح أن يتعلّق حروف الجرّ مطلقاً إلّا بالحدث، كما يدلّ عليه كلام ابن الحاجب، حيث قال في تعريفها: إنّها ما وضعت لإفضاء الفعل أو معناه إلى ما يليه ففيه:

أوّلاً: أنّه بديهيّ البطلان لأنّ الإضافات المتكفّلة لها حروف الجرّ مطلقاً ـ إلصاقاً واستعلاءً واختصاصاً وظرفيّةً وهكذا ـ كما تتحقّق بين الحدث وما يليه، فكذلك تتحقّق بين العين وما يليه، بل بعض أنحائها لا تتعلّق إلّا بالعين، كقولك: المال لزيد، فإنّ الإضافة على وجه الملكيّة إنّما هي بين المال وزيد، لا بينه وبين حدثٍ من الأحداث المتعلّقة بالمال.

وثانياً: أنّه على فرض صحّته لا يدلّ على تقدير المتعلّق فيما إذا كان المبتدأ حدثاً، نحو الحمد لله.

وثالثاً: أنّ المقدَّر عندهم إنّما هو الفعل العامّ وهو: الكون الناقص المنطبق على نفس النسبة، فليس المقدَّر بحسب المعنى إلّا نفس النسبة المستفادة من الحرف، فلا يدلّ على حدثٍ آخر سواها حتّى يصلح لتعلّق الحرف به. وهذا معنى ما قيل: إنّ الفعل الناقص لا يدلّ على الحدث.

وإن أُريد به خصوص النسبة الظرفيّة، ففيه ـ مضافاً إلى الوجوه المتقدّمة ـ: أنّه لو تمّ لا يثبت المدّعى لأنّه أعمّ منها.

وأمّا الثاني، فلما ظهر لك: من أنّ موجد العمل إنّما هو المتكلّم، والمقتضي له إنّما هي المعاني المعتورة على الكلمة: من خصوصيّات التركيب وكيفيّات الاستعمال. واللفظ إنّما يسند إليه العمل في اصطلاحهم إذا تقوّم المعنى المقتضي به، والمعنى المقتضي لانتصاب الظرف إنّما هي الظرفيّة المعتورة عليه، وهي إنّما تتقوّم وتتحصّل باستعماله في مقام الظرفيّة لا بالفعل العامّ المقدَّر وما في معناه ـ كما هو ظاهر ـ

فالالتزام بالتقدير لتحصيل الناصب غلطٌ لا وجه له.

هذا حال الظرف، وأمّا المجرور فلا يكون منصوباً لفظاً ولا محلّاً حتّى يحتاج إلى ناصب، وما يتخيّل: من الاستدلال عليه بنصبه بعد نزع الخافض عنه، في غير محلّه؛ لأنّ الأسماء المدّعى كونها كذلك منصوبةٌ على المفعوليّة ـ تحقيقاً أو على سبيل التوسّع ـ على ما سيظهر لك تفصيله، ولو سلّم انتصابه محلّاً فهو إنّما يكون باعتوار معنى الإضافة المتقوّمة بالحرف لا بالفعل المقدّر، كما هو ظاهر.

وإذ قد اتّضح لك ما بيّنّاه: من فقد الدليل على التقدير لفظاً ومعنى، اتّضح لك فساد القول بالتقدير؛ إذ لا يصحّ التقدير إلّا بعد قيام الدليل عليه حالاً أو مقالاً، بل قد عرفت سابقاً أنّ مرجع تقدير اللفظ إلى دلالة الدليل الحالي أو المقالي على المعنى، ومجرّد صحّة قيام قولك: «زيدٌ كائنٌ في الدار» مقام قولك: «زيدٌ في الدار» لا توجب رجوع أحدهما إلى الآخر بحذفٍ وتقدير، وإلّا لزم أن يرجع قولك: «زيدٌ ضاربٌ» إلى قولك: «زيد حيٌّ ويقظانٌ وضاربٌ» لصحّة قيامه مقامه. مع أنّه إن أُريد من صحّة قيام أحدهما مقام الآخر صحّته بعد الغمض والصفح عن الخصوصيّات الفارقة فصحيحٌ غير نافع، وإلّا لا يصحّ قيام أحدهما مقام الآخر؛ لأنّ الظرف في الأُولى فضلةٌ، وفي الثانية عمدةٌ، وغير خفيٍّ أنّ كون الكلمة ركناً وفضلةً ناشٍ من اختلاف نظر المتكلّم، فلا يصحّ قيام أحدهما مقام الآخر مع عدم إلغاء الخصوصيّة المنظورة.

هذا، ويدلّ على بطلان ما توهّموه ـ أيضاً ـ أنّه إن أُريد بالكون المقدّر «الكون الناقص الربطي» كما هو مقتضى كونه من أفعال العموم فلا حاجة إليه؛ لاستفادته من حرف الجرّ، بل لا يصلح لصيرورته متعلّقاً له إلّا على وجه التأكيد؛ لأنّ مفاده عين مفاد الحرف. وإن أُريد منه «الكون الأصيل» ففيه: أنّه على خلاف

الواقع؛ إذ لا يتقيّد وجود زيد بـ«الدار» مثلاً، وإلّا لزم انتفاء وجوده في غيرها. ويدلّ عليه أيضاً أنّ الكون المقدَّر إن كان تامّاً ففيه ما عرفت، وإن كان ناقصاً يلزم كونه خبراً لنفسه إن كان الظرف متعلّقاً به، وإلّا لزم التسلسل في التقدير.

فإن قلت: تعلّق الظرف بنفس المبتدأ يوجب صيرورته من قيوده ومتعلّقاته، فيلزم أن لا يصحّ السكوت عليهما؛ لأنّ الكلام إنّما يتمّ بالإسناد التامّ لا بالنسبة التقييديّة التعلّقيّة.

قلت: تعلّق الظرف كما يقع على وجه التقييد كذلك يقع على وجه الإسناد، فلا ينحصر في الأوّل؛ فإنّ التعلّق الإضافي كالتعلّق الاتّحادي والحدوثي لا ينحصر في التقييد، بل الأصل فيه التمام كأخويه.

ثمّ إنّه إن قلنا بتقدير المتعلّق فالخبر هو المقدّر، فما قيل: من أنّه المجموع ـ كالقول بأنّه الظرف ـ فاسدٌ لمنافاته مع الحكم بالتقدير ولو لداعٍ لفظي.

وما قيل: من أنّ المراد من التقدير اعتبار الفعل من حيث ارتباط الظرف به لا تقديره في نظم الكلام حتّى يلزم أن يكون المحذوف خبراً وإنّما الخبر هو نفس الظرف متناقض الصدر والذيل؛ لأنّ ارتباط الظرف به موجبٌ للتقدير في النظم، فالحكم بارتباط الظرف به مع الحكم بعدم التقدير متهافتان.

ثمّ إنّ القول بانتقال الضمير المستتر في الفعل إلى الظرف في غاية السخافة؛ لأنّ مرجع استتار الضمير في الفعل ـ كما اتّضح لك مراراً ـ إلى دلالة الفعل على الفاعل المعبّر عنه بالمعنى المنويّ معه، فلا يكون في البين لفظٌ حتّى يصحّ انتقاله عن الفعل إلى الظرف.

ثمّ إنّهم اتّفقوا على أنّه إن قدّر فعلاً فهو جملةٌ، وإن قدّر اسم فاعلٍ فهو مفرد. وهو توهّم باطل أيضاً؛ لما ظهر لك: من أنّ الفاعل المستتر ليس لفظاً حتّى ينعقد

التركيب بينه وبين الفعل ويصير المجموع جملة.

﴿ ولا ﴾ يقع الخبر ﴿ جملةً ﴾ إلّا إذا اتّحدت مع المبتدأ وانطبقت عليه، نحو قولي الحمد لله، ونطقي حسبي الله، فإنّ الجملتين فيهما عبارةٌ عن المقول والمنطوق، وهما متّحدان مع القول والنطق؛ ضرورة اتّحاد المقول والمنطوق مع القول والنطق. وأمّا نحو: زيدٌ أبوه قائمٌ أو قام أبوه أو في الدار أبوه، فلا تتّحد الجملة فيه مع الاسم المتقدّم، فلا تكون خبراً عنه، بل لا تكون مسندةً مطلقاً؛ إذ لو كان بينها وبين الاسم المتقدّم إسنادٌ لكان اتّحاديّاً أو حدوثيّاً أو إضافيّاً ـ لما ظهر لك من انحصاره في الثلاثة ـ وانتفاء الجميع في المقام بيّنٌ. مع أنّ الأخيرين إنّما يتحصّلان بالهيئة الاشتقاقيّة الفعليّة وحرف الجرّ المنتفيين فيها.

ويدلّ على انتفائه ـ أيضاً ـ أنّه لو ثبت إسنادٌ بينهما لزم تكرّر لفظة «است» الدالّة على الإسناد في ترجمته بالفارسيّة، وأنّ الإسناد يختصّ بالمفهوم المستقلّ الاسميّ، والجملة باعتبار اشتمالها على الإسناد لا تكون مستقلّةً، فلا تقبل الإسناد.

وتوهّم تأويلها إلى المركّب الناقص التقييدي القابل لوقوعه طرفاً للإسناد: من قائم الأب ونحوه، في غير محلّه؛ وإلّا لزم صحّة وقوعها مسنداً إليها أيضاً.

مع أنّ التأويل إلى الناقص إن كان من قِبَل الإسناد ففيه:

أوّلاً: أنّه لا يصلح لجعلها ناقصةً، وإنّما الموجب لنقصها صيرورتها قيداً لإسنادٍ أو أحد طرفيها.

ثانياً: أنّها لا تقبل النقص الذي هو من قبيل نقص التركيب التقييدي، وإلّا لخرجت عن كونها جملةً، فهي وإن كانت ناقصةً لا تقع طرفاً للإسناد، كالمركّب التقييدي.

وإن لم يكن من قِبَله، ففيه: أنّه ليس في البين ما يصلح للتأويل سواه، ومعلومٌ

أنّ التأويل بلا سببٍ وداعٍ لا وجه له.

لا يقال: إنّ ربط الجملة إلى المفرد لا يكون من قبيل إسناد المفرد حتّى ينحصر في الأقسام الثلاثة المنتفية فيها، وإنّما يكون ربطها إليه على وجهٍ آخر، والدالّ على هذا النحو من الربط الضمير وما بمنزلته، ولذا قالوا: إنّ الجملة الخبريّة لا بدّ لها من رابطٍ يربطها إلى المبتدأ، وهو إمّا اشتمالها على ضميره نحو: زيد أبوه قائم، أو على إشارةٍ إليه نحو (ولباس التقوى ذلك خير)[1] أو على نفسه نحو (الحاقّة ما الحاقّة)[2] أو على جنسٍ شاملٍ له نحو: زيد نعم الرجل.

لأنّا نقول: أوّلاً: الخبر مطلقاً عندهم من قبيل المسند به؛ ولذا اعتبروه في تعريفه.

وثانياً: أنّ الضمير وما بمنزلته اسمٌ فلا يعقل أن يكون رابطاً، بمعنى كونه سبباً لحدوث معنىً حرفيّ، أي نسبة بينها وبين الاسم المتقدّم مطلقاً ولو على وجهٍ آخر.

وثالثاً: أنّ الضمير عين المبتدأ، فلا يعقل أن يحدث به النسبة بينه وبين الجملة التي هو جزؤها.

ورابعاً: أنّ الربط الذي يتحقّق بالضمير وما بمنزلته لو كان كافياً في تحقّق الخبريّة لزم أن يكون الجملة المشتملة عليه خبراً مطلقاً مع أنّها قد تقع عندهم خبراً وحالاً وصفةً وهكذا، فعلم أنّ وقوعها خبراً عندهم إنّما هو باعتبار تحقّق الإسناد الذي هو أمرٌ آخر وراء الربط المتحقّق بالضمير وما بمنزلته.

فإن قلت: قد أوضحت مراراً أنّ النسبة في حدّ ذاتها تامّة، والنقص إنّما

---

(١) سورة الأعراف، الآية ٢٦.

(٢) سورة الحاقّة، الآية ١ و ٢.

يعرض عليها من قِبَل صيرورة طرفيها أو أحدهما قيداً وتبعاً، فهو مسبوقٌ بالتمام ومتفرّعٌ عليه، فالنسبتان في الحقيقة واحدةٌ والاختلاف إنّما هو باختلاف نظر المتكلّم ولحاظه، فالتماميّة إنّما تنتزع من النظر الذاتي الأصيل إليها، كما أنّ النقص إنّما ينتزع من النظر التبعي التقييدي إليها، ولا شبهة في أنّ هذا الانتزاع والتفرّع جارٍ في كلّ نسبةٍ ناقصة، ولا اختصاص له ببعضٍ دون بعض. وما اشتهر ـ من أنّ الأوصاف قبل العلم بها أخبارٌ، والأخبار بعد العلم بها أوصاف ـ تنبيهٌ على بعض موارده لا تبيينٌ لاختصاصه به؛ ضرورة أنّ التركيب الإضافيّ ـ كالتركيب التوصيفي ـ يتفرّع على التركيب الخبريّ أيضاً؛ بداهة أنّه كما لا ينبغي قولك: «زيد الضارب» إلّا بعد العلم بأنّه ضاربٌ، كذلك لا ينبغي قولك: «غلام زيد» إلّا بعد العلم بأنّ له غلاماً؛ ولذا ترى أنّ الإضافة إنّما تكون مع العهد غالباً، ولا ريب أنّ الجملة تقع طرفاً للنسبة الناقصة، وتصير قيداً وتبعاً لأمرٍ آخر؛ ومن هنا يعرض عليها النقص لأنّها في حدّ ذاتها تامّةٌ ولا وجه لنقصها إلّا صيرورتها طرفاً للنسبة وقيداً لأمرٍ آخر، بل لا ريب في وقوعها صفةً ومضافاً إليها، كما تشهد به موارد الاستعمالات؛ إذ لو لم تقع مضافاً إليها لم يكن لحذف التنوين من «يوم» في قوله ـ عزّ من قائل ـ: (والسلام عليَّ يوم وُلدت ويوم أموت ويوم أُبعث حيّاً)[1] وهكذا وجهٌ. ووقوعها كذلك لا ينفكّ عن وقوعها محلّاً للإسناد وخبراً ـ لما عرفت ـ بل عن وقوعها محكوماً عليها أيضاً؛ لأنّ المضاف إليه في الحقيقة محكومٌ عليه.

قال ابن الحاجب: المضاف إليه في المعنى المحكوم عليه؛ لأنّه المسند إليه أوّلاً، فإنّ قولك: «غلام زيد» في معنى قولك: زيد له غلام أو مالك غلام، انتهى.

---

(١) سورة مريم، الآية ٣٣.

قلت : مرجع وقوع الجملة قيداً لأمرٍ آخر إلى صيرورة الإسناد الثابت بين طرفيها قيداً وتبعاً له، لا إلى حدوث نسبةٍ جديدةٍ بينها وبين المقيّد بها حتّى يدلّ على جواز وقوعها طرفاً للإسناد، فرجع إطلاقها إلى بقاء الإسناد الثابت بين طرفيها على حالته الأصليّة وعدم عروض نقصٍ عليه، لا إلى ثبوت إسنادٍ لها وراءه، كما أنّ مرجع تقيّدها إلى عروض النقص عليه، لا إلى حدوث نسبةٍ جديدةٍ بينها وبين أمرٍ آخر.

والحاصل : أنّ صيرورة الجملة قيداً وإن كان معنى حرفيّاً ومن سنخ النسبة إلّا أنّه ليس نسبةً مستقلّة، بل كيفيّةً للإسناد الثابت بين طرفيها الموجبة لنقصه، فإطلاقها يرجع إلى عدم طروّ الكيفيّة الموجبة لنقصان إسنادها، لا إلى ثبوت إسنادٍ وراء الإسناد الثابت بين طرفيها.

هذا، مع أنّ ما ذكر : من انتزاع كلّ نسبةٍ ناقصةٍ من نسبةٍ تامّة في غير محلّه.

توضيح الحال : أنّ الإسناد التامّ وإن كان أصلاً لسائر النسب وهي فروعٌ وتوابع له، ولكنّها تختلف في التبعيّة والتفرّع :

فمنها : ما تتفرّع عليه تفرّع الأمر المنتزع من منشأ انتزاعه، كالتوصيف والإضافة الثابتين بين المفردين، كما أوضحناه لك سابقاً.

ومنها : ما تتفرّع عليه تفرّع التابع على متبوعه من دون أن ينتزع أحدهما من الآخر، كنسب متعلّقات الإسناد : من المفعول والزمان والمكان والآلة والعلّة وهكذا، فإنّ النسب الناقصة في قولك : «ضربت زيداً بالسيف في الدار يوم الجمعة للتأديب» متأخّرةٌ وتابعةٌ لإسناد الحدث إلى فاعله، ولا تكون منتزعةً منه ـ كما هو ظاهر ـ ولا من إسنادٍ آخر؛ لكونها على صفة النقص أوّلاً فلا تنتزع من إسنادٍ تامّ، ولذا يصحّ تفريع النسبة التامّة فيه وفي نظائره على النسبة الناقصة، فنقول : ضربت

زيداً فضُرب، وكسرت الكوز فانكسر، وضربت في الدار فهي محلٌّ له، وضربت للتأديب فهو سببٌ له ـ وهكذا ـ ولو كان التمام في هذه المواضع قبل النقص لم يصحّ التفريع المذكور، فالنقص فيها ذاتيٌّ والتمام ينتزع من نظرٍ زائد.

وكشف الستر عن وجه هذا السرّ: أنّ هذه النسب متأخّرةٌ وتابعةٌ في الأصل لإسناد الحدث إلى فاعله، ويستحيل أن تستقلّ بنفسها؛ فإنّ ربط الحدث إلى المفعول والظرف والآلة والعلّة ـ وهكذا ـ إنّما يتحقّق بحدوث الحدث من فاعله، كما هو ظاهر. فهذه النسب تابعةٌ في الأصل لإسناد الحدث إلى فاعله، ولا تكون واقعةً في عرضها وقبالها. فالنظر الذاتي الأصيل فيها هو النظر التبعي التعلّقي، كما أنّ النظر التبعي العرضي فيها هو النظر الاستقلالي العرضي، فيتأخّر التمام فيها عن النقص وينتزع منه، ويصحّ تفريع التامّة فيها على الناقصة دون العكس.

ومنها: ما تتفرّع عليه وتتبعه تفرّع الكيفيّة على المتكيّف بها، كتقييد إسناد إحدى الجملتين بالآخر، كقولك: إن ضربت ضربت، ومن هذا القبيل تقييد المسند إليه بالحال، وتوصيف المفرد بالجملة وإضافته إليها؛ فإنّ التقييد في الأوّل يرجع إلى تقييد الإسناد بالحال، وفي الثاني إلى صيرورة الإسناد قيداً للمفرد، وعلى كلا التقديرين يرجع التقييد إلى كيفيّةٍ للإسناد، والنسبة التامّة في هذه الموارد إنّما تنتزع من لحاظ المتكلّم النسب التقييديّة على خلاف وجهتها الأصليّة الأوّليّة؛ ضرورة أنّ النظر الأصيل الذاتي فيها إنّما هو التقييد. فاتّضح غاية الاتّضاح: أنّ صيرورة الجملة قيداً لأمرٍ آخر لا تكشف عن جواز وقوعها خبراً وطرفاً للإسناد.

فإن قلت: سلّمنا أنّ النسبة في الموارد المزبورة ناقصةٌ في حدّ ذاتها، ولا تكون منتزعةً من الإسناد التامّ، ولكنّه ينتزع منها الإسناد التامّ ـ كما بيّنت ـ فتطرّق النسبة التقييديّة فيها لا ينفكّ عن تطرّق الإسناد فيها.

قلت: انتزاع الإسناد من التقييد إنّما هو بعد تأويل الإسناد الثابت بين طرفي الجملة إلى النسبة الناقصة التقييديّة، فلا ينتزع الإسناد من التقييد الثابت بين الجملتين في قولك: «إن ضربتَ ضربتُ» إلّا بعد تأويلهما بالمصدر المضاف، فيقال: ضربك سببٌ لضربي، فمع بقاء الجملة على حالها وعدم التصرّف فيها برجوعه إلى المصدر المضاف ـ كما هو المفروض ـ لا يعقل أن تقع طرفاً للإسناد.

وقد ظهر بما بيّنّاه فساد ما اشتهر بينهم: من تأوّل الجملة المضاف إليها بالمفرد، استناداً إلى أنّ المضاف إليه في معنى المحكوم عليه؛ لأنّه على فرض صحّته يختصّ بما إذا كان مفرداً لا جملة، لما اتّضح لك: من أنّ الإضافة إلى الجملة ترجع إلى تقيّدٍ في الإسناد، لا إلى نسبةٍ ناقصةٍ منتزعةٍ من التامّة، مع أنّه باطلٌ ـ أيضاً ـ لما عرفت من انتزاع التركيب الإضافي المصطلح من الإسناد الإضافي، فقولك: «غلام زيد» منتزع من «لزيدٍ غلامٌ» لا من «زيدٌ مالك غلام» كما توهّمه ابن الحاجب.

وها هنا أمر ينبغي التنبيه عليه وهو: أنّ الجمهور فصّلوا بين «زيد أبوه قائم» و«زيد قائم أبوه» فجعلوا الخبر في الأوّل جملةً، وفي الثاني جائز الوجهين: مفرداً بجعل اسم الفاعل خبراً وأبوه فاعلاً له، وجملةً بجعله مبتدأً واسم الفاعل خبراً مقدّماً والمجموع خبراً عن المبتدأ المقدَّم. ولكنّه عندي غلطٌ؛ لأنّ جعل اسم الفاعل خبراً عن «زيد» يقتضي وقوعه محمولاً له، وإسناده إلى «أبوه» على وجه الفاعليّة يقتضي وقوعه محمولاً له أيضاً فيلزم ثبوت القيام لهما، وبطلانه في غاية الوضوح، مع انّ ترتّب إسناده إلى فاعله على إسناده إلى المبتدأ مستلزمٌ لثبوت القيام الثابت له للفاعل، وهو أظهر فساداً من الأوّل، فيتعيّن حينئذٍ جعل الخبر جملةً في المقامين بناءً على ما زعموه: من جواز وقوع الجملة خبراً، وأمّا على ما بنينا عليه وشيّدنا بنيانه ـ بحيث لا يبقى فيه ريبٌ لمن له أدنى مسكة ـ فيجب جعل «زيد» توطئةً لمرجع

الضمير في المثالين، أو جعله مبتدأً وأبوه بدلاً تعلّقيّاً عنه في الأوّل، بل الثاني أيضاً، بناءً على جواز الفصل بينه وبين المبدل بالخبر، كما هو المختار.

فإن قلت: ما الوجه في ارتفاع الاسم المقدَّم إذا جعل توطئةً لمرجع الضمير ولم يجعل مبتدأ؟

قلت: الأصل في الإعراب الرفع، ولا حاجة له إلى سببٍ سوى التركيب، وإنّما المحتاج إليه خلافه، فالكلمة في مقام التركيب تستحقّ الرفع إلّا أن يعتورها معنىً يقتضي النصب أو الجرّ؛ ولذا يجوز رفع «زيد» في نحو «زيد ضربته» مع أنّه لا يكون مبتدأً قطعاً. وعدم تنبّه القوم له لا يدلّ على بطلانه بعد قيام الدليل ومساعدة استعمالات أهل اللسان عليه. نعم، يصعب التصديق به على من غلب عليه التقليد، ولا يهمّنا مخالفته؛ لأنّ تكلّمنا إنّما هو مع أهل النظر والاستدلال.

﴿ ولا يستتر فيه الضمير مطلقاً ﴾ وإن كان مشتقّاً؛ لأنّ مرجع استتاره إلى استفادة المسند إليه من المسند تبعاً للإسناد والتزاماً، وهي إنّما تتحقّق بتوسّط هيئة الفعل.

توضيح الحال: أنّ الإسناد لا بدّ له من طرفين ـ مسند إليه وبه ـ فإن كانت الهيئة المتكفّلة له هيئةً اشتقاقيّةً عارضةً على أحد الطرفين، كهيئة الفعل العارضة على المادّة الدالّة على إسنادها إلى المسمّى قياماً أو وقوعاً، تستتبع الدلالة على الطرف الآخر، وهو الفاعل المعيّن أو فاعلٌ ما.

وإن كانت الهيئة المتكفّلة له هيئةً تركيبيّةً عارضةً على الطرفين ومتقوّمةً بها، كالهيئة التركيبيّة المفيدة للحمل والاتّحاد، فاستتباع الدلالة على أحد طرفي الإسناد غير متصوّرٍ حينئذٍ؛ لأنّهما مذكوران في القضيّة اللفظيّة، واستتباع الدلالة على أمرٍ ثالثٍ خارجٍ عن الطرفين أظهر فساداً. فما أطبقت عليه كلمتهم: من استتار الضمير

في الخبر إذا كان مشتقّاً ولم يرفع ظاهراً نحو «زيدٌ قائم» في غاية السخافة؛ لأنّ المستتر فيه إن أُخذ طرفاً للإسناد الخبري الحملي فهو أوّلاً: خلاف المفروض من كون الوصف خبراً عن المبتدأ. وثانياً: غير متصوّرٍ لأنّ الإسناد الخبري الحملي إنّما يتحقّق بالهيئة التركيبيّة المتقوّمة بالطرفين المذكورين، ولا يعقل قيامه بأحدهما حتّى يستتبع الدلالة على الطرف الآخر ـ كهيئة الفعل ـ ولا إسناد سوى الإسناد المتحقّق من قِبَل الهيئة التركيبيّة حتّى يجعل طرفاً له، بل لا يعقل وجود إسنادٍ آخر؛ إذ الكلمة الواحدة لا تقبل إسنادين في استعمالٍ واحد، وإن لم يؤخذ طرفاً للإسناد فالقول باستتاره أقبح وأشنع، كما هو ظاهر.

فإن قلت: المشتقّ بهيئته الاشتقاقيّة يدلّ على نسبة الحدث إلى ذاتٍ ما ـ قياماً أو وقوعاً ـ على وجه يتحصّل منهما عنوانٌ وحدانيٌّ منطبقٌ على الذات، فهو بهيئته الاشتقاقيّة يدلّ على ذاتٍ ما تبعاً والتزاماً، فصحّ ما اتّفقوا عليه: من استتار الضمير في الخبر إذا كان مشتقّاً.

قلت: أوّلاً: إنّهم لم يريدوا ذلك، ولو أرادوا ذلك لزم التزامهم بالاستتار أبداً، لا إذا وقع خبراً أو صفةً أو حالاً.

وثانياً: إنّ النسبة المستفادة من الهيئة نسبةٌ ناقصةٌ تقييديّةٌ، والقوم مصرّحون بأنّ المستتر هو فاعله الذي أُسند إليه هو.

وثالثاً: إنّ الذات المستفادة من الوصف باعتبار انطباق العنوان عليه لا يسمّى مستتراً فيه.

فاتّضح غاية الاتّضاح: أنّ القول باستتار الضمير في الخبر إذا كان مشتقّاً ولم يرفع ظاهراً بمكانٍ من الوهن والبطلان وإن اتّفقوا عليه.

لا يقال: كيف تجتري على مخالفة جميع علماء الفن في خرق اتّفاقهم مع أنّ

اتّفاقهم في الإخبار عن استعمالات أهل اللسان وما يرجع إليها حجّةٌ بالضرورة ؟

لأنّا نقول : إخبارهم إنّما يكون حجّةً في المسائل الحسّيّة المستفادة من استقراء كلمات أهل اللسان، وأمّا النظريّة فلا، والمرجع فيها إنّما هو الدليل، ومسئلة الاستتار من المسائل النظريّة التي نسجوها بأنظارٍ غير صحيحة. ثمّ إنّا لو سلّمنا الاستتار في الأخبار المشتقّة لزم القول به في الأخبار الجامدة أيضاً ـ كما ذهب إليه الكوفيّون ـ لأنّ الاستتار لو ثبت فإنّما هو من ناحية الإسناد، فلا يتفاوت الحال فيه بالجمود والاشتقاق، فالتفصيل بينهما كما ذهب إليه أكثر البصريّين وتبعهم الجمهور في غير محلّه أيضاً.

﴿ **ويجب أن يؤتى به** ﴾ أي الضمير ـ يعني ضمير المبتدأ ـ في طرف الخبر ﴿ **إذا جرى** ﴾ الخبر ﴿ **على غير من هو له وخيف اللبس** ﴾ أي تلا غير من هو له، كقولك : زيدٌ عمروٌ ضاربه هو، فلو لم يؤت بالضمير المرفوع خيف لبس غير من هو له بمن هو له. وأمّا إذا أمن اللبس، كقولك : زيدٌ هندٌ ضاربها، فلا يجب الإتيان به وإن كان أولى.

وإنّما عبّرت بـ« الإيتاء به » لا بـ« الإبراز » تنبيهاً على أنّ ذكر الضمير حينئذٍ إتيانٌ به ابتداءً لا إبرازٌ لما استتر، كما توهّموه.

﴿ **والأصل في المبتدأ** ﴾ أي ما يقتضي أن يكون عليه من حيث أنّه مبتدأ ﴿ **التقديم** ﴾.

﴿ **ويجب ذلك** ﴾ أي التقديم الذي هو الأصل ﴿ **إذا استوجب التصدير** ﴾ إمّا بنفسه نحو من أبوك ؟ أو بسببٍ : من اقترانه بلام الابتداء نحو : لزيد قائمٌ، أو إضافته إلى ما له الصدر نحو : فتى مَن وافدٌ ؟ ﴿ **أو كانا** ﴾ أي المبتدأ والخبر ﴿ **معرفتين** ﴾ نحو زيدٌ صديقك ﴿ **أو مستاويين في التخصيص** ﴾ نحو أفضل منك

أفضل منّي ﴿ وخيف اللبس ﴾ بالتأخير، فإن أمن اللبس جاز التأخير نحو: بنونا بنو أبنائنا ﴿ أو كان الخبر محصوراً فيه ﴾ كإنّما زيدٌ شاعرٌ، وما زيدٌ إلّا شاعرٌ.

﴿ و ﴾ يجب ﴿ تقديم الخبر ﴾ على المبتدأ الذي هو خلاف الأصل ﴿ إذا استحقّ التصدير ﴾ نحو: أقائمٌ زيدٌ أو قاعدٌ؟ ومن أبوك؟ على مذهب بعض النحاة: من كون اسم الاستفهام خبراً مقدَّماً ﴿ أو كان المبتدأ محصوراً فيه ﴾ نحو: ما فقيهٌ إلّا أنت، وإنّما الشاعر أنت.

﴿ ويجوز الاكتفاء بكلٍّ منهما ﴾ أي المبتدأ والخبر ﴿ عن ﴾ الجزء ﴿ الآخر مع العلم به ﴾ لدليلٍ يدلّ عليه ﴿ كقولك: «سالم» في جواب ﴾ السائل ﴿ كيف زيد؟ و «زيد» في جواب ﴾ السائل ﴿ أزيدٌ قائم أم عمروٌ؟ ﴾.

وإنّما عبّرت بـ«الاكتفاء» لا بـ«الحذف» تنبيهاً على عدم تقدير لفظٍ في نظم الكلام، وأنّ الإفادة كما تتحصّل من تركيب لفظين تتحصّل من تركيبه مع ما يقوم مقامه: من دليلٍ حاليٍّ أو مقالي.

﴿ ويستغنى به ﴾ أي المبتدأ ﴿ عن الخبر ﴾ في أربعة مواضع:

أحدها: ﴿ بعد لولا ﴾ الامتناعيّة ﴿ غالباً ﴾ أي في القسم الغالب منها، لأنّها على قسمين: قسمٌ يمتنع فيه جوابها بمجرّد وجود المبتدأ وهو الغالب، وقسمٌ يمتنع لنسبة الخبر إلى المبتدأ وهو قليل.

فالأوّل ﴿ نحو لولا عليٌّ عليه السلام لهلك عمر[1] ﴾ لا خَبَرَ للمبتدأ فيه؛ لأنّ وجود الشيء ليس أمراً زائداً عليه في الخارج، بل هو عينه خارجاً وواقعاً وإن كان زائداً عليه تصوّراً وتحليلاً، فامتناع الجزاء حينئذٍ كما يصحّ انتسابه إلى وجوده بلحاظ

---

(١) الاستيعاب ٣: ٣٩، ومناقب الخوارزمي: ٤٨.

المغايرة معه تحليلاً يصحّ انتسابه إلى نفسه بلحاظ اتّحاده معه تحقيقاً. فما اشتهر بينهم: من تقدير الخبر والالتزام بوجوب حذفه لا وجه له.

والثاني ما لا يستغني المبتدأ فيه عن الخبر نحو قوله ﷺ: «لولا قومك حديثو عهدٍ بالإسلام لهدمت الكعبة وجعلت لها بابين»[1]. نعم، يجوز حذف الخبر حينئذٍ إذا دلّ عليه دليلٌ.

﴿ و ﴾ ثانيها: ﴿ إذا كان مصدراً أو ﴾ في حكمه، كما إذا كان اسم تفضيل ﴿ مضافاً إليه ﴾ إذ اسم التفضيل من جنس المضاف إليه أبداً ﴿ قبل حالٍ لا يخبر بها عنه نحو: ضربي زيداً قائماً ﴾ وذهابي راكباً، وأكثر شربي السويق ملتوتاً ﴿ وأخطب ما يكون الأمير قائماً ﴾ فإنّه لمّا كان الغرض من استعماله في التراكيب المذكورة الإخبار عن حدوثه في حالٍ مخصوصةٍ، لا إسناد شيءٍ إليه، والحدوث ليس أمراً زائداً على الحدث، اكتفي بذكره مجرّداً عن الخبر واستغنى عنه به. وإلى ذلك ينظر ما ذكره بعضهم: إلى أنّه لا خبر له لكونه بمعنى الفعل إذ المعنى ما أضرب زيداً إلّا قائماً.

وما اشتهر بينهم: من أنّ تقديره «ضربي زيداً حاصلٌ إذا كان قائماً» فحذف «حاصل» كما يحذف متعلّقات الظروف نحو: زيد عندك، فبقي «إذا كان» ثمّ حذف «إذا» مع شرطه العامل في الحال، وأُقيم الحال مقام الظرف لأنّ في الحال معنى الظرفيّة، فالحال قائمٌ مقام الظرف القائم مقام الخبر، فيكون الحال قائماً مقام الخبر، غلطٌ؛ لأنّ التقدير المزبور موجبٌ لانقلاب الحال خبراً لـ«كان» إذ لا مجال لجعله حينئذٍ تامّاً؛ لأنّ مفاده كون الشخص على صفة القيام لا خروجه عن كتم العدم إلى

---

(١) كنز العمّال ١٢: ٢٠٢، الحديث ٣٤٦٦٦، وفيه بدل «بالإسلام»: بالجاهليّة.

الوجود في الخارج الذي هو مفاد الكون التامّ، مع أنّ مرجع الحذف كما عرفت إلى دلالة دليلٍ ـ من حالٍ أو مقام ـ على إرادة المتكلّم معنىً من المعاني والاكتفاء به عن اللفظ، ولا دليل في المقام يدلّ على إرادة أزيد من معنى الحدوث في المقام، على أنّ حذف «إذا» مع الجملة المضاف إليها لم يثبت في غير هذا المقام، كما نبّه عليه الرضي قدس سره.

﴿ و ﴾ ثالثها: ﴿ إذا كان صريحاً في القَسَم ﴾ نحو: لعمرك لأفعلّن، فإنّه صريحٌ في القَسَم؛ لعدم استعماله إلّا في مورد القسم، فهو معنىً حرفيٌّ ووجهٌ من وجوه استعمال الاسم مستفادٌ من الحرف مرّةً كما في قولك: بالله وتالله، ومن خصوصيّة الاستعمال تارةً كما في المقام، فلا يستقلّ بالمفهوميّة حتّى يجعل خبراً ويلتزم بحذفه، فالمبتدأ حينئذٍ لا خبر له لاستغنائه عنه.

واعلم أنّ العمر بفتح الفاء وضمّه بمعنىً واحد، ولا يستعمل مع اللام إلّا المفتوح؛ لأنّ القَسَم موضع التخفيف لكثرة استعماله.

﴿ و ﴾ رابعها: إذا كان ﴿ معطوفاً عليه بواوٍ صريحٍ في المصاحبة نحو: كلّ رجلٍ وضيعتَه ﴾ فإنّ المقصود من أمثال هذا التركيب الإخبار بالمقارنة بين المتعاطفين، وهي تستفاد من خصوصيّة المورد، فلا حاجة للمبتدأ إلى خبرٍ حينئذٍ، فلا وجه لما اشتهر بينهم: من تقدير الخبر حينئذٍ والقول بوجوب حذفه.

واعلم أنّ الضيعة ـ بفتح الفاء ـ الحرفة، سمّيت بذلك لأنّ الإنسان يضيع بتركها.

﴿ وقد يتعدّد الخبر نحو: زيد عالمٌ عاقلٌ ﴾.

﴿ الباب الثالث ﴾
﴿ في المضاف ﴾

﴿ وهو ما أُسند على معنى حرف الجرّ ﴾ سواء كان بتوسّط حرف الجرّ ﴿ نحو زيدٌ في الدار ﴾ والمال لزيدٍ، أم لا نحو: كلامي عند الأمير ﴿ وصلاتي خلف العادل ﴾ خرج بقيد الإسناد المضاف الشائع في ألسنتهم وهو المنسوب بالنسبة الناقصة التقييديّة نحو: غلام زيدٍ، وبالقيد الأخير الخبر والمسند بالإسناد الحدوثي.

﴿ وهو مرفوعٌ بـ ﴾ المعنى المعتور عليه وهو ﴿ كونه مضافاً ﴾ إن تمحّض فهي كالمثالين المتقدّمين، وإلّا يعرب حسب ما يقتضيه التركيب الذي وقع فيه، وأمّا المضاف إليه فإن كانت الإضافة إليه بتوسّط حرف الجرّ فهو مجرورٌ، وإلّا فمنصوب.

﴿ و ﴾ اعلم أنّ ﴿ درجه ﴾ أي المضاف ﴿ في المبتدأ أو الفاعل ﴾ بقلب العنوان ﴿ وجعله مسنداً إليه والمضاف إليه مسنداً به بتأويله إلى مقدَّرٍ من فعل ﴾ عامٍّ أو خاصّ ﴿ أو شبهه غلطٌ ﴾ فاحش ﴿ لأنّ التركيب ناظرٌ إلى الإضافة ﴾ أصالةً ﴿ والتقدير يوجب انقلاب النظر ﴾ الأصيل ﴿ إلى الحدوث أو الاتّحاد ﴾ وصيرورة النظر إلى الإضافة تبعيّاً تقييديّاً؛ فإنّ الإضافة في التركيب إنّما تكون إسناديّةً تامّةً موجبةً للإفادة وتماميّة الكلام بطرفيها، وبالتقدير تخرج عن الإسناد التامّ وتصير قيداً للإسناد الحدوثيّ أو الاتّحاديّ الذي يتمّ الكلام بطرفيه ﴿ مع عدم دليلٍ ﴾ يدلّ ﴿ على ﴾ التأويل و ﴿ التقدير ﴾ وتوهّم الاحتياج إليه بحسب المعنى أو اللفظ قد ظهر لك فساده مفصّلاً ﴿ على أنّه لو سلّم ﴾ التقدير ﴿ لزم درجه في الخبر إذا كان ﴾ المضاف من حيث إنّه مضافٌ ﴿ مجهولاً والمضاف إليه ﴾ من حيث

إنّه مضافٌ إليه ﴿ معلوماً ﴾.

توضيح الحال: أنّه كما يجعل المجهول ثبوته للشيء عند المخاطب في اعتقاد المتكلّم من طرفي الإسناد الحمليّ خبراً وذلك الشيء المعلوم مبتدأً، فيقال لمن عرف زيداً باسمه وشخصه ولم يعرف أنّه صديقه: زيد صديقك، ولمن عرف أنّ له صديقاً ولم يعرف اسمه: صديقك زيد، بتقديم المعروف منهما وجعله مبتدأً والمجهول خبراً، فكذلك يجب جعل المجهول إضافته عند المخاطب في اعتقاد المتكلّم خبراً والمعروف منهما مبتدأً، بناءً على ما التزموه: من تقدير المتعلّق وتأويل المتضايفين إلى المسندين بالإسناد الاتّحادي، فيقال لمن عرف زيداً باسمه وشخصه ولم يعرف أنّه في الدار: زيد في الدار، بتقديم المرفوع وتقدير «كائنٍ» منكّراً، ولمن عرف أنّ في الدار شخصاً ولم يعرف أنّه زيد: في الدار زيدٌ، بتقديم المجرور وتقدير «الكائن» معرّفاً، فيكون المبتدأ في الصورتين هو المقدَّم من الجزئين لا خصوص المرفوع منهما، مقدَّماً كان أم مؤخّراً.

فإن قلت: بناءً على ما ذكرت يكون الظرف والمجرور في حكم المعرفة مرّةً وفي حكم النكرة أُخرى، لنيابتهما عن المعرفة تارةً وعن النكرة أُخرى مع أنّهما كالجملة في حكم النكرة أبداً.

قلت: بعد الالتزام بالتأويل والتقدير لا وجه لجعلهما في حكم النكرة دائماً؛ ضرورة أنّه ينافي تقدير المتعلّق نكرةً مع علم المخاطب بثبوت الإضافة للمجرور والظرف في اعتقاد المتكلّم.

فإن قلت: لو لم يكن الظرف والمجرور خبراً بتقدير المتعلّق لما جاز عطفهما على الخبر، ولا عطف الخبر عليهما؛ لأنّ المتعاطفين لا بدّ أن يكونا متّحدين في التركيب ومحلّ الإعراب، مع أنّه يجوز «زيدٌ قائم وفي الدار» وبالعكس بالضرورة.

قلت: تقارب المتعاطفين في التركيب وجواز حلول أحدهما محلّ الآخر يكفي في صحّة العطف ولا يجب اتّحادهما في التركيب تحقيقاً؛ ولذا يجوز عطف المسند بالإسناد الحملي على المسند بالإسناد الحدوثي نحو: قوله تعالى (يخرج الحيَّ من الميّت ومخرج الميّت من الحيّ)[١].

فإن قلت: يلزم على ما ذكرت أن يكون الاسم المرفوع في المثال المزبور مسنداً إليه للخبر ومسنداً إضافيّاً للمجرور، ولا يجوز أن يكون الكلمة الواحدة في تركيبٍ واحدٍ مسنداً ومسنداً إليه.

قلت: المعنيان المعتوران أمران اعتباريّان فلا مانع من اجتماعهما على كلمةٍ واحدةٍ في تركيبٍ واحدٍ بالنسبة إلى كلمتين مختلفتين ما لم يكن بينهما منافاة.

﴿ **والأصل فيه** ﴾ أي المضاف المتقدّم ذكره، وهو المضاف الإسنادي ﴿ **التقديم** ﴾ على المضاف إليه، وأمّا المضاف المصطلح وهو المضاف بالإضافة التقييديّة فيجب تقدّمه على المضاف إليه كذلك ﴿ **ومن ثمَّ** ﴾ أي ومن أجل أنّ الأصل فيه التقديم ﴿ **جاز: في داره زيدٌ** ﴾ مع عود الضمير إلى المتأخّر لفظاً؛ لتقدّمه رتبةً، لأصالة التقدّم ﴿ **وامتنع: صاحبها في الدار** ﴾ لعود الضمير إلى المضاف إليه المتأخّر لفظاً ورتبة.

﴿ **ويجب ذلك** ﴾ أي التقديم الذي هو مقتضى الأصل ﴿ **إذا استوجب** ﴾ المضاف ﴿ **التصدير** ﴾ إمّا بنفسه نحو: من في الدار؟ أو بسببٍ نحو: لزيدٌ في الدار، وغلام من عندك؟ ﴿ **أو كان المضاف إليه محصوراً فيه** ﴾ نحو: ما زيدٌ إلّا في الدار، وإنّما زيدٌ في الدار.

---

(١) سورة الأنعام، الآية ٩٥.

﴿ و ﴾ يجب ﴿ تقديم المضاف إليه ﴾ على خلاف الأصل ﴿ إذا استوجب التصدير ﴾ نحو: أين زيدٌ؟ ﴿ أو عاد عليه ضميرٌ في المضاف ﴾ نحو: في الدار صاحبها، وعلى التمرة مثلها زبداً ﴿ أو كان المضاف محصوراً فيه ﴾ نحو: إنّما في المسجد زيدٌ، وما فيه إلّا زيدٌ.

تنبيه: ﴿ اعلم أنّ الأصل في الإعراب الرفع ﴾ ولذا يتّسع فيه ما لا يتّسع في غيره من أنواع الإعراب ﴿ فيرتفع ما ﴾ لم يعتور عليه معنى من المعاني المقتضية للإعراب، ولكنّه ﴿ في حكم المسند إليه ﴾ المعتور عليه الإسناد المقتضي للرفع نحو: زيد أبوه قائمٌ، وزيدٌ ضربته؛ إذ لا إسناد بين الاسم المتقدّم والجملة ـ كما ظهر لك مفصّلاً ـ وإنّما ذكر أوّلاً توطئةً لبيان حال متعلّقه والإخبار عن الإسناد الثابت بينهما، فلا إسناد بينه وبين الجملة أصلاً في التركيب المذكور، وإنّما يستتبع الإخبار عنه ببيان حال متعلّقه فيصير في حكم المسند إليه فيرتفع ﴿ وجوباً إن لم يكن مفعولاً معنىً كـ ﴾ المثال المتقدّم وهو ﴿ زيدٌ أبوه قائم وإلّا ﴾ يكن كذلك بأن كان مفعولاً معنىً ﴿ يجوز فيه الرفع ﴾ باعتبار أنّه في حكم المسند إليه ﴿ والنصب ﴾ باعتبار أنّه مفعولٌ معنىً ﴿ كزيدٌ ضربته ﴾.

﴿ فصل ﴾

﴿ في نواسخ المسندين وما في حكمهما ﴾

اعلم أنّ ارتفاع المبتدأ والخبر والفاعل والمضاف على وجه الاقتضاء لا العلّيّة التامّة، ولا ينافي زواله ونسخه بعارضٍ: من وجود مانعٍ أو مزاحم ﴿ وهي ﴾ أي النواسخ حسب الاستقرار وتتبّع كلمات أهل اللسان ﴿ أربعة ﴾ وعدُّها ستّةً بإضافة أفعال المقاربة والأفعال الناقصة إليها ـ كما اشتهر بينهم ـ في غير محلّه: لأنّ المرفوع بهما لا يكون اسماً لهما بل فاعلاً لهما تحقيقاً؛ لما ظهر لك إجمالاً وسيظهر لك تفصيلاً في مبحث الفعل إن شاء الله تعالى: من أنّ الفعل لا بدّ له من فاعلٍ، ولا يمكن وجود فعلٍ من دون فاعل، فالمنصوب بهما ليس خبراً لهما، بل حالاً لازمةً للمرفوع في الفعل الناقص، ومفعولاً به تحقيقاً أو توسّعاً لفعل المقاربة.

﴿ أوّلها : أحرف النفي ﴾

المسمّاة عندهم بالأحرف المشبّهات بليس ﴿ وهي : ما ولا وإن النافيات ﴾ فتنسخ ما اقتضاه الإسناد من ارتفاع الطرفين ﴿ تنصب الخبر وما في حكمه ﴾ من المسند به بالإسناد الحدوثي والمضاف إليه والجملة في مثل : زيدٌ ضربته، وزيدٌ أبوه قائم ﴿ في لغة أهل الحجاز ﴾ وبلغتهم جاء التنزيل قال الله تعالى : (ما هذا إلّا بشرٌ)[1] (ما هنَّ أُمّهاتهم)[2] ﴿ بشرط تأخّره ﴾ عن الجزء الآخر الذي هو الأصل ﴿ وبقاء النفي ﴾ وعدم انتقاضه بإلّا، فإن انتقض بها بطل النصب ووجب الرفع نحو : ما زيدٌ إلّا قائمٌ؛ ولأجله وجب رفع المعطوف بـ« بل » و « لكن » عليه، فيقال : ما زيد قائماً بل قاعدٌ أو لكن قاعدٌ.

﴿ ويشترط في « ما » عدم زيادة « إن » معها ﴾ فإن اقترنت بها وجب الرفع نحو : « بني غدانة ما إن أنتم الذهب ❊ ولا صريف » برفع « ذهب ».

﴿ وفي « لا » تنكير الجزئين ﴾ نحو لا أحد أفضل منك ﴿ والغالب ﴾ فيها ﴿ حذف خبرها ﴾ حتّى قيل بلزومه ﴿ وإن لحقتها التاء اختصّت بالأحيان وغلب عليها الانفراد بالخبر، نحو قوله تعالى : (ولات حين مناص)[3] ﴾ أي : ولات الحين حين مناص ﴿ وما ورد خلاف ما ذكر ﴾ من عمل « ما » مع انتقاض النفي بإلّا نحو :

---

(١) سورة المؤمنون، الآية ٢٤.

(٢) سورة المجادلة، الآية ٢.

(٣) سورة ص، الآية ٣.

ومــا الدهــر إلّا مــنجنوناً بأهــله   وما صاحب الحاجات إلّا مـعذّبا

ومع اقترانها بـ«إن» عـلى روايـة يـعقوب في الشـعر السـابق ﴿ شـاذٌ ﴾ ولا حاجة إلى ارتكاب ما تكلّفه كثيرٌ منهم في تطبيقها على القاعدة.

تنبيه: قد استفيد من قولي «فتنصب الخبر» أنّ نسخها إنّما هو بـالنسبة إلى حكم الخبر، وأمّا رفع المبتدأ فبمقتضى الأصل، فما اشتهر بينهم: من أنّها نـاسخةٌ لحكم الجزئين، وأنّها رافعةٌ للأوّل على أنّه اسمٌ لها، وناصبةٌ للثاني على أنّه خبرٌ لها في غير محلّه.

فإن قلت: لو كان كذلك لجاز استغنائها عن الجزء الأوّل، فعدم استغنائها عنه وطلبها إيّاهما يدلّ على أنّهما معمولين لها وأنّها عاملةٌ فيهما.

قلت: الوجه في عدم استغنائها عنه أنّها من لوازم الإسناد المتقوِّم بالطرفين، إذ مفادها صرف الإسناد عن الإيجاب إلى السلب، والمقتضي لارتفاع الجزئين ـ كما عرفت ـ هو نفس الإسناد المتقوِّم بالهيئة التركيبيّة عندنا وبالتجرّد عـن العـوامـل اللفظيّة عندهم، والموجب لانتصاب الجزء الثاني انقلاب الإسناد عمّـا هو مقتضى إطلاقه إلى السلب المتقوِّم بأحد الأحرف المذكورة، فلا يستند إليها إلّا نصب الجزء الثاني، وأمّا ارتفاع الأوّل فمستندٌ إلى الإسـناد الجـامع بـين الإيجـاب والسـلب، فلا وجه لصرفه عنه وإسناده إلى خصوص الإسناد السلبي المتقوِّم بأداة السلب.

﴿ ثانيها : أحرف النصب ﴾

المسمّاة عندهم بالأحرف المشبّهة بالفعل ﴿ وهي ستّة : إنّ وأنّ للتحقيق والتأكيد ﴾ أي لتحقيق الإسناد وتأكيده، والمقتضي للتحقيق والتوكيد شكّ المخاطب في الحكم أو إنكاره، فإن كان متردّداً حسن تأكيده رفعاً لشكّه، وإن كان منكراً وجب إزالةً لإنكاره. ويختلف مراتبه باختلاف مراتب إنكاره قوّةً وضعفاً، وإلّا فلا يحسن ويكون لغواً، إلّا إذا نزّل المخاطب منزلة أحدهما ﴿ وكأنّ للتشبيه ﴾ في الإسناد ﴿ ولكنّ للاستدارك ﴾ وهو رفع ما توهّم ثبوته أو نفيه من الكلام السابق، تقول : زيدٌ شجاعٌ، فيوهم إثبات الشجاعة له إثبات الكرم له، فإذا أردت رفع هذا التوهّم تأتي بـ«لكنّ»، فتقول : لكنّه بخيلٌ، وقس على ذلك النفي ﴿ ولعلّ للترجّي ﴾ أي لجعل الحكم والإسناد مورداً للرجاء، سواء كان الرجاء للمتكلّم أم للمخاطب ﴿ وليت للتمنّي ﴾ وهو طلب شيءٍ غير متوقّع، مستحيلاً كان أم ممكناً.

﴿ تدخل على المبتدأ والخبر ﴾ نحو : إنّ زيداً قائمٌ ﴿ وما بمنزلتهما ﴾ من الفاعل المقدَّم وفعله نحو : إنّ زيداً ضرب، والمضاف والمضاف إليه نحو : إنّ زيداً في الدار، والاسم مع الجملة المذكورة بعده المخبرة عنه بحسب المعنى لا التركيب نحو : إنّ زيداً أبوه قائمٌ، وإنّ زيداً ضربته ﴿ وتنصب المبتدأ ﴾ وما بمنزلته ﴿ ويسمّى اسمها ﴾ ويبقى الجزء الثاني على حاله، فما اشتهر بين النحويّين ـ تبعاً للبصريّين ـ من جعلها ناسخةً للجزئين ناصبةً للمبتدأ ورافعةً للخبر في غير محلّه.

﴿ ولا يتقدّم أحدهما ﴾ أي الجزئين ﴿ عليها ﴾ أي على الأحرف المذكورة، فلا يقال : زيداً إنّ قائمٌ، ولا قائمٌ إنّ زيداً ﴿ ولا الخبر ﴾ وما بمنزلتها ﴿ على

اسمها ﴾ إلّا إذا كان ظرفاً أو مجروراً فيجوز تقدّمه عليه نحو قوله تعالى: (إنّ لدينا أنكالاً)[١] و (إنّ في ذلك لعبرة)[٢].

﴿ **وتفتح همزة «إنّ» إن حلّ المصدر محلّ الجملة المؤكّدة به** ﴾ وتعيّن ذلك ﴿ **وإلّا** ﴾ يحلّ محلّها ﴿ **تكسر، وإن جاز الأمران** ﴾ الحلول وعدمه ﴿ **جاز الأمران** ﴾ فتح الهمزة وكسرها.

إذا علمت ذلك، فاعلم: أنّه يتعيّن فتح الهمزة في سبعة مواضع:

أحدها: أن تقع الجملة موقع الفاعل قياميّاً نحو قوله تعالى: (أوَلم يكفهم أنّا أنزلنا)[٣] أي إنزالنا، أو وقوعيّاً نحو قوله تعالى: (قل أُوحيَ إليّ أنّه استمع نفرٌ)[٤] أي استماع نفر.

والثاني: أن تقع موقع المفعول لغير القول نحو: (ولا تخافون أنّكم أشركتم)[٥] أي إشراككم.

والثالث: أن تقع موقع المبتدأ أو ما بمنزلته نحو: (ومن آياته أنّك ترى الأرض خاشعةً)[٦] أي رؤيتك.

والرابع: أن تقع موقع خبرٍ عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه الخبر

---

(١) سورة المزّمّل، الآية ١٢.

(٢) سورة النازعات، الآية ٢٦.

(٣) سورة العنكبوت، الآية ٥١.

(٤) سورة الجنّ، الآية ١.

(٥) سورة الأنعام، الآية ٨١.

(٦) سورة فُصّلت، الآية ٣٩.

الواقع فيها نحو : اعتقادي أنّه فاضلٌ، أي فضله، بخلاف قولي : إنّه فاضل، واعتقاد زيدٍ أنّه حقٌّ.

والخامس : أن تقع مجرورةً بالحرف نحو : (ذلك بأنّ الله هو الحقّ)[١].

والسادس : أن تقع مجرورةً بإضافة غير ظرفٍ إليها نحو : (إنّه لحقٌّ مثل ما أنّكم تنطقون)[٢] أي مثل نطقكم.

والسابع : أن تقع معطوفةً على شيءٍ ممّا ذكر نحو : (اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأنّي فضّلتكم)[٣] أي نعمتي وتفضيلي، أو مبدلةً منه نحو : (وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنّها لكم)[٤] أي كونها لكم.

ويتعيّن الكسر في تسعة مواضع لا يحلّ المصدر فيها محلّ الجملة المؤكّدة بها :

أحدها : أن تقع محكيّة بالقول نحو قوله تعالى : (قال إنّي عبد الله)[٥].

الثاني : أن تقع في ابتداء الكلام نحو : (إنّا أنزلناه)[٦] (ألا إنّ أولياء الله)[٧].

الثالث : أن تقع في أوّل الصلة نحو : (وآتيناه من الكنوز ما إنّ مفاتحه لتنوء)[٨].

---

(١) سورة الحجّ، الآية ٦.

(٢) سورة الذاريات، الآية ٢٣.

(٣) سورة البقرة، الآية ٤٧.

(٤) سورة الأنفال، الآية ٧.

(٥) سورة مريم، الآية ٣٠.

(٦) سورة القدر، الآية ١.

(٧) سورة يونس، الآية ٦٢.

(٨) سورة القصص، الآية ٧٦.

الرابع : أن تقع في أوّل الصفة، كمررت برجلٍ إنّه فاضل.

الخامس : أن تقع في أوّل الجملة الحاليّة نحو : (كما أخرجك ربّك من بيتك بالحقّ وإنّ فريقاً من المؤمنين لكارهون)[١].

السادس : أن تقع في أوّل الجملة التي أُضيف إليها ما يختصّ بالجمل، وهو «إذ» و «إذا» و «حيث» نحو : جلست إذ أو إذا أو حيث إنّ زيداً جالس.

السابع : أن تقع قبل اللام المعلّقة نحو : (والله يعلم إنّك لرسوله والله يشهد إنّ المنافقين لكاذبون)[٢].

الثامن : أن تقع جواباً للقسم نحو : (حم والكتاب المبين إنّا أنزلناه)[٣].

التاسع : أن تقع خبراً عن اسم عين نحو : زيد إنّه فاضلٌ.

ويجوز فتح الهمزة وكسرها في تسعة مواضع يجوز فيها حلول المصدر محلّ الجملة المؤكّدة بها وعدمه :

أحدها : أن تقع خبراً عن قول والخبر الواقع فيها قولٌ وفاعل القولين واحدٌ نحو : «أوّل قولي انّي أحمد الله» قيل : الفتح على أنّ القول على حقيقته من المصدريّة أي قولي حمد الله، والكسر على أنّه بمعنى القول أي مقولي إنّي أحمد الله، وفيه : أنّ المصدر متّحدٌ مع المفعول في المقام فلا ينفكّ أحد الاعتبارين عن الآخر، ولو انتفى المقول الأوّل وجب الفتح، أو الثاني أو اختلف القائل وجب الكسر.

الثاني : أن تقع بعد «إذا» الفجائيّة نحو : خرجت فإذا انّك قائم، فالفتح على

---

(١) سورة الأنفال، الآية ٥.

(٢) سورة المنافقون، الآية ١.

(٣) سورة الدخان، الآية ٢.

معنى فإذا قيامك أي حاصلٌ، كما تقول: خرجت فإذا الأسد، والكسر على معنى فإذا أنت قائمٌ.

الثالث: أن تقع بعد «فاء» الجزاء نحو: (من عمل منكم سوءً بجهالةٍ ثمّ تاب من بعده وأصلح فانّه غفورٌ رحيم)[١] فالفتح على معنى فالغفران والرحمة، أي حاصلان، والكسر على معنى فهو غفورٌ رحيم.

الرابع: أن تقع في موضع التعليل نحو: (إنّا كنّا من قبل ندعوه انّه هو البرّ الرحيم)[٢] قرأ نافع والكسائي بالفتح على أنّه بمعنى «لأنّه» فهو تعليلٌ إفراديٌّ، وقرأ الباقون بالكسر على أنّه تعليلٌ مستأنفٌ بياني، فهو تعليلٌ جمليٌّ مثل: (وصلّ عليهم إنّ صلاتك سَكَنٌ لهم)[٣].

الخامس: أن تقع بعد فعل قسمٍ ولا لام بعدها نحو: حلفت انّك كريم، فالفتح بتقدير «على» أي على أنّك كريم، والكسر على أنّه جوابٌ للقسم. ولو أضمر الفعل أو ذكرت اللام نحو: والله إنّ زيداً قائم، وحلفت إنّ زيداً لقائم، تعيّن الكسر إجماعاً.

السادس: أن تقع بعد واوٍ مسبوقةٍ بمفردٍ صالحةٍ للعطف عليه نحو: (إنّ لك أن لا تجوع فيها ولا تعرى وانّك لا تظمأ فيها ولا تضحى)[٤] قرأ نافع وأبو بكر بالكسر إمّا على الاستئناف أو بالعطف على جملة إنّ الأُولى، والباقون بالفتح بالعطف على «أن لا تجوع».

---

(١) سورة الأنعام، الآية ٥٤.

(٢) سورة الطور، الآية ٢٨.

(٣) سورة التوبة، الآية ١٠٣.

(٤) سورة طه، الآية ١١٨.

السابع : أن تقع بعد «حتّى»، ويختصّ الفتح بالجارّة والعاطفة نحو : عرفت أُمورك حتّى أنّك فاضل، والكسر بالابتدائيّة نحو : مرض زيدٌ حتّى إنّهم لا يرجونه.

الثامن : أن تقع بعد «أما» نحو أما انّك فاضل، فالكسر على أنّه حرف استفتاح، والفتح على أنّها مركّبةٌ بمعنى أحقّا، وهو قليل.

التاسع : أن تقع بعد «لا جرم» والغالب الفتح نحو : (لا جرم أنّ الله يعلم)[1] فالفتح عند سيبويه على أنّ «جرم» فعل ماض وأنّ وصلتها فاعلٌ، أي وجب أنّ الله يعلم، ولا زائدةٌ، وعند الفرّاء على أنّ «لا جرم» بمنزلة «لا رجل» ومعناهما لا بدّ، و «من» بعدهما مقدَّرة، والكسر على ما حكاه الفرّاء : من أنّ بعضهم ينزّلها منزلة اليمين، فيقول لا رجم لآتينّك، ولا جرم لقد أحسنت، ولا جرم إنّك ذاهب.

﴿ وينصب المعطوف على أسمائها ﴾ مطلقاً تبعاً للّفظ سواء كان العطف قبل استكمال الخبر أم بعده كقوله :

إنّ الربيع الجود والخريفا ... يدا أبي العبّاس والصيوفا

﴿ ويختصّ إنّ ﴾ المكسورة ﴿ وأنّ ﴾ المفتوحة ﴿ ولكنّ ﴾ دون الثلاث الأُخر ﴿ بجواز رفعه ﴾ أي رفع المعطوف على أسمائهنّ ﴿ إذا كان ﴾ العطف ﴿ بعد استكمال الخبر ﴾ قيل : وذلك لأنّهنّ لمّا لم يغيّرن معنى الجملة كنّ كالعدم فيعطف على أسمائهنّ بالرفع حملاً على محلّها، ثمّ استشكل بأنّه لا يتمّ ذلك في أنّ المفتوحة لأنّ الجملة معها في تأويل المفرد.

أقول : والتحقيق في الجواب أنّ الجملة معها ليس في تأويل المفرد تحقيقاً ـ كما توهّمه الأكثر ـ وإنّما يصحّ حلول المصدر محلّها في الأغلب، لا أنّها مأوّلةٌ به، وإلّا

---

(١) سورة النحل، الآية ٢٣.

لفات التأكيد الذي جيء بها لأجله، وقد تبيّن لك في باب الموصول فساد التأويل بما لا مزيد عليه.

ثمّ إنّ جواز رفع المعطوف بعد استكمال الخبر في الثلاثة متّفقٌ عليه ـ في الجملة ـ عندهم، واختلفوا في تخريجه، فقيل: هو بالعطف على محلّ اسم إنّ واُختيها، وقيل: بالعطف على محلّها مع اسمها، وقيل: بالعطف على الضمير المستتر في خبرها، وقيل: هو مبتدأٌ محذوف الخبر ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة.

ويرد على الثاني والرابع: أنّه يلزم حينئذٍ عدم تطرّق التأكيد والاستدراك إلى المعطوف، مع أنّ الظاهر توجّههما إلى المعطوف والمعطوف عليه معاً، مع أنّه يلزم عليهما جواز العطف بالرفع في جميع الحروف وعدم الاختصاص بالثلاثة، على أنّ العطف على محلّ الحرف مع اسمها غير معقولٍ إذا كان العطف من قبيل عطف المفرد على المفرد.

وعلى الثالث أوّلاً: أنّه لا ضمير في الخبر مستتراً ولو كان مشتقّاً كما مرّ.

وثانياً: أنّه لو سلّم يختصّ بما إذا كان مشتقّاً عند الأكثر، فلا يجري فيما إذا كان جامداً، مع أنّ جواز الرفع يعمّ الصورتين.

وثالثاً: أنّه لا يختصّ حينئذٍ بالحروف الثلاثة.

ورابعاً: أنّه لا يصحّ حلوله محلّ ضمير الخبر وإلّا انتفى الربط بين الاسم والخبر، مع أنّ من حقّ العطف جواز حلول المعطوف محلّ المعطوف عليه. فإذا قلت: إنّ زيداً قائم وعمروٌ ـ مثلاً ـ وفرضت العطف على الضمير المستتر في الخبر، لزم أن يصحّ قولك: إنّ زيداً قائم عمروٌ، مع أنّه لا يصحّ بالضرورة.

واُورد على الأوّل: بأنّ من جملة شروط العطف على المحلّ وجود المحرز أي الطالب للمحلّ، وهو هنا منتفٍ؛ لأنّ الطالب لرفعه هو الابتداء الذي هو التجرّد،

والتجرّد قد زال بدخول «أنّ» عليه فامتنع العطف عليه بالرفع قبل استكمال الخبر وبعده.

وفيه: أنّ المقتضي للرفع والطالب له هو الإسناد لا الابتداء ـ كما عرفت ـ وهو باقٍ بعد دخول الحرف، مع أنّ الابتداء لا يكون عين التجرّد ولا متقوّماً به، بل جَعْل الاسم أوّلاً ليخبر عنه، وهو باقٍ أيضاً بعد دخول الحرف.

فإن قلت: على ما ذكرت يلزم جواز العطف بالرفع قبل استكمال الخبر أيضاً.

قلت: أوّلاً: عدم الجواز غير مسلّمٍ، فإنّ الكسائي والفرّاء ذهبا إلى جوازه قبل الاستكمال، وتمسّكا بنحو قوله تعالى: (إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون[1]... إلخ) الأوّل مطلقاً، والثاني بشرط خفاء إعراب الاسم كما في الآية.

وثانياً: إنّ التفصيل بينهما باعتبار القرب من الأداة وعدمه غير ممنوع، فإنّ التأكيد ـ مثلاً ـ لمّا اقتضى انتصاب المسند إليه وزاحم الإسناد في مقتضاه وقدّم عليه باعتبار وروده عليه لم يجز في المعطوف عليه قبل استكمال الخبر الواقع في ميدانه ومجاله إلّا ترتيب أثره، وأمّا الواقع بعده فلبعده عنه يضعف تأثيره فيه فتساوى المقتضيان بالنسبة إليه، ويجوز الوجهان، ويتخيّر المتكلّم في ترتيب أثر كلٍّ منهما: من النصب والرفع.

﴿ وتلحقها «ما» الزائدة فتكفّها عن العمل، وتدخل على الجمل ﴾ الإسناديّة كلّها مطلقاً من دون مراعاة تقدّم المسند إليه على المسند به، فيقال: إنّما زيدٌ قائمٌ، وإنّما قائمٌ زيدٌ، وإنّما قام زيدٌ ﴿ إلّا ليتما ﴾ الباقية على اختصاصها بالجمل

---

(١) سورة المائدة، الآية ٦٩.

الإسناديّة المتقدّم فيها المبتدأ وما بمنزلته المعبّر عنها بالجملة الاسميّة عندهم **﴿ فيجوز فيها الإعمال والإهمال ﴾** وروي بالوجهين «قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا».

﴿ وتخفّف إنّ المكسورة فيكثر إلغائها ﴾ ويقلّ إعمالها لزوال اختصاصها بالأسماء. وقرأ بالعمل والإلغاء قوله تعالى: (وإن كلاًّ لمّا ليوفينّهم)[١] **﴿ وتلزم اللام إذا أُهملت ﴾** لئلّا يتوهّم كونها نافية **﴿ ويجوز دخولها على الفعل حينئذٍ ﴾** والغالب كونه ناسخاً أو بمنزلته نحو قوله تعالى: (وإن نظنّك لمن الكاذبين)[٢] (وإن كانت لكبيرة)[٣] وقلّ وصلها بغيره نحو «شلّت يمينك إن قتلت لمسلماً».

﴿ وتخفّف ﴾ أنّ **﴿ المفتوحة فتهمل وتدخل على الجمل مطلقاً وشذّ إعمالها ﴾** بل لم يثبت إلّا في الضرورة كقوله: «بأنّك ربيعٌ وغيثٌ مريع» **﴿ وإن كان ﴾** المدخول **﴿ فعلاً متصرّفاً ولم يكن دعاءً، قيل: يجب الفصل بينهما بقد ﴾** نحو قوله تعالى: (ونعلم أن قد صدقتنا)[٤] **﴿ أو حرف تنفيس ﴾** نحو قوله تعالى: (علم أن سيكون منكم مرضى)[٥] وقول الشاعر:

واعلم فعلم المرء ينفعه ... أن سوف يأتي كلّ ما قدّرا

﴿ أو ﴾ حرف **﴿ نفي ﴾** نحو قوله تعالى: (أفلا يرون ألّا يرجع إليهم قولاً)[٦] **﴿ أو**

---

(١) سورة هود، الآية ١١١.

(٢) سورة الشعراء، الآية ١٨٦.

(٣) سورة البقرة، الآية ١٤٣.

(٤) سورة المائدة، الآية ١١٣.

(٥) سورة المزّمّل، الآية ٢٠.

(٦) سورة طه، الآية ٨٩.

لو ﴾ نحو قوله تعالى: (أن لو كانوا يعلمون الغيب)[١] ﴿ والصواب أنّه ﴾ أي الفصل بينهما بإحدى الفواصل المذكورة ﴿ أولى ﴾ وأحسن كما اختاره ابن مالك، فقد ورد بلا فصل نحو: «علموا أن يؤمّلون فجادوا» وإن كان جامداً أو للدعاء لم يحتج إلى الفصل نحو: (وأن عسى أن يكون)[٢] (وأن ليس للإنسان إلّا ما سعى)[٣] (والخامسة أنّ غضب الله عليها)[٤]

ثمّ إنّ ما اخترناه: من إهمال المفتوحة، منسوبٌ إلى سيبويه واستقربه الرضيّ قدس سره، وأمّا الأكثر فأوجبوا إعمالها وزعموا أنّ اسمها ضمير شأنٍ يجب حذفه والجملة خبرٌ لها.

قال في الفوائد الضيائيّة: والسبب في تقديره أنّ مشابهة المفتوحة بالفعل أكثر من مشابهة المكسورة به كما سبق، وإعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقعٌ، كقوله تعالى: (وإن كلاًّ لمّا ليوفينّهم)[٥]. وإعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام، ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الأضعف على الأقوى، وذلك غير جائزٍ، فقدّروا ضمير الشأن حتّى يكون اسماً للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسّرة لضمير الشأن خبراً لها، فيكون عاملاً في المبتدأ والخبر كما كانت في الأصل، فهي لا تزال عاملاً. بخلاف المكسورة فإنّها قد يكون عاملاً وقد لا يكون، والعمل في

---

(١) سورة سبأ، الآية ١٤.

(٢) سورة الأعراف، الآية ١٨٥.

(٣) سورة النجم، الآية ٣٩.

(٤) سورة النور، الآية ٩.

(٥) سورة هود، الآية ١١١.

الظاهر وإن كان أقوى من العمل في المقدَّر، لكن دوام العمل في المقدَّر يقاوم العمل في الظاهر في وقتٍ دون وقت، فلا يلزم ترجيح الأضعف على الأقوى، انتهى.

وفيه: أنّه مقدّمةٌ خياليّة؛ إذ لا دليل على أنّ عمل الحروف المذكورة لأجل شباهتها بالفعل حتّى يتفرّع عليه ما ذكره، بل الدليل قائمٌ على خلافه، لأنّ الشباهة في البناء واللفظ فقط لا يعقل تأثيرها في العمل ـ كما هو ظاهر ـ والشباهة في المعنى منتفيةٌ؛ لأنّ معاني الحروف إنّما هي معانٍ ونسبٌ في اللفظ المدخول وجهاتٌ لاستعماله فلا تشبه معاني موادّ الأفعال التي هي مفاهيم مستقلّة. ولو كان الاشتراك في المفهوم الجامع بين الآلي والاستقلالي موجباً للشباهة وكافياً لزم أن يكون أغلب الحروف مشابهاً للفعل وعاملاً للنصب أو الرفع، إذ يصحّ أن يقال: حروف الاستفتاح بمعنى استفتحت، و «قد» بمعنى حقّقت تارةً وقلّلت أُخرى، وباء الجرّ بمعنى ألصقت أو استعنت وهكذا، ولام التعريف بمعنى عرّفت، وهاء التنبيه بمعنى نبّهت، وكاف الخطاب بمعنى خاطبت وهكذا، بل لا يخلو حرفٌ من هذه المشابهة لصحّة التعبير عن المعاني النسبيّة الحرفيّة بالمفاهيم الحدثيّة المنتسبة إلى المتكلّم أو المخاطب أو الغائب.

﴿ الثالث من النواسخ : لا النافية للجنس ﴾

اعلم أنّ كلمة «لا» موضوعةٌ للنفي مطلقاً، فإن جيء بها لإفادة نفي الجنس ـ كقولك لا رجل ـ أو صفةٍ عنه كقولك ـ لا رجل في الدار ـ وأُريد التنصيص عليه تنصب اسمها بالشروط الآتية، وإن أُريد نفي الإسناد عن الواحد والجنس من دون إرادة التنصيص عليه تنصب الخبر بالشروط المتقدّمة، وإلّا فلا تعمل مطلقاً لا في الاسم ولا في الخبر، فلا يكون لها وضعان ومعنيان، كما يوهمه ظاهر كلمات بعضهم.

إذا عرفت ذلك فقد تبيّن لك : أنّه إذا أُريد التنصيص على نفي الجنس أو صفةٍ عنه ﴿ **تعمل عمل إنّ** ﴾ فتنصب المبتدأ أو ما بمنزلته ويسمّى اسمها ﴿ **بشرط عدم دخول جارٍّ عليها** ﴾ فإن دخل عليها كان العمل له ووجب جرّ الاسم حينئذٍ، لأنّ «لا» مع ما بعدها حينئذٍ كالكلمة الواحدة نحو : جئت بلا زاد، وأتيتك بلا عملٍ صالح ﴿ **وتنكير اسمها** ﴾ فلا تنصب معرفةً إلّا إذا كانت مأوّلةً بنكرةٍ نحو قوله : «إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده» وقول عمر : «قضيّه ولا أبا حسنٍ لها»(١) فإنّ المراد من الأعلام في الموارد المذكورة هو الوصف الغالب عليها كما في قولك : لكلّ موسى فرعون ﴿ **واتّصالها بها** ﴾ بأن لا يفصل بينهما فاصلٌ ولو كان ظرفاً أو مجروراً، فإذا اجتمعت الشروط أُهملت وجوباً إن أُفردت وجوازاً إن كرّرت، كما نبّهت عليه في المتن عند ذكر الوجوه الخمسة في نحو «لا حول

---

(١) أُنظر تأريخ ابن كثير ٧ : ٣٥٩، والفتوحات الإسلاميّة ٢ : ٣٠٦، وفيهما قوله : أعوذ بالله من معضلة ولا أبو حسن لها.

ولا قوّة إلّا بالله».

﴿ فإن كان مضافاً أو شبيهاً به ﴾ بأن اتّصل به شيءٌ من تمام معناه بأن كان مرفوعاً به نحو: «لا قبيحاً فعله» أو منصوباً به نحو: «لا طالعاً جبلاً» أو مجروراً متعلّقاً به نحو: «لا خيراً من زيدٍ عندنا» ﴿ نُصب ﴾ وكان معرباً باتّفاقٍ منوّناً في الشبيه به كما مرّ من الأمثلة. وعند البغداديّين يحذف تنوينه كالمضاف، وعليه يتخرّج ما ورد في الدعاء: «لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت» بحذف التنوين.

﴿ وإلّا ﴾ يكن مضافاً أو شبيهاً به مفرداً كان أو مثنّى أو مجموعاً ﴿ بني على ما ﴾ كان ﴿ ينصب به ﴾ لو كان معرباً، فإن كان منصوباً بالفتحة كالمفرد والجمع المكسّر بني عليها ﴿ نحو لا رجل ولا رجال و ﴾ إن كان منصوباً بالياء كالمثنّى والجمع المذكّر السالم بني عليها نحو ﴿ لا قائمَين ولا قائمِين و ﴾ إن كان منصوباً بالكسرة كالجمع المؤنّث السالم بني عليها نحو ﴿ ولا مسلمات ﴾ من غير تنوينٍ عند الأكثر، وقيل: إنّه ينوّن لأنّ تنوينه للمقابلة لا للتمكين فلا ينافي البناء، وقيل: إنّه يفتح لأنّ الحركة ليست له بل لمجموع المركّب وهو «لا» والاسم، وقيل: إنّه يجوز الفتح والكسر بغير تنوين، قيل: وهو الحقّ لثبوته عن العرب، وقد روي بهما قوله:

إنّ الشباب الذي مجدٌ عواقبه فيه نلذّ ولا لذّات للشيب

فلا وجه بعد هذا للاختلاف ﴿ عند جمهور البصريّين ﴾ وتبعهم أكثر النحويّين وحجّتهم لذلك حذف تنوينه.

واختلف في علّة بنائه، فقيل: لتضمّنه معنى «من» الاستغراقيّة بدليل ظهوره في قوله: «ألا لا من سبيلٍ إلى هند» وقيل: لتركيبه مع «لا» كتركيبه مع خمسة عشر.

وكلٌّ من العلّتين لا يخلو من علّة :

أمّا الأُولى فلما مرّ لك : من أنّ تضمّن معنى الحرف لا يوجب البناء، مع أنّ الاستغراق إنّما يستفاد من وقوع النكرة في سياق النفي، ولذا يجري ذلك في ما إذا كانت النكرة في سياق سائر أدوات النفي ولا يختصّ ذلك بكلمة «لا»، على أنّ الاستغراق إنّما يستفاد من كلمة «لا» فالمتضمّن لمعنى «من» حينئذٍ ـ كما قاله ابن الضائع ـ هو «لا» نفسها لا الاسم بعدها.

وأمّا الثاني فلأنّ التركيب الموجب للبناء إنّما هو التركيب الذي جعل طرفاه بمنزلة اسمٍ واحد وكلمةٍ واحدة كخمسة عشر، والتركيب بين الاسم والحرف غير متصوّر ـ أوّلاً ـ ما دام باقياً على معناه الحرفي لأنّه آلةٌ للتركيب فلا يعقل أن يقع طرفاً له، وغير واقعٍ ـ ثانياً ـ على فرض تصوّره، إذ لو كان كذلك لزم أن يكون قولك : لا رجل في الدار، قضيةً موجبةً معدولة الموضوع، وهو باطلٌ بالضرورة؛ لأنّ الغرض منها سلب المحمول عن الموضوع لا إثباته لـ«لا رجل» كما هو ظاهر.

فالصواب أنّه معربٌ كالمضاف وشبهه، وإنّما حذف تنوينه تخفيفاً كما اختاره الكوفيّون والزجّاج والجرمي والرمّاني.

ويوضح ذلك جواز حذف التنوين من نعته المفرد المتّصل به كقولك : لا رجل ظريف.

وتوهّم أنّه بني لأجل تركيبه مع اسم «لا» في غاية السخافة؛ لأنّ التركيب التوصيفي لو كان موجباً للبناء لزم اطّراده في سائر الموارد، وهو باطلٌ بالضرورة.

﴿ **وإن عرّف** ﴾ اسمها ﴿ **أو فصّل** ﴾ عنها بفاصل ﴿ **أُهملت وكرّرت** ﴾ وجوباً نحو : لا زيدٌ في الدار ولا عمروٌ، وقوله تعالى : (لا الشمس ينبغي لها أن

تدرك القمر ولا الليل سابق النهار)[١] ونحو: لا في الدار رجلٌ ولا امرأة، وقوله تعالى: (لا فيها غولٌ ولا هم عنها ينزفون)[٢].

فإن قلت: نفي الجنس لا يتصوّر مع كون المدخول علم شخصٍ، فكيف يدخل عليه «لا» النافية للجنس كما ذكرت في المثال؟

قلت: قد سبق لك أنّ كلمة «لا» لا تكون موضوعةً لنفي الجنس بخصوصه وإنّما تكون موضوعة للنفي مطلقاً، ونفي الجنس إنّما يستفاد منها إذا كان المدخول صالحاً له، كما إذا كان نكرةً أو علم جنسٍ أو معرّفاً بلام الجنس، فلا ينافي دخولها حينئذٍ على علم الشخص.

﴿ **وإذا عطفت مفرداً على اسم «لا» مفرداً وكرّرتها يجوز لك إعمالهما وإلغاؤهما وإعمال إحداهما وإلغاء الأُخرى فلك في نحو: لا حول** ﴾ أي عن المعصية ﴿ **ولا قوّة** ﴾ أي على الطاعة ﴿ **إلّا بالله، خمسة أوجه فتحهما** ﴾ على الأصل ﴿ **ورفعهما** ﴾ بالابتداء على إلغاء «لا» في الموضعين ﴿ **وفتح الأوّل** ﴾ على الأصل ﴿ **ورفع الثاني ونصبه** ﴾ بناءً على إلغاء «لا» الثانية والعطف على محلّ اسم الأُولى على الأوّل، وعلى لفظه على الثاني على ما هو المختار: من أنّ فتحته فتحة إعرابٍ لا بناء وحذف التنوين منه تخفيفاً ﴿ **ورفع الأوّل** ﴾ بالابتداء بناءً على إلغاء الأُولى ﴿ **وفتح الثاني** ﴾ على إعمال الثانية الذي هو الأصل ﴿ **وإن لم تتكرّرها**[٣] **وجب فتح الأوّل** ﴾ وهو اسم «لا» لعدم الموجب لإلغائها ﴿ **وجاز رفع الثاني** ﴾ عطفاً على

---

(١) سورة يس، الآية ٤٠.

(٢) سورة الصافّات، الآية ٤٧.

(٣) كذا، والمناسب: تكرّرها.

محلّ اسم «لا» ﴿ ونصبه ﴾ عطفاً على لفظه لما اخترناه: من أنّ فتحته إعرابٌ لا بناء. غاية الأمر أنّه حذف منه التنوين تخفيفاً.

﴿ وإذا وصفته ﴾ أي اسم «لا» مفرداً ﴿ بمفردٍ متّصلٍ به نحو: لا رجل ظريف، جاز في الوصف الرفع ﴾ اتباعاً للمحلّ ﴿ والنصب ﴾ اتباعاً للّفظ وعملاً بالأصل: من عدم سقوط التنوين ﴿ والفتح ﴾ أي النصب مع حذف التنوين تشبيهاً له بالموصوف المحذوف تنوينه تخفيفاً ﴿ وإن لم يكن مفرداً ﴾ نحو: لا رجل قبيحاً فعله ﴿ أو متّصلاً به ﴾ نحو: لا رجل في الدار ظريفاً ﴿ لم يجز الفتح ﴾ وجاز الرفع والنصب فقط.

﴿ و ﴾ اعلم ﴿ أنّه لا خبر لكلمة «لا» إن أُريد منها نفي وجود الجنس نحو لا إله إلّا الله ﴾ و «لا حول ولا قوّة إلّا بالله» و «لا فتى إلّا عليّ عليه السلام، ولا سيف إلّا ذو الفقار»[1] وأمثالها؛ لأنّ مرجع نفي الجنس في الخارج إلى نفي وجوده بل يكون عينه حقيقة؛ ضرورة أنّه لا معنى لنفي الجنس إلّا نفي وجوده، فما اشتهر: من تقدير الخبر في أمثال هذه الموارد، لا وجه له.

ولعلّه إلى ما بيّنّاه يرجع ما ذكره الزمخشري: من أنّ كلمة التوحيد كلامٌ تامّ، وأنّ الأصل «الله إلهٌ» مبتدأ وخبر، كما تقول: زيد منطلق، ثمّ جيء بأداة الحصر وقدّم الخبر على الاسم وركّب مع «لا» كما ركّب المبتدأ معها في «لا رجل في الدار» ويكون الله مبتدأً مؤخّراً وإله خبراً مقدّماً. وعلى هذا يخرج نظائره نحو «لا سيف إلّا ذو الفقار، ولا فتى إلّا عليّ عليه السلام» انتهى.

وبما بيّنّاه اندفع ما قيل: من أنّه إن قدّر الخبر في كلمة التوحيد «موجود»

---

(١) كنز العمّال ٥: ٧٢٣.

لم يلزم منه نفي إمكان إلهٍ آخر، وإن قدّر «ممكن» لم يلزم إثبات وجوده تعالى.

فإن قلتم: نفي الجنس على ما ذكرت إنّما هو باعتبار نفي وجوده، فيعود المحذور الذي ذكر: من عدم نفي إمكان إلهٍ آخر.

قلت: نفي وجوده يستلزم نفي إمكانه؛ لأنّ الإله ما وجب وجوده، فلا ينفكّ إمكانه عن وجوده، فنفي وجوده يستلزم نفي إمكانه.

﴿ وإلّا ﴾ يراد منها نفي وجود الجنس بل نفي صفةٍ عنه ﴿ فلها خبرٌ يجب ذكره إن جهل ﴾ نحو: لا أحد أغير من الله تعالى ﴿ ويكثر حذفه إن علم ﴾ نحو: لا ضير، أي علينا ﴿ وأوجبه ﴾ أي الحذف ﴿ التميميّون والطائيّون ﴾.

﴿ الرابع من النواسخ : أفعال الشكّ واليقين ﴾

والشكّ ـ لغةً ـ تردّد الذهن وتزلزله في المطلب، فهو خلاف اليقين الذي هو عبارةٌ عن ثبوته عند الذهن واستقراره فيه، فيعمّ الشكّ المصطلح عند أهل الميزان والظنّ ما لم يصل حدّ الاطمئنان المخرج عن التردّد الموجب لانطباق اليقين عليه عرفاً، ولذا يتقابل اليقين مع الشكّ.

توضيح الحال: أنّ الإسناد إذا قيس إلى الذهن باعتبار إدراكه وعدمه، فهو إمّا منكشفٌ لديه أو محتجبٌ عنه، وإذا انكشف استقرّ وثبت في الذهن، وإذا احتجب عنه تردّد فيه وتزلزل. فيعبّر عن الحالتين الأُوليين ـ الانكشاف وعدمه ـ بالعلم والجهل، كما أنّه يعبّر عن الحالتين الطارئتين بالشكّ واليقين؛ ولذا يقابل الشكّ مع اليقين، كما يقابل الجهل مع العلم، ولا يحسن مقابلة الشكّ مع العلم والجهل مع اليقين.

وحيث إنّ المتقابلين لا بدّ لهما من جامعٍ يجتمعان فيه، ولولاه لم يتحقّق التقابل بينهما، جعل أفعال الشكّ واليقين نوعاً واحداً، فإنّهما كما عرفت طرفان للحالة القلبيّة المتعلّقة بالإسناد، ولذا عبّر بعضهم عنها بأفعال القلوب. وإنّما عدلنا عنه لأنّه يعمّ فعل القلب مطلقاً وليس كلّ فعلٍ قلبيٍّ ناسخاً وناصباً للجزئين.

﴿ وهي: **ظننت وحسبت وخلت** ﴾ وهذه الثلاثة للظنّ غالباً ﴿ **وزعمت** ﴾ وهذا ينطبق على الظنّ تارة وعلى العلم أُخرى ﴿ **وعلمت ورأيت ووجدت** ﴾ وهذه الثلاثة للعلم.

وفي حكمها ما في معناها كـ«عدّ» و«حجى» و«جعل» إذا استعملت في مورد الظنّ والاعتقاد، و«درى» بمعنى علم، وإنّما مثّلت بصيغة المتكلّم لا الغائب

تنبيهاً على أنّ دخولها على المبتدأ والخبر بعد استيفاء فاعلها.

﴿ تدخل على المبتدأ والخبر ﴾ نحو: ظننت زيداً قائماً، وما بمنزلتها نحو: ظننت زيداً يقوم، وظننت زيداً في الدار ﴿ لبيان ما هي ﴾ أي تلك الجملة ﴿ ناشئةٌ عنه ﴾ من العلم أو الظنّ، فإنّ الإسناد الصادر عن المتكلّم قد ينشأ من العلم به، كما أنّه قد ينشأ من الظنّ به ﴿ فتنصبهما على أنّهما مفعولين لهما ﴾.

﴿ وتلحق بها أفعال التصيير كأخذ وجعل وردّ وتخذ واتّخذ، فتدخل عليهما وتنصبهما على المفعوليّة، فتشتركان في أنّه لا يجوز الاقتصار على ذكر أحد المفعولين ﴾ فيهما دون الآخر ﴿ بخلاف باب أعطيت ﴾ فيجوز فيه الاقتصار على أحد مفعوليه إذا كان نظر المتكلّم مقصوراً على بيان المعطى له أو المعطي، فيقال: أعطيت زيداً أو درهماً، ويتنزّل الفعل حينئذٍ منزلة الفعل المتعدّي لواحد. كما يجوز فيه الاقتصار على ذكر الفعل مع فاعله إذا كان النظر مقصوراً على إثبات الفعل لفاعله، كما تقول: زيد يعطي ويمنع، فتريد إثبات العطاء والمنع له من دون نظرٍ إلى بيان المعطى والمعطى له، ويتنزّل الفعل المتعدّي لاثنين حينئذٍ منزلة الفعل اللازم.

وأمّا الأفعال الناسخة وهي أفعال الشكّ واليقين والتصيير فيجوز فيها الاقتصار على ذكر الفعل مع فاعله ـ كسائر الأفعال ـ إذا كان النظر مقصوراً على إثبات الفعل لفاعله، فتتنزّل حينئذٍ منزلة الفعل اللازم، كقولك: يا من يعلم اهدِ من لا يعلم، ويا قادر ويا جاعل اجعلني من المحسنين، ولكن لا يجوز الاقتصار فيها على أحد المفعولين لأنّهما في الأصل مبتدأ وخبر، فإذا ذكر أحدهما فلا بدّ من ذكر الآخر؛ لاستحالة قصر النظر على أحد طرفي الإسناد مع تعلّق النظر إلى الإسناد. وأمّا الاختصار وهو حذف كليهما أو أحدهما لدليلٍ يدلّ عليه، فيجري في جميع الأفعال ولا يختصّ به فعلٌ دون فعل؛ ضرورة جواز حذف المبتدأ والخبر معاً أو

أحدهما لدليلٍ يدلّ عليه، فالقول بعدم جواز حذفهما أو أحدهما اختصاراً لا وجه له.

﴿ ويختصّ النوع الأوّل ﴾ وهي أفعال الشكّ واليقين ﴿ بـ ﴾ ثلاثة أُمور:

أحدها: ﴿ جواز إلغائها ﴾ أي إبطال عملها ﴿ إذا توسّطت ﴾ بين مفعوليها نحو: زيد علمت قائم ﴿ أو تأخّرت ﴾ عنهما نحو: زيد قائم علمت ﴿ لصلوح الجزئين للاستقلال ﴾ بسبب الإسناد الثابت بينهما بحسب الأصل وعودهما إلى ما كانا عليه من كونهما مبتدأً وخبراً، بخلاف مفعولي باب «أعطيت» فإنّهما غير صالحين له؛ إذ ليس لهما شأنٌ سوى كونهما من توابع الفعل ومتعلّقاته، ألا ترى أنّه يفسد الكلام ويخلّ بالمعنى إذا قلت: زيد درهم أعطيت، أو عمروٌ كسوت جبّة، برفع الطرفين ﴿ وعدم توقّف النسبة بينهما ﴾ أي بين الجزئين ﴿ عليها ﴾ أي على أفعال الشكّ واليقين لسبق النسبة بينهما على الشكّ واليقين؛ ضرورة أنّهما من طواري الإسناد وتوابعه، بخلاف مفعولي أفعال التصيير فإنّ النسبة بينهما متوقّفةٌ عليها وثابتةٌ من قِبَلها، فلا يجوز أن يقال فيها: زيدٌ جعلت قائمٌ، أو زيدٌ قائمٌ جعلت بالإلغاء ورفعهما على كونهما مبتدأً وخبراً؛ لأنّ جعلهما مبتدأً وخبراً يدلّ على ثبوت أحدهما للآخر مع قطع النظر عن الفعل، وذكر فعل التصيير متوسّطاً أو متأخّراً يدلّ على عدم حصول الإسناد بينهما إلّا من قبله، فيتهافتان، فجريا مجرى مفعولي باب «أعطيت» من حيث تعلّقهما بالفعل وعدم القبول للاستقلال.

ثمّ اعلم أنّ الجمهور لم يجوّزوا الإلغاء في صورة تقدّم الفعل عليهما، خلافاً للكوفيّين والأخفش، فأجازوا الإلغاء مطلقاً.

واستدلّوا بقوله: «إنّي وجدت ملاك الشيمة الأدب» برفع الجزئين، وبقول آخر: «وما أخال لدينا منك تنويل» برفع تنويل.

وقد أُجيب: بأنّ الإلغاء كما يجوز بتوسّط العامل بين معموليه يجوز بتوسّط العامل في الكلام، والعامل في الشعر الأوّل مسبوق بـ«إنّي» وفي الثاني بـ«ما» النافية.

والصواب: أنّه لا مانع من الإلغاء مع تصدّر العامل لما عرفت: من اجتماع اعتبارين في مفعولي أفعال الشكّ واليقين: الإسناد الأصلي المقتضي لارتفاعهما، والتعلّق الثانوي بالفعل المقتضي لانتصابهما بغير المانع من رعاية الأصل، فجاز للمتكلّم رعاية كلٍّ من الاعتبارين وترتيب أثره، فمرجع جواز الإلغاء إلى جواز ترتيب كلٍّ من الأثرين باعتبار اجتماع المقتضيين، لا إلى جوازه باعتبار ضعف العامل لأجل توسّطه بينهما أو تأخّره عنهما ـ كما زعموه ـ حتّى يقال: بأنّه لا ضعف فيه في صورة تقدّمه فلا يجري فيه الإلغاء، ولو سلّم ما ذكروه لا يتمّ ما أُجيب به، ضرورة عدم حصول ضعفٍ في العامل بتوسّطه بين الكلام متقدّماً على معموليه.

وأمّا ما أجاب بعضهم: من تقدير لام الابتداء الموجب للتعليق أو تقدير ضمير الشأن فيما وقع فيه الإلغاء مع تقدّم الفعل فأضعف؛ لما مرّ مراراً: من أنّ مرجع تقدير اللفظ إلى دلالة الدليل على معنى المقدَّر فمع انتفاء الدليل عليه لا مجال للتقدير.

فاتّضح غاية الاتّضاح: أنّه لا وجه لمنع الإلغاء في صورة تقدّم الفعل مع وروده، غاية الأمر أنّه شاذٌّ لأنّ مقتضى تقدّم الفعل توجّه نظر المتكلّم أصالةً إلى مدلول الفعل وهو يقتضي جعل المسندين من متعلّقاته، فالعدول عنه إلى جعل المسندين منظوراً بالأصالة وجملةً مستقلّةً لا يلائم مع تقدّمه، وهو موجبٌ لشذوذه لا لمنعه، فالشائع من الإلغاء إنّما هو مع تأخّر الفعل أو توسّطه.

﴿ و ﴾ ثانيها: ﴿ **أنّها تُعلَّق عن العمل فيهما لتصدّرهما بما له صدر الكلام من** ﴾ أداة ﴿ **الاستفهام** ﴾ نحو: علمت أزيد عندك أم عمروٌ ﴿ **و** ﴾ **أداة**

﴿ النفي ﴾ نحو قوله تعالى : (لقد علمت ما هؤلاء ينطقون)[١] (وتظنّون إن لبثتم إلّا قليلاً)[٢] وكقولك : علمت لا زيدٌ عندك ولا عمروٌ ﴿ ولام ابتداء ﴾ نحو قوله تعالى : (ولقد علموا لمن اشتراه[٣]... الآية) ﴿ ولام قسم ﴾ كقوله : «لقد علمت لتأتينّ منيّتي » ﴿ أو لاستحقاق أحدهما التصدّر كما إذا كان اسم استفهام ﴾ نحو قوله تعالى : (لنعلم أيّ الحزبين أحصى)[٤] أو مضافاً إلى اسم استفهام كقولك : علمت[٥] أبو من زيدٌ ؟

واعلم أنّ استحقاق تصدّر المعمول في سائر الموارد لا يوجب تعليق العامل عنه، وإنّما يوجب تقدّمه على العامل كقولك : أزيداً ضربت ؟ وكم درهماً أعطيت زيداً ؟ ومتى تسافر ؟ وأين تذهب ؟ وهكذا، فالتعليق من خصائص المقام. والسرّ في عدم جريانه في معمولات سائر الأفعال أنّها غير صالحةٍ للاستقلال فلا يعقل تعليق العامل عنها، فوجب تعلّقها بعاملها وتقدّمها عليه بمقتضى صدارتها، بخلاف مفعولي أفعال الشكّ واليقين، فإنّهما صالحان للاستقلال ـ كما عرفت ـ فتصدّرهما بما يوجب التصدّر أو استحقاق أحدهما التصدّر يوجب غلبة جنبة الاستقلال على جنبة التعلّق بالفعل وهو الانتصاب، فوجب ارتفاعهما بمقتضى الاستقلال وترتيب أثره دون أثر التعلّق بالفعل، ولذا لم يجب تقدّمهما أو تقدّم أحدهما على الفعل حينئذٍ.

---

(١) سورة الأنبياء، الآية ٦٥.

(٢) سورة الإسراء، الآية ٥٢.

(٣) سورة البقرة، الآية ١٠٢.

(٤) سورة الكهف، الآية ١٢.

(٥) كذا صحّحناه، ولم ترد في الأصل : علمت.

فظهر بما بيّنّاه: أنّ التعليق ـ كالإلغاء ـ إرجاعٌ للمعمولين إلى ما كانا عليه من الاستقلال، فهو ـ كالإلغاء ـ موجبٌ لإبطال العمل لفظاً ومحلّاً، فلا فرق بينهما إلّا في الوجوب والجواز؛ فإنّ الإلغاء بما يوجب التعليق واجبٌ وتوسّط العامل بين معموليه أو تأخّره عنهما جائز، فما اشتهر بينهم: من أنّ الإلغاء إبطالٌ للعمل لفظاً ومحلّاً والتعليق إبطالٌ للعمل لفظاً لا محلّاً في غير محلّه.

فإن قلت: تعلّق الجزئين بالفعل باقٍ في حال التعليق لتعلّق مضمون الفعل بهما من اليقين ولاشكّ، فهما منصوبا المحلّ حينئذٍ لا محالة.

قلت: التعلّق المعنوي بين الفعل والجزئين ثابتٌ في حال التعليق والإلغاء، فلو كان ذلك موجباً لانتصاب المحلّ لزم أن يكون الجزءان في حال الإلغاء منصوبي المحلّ أيضاً، فالموجب لانتصاب المحلّ إنّما هو التعلّق التركيبي اللفظي لا التعلّق المعنوي فقط.

ثمّ إنّه تبيّن لك ممّا مثّلناه أنّه يجوز أن يكون المعلّق عنه جملةً فعليّة، ولا يجب أن يكون جملةً اسميّة، فالتعليق أوجب جواز الإتيان بها فعليّة.

﴿ و ﴾ ثالثها: ﴿ **أنّه يجوز أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متّصلين لشيءٍ واحد، مثل علمتني منطلقاً** ﴾ وعلمتك منطلقاً، ولا يجوز ذلك في سائر الأفعال، فلا يقال: ضربتك، بل ضربت نفسك، وقس عليه سائر الأمثلة.

﴿ **وقد تستعمل هذه الأفعال في غير مورد الشكّ واليقين** ﴾ المتعلّقين بالإسناد الذي يلزمه طرفان ﴿ **فيتعدّى إلى مفعولٍ واحد، كظننت بمعنى اتّهمت** ﴾ يقال: ظننت زيداً، أي: اتّهمته، ومنه قوله تعالى: (وما هو على الغيب بضنين)[1]

---

(١) سورة التكوير، الآية ٢٤.

أي بمتّهم ﴿ **وعلمت بمعنى عرفت** ﴾ تقول: علمت زيداً، أي: عرفته وميّزت شخصه عن غيره ﴿ **ورأيت بمعنى أبصرت** ﴾ تقول رأيت زيداً، أي: أبصرته ﴿ **ووجدت بمعنى أصبت** ﴾ تقول: وجدت الضالّة، أي: أصبتها.

تنبيه: ليس الغرض من ذلك أنّ الألفاظ المذكورة من الألفاظ المشتركة بالاشتراك اللفظي، بل الغرض أنّها تستعمل في موردين مع اتّحاد الموضوع له والمستعمل فيه، فإنّ الظنّ موضوعٌ للمعنى الجامع بين الاتّهام المتعلّق بالشخص والرجحان المتعلّق بالإسناد، والعلم للانكشاف الجامع بين اليقين المتعلّق بالإسناد والعرفان المتعلّق بالشخص، والرؤية للظهور الجامع للظهور على الحسّ والباطن، والوجود للإصابة الجامعة بين الإصابة الحسّيّة والباطنيّة، فاختلاف أحكامها إنّما هو باختلاف موارد استعمالاتها من دون اختلافٍ في وضعها أو استعمالها؛ فإنّ المستعمل فيه ـ كالموضوع له ـ في كلّ واحدٍ منها أمرٌ واحد، وإنّما تختلف الموارد باختلاف الخصوصيّات الخارجة عن الموضوع له والمستعمل فيه.

﴿ فصل ﴾

﴿ في باب الاشتغال ﴾

﴿ إذا اشتغل فعلٌ أو شبهه عن نصب اسمٍ سابقٍ عـليه ﴾ أي عـلى الفـعل أو شبهه ﴿ بالعمل في ضميره ﴾ نصباً كزيدٌ ضربته، أو جرّاً كمررت بـه ﴿ أو ﴾ في ﴿ متعلّقه ﴾ أي متعلّق ضميره كذلك نحو: زيداً ضربت أخاه، وزيـدٌ مـررت بأخيه، بحيث ﴿ لو سلّط ﴾ بمجرّد دفع ذلك الاشتغال ﴿ عـليه ﴾ أي عـلى ذلك الاسم ﴿ هو ﴾ أي أحد الأمرين الفعل أو شبهه بعينه ﴿ أو مناسبه ﴾ بـالترادف نحو: زيدٌ مررت به، أو اللزوم نحو: زيـد ضربت أخـاه ﴿ لنـصبه ﴾ أي الاسم السابق وصحّ المعنى، فإنّه لو سـلّط في الأوّل «جـاوزت» المـرادف لمـررت بـه، وفي الثاني «أهنت» اللازم لضربت أخاه، على زيدٍ لنصبه على المفعوليّة ولم يخـلّ بالمعنى ﴿ جاز نصبه ﴾ أي الاسم السابق ﴿ على أنّه مـفعولٌ في المـعنى، ورفـعه على تنزّله منزلة المبتدأ ﴾ إذ الجملة مشتغلةٌ عنه بضميره أو متعلّقه مخبرةٌ عنه معنى وإن لم تكن خبراً عنه بحسب التركيب، لما عرفت: من استحالة وقوع الجملة خبراً إلّا إذا أُريد لفظها ﴿ إن لم يقترن هو ﴾ أي الاسم السابق ﴿ أو الفعل بما يـوجب رفعه، كاقترانه بما يختصّ بالابتداء ﴾ كـ«إذا» المفاجئة على القول باختصاصها به مطلقاً أو إذا كان الفعل مجرّداً عن «قد» نحو: خرجت فإذا زيد لقيته ﴿ أو اقتران

الفعل بما له صدر الكلام ﴾ المانع من العمل في ما قبله، كالاستفهام و «ما» النافية وأدوات الشرط، نحو زيد هل رأيته، وخالد ما صحبته، وعبد الله إن أكرمته أكرمك **﴿ أو نصبه، كاقترانه بما يختصّ بالفعل كأدوات التحضيض وأدوات الشرط وأدوات الاستفهام غير الهمزة ﴾** نحو: هلّا زيداً أكرمته، وإن زيداً أكرمته أكرمك، وهل زيداً رأيته، فإنّ أدوات الاستفهام ما عدى الهمزة تختصّ بالفعل إذا كان في حيّزها فعل.

﴿ و ﴾ اعلم أنّ ﴿ نصب الاسم السابق ﴾ على المفعوليّة ﴿ بالفعل المذكور ﴾ بعده **﴿ لا بفعلٍ محذوفٍ يفسّره هو ﴾** أي الفعل المذكور كما اشتهر بينهم **﴿ وإلّا جاز النصب قبل ﴾** فعل اقترن بـ **﴿ ماله صدر الكلام ﴾** إذ لا مانع من تقدير الفعل قبل الاسم حينئذٍ.

فإن قلت: لا يصحّ تقدير الفعل إلّا مع وجود مفسّرٍ له يدلّ عليه، وما لا يعمل فيما قبله لا يفسّر عاملاً، وهذا من القواعد المسلّمة عندهم، فعدم جواز نصبه إنّما هو لعدم إمكان تقدير الفعل حينئذٍ.

قلت: تفسير المذكور للمحذوف إنّما هو باعتبار دلالته على تعلّق مثله أو مرادفه أو لازمه بالاسم السابق، وهذه الدلالة ثابتةٌ له سواء كان صالحاً للعمل فيما قبله أم لا، فلا وجه لاختصاص التفسير بإحدى الصورتين، والقاعدة غير مسلّمةٍ عند الكلّ وإنّما اخترعها والتزم بها من زعم أنّ المشغول عنه منصوبٌ بفعلٍ محذوف فراراً عمّا يرد عليه: من جواز انتصابه في الصورة المذكورة، مع أنّه لا حجّية في اتّفاقهم على ضرب قاعدةٍ لا تنتهي إلى دليلٍ يعتمد عليه.

فإن قلت: لو كان الاسم السابق مفعولاً للفعل المذكور لزم تعدّي الفعل المتعدّي إلى واحدٍ إلى اثنين في نحو: زيداً ضربته، وتعدّي الفعل اللازم إليه

بلا واسطة حرف الجرّ في نحو: زيداً مررت به، وتعلّق عين الفعل لا لازمه بـه في نحو: زيداً ضربت أخاه، وبطلان اللوازم بيّن.

قلت: الضمير متّحدٌ مع مرجعه وهو الاسم السابق، فجاز نـصبهما بـالفعل المتعدّي إلى واحدٍ لأنّهما في حكم مفعولٍ واحد، وتعدية الفعل اللازم بحرف الجرّ إلى ضميره في نحو: زيداً مررت به، أوجبت تنزّله منزلة الفعل المتعدّي إلى واحدٍ وهو جاوزت، فجاز أن ينصب الاسم السابق بعد تـعديته إلى ضـميره بحـرف الجـرّ، والمدلول المطابقي للفعل في نحو: زيداً ضربت أخاه، إنّما تعلّق بالاسم المتأخّر عنه المتعدّي إليه ابتداءً، وبعد تعديته إليه حصل له مدلولٌ التزاميٌّ وهي الإهانة بالنسبة إلى زيد، فنصبه باعتبار مدلوله الالتزامي، فلا يوجب تعلّق عين الفعل به باعتبار مدلوله المطابقي.

والحاصل: أنّ المعنى المقتضي للنصب وهي المـفعوليّة ثـابتٌ للاسم المـتقدّم والمتأخّر معاً، والمفعوليّة المعتورة عليهما متقوّمةٌ بالفعل المـذكور، غـاية الأمـر أنّ إحداهما متقوّمةٌ بمدلوله المطابقي والأُخرى بمدلوله الالتزامي، فـالعامل فـيهما هـو الفعل المذكور إذ العامل عندهم إنّما هو ما يـتقوّم بـه المـعنى المـقتضي للإعـراب، فلا يقدح في تعلّق الفعل بهما والعمل فيهما اختلافهما في كيفيّة التعلّق وتعلّق الفـعل بأحدهما باعتبار مدلوله المطابقي وبالآخر باعتبار مدلوله الالتزامي، كما لا يقدح تعدّي الفعل إلى مفعولين متغايرين في المقام من جهة خصوصيّة المورد مع أنّه متعدٍّ في حدّ نفسه إلى مفعولٍ واحد.

﴿ وإذا جاز الوجهان فالراجح الرفع ﴾ في حـدّ نـفسه؛ لأنّ الظـاهر عـند اشتغال العامل بضمير الاسم السابق ومتعلّقه تنزيله منزلة المبتدأ.

﴿ ويختار نصبه على رفعه إذا تلى ما غلب عليه ﴾ أن يقع ﴿ الفعل ﴾ بعده

كهمزة الاستفهام، نحو قوله تعالى: (أبشراً منّا واحداً نتّبعه)[١] ما لم يفصل بينها وبينه بغير ظرفٍ فالمختار الرفع، وكأدوات النفي نحو: ما زيداً رأيته، ولا خالداً صحبته، وإن بكراً عاشرته ﴿ أو وقع قبل فعل طلب ﴾ بالصيغة أو بالأداة أمراً كان أو نهياً أو دعاءً نحو: زيداً أكرمه، وعمرواً لا تكرمه، واللهمّ عبدك ارحمه، وبكراً ليكرمه زيد. واستثني منه ما إذا دلّ الاسم على العموم ودخل الفاء على الفعل تشبيهاً لها بالشرط والجزاء فيختار الرفع حينئذٍ أو يجب؛ ولذا اتّفقت السبعة على القراءة بالرفع في قوله تعالى: (السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما)[٢] و (الزانية والزاني فاجلدوا كلّ واحدٍ منهما مائة جلدة)[٣] ﴿ **أو كان في جملةٍ معطوفةٍ على فعليّة** ﴾ نحو أكرمت زيداً وعمرواً أهنته؛ لأنّ الرفع موجبٌ لتخالف الجملتين المتعاطفتين والنصب موجب لتشاكلهما، وتشاكلهما أولى من تخالفهما، فيختار النصب.

﴿ **ويستويان إذا كانت** ﴾ الجملة التي فيها الاسم المشغول عنه ﴿ **معطوفةً على** ﴾ **جملةٍ** ﴿ **ذات وجهين** ﴾ نحو هند أكرمتها وزيد ضربته عندها، لتشاكل المتعاطفين على التقديرين، هكذا قالوا.

﴿ **وليس منه** ﴾ أي من باب الاشتغال ﴿ **قوله تعالى**: «وكلّ شيءٍ فعلوه في الزبر» **بعدم صحّة تسليط الفعل على الاسم السابق** ﴾ للإخلال بالمعنى المقصود على فرض تسليطه عليه؛ لأنّ المراد أنّ كلّ شيءٍ فعلوه ثابتٌ في الزبر مكتوبٌ فيها، فلو

---

(١) سورة القمر، الآية ٢٤.

(٢) سورة المائدة، الآية ٣٨.

(٣) سورة النور، الآية ٢.

جعل منصوباً بفعلوا وقيل : فعلوا كلّ شيء في الزبر وصحائف أعمالهم، فات المعنى المقصود ولزم أن يكونوا فاعلين كلّ شيءٍ ثابتاً في الزبر إن كان الظرف صفةً لشيء وهو خلاف المقصود، أو فاعلين في الزبر كلّ شيء إن كان الظرف متعلّقاً بالفعل فيخلّ بالمعنى من وجهين : الأوّل : أن يكونوا فاعلين كلّ شيءٍ من دون استثناء، والثاني : أن تكون الزبر محلاًّ لأعمالهم وأفعالهم، وهو باطل جدّاً.

والحاصل : أنّ نصب الاسم السابق إنّما يصحّ إذا كان الفعل في محلّ الإخبار به عنه، وأمّا إذا كان صفةً له فلا، والفعل في الآية الشريفة صفةٌ لـ«كلّ شيء» والخبر عنه هو الظرف.

﴿ فصل ﴾

﴿ في باب التنازع ﴾

﴿ **إذا توجّه العاملان فصاعداً إلى معمولٍ واحد** ﴾ متأخّرٍ عنهما نحو: ضربني وأكرمني زيد، وضربت وأكرمت زيداً، أو متقدّم عليهما نحو: بحول الله تعالى أقوم وأقعد، وإيّاك ضربت وأكرمت.

﴿ **فإن اتّفقا عملاً** ﴾ رفعاً أو نصباً أو جرّاً كالأمثلة المتقدّمة ﴿ **فهو معمولٌ لكلٍّ منهما** ﴾ ولا تنازع بينهما؛ إذ لا مانع من اجتماع عاملين على معمولٍ واحد.

وما ذكره الفاضل الرضي ﷺ: من أنّهم يجرون عوامل النحو كالمؤثّرات الحقيقيّة واجتماع المؤثّرين التامّين على أثرٍ واحد مدلولٌ على فساده في علم الأُصول، في غير محلّه؛ لأنّ المراد من المجرين إن كان جماعة النحاة فما ذكره خارجٌ عن وظيفتهم لأنّ وظيفتهم إنّما هو استنباط أحكام التراكيب من كلمات أهل اللسان وتبيينها لغيرهم لا تنزيل غير المؤثّر الحقيقي منزلة المؤثّر الحقيقي، فلا وجه لنسبة هذا التنزيل إليهم، مع أنّه لو ثبت صدوره منهم فلا أثر له كما هو واضح. وإن كان المراد أهل اللسان فلم يظهر منهم هذا الالتزام، وأنّى له بإثباته! مع أنّه مقطوعٌ على فساده؛ إذ لو جرت العوامل عندهم مجرى المؤثّرات الحقيقيّة لما جاز تقديم المعمول على العامل كما لا يجوز تقديم الأثر على المؤثّر، مع أنّ جواز تقديم المفعول وكثيرٍ من المعمولات على الفعل متّفقٌ عليه عندهم ولا يمكن لأحدٍ إنكاره، على أنّ اجتماع

العلّتين التامّتين في حدّ أنفسهما على محلٍّ واحدٍ جائز، غاية الأمر أنّهما لا يتمّان في التأثير حينئذٍ، وعدم التماميّة في التأثير الفعلي لا ينافي التماميّة الاقتضائيّة الذاتيّة؛ ضرورة أنّ نقصان العلّة في التأثير بسبب المزاحمة بمثلها لا ينافي التماميّة الذاتيّة النفسيّة بل يؤكّدها، لأنّ نقص كلٍّ منهما في التأثير وعدم الاستقلال فيه عند اجتماعهما على محلٍّ واحدٍ من آثار تماميّة كلٍّ منهما في حدّ نفسه وعدم ضعفه بالنسبة إلى الأُخرى، مع أنّك قد عرفت أنّ موجد العمل إنّما هو المتكلّم فالعامل الحقيقي هو المتكلّم، واللفظ ليس فاعلاً ولا آلةً له، وإنّما يتقوّم ويتحصّل به المعنى المقتضي للإعراب: من الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة وهكذا، وتسميته عاملاً مجرّد اصطلاحٍ من بعض أهل الصناعة، وتقوّم المعنى المقتضي بلفظين فصاعداً لا مانع له.

فإن قلت: تقوّم المعنى المقتضي للإعراب المعتور على كلمةٍ واحدة بكلٍّ من اللفظين فصاعداً يوجب تعدّده باعتبار تعدّد ما يتقوّم به المستلزم لاجتماع معنيين فصاعداً على محلٍّ واحدٍ في تركيبٍ واحد، وهو باطل.

قلت: تعدّد المعنى المعتور على كلمةٍ واحدة باعتبار تعدّد المتقوّم به تعدّدٌ اعتباريٌّ ينتزع من تعدّد الأطراف المقوّمة له، فلا ينافي مع وحدته الحقيقيّة من جهة وحدة موضوعه ومحلّه؛ ألا ترى أنّ المبتدأ المخبَر عنه بأخبارٍ متعدّدةٍ في تركيبٍ واحد يتعدّد الإسناد إليه باعتبار تعدّد أخباره، ولا ينافي ذلك مع وحدته، ولذا لم يتأمّل أحدٌ في جوازه.

﴿ **وإن اختلفا** ﴾ عملاً ﴿ **فالعمل** ﴾ ثابتٌ ﴿ **لواحدٍ منهما** ﴾ إذ لا يجوز اجتماع الأثرين المختلفين على محلٍّ واحد، ولا يتعيّن الأوّل أو الثاني للعمل، بل يتخيّر المتكلّم في إعمال أيّهما شاء وإهمال الآخر، وإنّما اختلف البصريّون والكوفيّون في المختار منهما ﴿ **فاختار البصريّون** ﴾ إعمال ﴿ **الثاني لقربه** ﴾ من المعمول ﴿ **والكوفيّون الأوّل لسبقه** ﴾ على العامل الثاني.

﴿ فإن أعملت الأوّل ﴾ منها ﴿ أضمرت للثاني ﴾ مطلقاً، طالباً للمرفوع أو المنصوب أو المجرور ﴿ نحو أكرمت وضرباني الزيدين، وأكرمني وأكرمته زيد، وقام ومررت بهما أخواك ﴾ لعود الضمير على المتقدّم رتبةً وإن كان متأخّراً عنه لفظاً.

﴿ وإن أعملت الثاني ﴾ منها ﴿ حذفت من ﴾ العامل ﴿ الأوّل ﴾ المعمول ﴿ المنصوب أو المجرور ﴾ لعدم كونه عمدةً، واستلزامِ الإضمار عود الضمير على المتأخّر لفظاً ورتبة نحو: أكرمت وأكرمني زيدٌ، ومررت ومرّ بي عمروٌ ﴿ إلّا إذا أوجب ﴾ الحذف ﴿ اللبس فيجب إضماره مؤخّراً ﴾ عن المعمول المتنازع فيه ﴿ نحو استعنت واستعان عليّ زيد به ﴾ إذ لو حذف من الأوّل لم يعلم أنّ زيداً مستعانٌ به أم مستعانٌ عليه، فوجب إضماره مؤخّراً رفعاً للالتباس ودفعاً للإضمار قبل الذكر.

وقد استثني أيضاً ما إذا كان المعمول خبراً لكان أو ظنّ أو إحدى أخواتها، فأوجب بعضهم الإضمار مؤخّراً، ومثّل بنحو: كنت وكان زيد صديقاً إيّاه، وظنّني وظننت زيداً قائماً إيّاه. وقيل: يضمر مقدّماً، وقيل: بل يظهر، وقيل: يحذف كسائر الموارد لجواز حذف أحد معموليها لدليل.

أقول: والصواب أنّ ما يكون من قبيل المثالين لا يجب فيه الإضمار ـ لا مؤخّراً ولا مقدّماً ـ ولا الإظهار ولا الحذف؛ لأنّ العاملين فيهما متّفقان في العمل، فالاسم المنصوب فيهما الذي زعموا تنازع العاملين فيه مفعولٌ ثانٍ للفعلين في باب ظنّ، وخبرٌ للفعلين في باب كان. وأمّا ما اختلف العاملان فيه عملاً فالحقّ وجوب حذف المنصوب من الأوّل مطلقاً إلّا أن يوجب اللبس.

﴿ وإن احتاج ﴾ الأوّل ﴿ إلى المرفوع فالبصريّون يضمرونه لامتناع حذف العمدة واغتفار الإضمار قبل الذكر حينئذٍ عندهم، وعن الكسائي وهشام والسهيلي: أنّهم يوجبون الحذف ﴾ هرباً من الإضمار قبل الذكر ﴿ وعن الفرّاء:

أنّه أوجب الإضمار مؤخّراً ﴾ فيقال: ضربوني وضربت قومك بالنصب على الأوّل، وضربني وضربت قومك على الثاني، وضربني وضربت قومك هم على الثالث.

﴿ والصواب أنّه يجب المطابقة بينه وبين المتنازع فيه ﴾ إفراداً وتثنيةً وجمعاً؛ إذ لو لم يطابق المتنازع فيه مع عدم إعماله فيه لم يعلم أنّ مطلوب العامل هو المعمول الذي أُهمل عن العمل فيه ﴿ وحذف المرفوع إن كان العامل اسماً ﴾ نحو أضاربك وضربت زيداً؟ أو أضارباك وضربت الزيدَين؟ لما مرّ لك: من اختصاص الاستتار بالعمل المنبئ عن المسند إليه بالهيئة الاشتقاقيّة، وفساد توهّم الاستتار في الوصف في صورة المطابقة ﴿ والحكم باستتاره ﴾ أي المرفوع ﴿ لا إضماره إن كان ﴾ العامل ﴿ فعلاً ﴾ لما تبيّن لك: من أنّ المستتر من مقوله المعنى المنويّ مع اللفظ المدلول عليه من قِبَل الهيئة الفعليّة تبعاً والتزاماً، والتعبير عنه بالضمير استعارةٌ، فلا يكون ضميراً تحقيقاً حتّى يستتر تارةً ويبرز مرّةً ويلزم عوده على المتأخّر لفظاً ورتبة حتّى يقال باغتفاره في الصورة المزبورة أو وجوب حذفه هرباً منه أو لزوم إبرازه وذكره مؤخّراً ﴿ فالأقوال ﴾ الثلاثة ﴿ كلّها باطلة ﴾ غير منطبقةٍ على الواقع، القول الأوّل من وجهين: الالتزام بالإضمار، وعود الضمير على المتأخّر لفظاً ورتبةً وإن أصاب في لزوم المطابقة بينه وبين المتنازع فيه. والقول الثاني من وجهين أيضاً: الالتزام بإفراد العامل، وحذف المرفوع في الفعل وإن أصاب في القول بالحذف بالنسبة إلى الوصف. وأمّا القول الثالث فخطأٌ محض.

تنبيه: قد تبيّن لك بما مثّلناه في صدر المبحث أنّه كما لا يعتبر في توجّه العاملين إلى معمولٍ واحد تأخّره عنهما، كذلك لا يعتبر كونه اسماً ظاهراً ويجوز أن يكون ضميراً، فما اشتهر بينهم من اعتبار الأمرين فيه في غير محلّه.

[أساس]

[في المعاني المعتورة]
[التابعة للإسناد][1]

﴿ هذا أساس : اعلم أنّ المعاني المعتورة التابعة للإسناد ﴾ الموجبة لتقييده وانعقاد القيود التي هي فضلةٌ في الكلام ﴿ على أنحاءٍ مختلفة ﴾ المفعوليّة والحاليّة والاستثناء والتمييز ﴿ والقيود المنعقدة منها على أقسامٍ ثلاثة ؛ لأنّها متعلّقةٌ إمّا بالمسند ﴾ فقط ﴿ أو بالمسند إليه ﴾ فقط ﴿ أو بذا ﴾ أي المسند إليه ﴿ تارةً وبذاك ﴾ أي المسند مرّةً ﴿ وبالإسناد أُخرى ، والأصل فيها النصب كما أنّ الأصل في الأركان الرفع ﴾ .

فإن قلت : هنا قسمٌ رابع وهو المتعلّق بالإسناد فقط كالمجرورات ، فإنّها كما مرّ ذكرها إنّما تتعلّق ابتداءً بالإسناد لا بالمسند فلِمَ تركتها ؟

قلت : المجرورات ليست من القيود التابعة للإسناد؛ فإنّها قد تكون ركناً في الكلام وطرفاً للإسناد الإضافي نحو : زيد في الدار ، وقد تكون قيداً وفضلةً كقولك : ضربت في الدار ، وكلامنا الآن في القيود المتمحّضة في القيديّة ولذا تركتها .

---

(١) العنوان منّا .

﴿ فهناك أيضاً أبوابٌ ثلاثة ﴾ أي كما أنّ الأصل وهو الإسناد اشتمل على أبوابٍ ثلاثة فكذلك الفرع.

﴿ الباب الأوّل ﴾
﴿ في المتعلّق بالمسند ﴾

﴿ وهو المفعول ﴾ بلا قيدٍ أخذاً من الفعل الاصطلاحي المنطبق على حركة المسمّى ﴿ المعبّر عنه بالمفعول به عند الجمهور ﴾ تبعاً للبصريّين أخذاً من المفهوم اللغوي المنطبق على مطلق الإيجاد.

توضيح الحال: أنّ المفعول من الفعل اللغوي بمعنى الإيجاد منطبقٌ على نفس الحدث؛ ضرورة أنّ المصدر إذا كان بمعنى الإيجاد يتّحد مع المفعول منه وهو الموجود في الخارج، ولا تغاير بينهما إلّا في مرحلة التحليل، فيصدق المصدر على المفعول حينئذٍ كما يصدق المفعول عليه، كالفعل والمفعول والخلق والمخلوق والصنع والمصنوع ـ ومن هذا القبيل النطق والمنطوق واللفظ والملفوظ ـ فالمفعول من الفعل بهذا المعنى مطلقاً إنّما هو الحدث لأنّه الموجود من الفاعل، ولا ينطبق على ما وقع عليه الحدث إلّا مقيّداً بحرف الجرّ لعدم وجوده من الفاعل، وإنّما فعل الفعل ووجد متعلّقاً به. وأمّا إذا أخذ المفعول من الفعل بمعنى حركة المسمّى وحدثٍ عن ذات فهو منطبقٌ على ما وقع عليه الحدث بلا قيدٍ؛ لأنّ حركة المسمّى إنّما تقع عليه لا على الحدث.

وإنّما أخذنا المفعول من الفعل بمعنى حركة المسمّى وعبّرنا به مطلقاً من غير تقييدٍ بحرف الجرّ؛ لأنّ الفعل اللغوي لا ينطبق على جميع الأحداث حتّى يصير ما قام به الحدث فاعلاً وما وقع عليه مفعولاً به؛ إذ بعض الأحداث يكون وصفاً كالعلم والجهل والقدرة والعجز، وبعضها يكون عدماً محضاً كالعدم والفقد والسكون والزوال ونحوهما، وإنّما ينطبق عليها الفعل باعتبار الإسناد الحدوثي الموجب

لانطباق حركة المسمّى عليه، فالصواب حينئذٍ أخذ المفعول من الفعل بالمعنى الذي بيّنّاه، والتعبير عمّا وقع عليه الحدث بالمفعول مطلقاً من دون قيدٍ، كما عبّر به الكوفيّون.

فإن قلت: الفعل بالمعنى الاصطلاحي المنطبق على حركة المسمّى من الجوامد والذوات وليس من المبادي الاشتقاقيّة حتّى يصحّ صوغ صيغة المفعول منه.

قلت: الفعل بالمعنى المذكور ليس من الذوات حتّى لا يصحّ صوغ صيغ المشتقّات منه بل من الأحداث؛ ضرورة أنّ حركة المسمّى مصداقٌ من مصاديق المفهوم اللغوي للفعل، فلا فرق بينهما إلّا في العموم والخصوص، وعدم الانطباق على الحدث إنّما هو من قِبَل الخصوصيّة الثابتة له.

وكيف كان ﴿ فهو ما وقع عليه حركة المسمّى ﴾ وحدثٌ عن ذات، سواء كان الوقوع عليه في مرحلة التحليل والتصوّر ﴿ نحو خلق الله العالم ﴾ وأنشأت كتاباً، وعملت خيراً، أم كان الوقوع عليه في مرحلة الخارج نحو: رأيت زيداً ﴿ وضربت عمرواً ﴾ وسواء كان الوقوع عليه إثباتاً كالمثال المتقدّم أم نفياً نحو: ما عملت شرّاً ﴿ وما رأيت بكراً ﴾.

توضيح الحال: أنّ المراد من الوقوع هي النسبة الوقوعيّة سواءً كانت إيجابيّه أم سلبيّة، فلا ينتقض الحدّ بمفعول الفعل المنفي؛ لأنّ السلب والإيجاب كيفيّتان متقابلتان متواردتان على النسبة، فهي جامعةٌ بينهما وثابتةٌ مع كلٍّ منهما، لا أنّ الإيجاب إيجابٌ للنسبة والسلب سلبٌ لها كما قد يتوهّم. والنسبة الوقوعيّة أعمّ من أن يكون الوقوع عليه بحسب الخارج كما إذا كان المفعول موجوداً في الخارج مع قطع النظر عن وقوع الحدث عليه وتعلّقه به نحو: ضربت زيداً، أو بحسب التصوّر وفي مرحلة التحليل كما إذا لم يكن المفعول موجوداً قبل تعلّق الحدث به وكان

الحدث إيجاداً له كقولك : خلق الله العالم، فإنّ المفعول حينئذٍ متقدّمٌ على الفعل في مرحلة التصوّر والتحليل، والفعل عارضٌ وواقعٌ عليه في هذه المرحلة؛ ضرورة أنّ الموجود مركّبٌ من الماهيّة والوجود ومنحلٌّ إليهما، والوجود عارضٌ عليها، وهي معروضةٌ له تصوّراً وتحليلاً وإن لم يكن في مرحلة الخارج تركيبٌ ولا عارضٌ ولا معروض، فما ذكره عبد القاهر والرازي والزمخشري وابن الحاجب : من أنّ المفعول في أمثال هذه الموارد مفعولٌ مطلقاً لا مفعولٌ به لأنّ فعل الفاعل فيها هو فعل إيجاده فلا يكون واقعاً عليه فيكون مفعولاً مطلقاً لا مفعولاً به، في غير محلّه؛ لما عرفت : من تقدّمه على الفعل ذهناً وتصوّراً فيكون واقعاً عليه، والمفعول المطلق غير متقدّمٍ على فعله لا ذهناً ولا خارجاً، كضربت ضرباً وضربةً وضرباً شديداً، ولو كان الأمر كما ذكروه لزم أن لا يصحّ إطلاق المخلوق على العالم، والمنشَأ على الكتاب، والمعمول على الخير؛ لأنّ صيغة المفعول إنّما تصدق على ذاتٍ وقع الحدث عليها لا على نفس الحدث.

وكيف كان، فلا ينتقض الحدّ بالمرفوع في نحو : أعطى زيد درهماً؛ لعدم وقوع حركة المسمّى عليه في هذا التركيب، لأنّه فاعلٌ للفعل في هذا التركيب وإن كان مفعولاً به في قولك : أعطيت زيداً درهماً؛ إذ لا منافاة بين كونه فاعلاً في تركيبٍ ومفعولاً به في تركيبٍ آخر.

فإن قلت : مقتضى الحدّ أن يكون المفعول متعلّقاً بالمسند بالإسناد الحدوثي ومن قيوده، مع أنّ المفعول قد يتعلّق بالمسند بالإسناد الاتّحادي كقولك : زيد ضارٌ عمرواً.

قلت : نعم، الأمر كذلك فإنّ المفعول إنّما سمّي مفعولاً لوقوع الفعل ـ وهو حركة المسمّى ـ عليه خارجاً أو تحليلاً، واسم الفاعل بمعناه الاسميّ ـ وهو العنوان

المنطبق على الذات ـ لا يكون واقعاً على المفعول كما هو ظاهر، وإنّما يكون واقعاً على المفعول باعتبار المعنى الفعليّ المأخوذ منه هو، فلا يطلب مفعولاً بمعناه الاسمي، وإنّما يطلبه بالمعنى الفعلي المشتمل عليه هو، فالفعل أصلٌ في العمل، واسم الفاعل ونحوه إنّما يعمل لأجل اتّصاله به وأخذه منه وإنبائه عن المعنى الفعلي ضمناً.

﴿ **وهو منصوبٌ بالمفعوليّة** ﴾ التي هي معنىً معتورٌ عليه مقتضٍ لانتصابه ـ كما قال به خلف ـ لا بالفعل وشبهه ـ كما اختاره البصريّون ـ لما عرفت: من أنّ المعنى المقتضي للإعراب أقرب إليه ممّا يتقوّم به هو، فإسناده إلى المعنى المقتضي أولى من إسناده إلى ما يتقوّم به هو.

﴿ **وقد يتعدّد** ﴾ المفعول ﴿ **فيكون اثنين نحو كسوت زيداً جبّة** ﴾ وعلمته فاضلاً ﴿ **أو ثلاثة** ﴾ بواسطة نقل الفعل إلى باب الإفعال أو التفعيل ﴿ **نحو أعلمت زيداً عمرواً فاضلاً** ﴾ وعلّمته بكراً فقيهاً ﴿ **ولا يتجاوز** ﴾ مفعول فعلٍ واحدٍ ﴿ **عنها** ﴾ أي عن الثلاثة، إذ لم يسمع للفعل المجرّد أكثر من مفعولين حتّى يتجاوز عن ثلاثة بواسطة نقله إلى أحد البابين.

﴿ **والأصل** ﴾ أي الذي ينبغي أن يكون الشيء عليه في حدّ نفسه ﴿ **تقدّم** ﴾ المفعول الذي هو ﴿ **الفاعل معنىً** ﴾ على المفعول الذي لم يكن كذلك ﴿ **أو مبتدأ الأصل** ﴾ على المفعول الذي هو خبرٌ في الأصل، فالأوّل ﴿ **كزيداً في أعطيت زيداً درهماً** ﴾ وأعلمت زيداً عمرواً فاضلاً، فيتقدّم زيداً على الدرهم؛ لأنّه آخذٌ والدرهم مأخوذ، وعلى عمرواً فاضلاً؛ لأنّه عالمٌ والمفعولين المتأخّرين عنه معلوم ﴿ و ﴾ الثاني كزيداً أيضاً في ﴿ **علمت زيداً فاضلاً** ﴾ فيقدّم زيداً على فاضلاً؛ لأنّه في الأصل مبتدأٌ وقائماً خبره.

﴿ **ويجب ذلك** ﴾ أي التقديم الذي هو الأصل ﴿ **إذا خيف اللبس، كأعطيت**

زيداً عمرواً ﴾ وظننت زيداً بكراً ﴿ أو كان الثاني محصوراً، كما أعطيت زيداً إلّا درهماً أو ﴾ كان الثاني اسماً ﴿ ظاهراً والأوّل ضميراً نحو (إنّا أعطيناك الكوثر)[1] ﴾.

﴿ ويمتنع ﴾ التقديم ﴿ إذا اتّصل الأوّل بضمير الثاني، كأعطيت المال مالكه ﴾ إذ لو قدّم حينئذٍ لزم عود الضمير على متأخّرٍ لفظاً ورتبةً ﴿ أو كان محصوراً، كما أعطيت الدرهم إلّا زيداً أو ﴾ كان ﴿ ظاهراً والثاني مضمراً، كالدرهم أعطيته زيداً ﴾.

﴿ ويجوز حذف المفعول اقتصاراً ﴾ بأن يتعلّق نظر المتكلّم ببيان ثبوت الفعل لفاعله فقط فينزّل الفعل المتعدّي حينئذٍ منزلة اللازم، وكذا يجوز حذف أحد المفعولين اقتصاراً إلّا في باب «ظنّ» كما مرّ التنبيه عليه ﴿ أو اختصاراً ﴾ بدليلٍ حاليٍّ أو مقاليٍّ يدلّ عليه ﴿ لغرضٍ لفظيٍّ كتناسب الفواصل نحو ﴾ قوله تعالى: ﴿ (ما ودّعك ربّك وما قلى)[2] أو معنويٍّ كاحتقاره نحو قوله تعالى: (كتب الله لأغلبنّ)[3] ﴾ أي الكافرين، فحذف احتقاراً ﴿ أو استهجانه ﴾ أو غير ذلك من الأغراض.

﴿ وقد يمتنع ﴾ حذفه ﴿ كأن يكون محصوراً فيه ﴾ نحو إنّما ضربت زيداً ﴿ أو جواباً لسؤال ﴾ كضربت زيداً، جواباً لمن قال: من ضربت؟

﴿ وينحصر المفعول فيه ﴾ أي فيما وقع عليه الحدث ﴿ لأنّه بالمعنى

---

(١) سورة الكوثر، الآية ١.

(٢) سورة الضحى، الآية ٣.

(٣) سورة المجادلة، الآية ٢١.

المذكور ﴾ المأخوذ من الفعل المنطبق على حركة المسمّى ﴿ **لا يصدق على غيره ممّا عدّوه مفاعيل** ﴾ وإنّما الجامع بين الأقسام التي ذكروها هو المفعول المأخوذ من الفعل اللغوي الصادق على المصدر مطلقاً وعلى سائر المفاعيل مقيّداً بالقيود التي ذكروها، بل لا يكون جامعاً بينها بهذا المعنى أيضاً؛ لأنّ المفعول من دون قيدٍ يختصّ بالمصدر المسمّى مفعولاً مطلقاً، ولا يشمل المطلق والمقيّد ﴿ **مع أنّ الظرف منصوبٌ على الظرفيّة** ركناً كان ﴾ كصلاتي خلف الأمير، وخطبتي أمامه ﴿ **أم قيداً** ﴾ وفضلةً كصلّيت خلف الأمير، ومشيت وراءه، فلا يصحّ عدّه من المفاعيل التي هي فضلةٌ في الكلام ﴿ **وما سمّي مفعولاً معه منصوبٌ على مصاحبته لفاعلٍ أو مفعول** ﴾ فلا يكون فضلةً وقيداً مطلقاً ﴿ **والمفعول المطلق والمفعول لأجله مندرجان في التميز فتقسيمه إلى خمسةٍ كما اشتهر** ﴾ بينهم أو إلى ستّةٍ بزيادة المفعول منه كما عن السيرافي، محتجّاً بقوله تعالى: (واختار موسى قومه سبعين رجلاً)[1] لأنّ المعنى من قومه، أو إلى أربعةٍ بدرج المفعول لأجله في المفعول المطلق كما عن الزجّاج والكوفيّين ﴿ **باطلٌ وسيظهر لك التفصيل** ﴾ إن شاء الله تعالى.

---

(١) سورة الأعراف، الآية ١٥٥.

﴿ الباب الثاني ﴾
﴿ في المتعلّق بالمسند إليه ﴾

﴿ وهو على قسمين ؛ لأنّ المتعلّق به : إمّا بواسطة أداة أو لا ، ففيه فصلان ﴾

﴿ الفصل الأوّل : في القسم الأوّل وهو المستثنى ﴾

وهو في مصطلح النحاة ما أُخرج بإلّا عن حكم ما يعمّه تحقيقاً أو توهّماً.

﴿ فهو على قسمين فإن كان مُخرَجاً بإلّا عن حكم ما يعمّه تحقيقاً ﴾ عموم الكلّي لجزئيّاته أو عموم الكلّ لأجزائه ﴿ فمتّصلٌ، كجاءني القوم إلّا زيداً ﴾ واشتريت العبد إلّا نصفه ﴿ وإلّا ﴾ يعمّه كذلك بأن كان خارجاً عن مدلول المستثنى منه وإنّما يتوهّم شمول حكمه له تبعاً فيستثنى منه ﴿ فمنقطعٌ ﴾ باعتبار خروجه عمّا استعمل فيه المستثنى منه وإن كان متّصلاً به باعتبار أنّه من توابعه ﴿ نحو ما فيها أحدٌ إلّا حماراً ﴾ ولذا قال ابن السراج : المنقطع عائدٌ إلى المتّصل؛ لأنّك إذا قلت : ما فيها أحدٌ إلّا حماراً، فمعناه ما فيها أحدٌ ولا ما يتبعه إلّا حماراً.

واعلم أنّا جعلنا المستثنى مُخرَجاً عن حكم العامّ لا عن نفسه؛ تنبيهاً على أنّ الاستثناء إنّما يتعلّق بالمسند إليه من حيث أنّه مسندٌ إليه لا من حيث ذاته؛ لاستحالة إخراج الجزئي عن ذات الكلّي الصادق عليه، والجزء عن ذات الكلّ المحتوي عليه.

فإن قلت : الإخراج عن المسند إليه بوصف أنّه مسندٌ إليه مستلزمٌ للتناقض؛ إذ يلزم حينئذٍ أن يكون المستثنى محكوماً بحكمين متضادّين، فزيدٌ في «قام القوم إلّا

زيداً» مثلاً محكومٌ بحكم القيام حينئذٍ لدخوله في القوم الذين أُسند إليهم القيام، ومحكومٌ بعدمه من جهة استثنائه عنهم.

قلت: إسناد القيام إلى القوم وإن اقتضى استيعاب الحكم لجميع الأفراد إلّا أنّه لا يستقرّ فيه إلّا بعد إتمام الكلام وانقطاعه وعدم لحوق الاستثناء به، فإذا لحقه الاستثناء يصرفه عن الاستيعاب والعموم ويستقرّ في خلافه، ولا منافاة بين ظهور أوّل الكلام في شيءٍ وانصرافه عنه بالقيود اللاحقة له، ولا تناقض بينهما؛ ولذا اشتهر أنّ للمتكلّم ما دام متشاغلاً بكلامه أن يلحق به ما شاء من اللواحق، ولا يوجب ذلك تجوّزاً في الكلام؛ لأنّ اقتضاء الاستيعاب ليس بالوضع، بل بمقتضى حمل الشيء على العامّ المقتضي لعموم الحكم لجميع الأفراد.

وما ذكره بعضهم: من أنّه أُريد بالمستثنى منه معناه الحقيقي وأُخرج عنه المستثنى قبل الإسناد وأُسند إليه الحكم، غلطٌ فاحش؛ لما عرفت: من استحالة إخراج الجزئي أو الجزء عن تحت الكلّي أو الكلّ، مع أنّ المستثنى إنّما هو من توابع الإسناد فلا يعقل تقدّمه عليه.

ويقرب منه ما ذكر: من أنّ المراد بالمستثنى منه ما عدا المستثنى مجازاً، وأداة الاستثناء قرينةٌ عليه؛ إذ لا مجال حينئذٍ للاستثناء المتّصل بل للمنقطع أيضاً فإنّه لا يتوهّم دخول المستثنى في المستثنى منه المراد به ما عداه، مع أنّه يلزم في قولك: «اشتريت العبد إلّا نصفه» الاستثناء المستغرق إن قيل بالاستخدام في الضمير، ورجوعه إلى العبد بمعناه الحقيقي والتسلسل إن قيل برجوعه إلى المعنى المجازي وهو الباقي بعد الاستثناء، فيرجع النصف إلى الربع والربع إلى الثمن وهكذا.

ثمّ إنّي قيّدت الإخراج بـ«إلّا» تنبيهاً على انحصار المستثنى في المخرج بها وعدم عمومه للمخرج بسائر الكلمات التي جعلوها من أخواتها؛ لأنّها أفعالٌ وأسماءٌ

مستعملةٌ في مفاهيمها الأصليّة يترتّب عليها الاستثناء باعتبار المورد، ولا يوجب ذلك جعلها من أدوات الاستثناء والمستثنى بها مستثنى في اصطلاحهم؛ وإلّا لزم أن لا ينحصر أدوات الاستثناء في ما ذكروه، وأن يكون المستثنى باستثنيت ونحوه في قولك: «جاءني القوم استثني منهم زيداً» أو «ليس فيهم زيدٌ» أو «خارجٌ عنهم زيدٌ» وهكذا مستثنى في اصطلاحهم. وتوهّم أنّ الكلمات المعدودة أدواتٌ للاستثناء منقولةٌ عن مفاهيمها الاسميّة والفعليّة إلى معنى الاستثناء الذي هو معنى حرفيّ في غير محلّه. نعم، شاع استعمالها في مورد الاستثناء في كلماتهم.

﴿ ويجب نصبه ﴾ أي المستثنى بالمعنى المقتضي له وهو كونه مستثنى، وإليه يرجع ما قيل: من أنّ نصبه بالمخالفة ﴿ إن كان في كلامٍ موجبٍ تامٍّ ﴾ بأن كان المستثنى منه مذكوراً، نحو قام القوم إلّا زيداً ﴿ أو مقدّماً ﴾ على المستثنى منه مطلقاً، منفيّاً كان أم موجباً، نحو ما قام إلّا زيداً القوم، وقام إلّا زيداً القوم ﴿ أو منقطعاً ﴾ مطلقاً عند الحجازيّين، سواء كان قبله اسمٌ يصحّ حذفه، نحو ما جاءني القوم إلّا حماراً، أم لا.

وعن بني تميم: أنّه يجوز اتباع المستثنى للمستثنى منه في الصورة الأُولى دون الثانية.

ومثّل بعضٌ للصورة الثانية بقوله تعالى: (لا عاصم اليوم من أمر الله إلّا من رحم)[1] أي من رحمه الله، بزعم أنّه استثناءٌ منقطع؛ لأنّه هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلاً في العاصم فيكون منقطعاً، ولا يجوز حذف «عاصم» في الآية الشريفة.

---

(١) سورة هود، الآية ٤٣.

والتحقيق: أنّه من قبيل الاستثناء المتّصل، والمراد لا عاصم لنفسه إلّا من رحمه الله، أي لا يعصم أحدٌ نفسه ولا يقدر على عصمة نفسه من الغرق إلّا من رحمه الله. وبما بيّنّاه ظهر أنّه لا حاجة إلى ما تكلّفه بعضهم: من جعل اسم الفاعل بمعنى المفعول، أو تقدير مضافٍ، أي: رحمة من رحم أو مكان من رحم.

﴿ **وإن كان في كلامٍ منفيٍّ جاز نصبه** ﴾ على الأصل ﴿ **واختير إتباعه** ﴾ للمستثنى منه على أنّه بدلٌ منه بدل البعض من الكلّ، ولا يضرّ اختلافهما إيجاباً ونفياً؛ إذ يكفي اتّحادهما في أصل الحكم الجامع بين الإيجاب والسلب. وإنّما جاز البدل في صورة النفي دون الإيجاب لجواز تفريغ الكلام وقيام المستثنى مقام المستثنى منه في هذه الصورة دون الإيجاب. وإنّما اختير على النصب لأنّه المقصود بالحكم حينئذٍ غالباً ﴿ **نحو ما فعلوه إلّا قليلٌ منهم** ﴾.

﴿ **وإن كان الكلام غير تامٍّ** ﴾ بأن كان المستثنى منه محذوفاً ﴿ **يعرب على حسب العوامل** ﴾ أي بما تقتضيه العوامل: من الرفع والنصب والجرّ، فيقال: ما قام إلّا زيدٌ، وما رأيت إلّا زيداً، وما مررت إلّا بزيدٍ.

﴿ **ولا يكون ذلك** ﴾ أي عدم تمام الكلام وحذف المستثنى منه ﴿ **غالباً إلّا في** ﴾ الكلام ﴿ **المنفيّ** ﴾ لعدم استقامة المعنى مع الحذف في الموجب غالباً، فلا يصحّ: ضربت إلّا زيداً، أو ضربني إلّا زيدٌ؛ إذ لا يصحّ الحكم بحدوث الضرب من كلّ أحدٍ سوى واحدٍ منهم بالنسبة إلى شخصٍ واحد. نعم، قد يستقيم الحكم في الموجب قليلاً مع الحذف، نحو قرأت إلّا يوم كذا.

﴿ **وإذا تكرّرت «إلّا»، فإن كان التكرار للتأكيد بأن تلت** ﴾ واواً ﴿ **عاطفاً أو تلاها اسمٌ مماثلٌ لما قبلها لا يتغيّر الحكم بالتكرار، وإلّا** ﴾ يكن التكرار للتأكيد، بل للتأسيس ﴿ **فمع تفريغ الكلام** ﴾ من المستثنى منه ﴿ **يظهر أثره** ﴾ أي أثر

التفريغ من الإعراب على حسب العوامل ﴿ **في واحدٍ منها** ﴾ أي المستثنيات، مقدّماً كان أو لا ﴿ **ويجب نصب الباقي** ﴾ منها، نحو ما قام إلّا زيد إلّا عمراً إلّا بكراً ﴿ **ومع تمامه** ﴾ أي تمام الكلام ﴿ **يجب نصب جميعها** ﴾ أي المستثنيات ﴿ **إن كانت متقدّمةً** ﴾ على المستثنى منه، كما كان الحكم كذلك في صورة عدم التكرار، نحو قام إلّا زيداً إلّا عمراً إلّا بكراً القوم ﴿ **وإعراب واحدٍ منها كما لو كان وحده** ﴾ بما يقتضيه من نصبٍ أو رفع ﴿ **ونصب الباقي إن كانت متأخّرةً** ﴾ عن المستثنى منه، نحو ما قاموا إلّا زيد إلّا عمرواً برفع الأوّل اختياراً ونصب الثاني، وقام القوم إلّا زيداً إلّا عمرواً إلّا بكراً بنصب الجميع؛ إذ لو لم يكن إلّا الأوّل لوجب نصبه.

﴿ **وكلّ واحدٍ من المستثنيات** ﴾ الواقعة في كلامٍ واحد ﴿ **يخالف ما قبله إيجاباً أو سلباً إن أمكن استثناء بعضها من بعض** ﴾ نحو له عندي أربعون إلّا عشرين إلّا عشرة إلّا خمسة إلّا اثنين، فالأوّل والثالث من المستثنيات منفيّان، والثالث والرابع موجبان. وطريق معرفة الباقي من المستثنيات أن تحطّ الأخير ممّا يليه وهكذا إلى ان تنتهي إلى الأوّل أو تسقط الأوتار من المستثنى منه وتضمّ إلى الباقي بعد الإسقاط الأشفاع فما حصل لك فهو الباقي.

﴿ **وإلّا** ﴾ يمكن استثناء بعضها من بعض ﴿ **فتوافق** ﴾ المستثنيات ﴿ **الأوّل** ﴾ منها في الإيجاب أو السلب، ولا يخالف بعضها بعضاً نحو: قام القوم إلّا زيداً إلّا عمرواً إلّا بكراً، وما جاءني إلّا عالم إلّا أديباً إلّا شاعراً، فالمستثنيات في المثال الأوّل محكومةٌ بانتفاء القيام عنها، وفي المثال الثاني بإثبات المجيء لهم ﴿ **وتستعمل** ﴾ كلمة ﴿ **«غير» في مورد الاستثناء** ﴾ بأن يراد منها المغايرة في الحكم لا في الذات أو الصفة ﴿ **وتعرب كإعراب المستثنى بإلّا** ﴾ فتنصب في كلامٍ موجبٍ تامٍّ على أنّها حالٌ نحو: قام القوم غير زيد، ويجوز الوجهان ـ النصب

والاتباع - في كلامٍ تامٍّ غير موجب نحو ما جاءني غير زيد، وتعرب على حسب العوامل إذا لم يكن الكلام تامّاً ﴿ و ﴾ لكن ﴿ يكون ما بعدها مجروراً ﴾ بإضافتها إليه، كما كان مجروراً في غير مورد الاستثناء.

﴿ وكذلك «سوى» ﴾ بكسر السين وضمّها مع القصر ﴿ وسواء ﴾ بفتح السين وكسرها مع المدّ، تستعملان في مورد الاستثناء وتعربان كإعراب المستثنى بإلّا ويكون ما بعدهما مجروراً بإضافتها إليه ﴿ وقيل: إنّهما منصوبان على الظرفيّة أبداً ﴾ لأنّك إذا قلت: جاءني القوم سوى زيد، فكأنّك قلت مكان زيد.

﴿ وتستعمل ليس ولا يكون وخلا وعدا وما خلا وما عدا كذلك ﴾ أي في مورد الاستثناء أيضاً ﴿ وتلزم الإفراد حينئذٍ ولا يظهر فاعلها ﴾ أي لا يفسّر باسمٍ ظاهر ﴿ ويكون ما بعدها منصوباً ﴾ على الخبريّة أو المفعوليّة ﴿ نحو قام القوم ليس زيداً ﴾ أو لا يكون وهكذا ﴿ وقد يجرّ ما بعد خلا وعدا ﴾ على أنّهما حرفا جرّ.

﴿ وتستعمل حاشا كخلا ﴾ أي في وروده مورد الاستثناء ونصب ما بعده أو جرّه ﴿ إلّا أنّ الأغلب ﴾ فيه ﴿ جرّ ما بعده ﴾.

﴿ الفصل الثاني: في المتعلّق بالمسند إليه بلا واسطة أداة وهو الحال ﴾

﴿ وهي ﴾ أنّث ضميرها لأنّه ممّا يجوز تذكيرها وتأنيثها لفظاً ومعنى ﴿ ما يبيّن هيئة المسند إليه ﴾ من حيث إنّه مسندٌ إليه ﴿ تحقيقاً ﴾ كالفاعل ﴿ نحو جاءني زيدٌ راكباً و ﴾ المبتدأ نحو ﴿ زيد ضاربٌ قائماً ﴾.

فإن قيل: قائماً حالٌ من الضمير المستتر في الخبر، فهو حالٌ من الفاعل لا المبتدأ.

قلت : أوّلاً : قد ظهر لك أنّه لا يستتر الضمير في الخبر ولو كان مشتقّاً حتّى يقع ذا الحال.

وثانياً : أنّك قد عرفت أنّ اسم الفاعل لا فاعل له أبداً، وما أُسند إليه اسم الفاعل يكون مبتدأً، قدّم عليه أو أُخّر عنه، ظهر أو استتر فيه.

﴿ أو تنزيلاً كـ ﴾ المسند بالإسناد الإضافي نحو ﴿ زيدٌ في الدار قائماً ﴾ فإنّه بمنزلة المسند إليه بالإسناد الحدوثي أو الاتّحادي؛ ضرورة أنّ «زيدٌ في الدار» بمنزلة كان زيد في الدار، أو زيدٌ ثابتٌ في الدار ﴿ و ﴾ المفعول نحو ﴿ ضربت زيداً راكباً ﴾ فإنّه بمنزلة ضُرب زيد راكباً. وقد تبيّن ممّا بيّنّاه ومثّلناه : أنّ الحال من توابع الإسناد مطلقاً، اتّحاديّاً كان أم حدوثيّاً أم إضافيّاً.

وقد زعم الأكثر أنّ الحال من توابع الإسناد الحدوثيّ، فقالوا : إنّ الحال ما يبيّن هيئة الفاعل أو المفعول ولا يكون لغيرهما، وما خالف ذلك يأوّل بهما في نحو «زيد في الدار جالساً» فجالساً حالٌ من ضمير الظرف المستتر فيه، وهو فاعلٌ معنى، لا من المبتدأ على الأصحّ، «وهذا بعلي شيخاً» فشيخاً حالٌ من بعلي، وهو مفعولٌ معنىً، تقديره : انبّه على بعلي او أُشير إلى بعلي، وقد عرّفها ابن الحاجب في كافيته بأنّه : ما يبيّن هيئة الفاعل أو المفعول به لفظاً أو معنى، ونقل عنه أنّه لم يجز أن تقول : رجل قائماً أخوك؛ لعدم الفاعليّة والمفعوليّة في رجل.

أقول : عدم جواز قولك : «رجل قائماً أخوك» ليس لانتفاء الفاعليّة والمفعوليّة في رجل، بل لأجل عدم جواز صيرورة الحال قيداً لإسناد الأُخوّة إليه؛ لأنّ مقتضى كون الحال حالاً عن المسند إليه من حيث أنّه مسندٌ إليه تقييد الإسناد بها، ومن المعلوم أنّ الأُخوّة لا تقبل التقييد بالقيام والقعود وأمثالها من الصفات؛ ولذا ترى أنّه لا يصحّ قولك : زيدٌ جالساً فقيهٌ، مع أنّ «زيد» فاعلٌ معنى باعتبار

كون خبره مشتقّاً، فليس ذلك إلّا لأجل عدم جواز تقييد الفقاهة كالأُخوّة بالجلوس والقيام ونحوهما من الأحوال والصفات، فاتّضح غاية الاتّضاح: أنّ عدم صحّة ما ذكره من المثال لا يدلّ على اختصاص الحال ببيان هيئة الفاعل أو المفعول حتّى يأوّل ما خالف ذلك، مع أنّ تأويل «زيدٌ في الدار جالساً» بما ذكر باطلٌ؛ لما ظهر لك: من بطلان استتار الضمير في الظرف أوّلاً، وعدم كونه فاعلاً على فرض صحّة الاستتار ثانياً.

وأمّا تأويل «هذا بعلي شيخاً» إلى ما ذكره فيكفي في فساده صحّة قول المرأة: زيد بعلي شيخاً أو شابّاً، مع انتفاء معنى المفعوليّة المتوهّمة حينئذٍ لانتفاء اسم الإشارة، فصحّة الحال حينئذٍ لا تكون إلّا لأجل جواز تقييد البعليّة بالشيخوخة والشباب ونحوهما؛ فإنّ البعليّة قد تثبت في حال الشيخوخة وقد تثبت في حال الشباب، فلا مانع من تقييدها بأحديهما.

فإن قلت: «شيخاً» حالٌ من «بعلي» وهو خبر، فينتقض الحدّ به لعدم كونه مبيّناً لهيئة المسند إليه حينئذٍ.

قلت: الإسناد الاتّحادي يوجب تنزّل أحدهما منزلة الآخر، فالخبر حينئذٍ في حكم المسند إليه، فلا ينتقض الحدّ به.

فإن قلت: الحدّ غير مانعٍ لشموله لنعت المسند إليه، نحو زيد الراكب جاءني، فإنّه مبيّنٌ لهيئته حينئذٍ.

قلت: النعت ناظرٌ إلى وصف ذات المسند إليه مع قطع النظر عن كونه مسنداً إليه، ولذا لا يجب في المثال المزبور مقارنة الصفة للمجيء، ويجوز أن يكون معرّفاً للموضوع ويصحّ التوصيف مع عدم جواز تقييد الإسناد به، كقولك: زيدٌ الراكب أخوك، فلا تكون الصفة ناظرةً إلى بيان هيئة المسند إليه بوصف أنّه مسندٌ إليه وإن

استتبعه أحياناً بمعونة المورد، فلا ينتقض الحدّ به.

﴿ وهي ﴾ أي الحال ﴿ منصوبةٌ على الحاليّة ﴾ التي هي معنىً من المعاني المعتورة على اللفظ المقتضية للإعراب.

﴿ والأغلب ﴾ أي أغلب موارد استعمالاتها ﴿ كونها منتقلةً ﴾ غير لازمة، وإنّما لم يجب فيها الانتقال؛ لأنّها إنّما تنظر إلى بيان هيئة المسند إليه بوصف أنّه مسندٌ إليه الموجب لتقييد الإسناد بها إن لم تكن مؤكّدةً، ولا يعتبر في التقييد الانتقال والزوال، بل يكفي في تحقّقه احتمال خلافها ﴿ و ﴾ لذا ﴿ تقع ثابتةً قياساً إذا كانت مؤكِّدةً ﴾ لمضمون جملةٍ قبلها ﴿ نحو زيد أبوك عطوفاً ﴾ أو لعاملها نحو ﴿ ويوم أُبعث حيّاً ﴾[1] أو لصاحبها نحو (لآمن من في الأرض كلّهم جميعاً)[2] ﴿ أو دلّ عاملها على تجدّد صاحبها نحو خلق الله الزرَّافة يديها أطول من رجليها ﴾ فيديها بدلٌ من الزرّافة بدل بعضٍ من كلّ، وأطول حالٌ لازمةٌ من يديها، وعامل الحال وهو خلق يدلّ على تجدّد المخلوق، فيحسن حينئذٍ الإتيان بالحال اللازمة قياساً؛ لأنّ الخلق في حدّ نفسه قابل للوجهين، ويصحّ تقييده بأحد الحالين، ومنه قوله تعالى: (أنزل إليكم الكتاب مفصّلاً)[3] وما قيل: من أنّ القرآن قديمٌ، غلطٌ لا وجه له؛ لابتنائه على الكلام النفسي الذي قد ثبتت استحالته في محلّه ﴿ وسماعاً في غيرها ﴾ أي في غير صورة التأكيد ودلالة العامل على تجدّد صاحبها.

﴿ وكلّ ما دلّ على هيئةٍ ﴾ وصفةٍ ﴿ صحّ أن يقع حالاً وإن كان ﴾ الدالّ

---

(١) سورة مريم، الآية ٣٣.

(٢) سورة يونس، الآية ٩٩.

(٣) سورة الأنعام، الآية ١١٤.

عليها اسماً ﴿ جامداً ﴾.

وقد ضبطه بعضهم في عشرة أنواع:

الأوّل: ما دلّ على تشبيهٍ ﴿ نحو كرّ زيدٌ أسداً ﴾ أي كأسد، وبدت هندٌ قمراً، أي كالقمر.

﴿ و ﴾ الثاني: ما دلّ على مفاعلة، نحو ﴿ بعه يداً بيد ﴾ أي مقبوضاً.

﴿ و ﴾ الثالث: ما دلّ على ترتيبٍ، نحو تعلّم الحساب باباً باباً ﴿ وادخلوا رجلاً رجلاً ﴾.

﴿ و ﴾ الرابع: ما كان موصوفاً بمشتقٍّ أو شبهه ﴿ نحو (فتمثّل لها بشراً سويّاً)[١] ﴾ و (قرآناً عربيّاً)[٢] وتسمّى حالاً موطِئة.

والخامس: ما دلّ على سعرٍ، نحو ﴿ بعه مدّاً بكذا ﴾ فـ«مدّاً» حالٌ من المفعول، و «بكذا» بيانٌ لمدّاً.

والسادس: ما دلّ على عددٍ، نحو (فتمّ ميقات ربّه أربعين ليلة)[٣].

والسابع: ما دلّ على طورٍ فيه تفضيل، نحو هذا بسراً أطيب منه رطباً.

والثامن: ما يكون نوعاً لصاحبه، نحو هذا مالك ذهباً.

والتاسع: ما يكون فرعاً لصاحبه، نحو هذا حديدك خاتماً، و (تنحتون من الجبال بيوتاً)[٤].

---

(١) سورة مريم، الآية ١٧.

(٢) سورة الزمر، الآية ٢٨.

(٣) سورة الأعراف، الآية ١٤٢.

(٤) سورة الشعراء، الآية ١٤٩.

والعاشر: ما يكون أصلاً لصاحبه، نحو هذا خاتمك حديداً، و (أأسجد لمن خلقت طيناً)[١].

﴿ وقيل: لا تقع ﴾ الحال ﴿ جامداً إلّا مأوّلاً بمشتقّ ﴾ والتأويل في كلّ نوع بحسبه، فالأوّل مأوّلٌ بالصفات المنطبقة عليه: من نحو شجاعاً ومضيئاً ونحوهما، والثاني بمعنى متقابضاً ونحوه، والثالث بمعنى مترتّباً، والرابع بمعنى سويّاً في صفة البشر، وعربيّاً قرآنه، والخامس بمعنى مسعَّراً، والسادس بمعنى معدوداً، والسابع بمعنى مطوّراً، والثامن بمعنى منوّعاً، والتاسع بمعنى مصوغاً، والعاشر بمعنى متأصّلاً.

﴿ وقيل به ﴾ أي بالتأوّل بمشتقٍّ ﴿ إذا دلّ ﴾ الحال ﴿ على تشبيهٍ أو مفاعلةٍ أو ترتيبٍ ﴾ فاقتصر في التأويل على الأنواع الثلاثة، ووجّهه بأنّ اللفظ فيها غير مرادٍ منه معناه الحقيقي فالتأويل فيها واجب.

أقول: عدم إرادة المعنى الحقيقي من اللفظ فيها ممنوعٌ؛ لجواز إرادة المعنى الحقيقي كنايةً عن اللازم أو تجوّزاً في النسبة، إذ كما يمكن التجوّز في الإسناد في نحو «زيد أسدٌ» و «هندٌ قمر» كذلك يمكن التجوّز في النسبة الناقصة في نحو «كرّ زيدٌ أسداً» و «بدت قمراً».

﴿ والأصل فيها أن تكون نكرةً ﴾ لأنّ الغرض منها وهو تقييد الإسناد بها يحصل مع تنكيرها، فلا حاجة إلى تعريفها الذي هو أمرٌ زائدٌ.

﴿ وقد تجيء معرفةً بقلّةٍ نحو جاءني زيدٌ وحده ﴾ وجئتني وحدك، وجئتك وحدي ﴿ وجاؤوا الجمّ الغفير ﴾ أي الجماعة الكثيرة الساترة وجه الأرض لكثرتها ﴿ وأرسلها العراك، وادخلوا الأوّل فالأوّل ﴾ ونحوها من الأمثلة المسموعة

---

(١) سورة الإسراء، الآية ٦١.

﴿ وأوّلها الأكثر بالنكرة ﴾ فحكموا بتنكيرها معنىً، وهو تكلّفٌ بلا دليل، مع أنّه إن أُريد بكونها نكرةً معنىً حينئذٍ أنّه يصحّ وضع النكرة موضعها، ففيه: أنّه لا يوجب تنكيرها معنى كما هو ظاهر، وإن أُريد أنّ الإضافة إلى المعرفة واللام والعلميّة فيها لا توجب تعريفها معنىً وأنّها ملغاةٌ حينئذٍ عن إفادة التعريف، فهو بديهيّ البطلان؛ إذ لا يعقل تخلّف الأسباب الموجبة للتعريف عنه باختلاف المعاني المعتورة على اللفظ من الفاعليّة والمفعوليّة والحاليّة وهكذا.

﴿ و ﴾ الأصل ﴿ في ذي الحال أن تكون معرفةً ﴾ لأنّه محكومٌ عليه في المعنى ومن شأنه أن تكون معرفة ﴿ فلا تقع منكّراً غالباً إلّا مخصَّصاً ﴾ بوصفٍ كقولك: جاءني رجلٌ عالمٌ راكباً، أو بإضافةٍ نحو قوله تعالى: (في أربعة أيّامٍ سواءً للسائلين)[1] ﴿ أو مسبوقاً بنفيٍ ﴾ نحو (وما أهلكنا من قريةٍ إلّا ولها كتابٌ معلوم)[2] ﴿ أو شبهه ﴾ من نهيٍ، نحو لا يبغ امرءٌ على امرءٍ مستسهلاً، أو استفهام كقوله: يا صاح هل حمّ عيش باقياً ﴿ أو متأخّراً ﴾ عن الحال كقوله: لميّة موحشاً طلل، وقد نكّر نادراً من غير وجود شيءٍ ممّا ذكر، ففي الحديث: «صلّى رسول الله ﷺ جالساً وصلّى وراءه قومٌ قياماً»[3].

﴿ و ﴾ يجوز أن ﴿ يتقدّم الحال على صاحبها ﴾ مطلقاً، مرفوعاً كان كجاء راكباً زيدٌ، أو منصوباً كضربت راكباً زيداً إذا جعلت راكباً حالاً عن المفعول، أو مجروراً بحرفٍ نحو قوله تعالى: (وما أرسلناك إلّا كافّةً للناس)[4] كما اختاره

---

(١) سورة فصلّت، الآية ١٠.

(٢) سورة الحجر، الآية ٤.

(٣) أنظر الوسائل ٥ : ٤١٥، الباب ٢٥ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث ١ و ٢.

(٤) سورة سبأ، الآية ٢٨.

ابن مالك. والأكثر على المنع في المجرور بالحرف ﴿ **إلّا إذا كانت مؤكِّدةً** ﴾ لمضمون جملةٍ، نحو «أنا ابن دارة معروفاً بها نسبي» فلا تتقدّم على صاحبها لعدم جواز تقديم المؤكِّد على المؤكَّد ﴿ **أو محصورةً** ﴾ نحو ما ضربت زيداً إلّا راكباً، وإنّما ضربت زيداً راكباً ﴿ و ﴾ يجوز أن تتقدّم ﴿ **على طرفي الإسناد** ﴾ الذي يتقيّد بها ﴿ **إذا كان المسند فعلاً متصرّفاً** أو شبهه **نحو مخلصاً زارك، ومسرعاً راحل** ﴾ ما لم يمنع مانعٌ: من كونه صلةً لأل أو لحرفٍ مصدريّ أو مقروناً بلام القسم أو الابتداء، فإن كان الطرفان جامدين أو كان المسند غير فعلٍ ولا صفةٍ كاسم الفعل والمصدر أو فعلاً غير متصرّفٍ كفعل التعجّب أو صفةً كذلك كأفعل التفضيل لم يجز تقديمها عليهما.

وزعم أكثر النحاة أنّ الحال لا بدّ لها من ناصبٍ: من فعلٍ أو شبهه أو ما تضمّن معنى الفعل دون حروفه، كاسم الإشارة وحروف التنبيه والتحقيق والتشبيه وهكذا، والظرف المتضمّن معنى الاستقرار، فقالوا: لا يجوز تقدّم الحال على عامله إلّا إذا كان فعلاً متصرّفاً أو شبهه، ثمّ استثنوا من ذلك موضعين: أحدهما: تقدّم الحال على الظرف بشرط توسّطه بينه وبين صاحبه معنىً، كقولك: زيدٌ جالساً في الدار، والثاني: تقدّمها على أفعل إذا كان مفضّلاً به كونٌ في حالٍ على كونٍ في حال، نحو هذا بسراً أطيب منه رطباً، وزيد مفرداً أنفع من عمرو معاناً، فإنّهم جوّزوا تقدّمها على العامل في الصورتين.

والتحقيق: أنّه لا حاجة في انتصابه إلى أزيد من المعنى المقتضي له، وهي الحاليّة، وهي لا تتقوّم بخصوص المعنى الحدثي حتّى يجب اعتبار ما ذكروه، بل هي متقوّمةٌ بالإسناد، سواء كان أحد طرفيه حدثاً أو مشتملاً على معنىً حدثي أم لا، فالعامل في الحال بالمعنى المصطلح عندهم ـ وهو ما يتقوّم به المعنى المقتضي للإعراب ـ هو الإسناد فإنّه الواقع في الحالة التي تنبئ عنها الحال مطّرداً والمتقيّد بها

كذلك، لا ما اعتبروه من الأحداث، فلا حاجة حينئذٍ إلى استثناء الموضعين؛ إذ لم تتقدّم الحال على الإسناد وطرفيه فيهما، بل توسّطت بين المسند إليه والمسند به، فهي في محلّها إذ وقعت بعد صاحبها ولم تتقدّم على عاملها بالمعنى المصطلح عندهم. نعم، تأخير الحال عن طرفي الإسناد في الإسناد الإضافي أولى، كما أنّ تأخيرها عنهما فيما إذا لم يكن المسند فعلاً متصرّفاً أو شبهه واجبٌ إلّا في الصورة المتقدّمة، وهي تفضيل حالٍ على حال أو تشبيه حال بحال، كقولك: زيد قائماً كعمرو قاعداً.

وكيف كان، فالصحيح جعل العنوان ما ذكرناه لا ما ذكروه.

وقد تبيّن بما بيّنّاه أنّ جعل العامل في الحال المؤكّدة لمضمون جملةٍ معقودةٍ من اسمين جامدين ـ نحو زيد أبوك عطوفاً ـ مقدّراً، في غير محلّه؛ لأنّ العامل بمعنى الواقع في الحال إنّما هو الإسناد الثابت في الجملة، فلا حاجة إلى اعتبار أمرٍ زائد.

﴿ ولا ﴾ يصحّ أن ﴿ **يجيء الحال من المضاف إليه إلّا إذا كان المضاف جزءه، كأعجبني وجهها مسفرّةً** ﴾ وقوله تعالى: (أيحبّ أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً)[1] ﴿ **أو كجزئه نحو** ﴾ قوله تعالى: (ثمّ أوحينا إليك[2] ﴿ **أن اتّبع ملّة إبراهيم حنيفاً**) ﴾ فإنّ الملّة بمنزلة الجزء ﴿ **أو طالباً للحال** ﴾ بأن كان دالاً على الحدث الواقع فيها، مصدراً كان ﴿ **نحو** ﴾ قوله تعالى: ﴿ **إليه مرجعكم جميعاً**[3] ﴾ فإنّ رجوعهم إليه واقعٌ حال كونهم جميعاً، أو صفةً نحو زيد ضاربٌ عمرو راكباً ﴿ **وهذا شاربُ السويق ملتوتاً** ﴾ فإنّ ضرب العمرو واقعٌ حال ركوبه وشرب السويق

---

(١) سورة الحجرات، الآية ١٢.

(٢) سورة النحل، الآية ١٢٣.

(٣) سورة يونس، الآية ٤.

حال لتّه، والوجه في عدم صحّة مجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً: أنّ الحال كما عرفت إنّما تبيّن هيئة ذي الحال بوصف أنّه مسندٌ إليه، ولا يصحّ ذلك إلّا إذا كانت النسبة الثابتة لذي الحال قابلةً للتقييد بها، والنسبة الثابتة بين المضاف والمضاف إليه لا تقبل التقييد بها إلّا في الصورة الأخيرة، وأمّا الصورتان الأُوليان فإنّما يصحّ الحال فيهما باعتبار صحّة قيام المضاف إليه مقام المضاف في كونه مسنداً إليه الموجب لرجوع التقييد إلى الإسناد المتعلّق بالمضاف، ألا ترى أنّه يصحّ أن تقول: أعجبتني مسفرة، وأيحبّ أحدكم أن يأكل أخاه ميتاً، واتّبع إبراهيم حنيفاً. وأمّا في غير الصور الثلاث فلا يجوز الحال عنه لعدم تطرّق التقييد بها في النسبة الناقصة التقييديّة حينئذٍ، فلا يصحّ لك أن تقول: جاءني غلام زيدٍ راكباً، بجعل «راكباً» حالاً من زيد؛ لأنّ إضافة الغلام إلى زيد لا تتقيّد بحال ركوبه وقيامه وهكذا من الأحوال.

﴿ **والحال بمنزلة الخبر من صاحبها** ﴾ فلا تكون إلّا متّحدةً معه منطبقةً عليه ﴿ **فلا تقع مصدراً إلّا إذا صحّ حمله عليه تحقيقاً** ﴾ من جهة اتّحاده معه في الخارج كاتّحاد المصدر مع المفعول في بعض الموادّ بحيث لا مغايرة بينهما إلّا في مرحلة التحليل، كاتّحاد الخلق مع المخلوق والنطق مع المنطوق ﴿ **أو تنزيلاً** ﴾ من جهة اتّحاده معه ادّعاءً ومبالغةً، كاتّحاد العدل مع العادل كذلك ﴿ **فيقع** ﴾ المصدر ﴿ **حالاً** ﴾ حينئذٍ ﴿ **قياساً** ﴾ فما حكي عن سيبويه: من أنّه مقصورٌ على السماع لا وجه له؛ إذ مع عدم اتّحاده مع ذي الحال تحقيقاً أو تنزيلاً لا يصحّ وقوعه حالاً منه ولو سماعاً ومع اتّحاده معه كذلك يصحّ مقيساً. وتوهّم أنّ المصدر قد يأتي بمعنى الوصف مجازاً سماعاً غلطٌ؛ إذ المادّة فيهما واحدةٌ فالتجوّز لو كان فإنّما هو في الهيئة، وهي من لواحق الحروف لا يتطرّق فيها التجوّز أصلاً، ولا استعمال لها ولا دلالة وإنّما هي آلةٌ وعلامةٌ لوجه استعمال المادّة، ولو تطرّق فيها التجوّز لا يكون ذلك إلّا

لعلاقةٍ مصحّحةٍ له، فيلزم أن يطّرد وينقاس حينئذٍ، فعلى كلّ حالٍ لا وجه للقصر على السماع.

﴿ هذا ﴾ أي انتصاب المصدر على الحاليّة ﴿ إذا لم يكن ﴾ المصدر ﴿ نوعاً من الفعل وأمّا إذا كان نوعاً منه كطلع بغتةً ﴾ وجاء ركضاً، وقتله صبراً، وهكذا ﴿ ينصب قياساً ﴾ على أنّه مفعولٌ مطلقٌ حذف عامله عند المبرّد و ﴿ على أنّه تمييزٌ عن النسبة ﴾ عندنا.

﴿ وكذا ﴾ ينصب على التمييز عن النسبة ﴿ ما وقع بعد أمّا ﴾ بفتح الهمزة ﴿ نحو أمّا علماً فعالمٌ، وبعد خبرٍ اقترن باللام الدالّة على الكمال، نحو أنت الرجل علماً، أو شبّه به مبتدأه نحو زيدٌ زهيرٌ شعراً ﴾ فإنّ الأصل فيه زيدٌ مثل زهير، فحذف «مثل» وحمل «زهير» على «زيد» مبالغةً وادّعاءً. وكون المنصوب في الموضعين الأخيرين تمييزاً رافعاً للإبهام عن النسبة أمرٌ واضح؛ إذ اتّحاد المحمول مع الموضوع فيهما يمكن أن يكون في صفةٍ دون صفة، فأُبهم فبيّن بالمنصوب. وأمّا الموضع الأوّل فلا إبهام فيه بمقتضى ظاهر اللفظ، وإنّما يتطرّق فيه الإبهام من جهة احتمال التجوّز في اللفظ فبيّن بالمنصوب تأكيداً ورفعاً للإبهام الموهوم، والتمييز كما يكون رافعاً للإبهام التحقيقي يكون رافعاً للإبهام الوهمي، كما سيأتي بيانه في بابه إن شاء الله.

فتبيّن ممّا بيّنّاه أنّ ما ذكره ابن مالك وابنه: من انتصاب المصدر على الحاليّة في المواضع الثلاثة قياساً، صحيحٌ بالنسبة إلى كون النصب قياساً، باطلٌ بالنسبة إلى جعله حالاً.

﴿ وتقع الجملة الخبريّة الخالية عن دليل الاستقبال موضع الحال ﴾ فيصير إسنادها ناقصاً حينئذٍ وتكون قيداً للمسند إليه ﴿ فإن كانت مبدوّةً بمضارعٍ مثبتٍ

خالٍ من « قد » أو منفيٍّ بـ « لا » أو « ما » أو بماض تالٍ « إلّا » أو مـتلوٍّ بـ « أو » اشتملت على الضمير ﴾ المطابق لصاحبها ﴿ وحده ﴾ وإن اقترن بـ« قـد » تـلزم الواو، على ما ذكره ابن مالك في التسهيل.

﴿ وإلّا ﴾ تكن كذلك بأن كانت اسميّةً مثبتةً أو منفيّةً أو فعليّةً مصدَّرةً بمضارعٍ منفيٍّ بـ« لم » أو بماضٍ مثبتٍ أو منفي ﴿ فـ ﴾ هي مشتملة ﴿ **عليه وعلى الواو أو على أحدهما** ﴾ إلّا أن تكون مؤكِّدةً فتأتي بالضمير فقط نحو: هو الحقّ لا ريب فيه.

وقد اشترط الأكثر في المصدّرة بالماضي المثبت المجرّد من الضمير أن يقترن بـ« قد » ظاهرةً أو مقدّرةً، قيل: لتقرّبه إلى زمان صدور الفعل من ذي الحـال أو وقوعه عليه؛ لأنّ المتبادر من الماضي المثبت إذا وقع حالاً أنّ مضيّه إنّما هو بالنسبة إلى زمان العامل، فلا بدّ من « قد » حتّى يقرّبه إليه فيقارنه.

وفيه: أنّ وقوع صيغة الماضي موضع الحال المبيِّن لهيئة المسند إليه يـوجب انصرافها إلى المقارن لزمان العامل؛ لأنّ صيغته ليست للزمان الماضي وضعاً، وإنّما ينصرف إليه عند الإطلاق وعدم التقييد بما يوجب انصرافها إلى خلافه، فلا حاجة حينئذٍ إلى كلمة « قد » لصرفها عن الزمان الماضي إلى المقارن لزمان العامل. مع أنّه لو سلّم الاحتياج إلى صارفٍ يصرفها إلى المقارن لزمان العامل لا يوجب الحاجة إلى خصوص كلمة « قد » لعدم انحصار الصارف فيها، فلا وجه للحكم بتقديرها في صورة عدمها. على أنّه لو سلّم ذلك لزم الاحتياج إليها مع وجود الضمير واشتمال الجملة على صيغة الماضي ولو لم تكن فعليّة، كقولك: جاء زيدٌ والأمير ركب، مع أنّهم لا يلتزمون به. فالصواب ما اختاره الكوفيّون: من عدم اشتراط اقـترانهـا بـ« قد ».

﴿ **وقد يحذف** ﴾ المسند الذي هو ﴿ **طـالبها** ﴾ المسمّى عـندهم بـعاملها

﴿ جوازاً لدليلٍ حاليٍّ ﴾ كقولك للمسافر: راشداً مهديّاً، أي تسافر راشداً مهديّاً ﴿ أو مقاليّ ﴾ كقوله تعالى: (بلى قادرين)[1] أي نجمعها قادرين، أي يكتفى بما دلّ عليه من الحال أو المقال، لا أنّه يقدّر لفظٌ، كما توهّمه الأكثر.

﴿ أو وجوباً كالمذكورة للتوبيخ ﴾ نحو أقاعداً وقد قام الناس؟ ﴿ أو بيان زيادةٍ أو نقصٍ بتدريج ﴾ كتصدّق بدينارٍ فصاعداً، واشتره بدينارٍ فسافلاً، أي يجب الاكتفاء فيهما بدلالة الحال أو المقال، والتلفّظ بالدليل اللفظي فيهما جارٍ مجرى اللغو.

وقد ألحق بهما موضعان آخران: الأوّل: الحال المؤكّدة لمضمون جملةٍ، نحو زيدٌ أبوك عطوفاً، والثاني: الحال السادّة مسدّ الخبر في نحو: ضربي زيداً قائماً، وإنّما تركناهما؛ لما مرّ أنّ العامل في نحو: زيدٌ أبوك عطوفاً، هو الإسناد الثابت بين الجامدين، وأنّه لا يلزم أن يكون العامل في الحال هو المعني الحدثي، وأنّ الخبر غير محذوفٍ في المثال الثاني، وأنّ العامل فيها هو المصدر.

---

(١) سورة القيامة، الآية ٤.

﴿ الباب الثالث ﴾
﴿ في ما يتعلّق بالمسند تارةً وبالمسند إليه مرّة ﴾
﴿ وبالإسناد أُخرى ﴾

﴿ وهو التمييز عن النسبة ﴾ وهو والمميِّز والتبيين والمبيِّن بمعنى؛ لأنّ اللفظ باعتبار أنّه يوجب تميز المبهم وتبيينه يكون مميِّزاً ومبيِّناً للمبهم، وباعتبار أنّ التمييز متولّدٌ ومنتزعٌ منه ولا وجود للأمر المنتزع في الخارج سوى وجود منشأ انتزاعه يكون تمييزاً وتبييناً، والمميِّز والمبيِّن هو المتكلّم الموجد لمنشأ انتزاعه، فهو بمعناه المصدري منطبقٌ على اللفظ، لا أنّ صيغة المصدر جاءت بمعنى صيغة الفاعل ـ كما توهّم ـ لاستحالة مجيء صيغةٍ بمعنى صيغةٍ أُخرى، فإطلاق المصدر على الفاعل في المقام ـ كإطلاقه على المفعول في بعض الموادّ، كالخلق واللفظ والنطق ونحوها ـ إنّما هو من جهة انطباقهما وتصادقهما على محلٍّ واحد.

واعلم أنّ التمييز فرع الإبهام، وهو إمّا في الاسم في حدّ نفسه أو بلحاظ النسبة، فينقسم التمييز إلى قسمين: تميز عن الذات، وتمييز عن النسبة، وهو على أقسام ﴿ لأنّ إبهام النسبة قد يسري إلى المسند أو المسند إليه وقد لا يسري إلى أحدهما، فالتميز عنها قد يتعلّق بالمسند وقد يتعلّق بالمسند إليه وقد يتعلّق بالإسناد، ففيه فصول: ﴾

﴿ [الفصل][1] الأوّل: فيما يتعلّق بالمسند ﴾.

---

(١) الزيادة منّا.

﴿ وهو نوعان : ﴾

النوع ﴿ الأوّل : المصدر المخالف لطالبه ﴾ المعبَّر عندهم بعامله مادّةً من فعلٍ أو شبهه ﴿ المتّحد معه وقتاً وفاعلاً ﴾ كضربت تأديباً، وقعدت عن الحرب جبناً ﴿ المسمّى عند أكثر أهلِ الفنّ بالمفعول له ﴾ والمفعول لأجله ومن أجله.

﴿ و ﴾ النوع ﴿ الثاني : المصدر الموافق له ﴾ مادّةً ﴿ المؤكِّد له ﴾ كضربت ضرباً ﴿ أو المبيّن لنوعه ﴾ كضربت ضرباً شديداً ﴿ أو عدده ﴾ كضربت ضربةً أو ضربتين ﴿ المسمّى عندهم ﴾ أي عند أهل الفنّ ﴿ بالمفعول المطلق فإنّ المسند في الأوّل ﴾ من حيث إنّه مسندٌ ﴿ مبهمٌ من جهة تردّده بين أنواعٍ متعدّدة ﴾ وأقسامٍ مختلفة وإن لم يكن فيه إبهامٌ في حدّ نفسه؛ فإنّ الضرب والقعود وما ضاهاهما من الألفاظ الواضحة المفاهيم، ولا إبهام فيها بالنظر إلى ذواتها، ولكنّها مبهمةٌ في مرحلة الصدور من الفاعل والإسناد إليه، أصَدَرَ منه على وجه التأديب أو الظلم أو القصاص ؟ أم صدر منه على وجه الجبن أو المكر، وهكذا من الوجوه ؟ ﴿ والمصدر المتّحد معه وقتاً وفاعلاً منتزعٌ منه ومتّحدٌ معه خارجاً ﴾ ومنطبقٌ عليه انطباقاً حمليّاً، فيقال : الضرب تأديبٌ أو ظلمٌ أو قصاصٌ، والقعود عن الحرب جبنٌ أو خديعةٌ أو خيانةٌ ﴿ وإن كان مغايراً له تصوّراً وعلّةً له في الذهن ﴾ ويصحّ أن يقال : ضربت للتأديب، وقعدت عن الحرب من الجبن.

﴿ والتركيب الانتصابي ﴾ في قولك : ضربت تأديباً، وقعدت عن الحرب جبناً، ونحوهما ﴿ ناظرٌ إلى ﴾ جهة ﴿ الاتّحاد وبيان النوع ﴾ ورفع الإبهام ﴿ ودائرٌ مداره ﴾ ومطّردٌ معه ﴿ لا التعليل، وإلّا ﴾ يكن كذلك وكان ناظراً إلى التعليل ﴿ لزم أن يصحّ ﴾ التركيب المذكور ﴿ مع وجود التعليل وعدم الاتّحاد وقتاً ﴾ بأن يقال : نزعت ثيابي نوماً ﴿ أو فاعلاً ﴾ بأن يقال : ضربت تأديب زيد عمرواً

﴿ بل ﴾ أن يصحّ ﴿ مع عدم كونه مصدراً ﴾ بأن يقال : جئتك سمناً .

بيان الملازمة : أنّ التركيب الانتصابي لو كان ناظراً إلى التعليل وقائماً مقام «لام العلّة» لزم أن يصحّ حيث ثبت التعليل وصحّ دخول لام العلّة فيه ، فكما يصحّ أن يقال : جئتك للسمن ، وضربت لتأديب زيد بكراً ، ونزعت ثيابي للنوم ، كذلك يلزم أن يصحّ جئتك سمناً ، وضربت تأديب زيد بكراً ، ونزعت ثيابي نوماً ، والتالي باطلٌ بالضرورة ، فكذا المقدَّم . والحاصل : أنّ المصدر المعلّل به فعلٌ متّحدٌ معه وقتاً وفاعلاً فيه جهتان : تولّده وانتزاعه من الفعل الموجب للاتّحاد خارجاً المصحِّح لحمله عليه ، ومغايرته معه تصوّراً وتحليلاً الموجبة لصحّة جعله علّة له ودخول لام التعليل عليه . ومن دوران التركيب الانتصابي مدار الأُمور الثلاثة الموجبة للانتزاع الموجب للاتّحاد في الخارج ، لا مدار التعليل الجامع مع عدمها ، علمنا أنّه ناظرٌ إلى جهة الاتّحاد ورفع الإبهام وتبيين النوع لا إلى جهة المغايرة وإفادة التعليل .

وقد تنبّه الزجّاج بأنّ التركيب ناظرٌ إلى الاتّحاد لا التعليل ، حيث قال : إنّه مصدرٌ من غير لفظ فعله ، والمعنى في قولك : «ضربت تأديباً» و «قعدت عن الحرب جبناً» أدّبت بالضرب تأديباً ، وجبنت في القعود عن الحرب جبناً ، أو ضربت ضرب تأديبٍ ، وقعدت عن الحرب قعود جبن . ولكن اشتبه عليه الأمر في جعل المنصوب على المصدريّة مفعولاً مطلقاً وعنواناً مستقلّاً مقابلاً للتمييز عن النسبة .

والعجب أنّه حكي عن ابن الحاجب أنّه قال ردّاً على الزجّاج : إنّ معنى «ضربته تأديباً» ضربته للتأديب اتّفاقاً ، وقولك للتأديب ليس بمفعولٍ مطلق ، وكذا التأديب الذي بمعناه ؛ لأنّه إن أُريد أنّه بمعنى «ضربت للتأديب» أنّه ناظرٌ إلى التعليل ، فقد ظهر لك بطلانه ، وإن أُريد أنّه يصحّ التعبير بالمنصوب بدل المجرور

باللام لا ينفعه؛ لأنّ صحّة كلٍّ من التعبيرين بدلاً من الآخر تدلّ على اجتماع الخصوصيّتين فيه الموجب لصحّة كلٍّ من التعبيرين لا على اتّحادهما من كلّ وجه، ومن الغريب دعواه الاتّفاق على أنّ المنصوب بمعنى المجرور مع موافقة الكوفيّين للزجّاج في الحكم بكونه مفعولاً مطلقاً.

ثمّ اعلم أنّه قد يتحقّق التركيب الانتصابي في الكلام مع اختلاف الفاعل كقوله تعالى: (يريكم البرق خوفاً وطمعاً)(١) فإنّ فاعل الإرادة هو الله تعالى وفاعل الخوف والطمع المخاطبون. وقول أمير المؤمنين عليه السلام في نهج البلاغة: «فأعطاه الله النظرة استحقاقاً للسخطة واستتماماً للبليّة»(٢) المستحقّ للسخط إبليس والمعطي للنظرة هو الله تعالى، ولا يكون ذلك إلّا بتأوّل؛ فإنّ الثاني في قوّة: فأُعطي النظرة من الله تعالى استحقاقاً للسخطة، والأوّل في قوّة: يجعلكم ترون خوفاً، فيتّحد الفاعلان حينئذٍ.

﴿ **والأمر في القسمين الأخيرين** ﴾ وهما النوعي والعددي ﴿ **من النوع الثاني أظهر** ﴾ من النوع الأوّل ﴿ **إذ لا يحتملان إلّا تبيين النوع والعدد** ﴾ ورفع الإبهام عن المسند من جهتهما، فلا مجال لاحتمال عنوانٍ آخر سوى التمييز والتبيين ﴿ **وأمّا القسم الأوّل** ﴾ منه ﴿ **فهو تمييزٌ تأكيدي، ولا منافاة بينهما؛ لأنّ التمييز فرع الإبهام محقّقاً كان أو موهوماً** ﴾ والإبهام الوهمي ثابتٌ في صورة التأكيد؛ إذ يحتمل أن يكون المسند في قولك: ضربت ـ مثلاً ـ مجازاً في الكلام المؤلم ونحوه، فتؤكّده بقولك: ضرباً، رفعاً لهذا الوهم وتثبيتاً لظاهره وتبييناً له.

---

(١) سورة الرعد، الآية ١٢.

(٢) شرح ابن أبي الحديد ١ : ٩٧.

﴿ وفي حكم المصدر ﴾ في وقوعه تميزاً للمسند المماثل له مادّةً ﴿ ما يدلّ عليه ويتّحد معه تحقيقاً ﴾ وهو أُمور:

﴿ الأوّل: ﴾ الاسم المضاف إلى المصدر المتّحد معه بحيث يصحّ حمله عليه، كاسم التفضيل والكلّ والبعض المضافة إليه ﴿ نحو سرت أحسن السير، ونصرت كلّ النصر، وضربت بعض الضرب ﴾ فإنّ الأسماء المضافة تميزٌ للمسند من جهة إضافتها إلى المصدر وصحّة حملها عليه، فيقال: سير أحسن السير، ونصر كلّ النصر، وضرب بعض الضرب.

﴿ والثاني: ﴾ ما يدلّ على نوعٍ منه، كاشتمل الصمّاء و ﴿ قعد القرفصاء ﴾ ورجع القهقرى، فإنّ الصمّاء نوعٌ من الاشتمال، والقرفصاء نوعٌ من القعود، والقهقرى نوعٌ من الرجوع.

﴿ والثالث: ﴾ ضميره كقوله تعالى: ﴿ لا أُعذّبه أحداً من العالمين ﴾ بناءً على عود الضمير إلى مصدر الفعل.

﴿ والرابع: ﴾ الاسم المشار به إلى المصدر متبوعاً به كـ﴿ ضربت ذلك الضرب ﴾ أم لا كضربت ذلك، مشاراً به إلى المصدر.

﴿ والخامس: ﴾ ما دلّ على عدده كـ﴿ ضربت عشر ضربات ﴾ وقوله تعالى: (فاجلدوهم ثمانين جلدة)[1] فإنّ اسم العدد فيهما تميزٌ للمسند باعتبار اتّحاده مع المعدود.

﴿ والسادس: ﴾ ما وافقه في المعنى الحدثي مع مخالفته له مادّةً كـ﴿ جلست قعوداً و ﴾ شنئته بغضةً، وأحببته وَمِقَةً[2]، أو هيئةً بأن كان اسم مصدرٍ له

---

(١) سورة النور، الآية ٤.

(٢) كذا صحّحناه، وفي الأصل: «مقة»، وهو سهو.

كـ﴿ اغتسلت غسلاً ﴾ وتوضّأت وضوءاً، أو مصدراً لبابٍ آخر، نحو قوله تعالى: ﴿ والله أنبتكم من الأرض نباتاً ﴾[1] ﴿ وتبتّل إليه تبتيلاً ﴾ فإنّ الأوّل مصدرٌ للمجرّد لا للمزيد فيه، والثاني مصدر باب التفعيل لا التفعّل.

وقد يتوهّم: أنّه ينوب عن المصدر اسم عينٍ شاركه في المادّة، ومثّل له بـ«نباتاً» في الآية الشريفة، بزعم أنّ المراد منه فيها هو العين.

وهو غفلةٌ واضحة؛ إذ مجرّد الاشتراك في المادّة أو الصورة مع المباينة في المعنى لا يوجب جواز قيام أحدهما مقام الآخر، كما هو ظاهر.

﴿ أو توسّعاً ﴾ كاسم آلته المكنّى به عن الحدث الموجود بها ﴿ كضربته سوطاً أو سوطين ﴾ فإنّ المراد به ضربةً بسوطٍ وضربتين بسوط، وذلك مطّردٌ فيما كان آلةً معهودةً له ﴿ و ﴾ كالمصدر المشبّه به نوع المسند ﴿ كضربته ضرب الأمير ﴾ فإنّه جعل تمييزاً للمسند بادّعاء اتّحاده معه نوعاً لشباهته به في الكيفيّة.

﴿ والقسم الأوّل ﴾ وهو التأكيديّ ﴿ لا يثنّى ولا يجمع ﴾ لأنّ الغرض منه مجرّد التأكيد من دون خصوصيّةٍ زائدة، فلو ثنّي أو جمع انقلب عدديّاً ﴿ بخلاف أخويه ﴾ وهما النوعي والعددي، فيجوز أن يثنّيا ويجمعا، نحو جلست جلستين أو جلسات، بكسر الجيم أو بفتحها.

﴿ ويجوز حذف المسند لدليلٍ حالي نحو خير مقدم ﴾ وقدوماً مباركاً، أي قدمت خير مقدم ﴿ أو مقالي نحو سيراً سريعاً في جواب أيّ سيرٍ سرت؟ ﴾ أي يجوز الاكتفاء بالدليل الحاليّ أو المقاليّ عن اللفظ بالفعل.

﴿ ويجب ذلك ﴾ أي حذف المسند ﴿ عندهم إذا كان بدلاً منه ﴾ قائماً مقامه

---

(١) سورة نوح، الآية ١٧.

عند أهل اللسان بحيث يكون ذكره لغواً عندهم.

﴿ ويطّرد ﴾ وقوعه بدلاً ﴿ في خمسة موارد : ﴾

﴿ الأوّل : إذا كان ﴾ المسند ﴿ طلباً أمراً ﴾ كان ﴿ أو نهياً نحو قياماً لا قعوداً ﴾ أي قم قياماً لا تقعد قعوداً ﴿ أو دعاءً ﴾ بخيرٍ أو بشرّ ﴿ نحو سقياً ورعياً ﴾ وكيّاً وجذعاً، أي سقاك الله سقيّاً، ورعاك الله رعيّاً، وكواه الله كيّاً، وجذعه جذعاً ﴿ أو مستفهماً به ﴾ للتوبيخ ﴿ نحو أتوانياً ﴾ وقد جدّ قرنائك المشيب ؟ أي أتتواني توانياً ؟

﴿ والثاني : أن يكون المصدر تفصيلاً لعاقبة جملةٍ قبله نحو ﴾ قوله تعالى : (فشدّوا الوثاق ﴿ فإمّا منّاً بعد وإمّا فداء)[1] ﴾ أي إمّا تمنّون منّاً وإمّا تفدون فداء.

﴿ والثالث : أن يكون ﴾ المصدر ﴿ مكرّراً أو محصوراً ﴾ بـإلّا أو إنّما ﴿ والمسند خبراً عن اسم عين، نحو زيدٌ سيراً سيراً، وما انت إلّا سيراً، وإنّما أنت سيراً ﴾ أي يسير سيراً سيراً، وتسير سيراً.

﴿ والرابع : أن يكون ﴾ المصدر ﴿ مؤكّداً لمضمون جملةٍ تحتمل غيره نحو زيدٌ قائمٌ حقّاً، أو لا ﴾ تحتمل غيره ﴿ نحو له عليّ ألف درهمٍ اعترافاً، ويسمّى الأوّل بالمؤكِّد لغيره، والثاني بالمؤكِّد لنفسه ﴾ أي أحقّ حقّاً، واعترف اعترافاً.

﴿ والخامس : أن يكون ﴾ المصدر ﴿ فعلاً علاجيّاً تشبيهاً بعد جملةٍ مشتملةٍ على اسمٍ بمعناه وعلى صاحبه، نحو مررت بزيدٍ فإذا له صوتٌ صوتَ حمار ﴾ أي يصوت صوتَ حمار. والحذف في غير هذه الموارد سماعيٌّ لا ضابطة له، كقولك : حمداً وشكراً لا كفراً، وصبراً لا جزعاً ونحوهما من المصادر المسموعة

---

(١) سورة محمّد، الآية ٤.

مجرَّدةً عن المسند.

﴿ هكذا قالوا، والصواب أنّ المصدر في ﴾ المـوردين ﴿ الأخـيرين تمـييزٌ للإسناد ﴾ الثابت في الجملة المتقدّمة ﴿ ورافعٌ للإبهام عنه فلا حذف ولا تقدير ﴾.

والوجه في التزامهم بالحذف والتقدير التزامهم بأنّ الناصب للمصدر المؤكِّد وأخويه لا يكون إلّا فعلاً أو ما بمنزلته، وهو مفقودٌ فيهما، أمّا في الأوّل فواضـح، وأمّا في الثاني فلأنّ المصدر فيه لا يحلّ محلّ الفعل مع حرفٍ مصدري حتّى يصلح للعمل ويتنزّل منزلته لأنّ المعنى يأبى عن ذلك؛ لأنّ المراد أنّك مررت به في حال تصويت، لا أنّه أحدث التصويت عند مرورك به.

وفيه أوّلاً: أنّه لا وجه للالتزام المذكور؛ إذ يكفي في إجراء الإعـراب عـلى اللفظ اعتوار المعنى المقتضي له عليه ـ كما حقّقناه مراراً ـ ولا يعتبر فيه أمر زائد.

وثانياً: أنّ حلول الفعل مع حرفٍ مصدريٍّ محـلّ المـصدر شرطٌ في أخـذه الفاعل والمفعول به لا مطلق المعمول، والتأكـيد يـتحقّق بـالاتّفاق في المـضمون، ولا يعتبر فيه الاتّفاق في اللفظ، كما هو ظاهر.

ثمّ إنّ جعل «اعترافاً» مؤكّداً لنفسه بزعم أنّ الجملة المتقدّمة لا تحتمل غيره في غير محلّه؛ إذ الإسناد في الجملة المتقدّمة ظاهرٌ في الاعتراف إذا صدر عن كاملٍ اختياراً، لا نصٌّ فيه، فيحتمل أن يكون إخباراً عن ادّعاء الطرف أو واقعاً في مقام الإنكار، ولذا يصحّ أن يقال: له عليّ كذا بادّعائه، فلا فرق بينه وبين زيدٌ قائمٌ حقّاً، إلّا في قرب احتمال الغير وبعده.

﴿ الفصل الثاني: فيما يتعلّق بالمسند إليه ﴾.

﴿ وهو رافعٌ للإبهـام عـن ﴾ مسـند إليـه ﴿ مـذكورٍ في الكـلام لا ذاتٍ

مقدّرة ﴾ لتطرّق الابهام فيه من حيث إنّه مسندٌ إليه وإن لم يكن مبهماً في حدّ نفسه، فإنّ «زيد» ـ مثلاً ـ مع عدم إبهامه في حدّ نفسه يصير مبهماً بعد إسناد الطيب إليه؛ من حيث إنّ إسناد الطيب إليه قد يكون من حيث نفسه وقد يكون من حيث علمه أو داره أو غلامه وهكذا من التوابع، فلا حاجة إلى تقدير ذاتٍ مبهمة، كما توهّمه بعضهم.

﴿ ويكون ﴾ الرافع للإبهام عن المسند إليه ﴿ **اسم معنى كطاب زيد علماً وأُبوّةً، واسم عين كطاب زيدٌ نفساً أو داراً** ﴾ أو غلاماً ﴿ **جامداً** ﴾ كالأمثلة المتقدّمة ﴿ **وصفةً نحو لله درّه فارساً** ﴾ فإنّ الظاهر أنّه تمييزٌ لا حالٌ؛ إذ المقصود مدحه بالفروسيّة لا حال الفروسيّة.

﴿ **فإن كان صفةً فهو لما انتصب عنه** ﴾ أي المسند إليه المذكور في الكلام ﴿ **دائماً** ﴾ ولا يجوز أن يكون صفةً لمتعلّقه ﴿ **فيطابقه** ﴾ أي ما انتصب عنه ﴿ **إفراداً وتثنيةً وجمعاً** ﴾ فيقال: لله درّه فارساً، ودرّهما فارسَين، ودرّهم فارسِين ﴿ **وإلّا** ﴾ يكن صفةً ﴿ **فهو له مرّةً** ﴾ بأن كان اسماً منطبقاً عليه مختصّاً به، كطاب زيد نفساً ﴿ **ولمتعلّقه تارةً** ﴾ بأن لم يكن منطبقاً عليه، سواء كان عيناً أم عرضاً، كطاب زيد داراً وعلماً ﴿ **وصالحٌ لهما أُخرى** ﴾ بأن كان اسماً صالحاً لانطباقه عليه وعلى متعلّقه، كطاب زيدٌ أباً، فإنّه صالحٌ لأن يراد به نفس زيد بأن كان أباً لغيره، وأن يراد به متعلّقه وهو أبوه ﴿ **فيطابقه** ﴾ أي المنتصب عنه ﴿ **كذلك** ﴾ أي في الإفراد وقسيميه ﴿ **في الأوّل** ﴾ فيقال: طاب زيدٌ نفساً، وطاب الزيدان نفسَين، وطاب الزيدون نفوساً ﴿ **وما قصد في الأخيرين** ﴾ فيقال: طاب زيدٌ داراً أو دارين أو دوراً باختلاف قصد المتكلّم وإرادته، وطاب زيدٌ أباً وطاب الزيدان أبوين وطاب الزيدون آباءً مطابقاً للمنتصب عنه إن أُريد التميز له، وطاب زيدٌ أباً

أو أبوين أو آباءً مطابقاً للمنتصب عنه إن أُريد التمييز لمتعلّقه ﴿ إلّا إذا كان جنساً ﴾ صادقاً على القليل والكثير، نحو طاب زيد علماً، والزيدان علماً، والزيدون علماً ﴿ إلّا أن يقصد الأنواع ﴾ منه فيثنّى أو يجمع حينئذٍ للتنبيه على التعدّد النوعي، فيقال: طاب الزيدان علمين، والزيدون علوماً إذا أُريد أنّ الطيّب من كلٍّ منهما أو منهم نوعٌ آخر من العلم، فإنّ صيغة المفرد لا تفيد ذلك المعنى.

﴿ الفصل الثالث: في ما يتعلّق بالإسناد ﴾.

﴿ وهو رافعٌ للإبهام عنه، وذلك ﴾ أي رفع الإبهام عنه ﴿ إذا كان الطرفان جامدين ﴾ بحيث لا يسري الإبهام منه إلى أحدهما ﴿ نحو أنت الرجل علماً، وزيدٌ زهيرٌ شعراً ﴾ فإنّ الإسناد في المثالين ونحوهما إنّما يفيد تنزيل أحد الطرفين منزلة الآخر، ومن المعلوم أنّ التنزيل لا بدّ أن يكون في صفةٍ من صفات المنزَّل عليه وشأنٍ من شؤونه: من العلم أو العدالة أو السخاوة أو الشجاعة أو الفصاحة أو البلاغة أو صنعة الشعر وهكذا من الصفات والشؤون، فيكون مبهماً ما لم يتبيّن بالتمييز من نحو علماً وشعراً.

﴿ ويجب نصبه ﴾ أي التمييز عن النسبة ﴿ بأقسامه الثلاثة بالمعنى المقتضي له ﴾ وهو كونه مميّزاً رافعاً للإبهام ﴿ إلّا إذا كان مجامعاً للتعليل ﴾ كتأديباً في قولك: ضربته تأديباً، وجبناً في قولك: قعدت عن الحرب جبناً ﴿ فيجوز جرّه بحرف التعليل ﴾ بقصد التعليل لا بقصد التبيين فتقول: ضربته للتأديب، وقعدت عن الحرب من الجبن.

﴿ وقد يأتي التمييز عن المفرد إذا تمّ ﴾ بالتنوين محقّقاً أو مقدّراً أو بنون التثنية أو الجمع أو بالإضافة، وأمّا ما تمّ باللام فلا يأتي عنه التمييز، فلا يقال: عندي

الراقود خلاًّ ﴿ وأُبهم ﴾ في حدّ نفسه مع قطع النظر عن الإسناد ﴿ وهو ثلاثة أنواع : ﴾

الأوّل : ﴿ المقدار عدداً كان ، كأحد عشر رجلاً ﴾ إلى تسعة وتسعين، وهو تامٌّ بالتنوين المقدّر ﴿ أو وزناً نحو منوان عسلاً ﴾ وهو تثنية منا بتخفيف النون والقصر كعصا، ويقال فيه «منّ» بالتشديد ﴿ أو مساحةً ، كذراع ثوباً ﴾ وشبر أرضاً ﴿ أو كيلاً نحو قفيزان بُرّاً ﴾ .

﴿ و ﴾ الثاني : ﴿ ما يشبهه ﴾ في الكيل أو الوزن أو المساحة ﴿ نحو مثقال ذرّةٍ خيراً ﴾ لمشابه الوزن ﴿ ونِحيٌ سَمناً ﴾ بكسر النون وإسكان الحاء المهملة اسمٌ لوعاء السمن، فهو مشابه للكيل، وليس به حقيقةً لأنّه يكون كبيراً وصغيراً ﴿ ولو جئنا بمثله مدداً ﴾ لمشابه المساحة.

﴿ و ﴾ الثالث : ﴿ فرع التمييز نحو خاتمٌ حديداً ﴾ وبابٌ ساجاً، وجبّةٌ خزّاً. وضابطه : أن يكون مأخوذاً من التمييز وله اسمٌ خاصٌّ، وأمّا ما ليس له اسمٌ خاصّ ـ كقطعة ذهب ـ فلا يستعمل إلّا مضافاً.

واعلم أنّ أغلب الألفاظ الموضوعة للمقادير موضوعةٌ لقدرٍ معيّنٍ جارٍ في كلّ ما يقبل التقدير به، ولا يختصّ وضعاً بالآلة المعدّة للتقدير بها، فالمنّ والرطل والصاع والكرّ ـ ونحوها من ألفاظ الأوزان ـ إنّما وضعت لأوزانٍ معيّنةٍ جاريةٍ في العسل والسمن والتمر والماء، وهكذا من الأشياء القابلة للوزن، ولا تختصّ بالصنجة التي جعلت آلةً للتقدير بها، وهكذا الأمر في سائر ألفاظ المقادير : من العدد والمساحة والكيل. نعم، تنصرف مطلق ألفاظ المقادير إلى الآلات المعدّة للتقدير بها، وتختصّ بعضها بها وضعاً، كالشبر والذراع ونحوهما، فتوهّم أنّها مطلقاً موضوعةٌ لآلات التقدير مطلقاً مستعملةٌ في الموارد المزبورة في المعدود والموزون

والمكيل والممسوح مجازاً في غير محلّه.

ثمّ إنّه تبيّن ممّا بيّنّاه أنّ العدد قسمٌ من المقدار وليس قسيماً له، وما ذكره بعضهم: من أنّ المراد بالعدد حقيقته وبالمقدار المقدَّر به فيكون العدد قسيماً له في غير محلّه، ولا حجّة فيما احتجّ به: من جواز إضافة لفظ المقدار إليه دون العدد، فيصحّ أن تقول: عندي مقدار رطلٍ زيتاً، ولا يصحّ أن تقول: عندي مقدار عشرين رجلاً، إلّا على معنى آخر؛ لأنّ الوجه في عدم جواز إضافة المقدار إلى العدد أنّ العدد لا يختصّ بمعدودٍ خاصٍّ حتّى انصرافاً؛ إذ ليس للعدد آلةٌ معدّةٌ له ـ كسائر المقادير ـ فيكون إضافة المقدار إليه من قبيل إضافة الشيء إلى نفسه، فلا تصحّ، بخلاف سائر المقادير، فإنّها تختصّ انصرافاً أو وضعاً بالآلة المعدّة للتقدير بها وزناً أو كيلاً أو مساحةً، فإذا أُضيف المقدار إليها يراد منها الآلات المعهودة فلا يتّحد طرفاها فتصحّ.

﴿ وينصب ﴾ التمييز عن المفرد ﴿ **بالمعنى المقتضي له** ﴾ وهو كونه تمييزاً وتبييناً للمبهم ﴿ **ويجوز رفعه على البدل** ﴾ فيقال: عندي رطلٌ زيتٌ، وقفيزٌ بُرٌّ، ولي ذرعٌ ثوبٌ ﴿ **وجرّه بمن** ﴾ فيقال: رطلٌ من زيت، وقفيزٌ من بُرّ، وذراعٌ من ثوب ﴿ **إلّا إذا كان تمييزاً لعدد** ﴾ فيجب نصبه ﴿ **وبإضافة المقدار إليه إلّا إذا كان مضافاً إلى غيره** ﴾ نحو ملء الأرض ذهباً، فلا يضاف ثانياً إليه، ولا يجوز حذف المضاف إليه عنه وإضافته إلى التمييز لفساد المعنى ﴿ **أو عدداً** ﴾ فلا يجوز إضافته إلى تمييزه، فلا يقال: أحد عشر رجل.

﴿ **والأصل في التمييز** ﴾ مطلقاً ﴿ **أن يكون نكرةً، ويجوز تعريف التمييز عن المسند** ﴾ بقسميه المسمّيين بالمفعول المطلق والمفعول لأجله عندهم ﴿ **باتّفاق وأوجبوا تنكير غيره** ﴾ من التمييز عن المفرد وعن المسند إليه وعن الإسناد ﴿ وما

جاء منه معرفةً، **كطبت النفس** ﴾ يا قيس السري ﴿ **مأوَّلٌ بالنكرة عندهم، وهو تعسّفٌ** ﴾ لا دليل عليه.

﴿ **ولا يتقدّم على** ﴾ المبهم ﴿ **المميَّز عنه مطلقاً** ﴾ سواء كان تمييزاً عن المفرد أو عن النسبة ﴿ **وأجاز المازني والمبرّد تقديم التمييز عن النسبة** ﴾ عليه وعلى المسند معاً ﴿ **محتجّين بقول الشاعر: وما كاد نفساً بالفراق تطيب** ﴾.

﴿ خاتمة ﴾

في ذكر منصوباتٍ ثلاثة توهّموا أنّ اثنين منها من المفاعيل وثالثها من الملحقات بها وبيان فساد ما توهّموه.

[المفعول فيه][1]

الأوّل : في المنصوب على الظرفيّة المسمّى بالمفعول فيه ﴿ ينتصب ﴾ على الظرفيّة ﴿ اسم الزمان مطلقاً ﴾ مبهماً كان كحين ومدّة، أو مختصّاً كيوم وليلة ﴿ واسم المكان إذا كان مبهماً ﴾ وقد اختلف في تفسيره، ففسّره بعضهم بالنكرة، وليس بشيءٍ، وإلّا لزم أن لا ينتصب نحو : جلست خلفك وأمامه، مع انّه ينتصب باتّفاقهم، وأن يصحّ قولك : صلّيت مسجداً، وجلست داراً مع عدم صحّته باتّفاق. وبعضهم بغير المحصور كالزمان المبهم. وبعضٌ آخر بما ثبت له اسمه لأجل إضافته إلى أمرٍ خارجٍ عن مسمّاه ﴿ كالجهات الستّ ﴾ فإنّ كلّاً من فوق وتحت وأمام وخلف ويمين ويسار يصدق على مكانٍ باعتبار إضافته إلى شيءٍ آخر، وهذا مراد من فسّره بما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسمّاه ﴿ ونحوها ﴾ في الإبهام كعند ولدى ووسط وبين وإزاء وحذاء ونحوها من الظروف. واستثني منها جانب وما بمعناه : من جهة ووجه وكنف؛ فإنّه لا يقال زيد جانب عمرو وكنفه بل في جانبه أو إلى جانبه

---

(١) العنوان منّا.

﴿ أو من المقادير كفرسخ وميل وبريد، أو مصوغاً من الفعل كمقام ومقعد ﴾.

﴿ ويشترط في الثاني أن يكون ظرفاً للحدث المتقدّر به كالسير والمشي ﴾ تقول: سرت فرسخاً، ومشيت ميلاً، وذهبت بريداً، فإنّ هذه الأفعال ونحوها تتقدّر بالمقادير، ولا يصحّ أن تقول: صلّيت فرسخاً أي في فرسخ، وأكلت ميلاً أي في ميل، واشتريت بريداً أي في بريد، ولك أن تقول: المقادير في الموارد المزبورة قائمةٌ مقام المصدر ومنصوبةٌ على المصدريّة، أي سير فرسخٍ ومشي ميلٍ وذهاب بريدٍ ولا تكون ظرفاً للفعل المتقدّم، ولعلّه أرجح وأظهر ﴿ و ﴾ العجب أنّ النحاة ﴿ قد أهملوه ﴾ أي هذا الشرط ولم يذكروه.

فإن قيل: لا حاجة إلى ذكره؛ إذ لا يصحّ جعلها ظرفاً لغير الأفعال المتقدّرة بها؛ لأنّها إنّما تقع ظرفاً للفعل الواقع في كلّ جزءٍ من أجزائها، وما عدا الأفعال المتقدّرة بها ـ كالصلاة والأكل والاشتراء ونحوها ـ لا تتعلّق بكلّ جزءٍ من أجزائها.

قلت: لا يعتبر في تعلّق الفعل بالمكان استيعاب الفعل لجميع أجزائه، وإلّا لزم أن لا يصحّ قولك: صلّيت في المسجد، ونمت في البيت، إلّا بعد استيعابهما لجميع أجزاء المسجد والبيت، وهو باطلٌ بالضرورة. ولا خصوصيّة للمقادير؛ ألا ترى أنّه يصحّ لك أن تقول: قصّرت في البريد أم أتممت؟ وهل صلاتك فيها قصر؟

﴿ و ﴾ يشترط ﴿ في الثالث ﴾ أن يكون ظرفاً ﴿ للحدث الذي صيغ منه هو ﴾ أي اسم المكان ﴿ كذهبت مذهب زيد ﴾ ورميت مرمى عمرو، وقوله تعالى: (وإنّا كنّا نقعد منها مقاعد للسمع)[1] ﴿ أو لما فيه معنى الاستقرار إن كان مأخوذاً ممّا فيه معناه ﴾ كالمجلس والمقعد والمأوى والمبيت والمركز والمرصد، دون

---

(١) سورة الجنّ، الآية ٩.

المضرب والمقتل والمشرب والمأكل ﴿ **نحو قوله تعالى : (واقعدوا لهم كلّ مرصد)**[١] ﴾ وقعدت مركزه، وجلست منزل فلان، وقمت موضعك ومكان زيد. ومن هذا القبيل ما سمع من قولهم : هو منّي مقعد القابلة[٢]، إذ معناه هو استقرّ منّي مقعد القابلة، فالواقع في المكان هو الاستقرار، واسم المكان ـ وهو مقعد ـ مأخوذ من القعود الذي فيه معنى الاستقرار، فيكون نصبه قياساً. وأمّا قولهم : هو عمروٌ مزجر الكلب، وعبد الله مناط الثريّا، فشاذٌّ لا يقاس عليه؛ لانتفاء معنى الاستقرار في الحدث المأخوذ منه اسم المكان فيهما.

وقد ذكر بعضهم أنّ لفظ المكان ملحقٌ بالمبهم لشباهته به في الشياع، فينتصب على الظرفيّة مطلقاً. وليس كذلك؛ إذ لا يصحّ أن تقول : كتبت الكتاب مكانك، أو شربت مكان ضرب زيد، وهكذا، وإنّما ينتصب المكان بما صيغ من مادّته كقولك : كنت مكان زيد، أو بما فيه معنى الاستقرار، كقولك : جلست مكان زيد.

﴿ **ولا ينتصب ما عداها** ﴾ أي ما عدا الأصناف الثلاثة من اسم المكان ﴿ **على الظرفيّة** ﴾.

﴿ **ولا بدّ من ذكر** ﴾ كلمة ﴿ **« في » معه** ﴾ إذا أُريد جعله ظرفاً، تقول : صلّيت في المسجد، واشتريت في السوق، ونمت في الدار ﴿ **إلّا** ﴾ إذا وقع ﴿ **بعد دخلت ونزلت وسكنت** ﴾ فينتصب على الظرفيّة لكثرة استعمالها نحو : دخلت الدار، ونزلت البيت، وسكنت المدرسة ﴿ **وقيل : نصب ما بعدها على التوسّع** ﴾ ويكون

---

(١) سورة التوبة، الآية ٥.

(٢) والصواب أنّه سماعيٌّ ـ كما ذكره بعضهم ـ لأنّ استقرار المفهوم من الظرف إنّما هو الاستقرار العامّ الجاري في جميع الأفعال، لا الاستقرار الخاصّ المختصّ ببعض الأفعال دون بعض (منه).

مفعولاً به لا ظرفاً ﴿ وهو الأصحّ ﴾ لأنّ الأفعال المذكورة كما تتعدّى إلى المكان بكلمة «في» تتعدّى إليه بنفسها، والتعلّق الوقوعي لا ينافي التعلّق الظرفي، فلا مانع من اجتماعهما في محلٍّ واحدٍ بالنسبة إلى فعلٍ واحد.

﴿ وينتصب على الظرفيّة ما دلّ على زمانٍ أو مكانٍ ﴾ يقبل الانتصاب بها ﴿ واتّحد معه ﴾ أي مع أحدهما ﴿ صدقاً وهو أُمور: ﴾

الأوّل: ﴿ اسم العدد المميَّز بأحدهما نحو سرت عشرين يوماً ستّين فرسخاً ﴾.

﴿ و ﴾ الثاني: ﴿ المضاف إلى أحدهما الدالّ على تفضيلٍ فيه أو كلّيّته أو جزئيّته، نحو صمت أفضل الشهور، وطويت أشقّ المراحل، وصمت جميع شهر رمضان أو بعضه، وسرت جميع الفرسخ أو بعضه ﴾.

﴿ و ﴾ الثالث: ﴿ صفة أحدهما نحو سافرت طويلاً من الدهر، وجلست شرقيّ الدار ﴾ أي زماناً طويلاً ومكاناً شرقيّاً.

﴿ و ﴾ الرابع: ﴿ اسم إشارةٍ إلى أحدهما نحو صمت هذا اليوم وسرت هذه المرحلة ﴾.

﴿ و ﴾ الخامس: ﴿ المصدر الموقّت به وقت الفعل نحو جئتك صلاة العصر ﴾ أي وقت صلاة العصر ﴿ أو المتقدّر به مقداره نحو أمهلته نحر جزورين ﴾ أي زمان مقدار نحر جزورين.

﴿ وقد ينتصب ﴾ المصدر ﴿ بدلاً عن المكان لاتّحاده معه توسّعاً نحو جلست قرب زيد، وهو قليل، وأقلّ منه قيام اسم العين مقام الزمان باعتبار حدثٍ متعلّقٍ به نحو لا أُكلّمك هبيرة بن قبيس ﴾ أي مدّة غيبته. ولا حذف في قيام المصدر واسم العين مقام الزمان أو المكان ـ كما يتراءى من كلماتهم ـ وإنّما هو توسّع في النسبة.

﴿ والظرف ﴾ زماناً أو مكاناً ﴿ إن لم يستعمل إلّا على وجه الظرفيّة، كعند ولدى وقطّ وعوض فهو غير متصرّف ﴾ واستعمال «عند» مجروراً بمن لا ينافي ذلك؛ لأنّه في حكم الظرفيّة ﴿ وإن جاز استعماله على وجوهٍ مختلفة ﴾ فاعلاً ومفعولاً ومبتدأً وخبراً وهكذا ﴿ فهو متصرّفٌ كأغلب الظروف ﴾.

﴿ واعلم أنّ أكثر النحويّين أدرجوا المنتصب على الظرفيّة في سلسلة المفاعيل ﴾ التي هي من القيود ﴿ وسمّوه مفعولاً فيه، وهو باطلٌ؛ لأنّ الظرف قد يكون ركناً ﴾ وعمدةً ﴿ كـ ﴾ قولك: ﴿ صلاتي خلف العادل، وضربي عند الأمير، وفضلةً كـ ﴾ قولك: ﴿ صلّيت يوم الجمعة، وصمت شهر رمضان، وجعل الركن ﴾ من الظروف ﴿ فضلةً باعتبار تعلّقه بمحذوفٍ عامٍّ ﴾ من أفعال العموم ﴿ في غير محلّه؛ لما عرفت: من عدم الدليل على التقدير بل دلالة الدليل على العدم ﴾.

[المفعول معه][1]

﴿ و ﴾ الثاني من المنصوبات التي أدرجوها في المفاعيل: المنتصب على المصاحبة المسمّى بالمفعول معه ﴿ ينتصب المذكور بعد الواو للنصّ على مصاحبته مع ما قبله، والجمهور سمّوه مفعولاً معه، واعتبروا سبقه بالفعل أو شبهه لفظاً أو معنى ﴾.

قال ابن الحاجب: فإن كان لفظاً وجاز العطف فالوجهان، نحو جئت أنا وزيدٌ وزيداً، وإلّا تعيّن النصب. وإن كان الفعل معنىً وجاز العطف تعيّن العطف، نحو ما لزيدٍ وعمرو، وإلّا تعيّن النصب، نحو مالك وزيداً، وما شأنك وعمرواً، لأنّ المعنى ما تصنع.

أقول: اعتبار سبقه بالفعل أو شبهه إن كان لأجل أنّ النصب يحتاج إلى عاملٍ من الفعل أو شبهه، ففيه: أنّه كالرفع والجرّ لا يحتاج إلى أزيد من المعنى المقتضي له ـ كما مرّ مراراً ـ ولو سلّم احتياجه إلى العامل بالمعنى الذي ذكروه ـ وهو ما يتقوّم به المعنى المقتضي للإعراب ـ نمنع انحصاره في الفعل وشبهه، بل نمنع تقوّمه به؛ لأنّ المعنى المقتضي للنصب ـ وهو النصّ على المصاحبة ـ متقوّمٌ بالواو.

وإن كان لأجل احتياج المعنى إليه من حيث إنّ المصاحبة بين الأمرين لا بدّ أن تكون في حدثٍ من الأحداث المتعلّقة بهما، فهو ممنوع؛ لأنّ المصاحبة لا بدّ أن تكون في نسبة، سواء كانت حدوثيّةً أم اتّحاديّةً أم إضافيّةً، مع أنّهم قدّروا في نحو

---

(١) العنوان منّا.

«ما أنت وزيداً» و«كيف أنت وقصعةً من ثريد» فعل الكون، وقالوا: تقديره «ما تكون وزيداً» و«كيف تكون وقصعةً من ثريد» ومن المعلوم أنّ الكون المقدّر فيهما ناقصٌ لا تامٌّ، ومفاد الكون الناقص إنّما هي النسبة الثابتة بين اسمه وخبره وليس أمراً زائداً عليها، وهذا معنى ما قيل: إنّ الفعل الناقص لا يدلّ على الحدث، فلو كان تقدير الفعل لأجل أنّ المصاحبة لا تتعلّق إلّا بحدثٍ زائدٍ على النسبة الثابتة بين طرفيها لم ينفع تقدير الكون وأمثاله من أفعال العموم الراجعة إلى مجرّد النسبة.

فتبيّن بما بيّنّاه أنّ الصواب ﴿ والأصحّ عدم اعتبار سبقه به ﴾ أي الفعل أو شبهه ﴿ فلا يكون مفعولاً معه، بل منتصباً على المصاحبة تابعاً لركنٍ ﴾ من فاعل ﴿ نحو استوى الماء والخشبة ﴾ وجئت وزيداً، أو مبتدأٍ نحو كيف أنت وقصعةً من ثريد ﴿ وما أنت وزيداً ﴾ أو خبرٍ نحو ما لك وزيداً ﴿ وما لزيد وعمرواً أو فضلةٍ نحو حسبك وزيداً درهم ﴾ وإنّما مثّلت به ولم نمثّل بما مثّل به بعضهم: من «كفاك وزيداً درهم» لأنّ العطف فيه وفي نحوه واجبٌ، والسرّ فيه أنّ الأصل في الواو العطف، والعدول عنه إلى واو المصاحبة إنّما هو للنصّ على المصاحبة، وهو إنّما يتمّ عند العدول إلى الرفع أو الجرّ إلى النصب، وأمّا مع نصب المعطوف عليه فلا نصّ على المصاحبة بالنصب لانتصابه على التقديرين.

وقد فهم من كلام ابن الحاجب أنّ المذكور بعد الواو له ثلاث حالات، والمعروف أنّ له أربع حالات، وقيل: إنّ له خمس حالات:

الأُولى: وجوب العطف للافتقار إلى المعطوف، إمّا مادّةً نحو: اشترك زيدٌ وعمروٌ، وإمّا هيئةً نحو: تضارب زيدٌ وعمروٌ، أو لعدم النصّ على المصاحبة بنصب ما بعد الواو نحو: ضربت زيداً وعمرواً.

والثانية: وجوب النصب لعدم جواز العطف نحو: ما لك وزيداً، بناءً على

عدم جواز العطف على الضمير المجرور إلّا بإعادة الجارّ، وقمت وزيداً، بناءً على عدم جواز العطف على الضمير المرفوع المتّصل إلّا مع الفصل بالضمير المنفصل أو فاصلٍ ما.

والثالثة: رجحان العطف على النصب، كما إذا أمكن العطف بلا ضعفٍ نحو: قمت أنا وزيدٌ.

والرابعة: رجحان النصب على العطف، كما إذا أمكن العطف مع ضعفٍ نحو: قمت وزيداً، وما لك وزيداً، بناءً على عدم اشتراط إعادة الجارّ والفصل بالضمير المنفصل أو فاصلٍ ما فيهما.

والخامسة: امتناعهما، كقوله «علّفتها تبناً وماءً بارداً» لأنّ الماء لا يشارك التبن في العلف ولا يصاحبه، فيقدّر للمذكور بعد الواو فعلٌ يناسبه، ويصير المعطوف حينئذٍ من باب عطف الجملة على الجملة، فيقال: الأصل وسقيتها ماءً بارداً. والتحقيق أنّه من باب عطف المفرد على المفرد ويصحّ نسبة التعليف إليه تبعاً وتغليباً.

واعلم أنّه يشترط في انتصاب الاسم على المصاحبة جواز عطفه من حيث المعنى، فلا يجوز «ضحك زيدٌ وطلوع الشمس» كما اختاره الأخفش، وقيل: لا يشترط ذلك مستدلاًّ بقولهم: سرت والنيل، ولا يقال: سار الماء، وفيه: أنّه يصحّ إسناد السير إليه استعارةً عن جريانه، سيّما بعد اقترانه بما يصحّ منه السير تحقيقاً.

[المنصوب على التوسّع][١]

﴿ و ﴾ الثالث من المنصوبات المنصوب على التوسّع : المسمّى بالمنصوبات بنزع الخافض عندهم ﴿ قد ينتصب الاسم توسّعاً بإيصال الفعل ﴾ أو شبهه ﴿ إليه بلا واسطة حرف الجرّ ﴾ فتوهّم أنّه منصوبٌ بنزع الخافض ﴿ وقسّموه إلى ﴾ ثلاثة أقسام :

﴿ قياسيٌّ وذلك في أنّ وأن المصدريّتين نحو ﴾ قوله تعالى : ﴿ (أوَ عجبتم أن جاءكم ذكرٌ من ربّكم)[٢]، وعجبت أنّك قادم ﴾ .

واشترط ابن مالك في اطّراد حذف الجارّ عنهما الأمن من اللبس، فلا يقال : رغبت أن تفعل؛ إذ لا يعلم أنّ التقدير « في أن تفعل » أو « عن أن تفعل » ونقض بقوله تعالى : (وترغبون أن تنكحوهنّ)[٣].

وأُجيب بأنّ عدم الاطّراد لا ينافي الورود للقرينة .

والتحقيق : أنّ « رغب » وإن احتمل التعدية بـ« في » و « عن » إلّا أنّ إيصاله بلا واسطة حرف الجرّ ظاهرٌ في المعنى الأوّل دون الثاني، فلا لبس حينئذٍ .

﴿ وسماعيٌّ جائز في ﴾ الكلام ﴿ المنثور نحو شكرته ونصحته وكِلته ووزنته ﴾ أي له ﴿ وكاختار وأمر ونهى واستغفر وكنّى وسمّى ودعا وصدق ﴾

---

(١) العنوان منّا .

(٢) سورة الأعراف، الآية ٦٣ و ٦٩ .

(٣) سورة النساء، الآية ١٢٧ .

بالتخفيف ﴿ وزوّج متعدّيةً إلى المفعول الثاني بدون حرف جرٍّ ﴾ في الظاهر نحو قوله تعالى: (واختار موسى قومه سبعين رجلاً)(١) أي من قومه، وقوله: «أمرتك الخير فافعل ما أمرت به» وقد جمع فيه بين الاستعمالين، و «نهيت زيداً القبيح» أي عن القبيح، وقوله «استغفر الله ذنباً لست محصيه» و «كنّيته أبا عبد الله» أي بأبي عبد الله، و «سمّيته يحيى» أي بيحيى، وقوله: «دعتني أخاها أُمّ عمرو» أي بأخيها، وقوله تعالى: (صدقكم الله وعده)(٢) أي في وعده، وقوله تعالى: (وزوَّجناكها)(٣) أي بها.

﴿ و ﴾ سماعيٌّ ﴿ خاصٌّ بالشعر ﴾ وذلك في غير الأفعال المذكورة، كقوله:

تمرّون الديار ولم تعوجوا ... كلامكم عليَّ إذن حرامٌ

﴿ والتحقيق أنّ ﴾ أغلب ﴿ أمثلة القسم الثاني ﴾ أو جميعها ﴿ من الأفعال التي يصحّ تعديتها إلى المفعول الثاني بنفسها وبواسطة حرف الجرّ ﴾ كما نبّه عليه بعضهم ﴿ فـ ﴾ المنصوبات فيها مفاعيلٌ تحقيقيّةٌ لا توسّعيّة و ﴿ التوسّع ﴾ إنّما هو ﴿ في القسمين الآخرين ﴾.

﴿ وقد تبيّن بما بيّنّاه أنّ محلّ «أنّ» و «أن» منصوبٌ، كما ذهب إليه الخليل ﴾ لما ظهر لك أنّهما منصوبان على التوسّع ولا خافض في البين أصلاً، فلا وجه للقول بأنّهما مجرور المحلّ كما ذهب إليه سيبويه، وقد نسب ابن مالك القول

---

(١) سورة الأعراف، الآية ١٥٥.

(٢) سورة آل عمران، الآية ١٥٢.

(٣) سورة الأحزاب، الآية ٣٧.

بجرّ المحلّ إلى الخليل، وقال: يؤيّده ما أنشده الأخفش:

وما زرت ليلى أن تكون حبيبةً ... إليّ ولا دينٍ بها أنا طالبه

بجرّ المعطوف على «أن» وهو سهوٌ، كما نبّه عليه ابن هشام، ولا حجّة فيما أنشده الأخفش؛ لاحتمال أن يكون من باب العطف على التوهّم، بل يتعيّن حمله عليه بملاحظة ما بيّنّاه.

﴿ أساس ﴾

[في]
[الإضافة][1]

إعلم أنّ من المعاني المعتورة على الاسم الإضافة، وهي قد تتحقّق بمعونة حرف الجرّ، وقد تتحقّق بمعونة الهيئة التركيبيّة.

والأُولى تختلف باختلاف الحروف، فقد تكون على وجه الظرفيّة كـ« زيدٌ في الدار » وقد تكون على وجه الاستعلاء كـ« زيدٌ على السطح » وهكذا.

وترد تامّةً كالمثالين المتقدّمين ونحوهما، وناقصةً كـ« صلّيت في المسجد » و « ضربت للتأديب » وهكذا.

والتامّة لا يكون طرفاها إلّا اسمين، وأمّا الناقصة فقد يكون طرفاها أيضاً اسمين كـ« جاء رجلٌ في الدار »، على أن يكون الظرف صفةً لرجل، وقد يكون أحد طرفيها الإسناد التامّ كالمثالين المتقدّمين، أو النسبة الناقصة كـ« اغتسالي يوم الجمعة فرضٌ عليّ ».

فإن قلت: النسبة سواء كانت تامّةً أم ناقصةً معنى حرفيّ، فلا يعقل أن تكون مضافة، كما لا يعقل أن تكون مضافاً إليها. فالمضاف في المثال الأخير

---

(١) الزيادة منّا.

إنّما هو المصدر، وفي المثالين المتقدّمين إمّا الفعل، كما يظهر من كلام ابن الحاجب في كافيته، حيث عرّف حروف الجرّ بأنّها ما وضعت لإفضاء الفعل أو معناه إلى ما يليه، أو المصدر الذي تضمّنه الفعل، كما صرّح به الزمخشري وغيره على ما قيل.

قلت: لا دليل على عدم قبول المعنى الحرفيّ التقييد الإضافي وصيرورته مضافاً، بل الدليل قائمٌ على خلافه ـ كما بيّنّاه سابقاً ـ ضرورة أنّ الحدث مع قطع النظر عن نسبته إلى الفاعل أو المفعول لا مبدأ له ولا منتهى ولا ظرف له زمانيّاً أو مكانيّاً ولا غاية ولا علّة له وهكذا من الإضافات، والمبدأ والمنتهى في قولك: «سرت من البصرة إلى الكوفة» إنّما هما لحدوث السير من المتكلّم، كما أنّ الظرف في قولك: «ضربت في الدار» ظرفٌ لحدوث الضرب منه.

ويوضح لك ما بيّنّاه ـ غاية الإيضاح ـ النظر إلى قولك: علمت يوم الجمعة بأنّك فاضلٌ، وبعت متاعي يوم السبت مثلاً، وهكذا من الأفعال المشتقّة من الموادّ القارّة، فإنّ المضاف إلى يوم الجمعة والسبت إنّما هو حدوث البيع والعلم لا نفسهما، وإلّا لزم عدم ثبوتهما في غير الجمعة والسبت، وبطلان اللازم في غاية الوضوح، ومع قيام الدليل على خلاف ما نقل عنهم لا وجه للركون إلى ما ذكروه والجمود عليه.

وأمّا الإضافة الحاصلة بمعونة الهيئة التركيبيّة فهي مصوغةٌ على النقص أبداً، ولا يكون طرفاها إلّا اسمين، ولا تفيد إلّا معنىً واحداً، وهو اختصاص المضاف بالمضاف إليه من وجه، وإنّما تختلف خصوصيّات الاختصاص في الموارد باختلاف طرفيها، ففيما كان المضاف إليه جنساً للمضاف ـ كثوب قطنٍ، وخاتم فضّة ـ يتلبّس الاختصاص من طرف المورد بخصوصيّةٍ، بحيث يصحّ وضع «من» البيانيّة

موضعها، وفيما كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف يتلبّس بالظرفيّة بحيث يصحّ كلمة «في» موضعها، وفيما عداهما يتلبّس بخصوصيّةٍ أُخرى بحيث يصحّ وضع «اللام» الجارّة موضعها في أغلب الموارد، لا أنّ الهيئة التركيبيّة المفيدة للإضافة تفيد في كلّ موردٍ نحواً من الاختصاص على وجه الاشتراك، فإنّ الهيئة ـ تركيبيّةً كانت أو اشتقاقيّة ـ بمنزلة الحروف لا يتطرّق فيها الاشتراك والتجوّز أصلاً، كما بيّنّاه في محلّه، وسنبيّنه في مبحث الحروف إن شاء الله تعالى. فما ذكروه: من أنّ الإضافة بحكم الاستقراء إمّا بمعنى «اللام» أو «من» أو «في» إن أُريد به ما بيّنّاه فهو، وإلّا ففاسد.

ثمّ إنّ اختصاص ذلك بالإضافة المعنويّة ـ كما يظهر من كلام ابن الحاجب ـ لا وجه له؛ لأنّ الهيئة التركيبيّة المفيدة للإضافة ـ معنويّةً أو لفظيّة ـ تفيد الاختصاص، والاختصاص في الإضافة اللفظيّة بمعنى «اللام» إن كانت من قبيل إضافة الصفة إلى مفعولها، وإلّا فهو أقوى منه.

وتوهّم أنّ الإضافة اللفظيّة لا تفيده، لأنّ الصفة لها تعلّقٌ بمعمولها فلا تفيد إضافتها إليه تعلّقاً آخر لاستحالة اجتماع المثلين على محلٍّ واحد، وَهَمٌ فاحش؛ إذ التعلّق له مراتب، والتعلّق الحاصل من الإضافة أتمّ وأقوى من التعلّق الحاصل من قِبَل المعموليّة ـ كما هو ظاهرٌ لمن له أدنى دربة ـ ولو فرض أنّ التعلّق له مرتبةٌ واحدةٌ فلا مانع من إفادتها إيّاه على وجه التأكيد.

ثمّ إنّ بعضهم زعم أنّ الإضافة لا تحصل إلّا بمعونة الحرف، وأنّ المضاف إليه مجرورٌ بالحرف المقدّر، وهو باطل من وجوه:

الأوّل: أنّه لا دليل على تقدير الحرف، ولا داعي إلى ارتكابه؛ لأنّ الهيئة التركيبيّة تفيد الإضافة بالضرورة فلا وجه لجعلها مهملةً وتقدير حرف الجرّ.

والثاني: أنّ الإضافة الحاصلة من الهيئة التركيبيّة أتمّ وأشدّ من الإضافة الحاصلة بالحرف؛ ولذا توجب تعريف المضاف وصيرورته معهوداً إذا كان المضاف إليه معرفةً، فلو كان «غلام زيد» بتقدير غلامٌ لزيد لكان مفادهما واحداً واستويا في إفادة التعريف والعهد وعدمها.

والثالث: أنّه على القول بتقدير الحرف يلزم رجوع التركيب الإضافي إلى التركيب التوصيفي، حسب ما ذكره الجمهور: من وجوب تعلّق حرف الجرّ ـ مذكوراً أو مقدّراً ـ بالفعل أو شبهه أو ما فيه معناه، خاصّاً أو عامّاً مذكوراً أو مقدّراً، فيصير التقدير حينئذٍ «غلامٌ كائنٌ لزيد» فيصير المركّب حينئذٍ توصيفيّاً لا إضافيّاً، وهو مخالفٌ للضرورة.

والرابع: أنّه لا يتطرّق التقدير في بعض الموارد، كيوم الأحد وعلم الفقه وشجر الأراك وعند زيد ولدى عمرو ومع بكر وكلّ القوم وأمثالها.

فالتحقيق ما ذهب إليه أبو حيّان: من أنّ الإضافة ليست على تقدير حرفٍ ممّا ذكروه ولا على نيّته.

وبما بيّنّاه تبيّن أنّ عامل الجرّ في المضاف إليه هو كونه مضافاً إليه أو الهيئة التركيبيّة، لا ما ذكروه: من المضاف أو الإضافة أو الحرف المقدّر.

بيانه: أنّا قد حقّقنا سابقاً أنّ الذي ينبغي أن يطلق عليه العامل هو المعنى المقتضي للإعراب، ولكن استقرّ اصطلاح الأكثرين على أنّه هو ما يتقوّم به المعنى المقتضي للإعراب.

فإن بنينا على ما اخترناه سابقاً فعامل الجرّ حينئذٍ هو كونه مضافاً إليه لأنّه المعنى المقتضى للجرّ، وإن بنينا على ما بنوا عليه فالعامل هي الهيئة التركيبيّة الإضافيّة لأنّها هي التي يتحصّل ويتقوّم بها المعنى المقتضي لجرّ المضاف إليه.

وأمّا المضاف فلا يكون معنىً مقتضياً للجرّ ولا ما يتقوّم به المعنى المـقتضي للجرّ ـ كما هو ظاهر ـ وإنّما هو والمضاف إليه طرفان للإضافة ومعروضان لها.

وأمّا الحرف المقدّر فلفساد القول به.

وأمّا الإضافة فلأنّها نسبةٌ قائمةٌ بالمضاف والمضاف إليه، فلو جعلناها مقتضية للجرّ لزم جرّهما معاً بها، إلّا أن يرجع إلى ما بيّنّاه بجعل العامل هو الإضافة إليـه لا هي مطلقاً.

ثمّ إنّهم قسّموا الإضافة إلى قسمين: لفظية وهي إضافة الصفة إلى مـعمولها، ومعنويّة وهي ما لم تكن كذلك، وقالوا: إنّ المعنويّة تفيد تخصيص المضاف مع تنكير المضاف إليه، وتعريفه مع تعريفه، إلّا إذا توغّل المضاف في الإبهام مثل: غير ومثل، فإنّهما باقيان على التنكير لشدّة إبهامهما إلّا إذا اُضيف «غير» إلى أحـد الضـدّين اللذين لا ثالث لهما كـ«غير المغضوب عليهم» فإنّه صار معرفةً وجعل صفةً للمعرفة وهي اسم الموصول، واُريد بـ«المثل» كمال المماثلة فإنّه يصير حينئذٍ معرفةً لخروجه عن الإبهام. وأوجبوا تنكير المـضاف حـينئذٍ حـتّى يـترتّب عـليه التـعريف أو التخصيص، وأوّلوا ما كان معرفةً إلى النكرة، مثل قوله: «علا زيدنا يـوم النـقاء رأس زيدكم» بتأويله إلى المسمّى به مجازاً.

وأمّا اللفظيّة فزعموا أنّها لا تفيد إلّا تخفيفاً في اللفظ وهو حـذف التـنوين ونوني التثنية والجمع، وأجازوا أن يكون المضاف حينئذٍ محلّى باللام إن كان المضاف إليه محلّى به أو مضافاً إليه.

أقول: ما ذكروه من أنّ فائدة الإضافة اللفظيّة هي التخفيف في اللفظ باطلٌ جدّاً؛ لأنّ الهيئة التركيبيّة الإضافيّة لا تتحقّق إلّا بحذف التنوين والنونين، فالإضافة ـ لفظيّةً أو معنويّةً ـ متحقّقةٌ بهذا التخفيف ومتأخّرةٌ عـنه، لا أنّـه فـائدةٌ للّـفظيّة

ومترتّبةٌ عليها، كترتّب التعريف والتخصيص على الإضافة المعنويّة.

وأمّا ما ذكروه من لزوم كون المضاف نكرةً في الإضافة المعنويّة لأجل انحصار فائدتها في تعريف المضاف أو تخصيصه فباطلٌ من وجوه:

الأوّل: أنّ التعريف والتخصيص من جملة فوائد الإضافة؛ ضرورة أنّها إنّما تفيد الاختصاص، ولا ينحصر الغرض منه في أحدهما، بل قد يكون الغرض منه المباهاة والتعبير كقوله: «علا زيدنا يوم النقاء رأس زيدكم» وقد يكون الغرض منه تنزيه ساحة المتكلّم عن الفعل المتوهّم انتسابه إليه كقول أولاد يعقوب ليعقوب عليه السلام: «إنّ ابنك سرق» وهكذا من الأغراض المترتّبة عليه في الموارد، فمع عدم انحصار الغرض في التعريف أو التخصيص لا وجه لحصر الفائدة فيها، فتأويل المضاف المعرفة إلى النكرة حينئذٍ تأويلٌ من غير موجبٍ وعلّة. نعم، تأويل عَلَم الشخص إلى المسمّى به في صورة تثنيته وجمعه تأويلٌ أوجبه الدليل؛ لأنّ أداتها إنّما تلحقان ما يقبل التعدّد، وعَلَم الشخص من دون تأويلٍ إلى المسمّى به لا يقبل التعدّد، وأمّا في صورة الإضافة فالمقصود هو الشخص، فتنكيره وإزالة التعريف عنه ثمّ تعريفه بالمضاف إليه ـ مع أنّه لا موجب له ـ لغوٌ وأشبه شيءٍ بالأكل من القفاء.

والثاني: أنّه لو سلّم انحصار فائدتها في التعريف أو التخصيص نمنع لزوم صيرورته نكرةً؛ لأنّ إفادتها التعريف أو التخصيص إنّما هي على وجه الاقتضاء، فلا ينافي عدم حصوله منها لأجل اشتغال المحلّ بالمثل.

والثالث: أنّه مع فرض لزوم كون المضاف نكرةً يلزم عدم جواز إضافة الأعلام حتّى مع التأويل إلى المسمّى به؛ لأنّه لا يوجب تنكيرها ـ كما كشفنا الستر عنه في كشف الأستار ـ فإنّ الاسم مستعملٌ في المسمّى دائماً وينبئ عنه أبداً، غاية

الأمر أنّه قد يقصد منه عنوان المسمّى أصالةً من دون أن يجعل قنطرةً وتوطئةً لإراءة معنونٍ خاص، وقد يجعل قنطرةً وتوطئةً لإراءة معنونٍ مخصوص، فيتوهّم اختلاف المستعمل فيه في الصورتين.

فإن قلت: إذا جاز أن يكون المضاف بالإضافة المعنويّة معرفةً، فلم لا يجوز أن يكون معرّفاً باللام؟

قلت: اللام والإضافة والتنوين أُمورٌ متقابلةٌ يكون كلٌّ منها بدلاً عن الآخر، فلا يجتمع اثنان منها، وإنّما يجوز في الإضافة اللفظيّة كون المضاف معرّفاً باللام إذا كان المضاف إليه معرّفاً به أو مضافاً إليه، من جهة كون الإضافة حينئذٍ غير محضة.

بيانه: أنّ معمول الصفة منتسبٌ إليها بمقتضى المعموليّة، فإضافتها إليه تؤكّد هذه النسبة ولا تحدث النسبة ابتداءً، فمن هذه الجهة يجوز ترتيب أثر المعموليّة: من بقاء الصفة على نكارتها مع كون المعمول معرفةً ودخول اللام عليها في بعض الصور، كما يجوز ترتيب أثر الإضافة: من جعل الصفة في حكم المعرفة إذا كان المضاف إليه معرفةً؛ ولذا يجوز المعاملة معها معاملة النكرة حينئذٍ: من وصف النكرة بها نحو قوله تعالى: (هدياً بالغ الكعبة)[1] ووقوعها حالاً نحو قوله تعالى: (ثاني عطفه)[2] ومن دخول «رُبّ» عليها، والمعاملة معها معاملة المعرفة: من وصف المعرفة بها نحو قوله تعالى: (من الله العزيز الحكيم غافر الذنب قابل التوب شديد العقاب)[3] فإنّ

---

(١) سورة المائدة، الآية ٩٥.

(٢) سورة الحجّ، الآية ٩.

(٣) سورة غافر، الآية ٣.

الأوصاف المزبورة أوصافٌ للفظ الجلالة الذي هو معرفة.

ولكنّ الجمهور زعموا أنّ اسم الفاعل لا يعمل إلّا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال أو وقع صلةً لأل، وأنّ الإضافة اللفظيّة تختصّ بهذه الصورة. وأمّا ما كان بمعنى الماضي أو أُريد به تلبّس الذات بالمبدأ غير مختصٍّ بالحال أو الاستقبال فلا يعمل فلا معمول له، فلا يكون إضافته حينئذٍ لفظيّةً بل معنويّة، وما وصف به المعرفة من هذا القبيل.

والتحقيق: أنّ صيرورة المرفوع والمنصوب معمولين للوصف لا تتفرّع على جعله عاملاً فيهما؛ لأنّ العامل ـ كما حقّقناه سابقاً ـ إنّما هو المعنى المعتور على اللفظ المقتضي للإعراب، ويكفي في انتساب المعمول إلى الوصف كونه طالباً له، فإنّه طالبٌ للمرفوع مطلقاً وللمنصوب أيضاً إذا كان متعدّياً، فهما مرفوعٌ ومنصوبٌ بالمعنى المقتضي للإعراب من الفاعليّة والمفعوليّة، ومعمولان للوصف أي متعلّقان به من حيث الطلب والاقتضاء، فلا يقدح في كونهما معمولين للوصف عدم عمله فيهما. مع أنّ العامل في مصطلحهم هو ما يتقوّم به المعنى المقتضي للإعراب لا ما يوجد العمل، والوصف سواء كان بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال يتقوّم به المعنى المقتضي للإعراب من الفاعليّة والمفعوليّة بالضرورة، بل التحقيق ـ كما بيّنّا سابقاً ـ أنّ مرفوع الوصف هو المبتدأ، والوصف خبرٌ عنه مقدّماً كان أم مؤخّراً، فلا مجال حينئذٍ لاشتراط كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال.

فالحقّ ما ذهب إليه الكسائي: من أنّ معموليّة الاسم للوصف لا يتوقّف على كونه بمعنى الحال أو الاستقبال، وأنّ إضافته إليه لفظيّةٌ مطلقاً، ويجوز جرّ الاسم حينئذٍ بالإضافة ونصبه على المفعوليّة.

والجمهور أوجبوا إضافة الوصف إلى معموله إذا كان بمعنى الماضي، فإن كان

له معمولٌ آخر وجب انتصابه بفعلٍ مقدَّرٍ دلّ عليه الوصف.

أقول: إذا جاز تقدير الفعل للمعمول المنصوب بدلالة الوصف عليه فالحكم بوجوب إضافته إلى أحد معموليه في المتعدّي لاثنين وإلى معموله في المتعدّي لواحدٍ لا وجه له، بل الواجب حينئذٍ الحكم بوجوب انتصاب الزائد على المعمول الواحد وبجواز جرّ المعمول الآخر بالإضافة وانتصابه بفعلٍ مقدّر، وكذلك الحال فيما كان له معمولٌ واحد.

ثمّ إنّهم حكموا بأنّ إضافة الصفة المشبّهة لفظيّةٌ مطلقاً مع أنّها للاستمرار، فلو كان مجيء اسم الفاعل للاستمرار موجباً لبعده عن الفعل وسقوطه عن العمل وصيرورة إضافته معنويّةً لزم ذلك في الصفة المشبّهة بطريقٍ أولى؛ لأنّ عمل الصفة المشبّهة عندهم إنّما هو لأجل شباهته باسم الفاعل الذي هو شبيهٌ بالفعل، فإن كان المجيء للاستمرار موجباً لسقوط الأصل عن العمل وبعده عن الفعل لكان إيجابه لسقوط الفرع عن العمل أولى، وعدم سقوطه عن العمل حينئذٍ يدلّ على فساد ما نسجوه في الأصل.

إكمال: التركيب الإضافي ناظرٌ إلى اختلاف أحد طرفيه مع الآخر، فإن كان أحد طرفي التركيب متّحداً مع الآخر لا يجوز الإضافة، فلا يضاف موصوفٌ إلى صفته ولا صفةٌ إلى موصوفها. نعم، إذا كانت النسبة بينهما من النسب الأربع هي العموم والخصوص من وجه جازت إضافة الصفة إلى موصوفها باطّرادٍ، كصالح العمل، وإخلاق ثياب، وجرد قطيفة، من دون تأويل؛ إذ التركيب حينئذٍ ناظرٌ إلى اختلافهما بالعموم والخصوص، ويكون المضاف إليه حينئذٍ بمنزلة الجنس، والوصف بمنزلة النوع من هذا الجنس ومن جنسٍ آخر، وتصير الإضافة حينئذٍ بيانيّةً،

فالأمثلة المزبورة في قوّة قولك: صالحٌ من العمل، وإخلاقٌ من ثياب، وجردٌ من قطيفة، فلا حاجة إلى تأويلٍ حينئذٍ في أحد طرفي الإضافة.

ولكنّ هذا التنزيل أي تنزيل الموصوف منزلة الجنس والوصف منزلة النوع إنّما يجري فيما إذا كان الموصوف كلّياً قابلاً لانقسامه إلى قسمين، كعلماء القوم وفضلائهم وأخيارهم وأشرافهم وأعيانهم وهكذا، وأمّا إذا كان الموصوف شخصاً جزئيّاً ـ كقائم زيد ـ فلا يجري منزلة الجنس ولا يصحّ إضافة الوصف إليه.

هذا إذا كان الوصف مقدّماً، وأمّا إذا قدّم الموصوف على الصفة فالتركيب حينئذٍ ناظرٌ إلى اتّحاد طرفيها مع الآخر فلا تصحّ الإضافة حينئذٍ إلّا بتأويلٍ في أحد طرفيها، كبقلة الحمقاء، وصلاة الساعة الأُولى، ومسجد المكان الجامع، وجانب المكان الغربي، فالأوصاف المزبورة حينئذٍ لا تكون أوصافاً للمضاف، وليس المقصود من التأويل تقدير موصوفٍ للأوصاف المذكورة ـ كما توهّم ـ بل المراد أنّه يراد من الأوصاف المذكورة بقرينة الإضافة أوصافٌ غير المضاف ممّا يناسبه المقام: من المكان أو الزمان أو غيرهما.

تتميم: يشتمل على مسائل:

الأُولى: قد يكتسب المضاف المذكّر من المضاف إليه المؤنّث التأنيث وبالعكس، بشرط جواز الاستغناء بالمضاف إليه عن المضاف نحو: ضُرِبَت رأس هند، وإنارة العقل مكسوفٌ بطوع هوى، فاكتسب «رأس» المذكّر من المضاف إليه المؤنّث وهي «هند» التأنيث؛ لصحّة قولك: ضُربت هند مكان ضُربت رأس هند، و «إنارة» المؤنّث من «العقل» المذكّر التذكير؛ لصحّة قولك: العقل مكسوفٌ بطوع هوى، من دون إخلالٍ بالمعنى. ولا يجوز قامت غلام هند، وجاء امرأة زيد؛ لعدم

صحّة الاستغناء بالمضاف إليه عن المضاف في المثالين؛ لوقوع الإخلال بالمعنى بحذف المضاف فيهما.

الثانية: قد توهّم أنّه قد يحذف المضاف ويقوم المضاف إليه مقامه في الإعراب، ومثّل بنحو قوله تعالى: (واسأل القرية التي كنّا فيها)[1] أي أهل القرية.

والتحقيق: أنّه وأمثاله من باب المجاز في الإسناد أي إسناد الشيء إلى غير من هو له لتنزّله منزلة من هو له، لا من باب المجاز في الحذف؛ لأنّ قيام المضاف إليه مقام المضاف في الإعراب دليلٌ على تغيير التركيب الأصلي وصيرورة المضاف إليه مفعولاً للفعل وطرفاً للإسناد، وهو معنى التجوّز في الإسناد.

الثالثة: قد اشتهر أنّ المضاف إليه محذوفٌ في مثل قولهم: خذ ربع ونصف ما حصل، والأصل خذ ربع ما حصل ونصف ما حصل، فحذف المضاف إليه من الأوّل لدلالة المضاف إليه من الثاني عليه.

والتحقيق: أنّ المضاف إليه المذكور مضافٌ إليه للكلمتين، فالمضاف فيه متعدّدٌ والمضاف إليه واحدٌ، ولا مانع من تعدّد المضاف مع وحدة المضاف إليه، ولا دليل على امتناعه حتّى يأوّل ما ظاهره ذلك، ويلتزم بحذف المضاف إليه.

وقد نسب إلى سيبويه أنّه ذهب إلى أنّ المثال المذكور من باب الفصل بين المضاف والمضاف إليه، والأصل خذ ربع ما حصل ونصفه، ثمّ أُقحم ونصفه بين المضاف والمضاف إليه فصار ربع ونصفه ما حصل، ثمّ حذف الهاء إصلاحاً للّفظ فصار ربع ونصف ما حصل، ومثل هذا لا يجوز عنده إلّا في الشعر، وهو باطلٌ جدّاً

---

(١) سورة يوسف، الآية ٨٢.

لوقوع مثله في كلام سيّد البلغاء في دعاء الافتتاح: «أفضل وأحسن وأجمل وأكمل وأزكى وأنمى وأطيب وأطهر وأسنى وأكثر ما صلّيت».

الرابعة: إذا أُضيف الاسم الصحيح أو الملحق به إلى ياء المتكلّم وجب كسر آخره وجاز في الياء الفتح والسكون نحو: غلامي وظبيي ودلوي، وإن كان آخره ألفاً تثبت، كعصاي وفتاي وغلاماي، وهذيل تقلبها ياءً إذا كانت لغير التثنية، وإن كان آخره ياءً أُدغمت في ياء المتكلّم كزيدَيَّ وزيدِيَّ في حال النصب والجرّ، وإن كان آخره واواً قلبت ياءً وأُدغمت في ياء المتكلّم وكسر ما قبل الياء كمسلمِيَّ في حالة الرفع وفتحت الياء للساكنين في جميع الصور.

﴿ أساس ﴾

[في]
[الأسماء المتّصلة بالفعل][1]

إعلم أنّ الأصل في العمل ـ أي في طلب المعمول ـ الفعل، ويلحق بـه أسماءٌ متّصلةٌ به.

والسرّ في أصالته : أنّ الفعل بهيئته الاشتقاقيّة تدلّ على إسـناد الحـدث إلى ذاتٍ ما أو ذاتٍ بعينها ـ قياماً أو وقوعاً ـ فهي ناظرةٌ أبداً إلى إسناد الحدث، فلا بدّ له من مسندٍ إليه ولا ينفكّ عنه، وأمّا الأسماء المتّصلة به المشتقّة منه فـهي بهـيئتها الاشتقاقيّة إنّما تدلّ على النسبة الناقصة التقييديّة؛ ولذا يمكن قصر النظر فيها على الطرف الذي هو الأصل، فلا يطلب طرفاً آخر.

[المصدر][2]

إذا عرفت ذلك، فاعلم أنّ من الأسماء المـتّصلة بـالفعل المـصدر المـعروف المشتمل على مادّةٍ دالّةٍ على الحدث وهيئةٍ دالّةٍ على نسبته إلى الفاعل أو المفعول على

---

(١) الزيادة منّا.

(٢) العنوان منّا.

وجه التقييد.

توضيح ذلك: أنّ النسبة لا تنقسم في نفس الأمر إلى تامّةٍ وناقصةٍ، وإنّما تنقسم إليهما باختلاف لحاظ المتكلّم وقصده، فإن كان المخاطب جاهلاً في نظره بالنسبة يقصد إفادتها أصالةً ويخبر عنها، فيقول: ضرب زيدٌ ـ مثلاً ـ فتكون النسبة حينئذٍ تامّة، وإن كان المخاطب في نظره عالماً بها يقصدها توطئةً وتبعاً لنسبةٍ أُخرى ويأتي بها على وجه التقييد، فيقول: ضربُ زيدٍ تأديبٌ أو ظلمٌ أو قصاصٌ مثلاً؛ ومن هنا قالوا: الأوصاف قبل العلم بها أخبارٌ والأخبار بعد العلم بها أوصاف، فنقص النسبة بعد تمامها؛ لأنّ القصد الأصلي إلى الشيء متقدّمٌ على القصد التبعي؛ إذ مرجع القصد الأصلي إلى قصد الشيء في حدّ نفسه وعدم جعله توطئةً لأمرٍ آخر، ومرجع القصد التبعي التوطئي إلى قصد الشيء وجعله توطئةً وتبعاً لأمرٍ آخر، فمنشأ انتزاع النقص يشتمل على قصدٍ زائد؛ ولذا يصحّ تفريع الناقصة على التامّة، بأن يقال: ضرب زيدٌ فضربه شديد.

وبهذا البيان تبيّن أنّ المصدر المعروف مشتقٌّ من الفعل بالاشتقاق المعنوي ومتفرّعٌ عليه، فالصواب ما ذهب إليه الكوفيّون: من اشتقاق المصدر من الفعل.

ويمكن أن يقال: النزاع بين الكوفيّين والبصريّين لفظيٌّ، بأن يقال: مراد البصريّين من الاشتقاق الاشتقاق اللفظي ومن المصدر المادّة الساذجة الدالّة على الحدث السارية في جميع المشتقّات لا المصدر المعروف، فيتوافق القولان ولا يتخالفان.

وكيف كان، فالمصدر المعروف يعمل عمل فعله ـ لازماً أو متعدّياً ـ أي يطلب من المعمول ما يطلبه فعله، وقد زعموا أنّ عمله مشروطٌ بأن يصحّ حلول الفعل مع «أن» أو «ما» محلّه، فإن أرادوا من ذلك أنّه يعتبر النسبة إلى المعمول وأن

لا يكون النظر مقصوراً على مجرّد الحدث فهو، وإلّا فلا وجه له.

ثمّ إنّهم اعتبروا في عمله أُموراً أُخر: وهي أن لا يكون مصغّراً ولا مضمراً ولا محدوداً ولا موصوفاً قبل العمل ولا محذوفاً. ولا دليل على اعتبار هذه الأُمور؛ إذ لا تكون مانعةً من طلب المعمول. نعم، يعتبر أن لا يكون مؤخّراً عن معموله؛ لمخالفته لاستعمالات أهل اللسان، فلا يقال: أعجبني زيداً ضربك.

وإذا اجتمع شرائط العمل فالأغلب استعماله مضافاً إلى فاعله أو مفعوله، ويقلّ استعماله منوّناً، وأقلّ منه استعماله معرَّفاً باللام.

وأمّا اسم المصدر وهو الاسم الدالّ على مجرّد الحدث، كالغسل والوضوء والعجب والكبر وهكذا، فلا يعمل أي لا يطلب معمولاً؛ لأنّ اقتضاء المعمول إنّما هو من ناحية النسبة، فمع فرض تجرّده عن النسبة لا مجال للعمل.

وما كان على وزن «مَفْعَل» كمضرب ومقتل فإنّما يعمل لكونه مصدراً ميميّاً، وإطلاق اسم المصدر عليه تجوّزٌ، كما صرّح به بعضهم.

[اسم الفاعل][1]

ومن الأسماء المتّصلة بالأفعال اسم الفاعل، وهو ما اشتقّ من الفعل المضارع المعلوم بالاشتقاق المعنوي لمنشأ الحدث على وجه الحدوث، فخرج بقولنا: «لمنشأ الحدث»، اسم المفعول؛ فإنّه لما وقع عليه الحدث، وبقولنا: «على وجه الحدوث»، الصفة المشبّهة؛ لأنّها للثبوت دون الحدوث. وإنّما عدلنا عمّا تعارف بينهم: من أنّه لمن قام به الحدث؛ لعدم اطّراده؛ فإنّ الحدث قد يكون وصفاً قائماً بموصوفه كالعلم والجهل وأمثالها، وقد يكون فعلاً صادراً عن الفاعل ولا يكون قائماً به كالضرب والقتل وهكذا، ومنشأ الحدث مطّردٌ لأنّ منشأ الوصف في الأوصاف هو الموصوف الذي قام به الوصف، كما أنّ منشأ الفعل في الأفعال هو الفاعل الذي صدر منه الفعل.

وصيغته من الثلاثي المجرّد على زنة «فاعل»، ومن غيره على صيغة المضارع بميمٍ مضمومة موضع حرف المضارعة مع كسر ما قبل الآخر، نحو مُكرِمٌ ومُستغفِرٌ.

وقد اتّفقوا على أنّه يعمل عمل فعله المعلوم فيرفع الفاعل وينصب المفعول، والأكثر على أنّه يعمل مطلقاً إن وقع صلةً لأل، وإلّا فإعماله مشروطٌ بأمرين: الأوّل: كونه بمعنى الحال أو الاستقبال، والثاني: الاعتماد على صاحبه، من المبتدأ أو الموصوف أو الموصول أو ذي الحال أو على النفي أو الاستفهام، فإن كان للماضي وجبت إضافته إلى مفعوله، وإن كان له معمولٌ آخر وجب نصبه بفعلٍ مقدّر.

أقول: وفي الجميع نظر:

---

(١) العنوان منّا.

أمّا الأوّل، فلأنّ اسم الفاعل لا يطلب فاعلاً بهيئته الاشتقاقيّة، وإنّما اقتضى المرفوع من قِبَل هيئته التركيبيّة المفيدة للإسناد الاتّحادي، ولا اختلاف في الإسناد بين قولك: زيدٌ قائم، وأقائمٌ زيد؟ فكما أنّ «زيد» في المثال الأوّل مبتدأٌ والوصف خبرٌ عنه فكذلك في المثال الثاني، ومع اتّحاد الإسناد في الصورتين لا مجال لجعل المرفوع في إحداهما مبتدأً وفي الأُخرى فاعلاً؛ ضرورة أنّ التركيب إنّما يختلف باختلاف النسبة لا باختلاف التقديم والتأخير.

فإن قلت: لو اتّحد التركيب في الصورتين لزم أن يطابق الوصف مرفوعه في الإفراد والتثنية والجمع في صورة التقديم، كما وجبت في صورة تأخيره عنه.

قلت: إنّما جاز الإفراد في صورة تقديمه على المرفوع للأمن من اللبس، فلا حاجة إلى الإتيان بأداة التثنية والجمع؛ ولذا يكون الإتيان بالمفرد راجحاً بخلاف صورة تأخير الوصف عنه، فإنّ الإتيان به مفرداً مع كون المرفوع المقدّم مثنّىً أو مجموعاً يوجب اللبس؛ إذ المخاطب يتوهّم حينئذٍ أنّ إسناد الوصف إلى مفردٍ متعلّقٍ بالمرفوع المقدّم، فوجبت المطابقة رفعاً للّبس.

فإن قلت: لو كان الوصف المقدّم خبراً لزم أن يكون فيه ضميرٌ يعود على المرفوع المؤخّر؛ لأنّ الخبر المشتقّ إذا لم يعمل في الظاهر فلا بدّ من أن يستتر فيه ضميرٌ يعود على المبتدأ، فيلزم حينئذٍ استتار ضمير غير المفرد في المفرد مع كون المرفوع مثنّىً أو مجموعاً، وهو ممتنع.

قلت: قد مرّ أنّ الخبر لا يستتر فيه الضمير مشتقّاً كان أو جامداً.

فإن قلت: لو كان الأمر كذلك لزم أن يكون النعت في قولك: «مررت برجل ضارب أبوه» جملةً كما أنّ النعت في قولك: «مررت برجل أبوه ضارب» جملةٌ، فيلزم حينئذٍ عدم وجوب مطابقة الوصف مع المنعوت إعراباً وتنكيراً وتعريفاً؛ إذ لا يكون الوصف حينئذٍ نعتاً حتّى يتبع المنعوت مع أنّه يجب مطابقة الوصف مع

المنعوت إعراباً وتنكيراً وتعريفاً، وهذا من أقوى الشواهد على اختلافهما في التركيب، وأنّ النعت في الصورة الأُولى مفردٌ دون الثانية.

قلت: إن أُريد أنّ النعت في المثال المزبور هو الوصف قبل إسناده إلى مرفوعه لزم أن يكون المنعوت ضارباً أيضاً، بل يلزم أن يكون المسند إلى المرفوع هو ضرب زيد، وهو باطلٌ جدّاً.

وإن أُريد أنّ النعت هو الوصف المسند إلى مرفوعه فهو راجعٌ إلى كون النعت حينئذٍ هو الجملة؛ إذ لا فرق في المعنى بين تقديم المرفوع على الوصف وتأخيره عنه، وإنّما يختلفان في ظهور أثر النعت على الوصف في إحدى الصورتين دون الأُخرى، ولا مانع منه مع موافقته لاستعمالات أهل اللسان.

فتحصّل ممّا بيّنّاه أنّ المشتقّ بهيئته الاشتقاقيّة لا يطلب فاعلاً؛ إذ لو طلبه بهيئته الاشتقاقيّة لزم أن تكون النسبة بينهما نسبةً تقييديّةً، ضرورة أنّ النسبة المستفادة منها إنّما هي تقييديّة، والحال أنّ الذي زعموه فاعلاً في «أقائمٌ زيد؟» ونحوه إنّما هو طرفٌ للإسناد الاتّحادي المستفاد من الهيئة التركيبيّة الجارية في المشتقّات والجوامد، فالمرفوع حينئذٍ مرفوعٌ من طرف الإسناد الجاري في المشتقّات والجوامد، ولا اختصاص له بالمشتقّ حتّى يتوهّم أنّه فاعلٌ له.

وأمّا الثاني، فلما مرّ لك في باب الموصول: من أنّ «أل» لا تكون موصولةً أبداً، وإنّما هي حرف تعريفٍ في جميع الموارد.

وأمّا الثالث، وهو اشتراط عمله بشرطين فلا دليل عليه، بل الدليل قائمٌ على خلافه؛ لأنّ اقتضاء المعمول لا يختصّ بصورة اجتماع الأمرين؛ بل يعمّ صورة فقدهما، فالمقتضي لانتصاب المعمول حينئذٍ موجودٌ، ويكفي للعمل وجود المعنى المقتضي للإعراب على ما اخترناه ـ من أنّه العامل ـ بل العامل موجودٌ أيضاً على ما اشتهر بينهم ـ من أنّ العامل هو ما يتقوّم به المعنى المقتضي للإعراب ـ إذ عنوان

المفعوليّة التي هي المعنى المقتضي للإعراب تتقوّم بالوصف مطلقاً.

فالحقّ ما ذهب إليه الكسائي: من أنّه يعمل مطلقاً ولو كان للماضي، وما ذهب إليه الأخفش: من أنّه يعمل معتمداً كان أم لا.

وأمّا الرابع: وهو وجوب إضافته إلى معموله إذا كان بمعنى الماضي لا يتمّ حتّى على ما اختاروه؛ لأنّه إذا وجب تقدير الفعل لمعموله الآخر فلا مانع من تجويزه لمعموله الأوّل، فالصواب حينئذٍ الحكم بجواز جرّه بإضافة الوصف إليه ونصبه بتقدير الفعل.

ثمّ اعلم أنّ ما وضع منه للمبالغة كضرّاب وضروب ومضراب وعليم وحَذِر حكمه حكم اسم الفاعل، والمثنّى والمجموع منهما مثله، ويجوز حذف النون مع العمل ومع التعريف تخفيفاً، وقد قرأ (والمقيمي الصلاة)[1] بنصب الصلاة على المفعوليّة.

[اسم المفعول][2]

ومن الأسماء المتّصلة بالأفعال اسم المفعول، وهو ما اشتقّ من المضارع المجهول بالاشتقاق المعنوي لمن وقع عليه الحدث. وصيغته من الثلاثي المجرّد على زنة «مفعول»، ومن غيره على زنة المضارع المجهول بميم مضمومة موضع حرف المضارعة.

وهو كاسم الفاعل لا يطلب مرفوعاً بهيئته الاشتقاقيّة، فلا يرفع اسماً على أنّه نائب عن الفاعل، وإنّما يطلب المفعول فينصبه، ولا يشترط بالاعتماد على صاحبه أو الاستفهام أو النفي، ولا بكونه بمعنى الحال أو الاستقبال.

---

(١) سورة الحجّ، الآية ٣٥.

(٢) العنوان منّا.

[الصفة المشبّهة][1]

ومن الأسماء المتّصلة بالأفعال الصفة المشبّهة، وهي ما اشتقّ من فعلٍ على معنى الثبوت، فخرج بقولنا: «على معنى الثبوت» اسم الفاعل واسم المفعول المشتقّان من الفعل على معنى الحدوث، فقد يشتقّ من مادّةٍ واحدةٍ اسم الفاعل الناظر إلى الحدوث، والصفة المشبّهة الناظرة إلى الثبوت، كراحم ورحيم وصاغر وصغير.

وقد حكموا بأنّ صوغها لا يكون إلّا من فعلٍ لازم، وقالوا: إنّ الفعل المتعدّي كـ«رَحِمَ» ينقل إلى «فَعُل» بضمّ العين فيصير لازماً ثمّ يشتقّ منه رحيم.

والتحقيق: أنّ اشتقاقها منه على معنى الثبوت يوجب صيرورة الصفة لازمةً؛ ولذا لم نقيّد الفعل باللازم.

وصيغتها مخالفةٌ لصيغة اسم الفاعل، كحَسَن وصعب وشديد وجبان وشجاع.

قالوا: وتعمل عمل فعلها مطلقاً، ولا يعتبر كونها بمعنى الحال أو الاستقبال؛ لأنّها للثبوت فلا مجال لاعتبار أحد الأزمنة فيها، ومعمولها لا يكون إلّا سببيّاً، أي مشتملاً على ضمير موصوفها لفظاً أو معنى.

وله ثلاث حالات: الرفع على الفاعليّة، والنصب على التمييز إن كان نكرة، وعلى التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة، والجرّ بالإضافة، والصفة إمّا مصحوبةٌ باللام أو مجرّدةٌ عنها، فهذه أقسام ستّة حاصلة من ضرب الاثنين في الثلاثة،

(١) العنوان منّا.

والمعمول في كلٍّ من الحالات إمّا مضافٌ أو مصحوبٌ باللام أو مجرّدٌ عنها، فصارت الأقسام ثمانية عشر:

اثنان منها ممتنعان: أحدهما: أن تكون الصفة باللام مضافةً إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف بواسطةٍ أو غير واسطة مثل: الحسن وجهه، والحسن وجه غلامه، وعلّلوه بعدم إفادة الإضافة فيه خفّة. وثانيهما: أن تكون الصفة باللام مضافةً إلى معمولها المجرّد عن اللام مثل: الحسن وجه أو وجه غلام.

واختلف في مثل: حسن وجهه، فنسب إلى سيبويه والبصريّين تجويزه على قبحٍ في ضرورة الشعر، وإلى الكوفيّين تجويزه بلا قبح في السعة.

والبواقي ما كان فيه ضميرٌ واحد منها إمّا في الصفة أو في معموله حسنٌ، وما كان فيه ضميران أحسن، وما لا ضمير فيه قبيح.

أقول: قد ظهر لك ممّا بيّنّاه سابقاً وآنفاً أنّ رفع المسند إليه في الوصف ليس على الفاعليّة؛ إذ لا يطلبه بهيئته الاشتقاقيّة حتّى يقال: إنّه مرفوعٌ به على الفاعليّة وأنّ استتار الضمير فيه لا مجال له وأنّه من خواصّ الفعل، فبطل ما ذكروه: من تقسيم الصور إلى حسن وأحسن، كما أنّ ما ذكروه في امتناع قسمين منها عليلٌ.

وأسماء الفاعل والمفعول غير المتعدّيين مثل الصفة المشبّهة في الصور الثمانية عشر، وكذلك مثلها المنسوب نحو «تميميّ الأب» وغير المنسوب أيضاً من الأسماء الجامدة التي أُجريت مجرى الصفات نحو «شمس الوجه» أي حسن الوجه.

[اسم التفضيل](١)

ومن الأسماء المتّصلة بالأفعال اسم التفضيل، وهو ما اشتقّ من المضارع المعلوم بزيادةٍ على غيره، وصيغته «أفعل» للمذكّر، و «فُعلى» للمؤنّث، ولا يصاغ قياساً إلّا من فعلٍ ثلاثيٍّ معلومٍ متصرّف قابلٍ للتفاضل تامٍّ مثبتٍ، وأن لا يكون اسم فاعله على وزن «أفعل» كأحمر وأعور.

ويتوصّل إلى التفضيل فيما لا يجتمع فيه الشروط المذكورة مع قبوله التفاضل بـ«أشدّ» ونحوه وجعل المصدر منه تمييزاً، فيقال: أشدّ حمرةً واستخراجاً وعمىً.

ولاسم التفضيل ثلاث حالات:

إحداها: أن يكون مجرّداً من «أل» والإضافة، فيجب له حكمان: أحدهما: في نفسه، وهو أن يكون مفرداً مذكّراً دائماً، وثانيهما: أن يؤتى بـ«من» الجارّة للمفضول، ويجوز حذفه مع مجرورها للعلم به، كقوله تعالى: ﴿ وللآخرة خيرٌ وأبقى ﴾(٢).

والثانية: أن يكون مقروناً بـ«أل» فيجب له حكمان أيضاً: أحدهما: أن يكون مطابقاً لموصوفه إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً، وثانيهما: أن لا يؤتى معه بـ«من»، وشذّ قول الأعشى: ولست بالأكثر منهم حصى.

والثالثة: أن يكون مضافاً، فإن كانت إضافته إلى نكرةٍ لزمه أمران: التذكير

---

(١) العنوان منّا.

(٢) سورة الأعلى، الآية ١٧.

والتوحيد، ويلزم المضاف إليه أن يطابق الموصوف، نحو زيدٌ أفضل رجل، والزيدان أفضل رجلين، والزيدون أفضل رجال، وهند أفضل امرأة، وهكذا. وأمّا قوله تعالى: (ولا تكونوا أوّل كافرٍ به)[١] فعلى تقدير موصوفٍ أي أوّل فريقٍ كافر به.

وإن كانت إضافته إلى معرفةٍ فهو على أقسام ثلاثة: قسمٌ يقصد زيادته على ما أُضيف إليه، وقسمٌ يقصد به زيادةٌ مطلقة، وقسمٌ يأوّل بما لا تفضيل فيه، فإن استعمل على أحد الوجهين الأخيرين وجبت المطابقة للموصوف به، كقولهم: الناقص والأشج أعدلا بني مروان، أي عادلاهم. وإن استعمل على الوجه الأوّل جازت المطابقة، كقوله تعالى: (وَكذلك جعلنا في كلّ قريةٍ أكابر مجرميها)[٢] وتركها، كقوله تعالى: (ولتجدنّهم أحرص الناس على حياة)[٣] قيل: وهذا الوجه هو الغالب.

ثمّ إنّهم اتّفقوا على أنّ اسم التفضيل يرفع الضمير المستتر في كلّ لغةٍ ـ نحو: زيدٌ أفضل من عمرو ـ والضمير المنفصل والاسم الظاهر في لغةٍ قليلةٍ حكاها سيبويه، إلّا إذا حلّ محلّه الفعل فيطّرد ذلك أيضاً، وذلك إذا كان «أفعل» صفةً لشيءٍ وسبقه نفيٌ وكان مرفوعه أجنبيّاً مفضّلاً ذلك الأجنبيّ على نفسه باعتبارين مختلفين، كقولك: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد، فإنّه يجوز أن يقال: ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد.

---

(١) سورة البقرة، الآية ٤١.

(٢) سورة الأنعام، الآية ١٢٣.

(٣) سورة البقرة، الآية ٩٦.

أقول : قد استبان لك ممّـا بيّنّاه مراراً أنّ الصفات لا تطلب فاعلاً لا ظاهراً ولا مستتراً، وأنّ استتار الضمير إنّما هو من خواصّ الفعل، وأنّ الذي توهّموا أنّه مرفوعٌ بها على الفاعليّة لها مبتدأٌ، والوصف خبرٌ عنه، فكما أنّ الاسم المرفوع المقدّم عليه نحو : زيد قائم، وعمرو أفضل من بكر ـ مثلاً ـ مبتدأٌ والوصف خبر عنه، فكذلك المرفوع المتأخّر عنه؛ إذ لا يختلف التركيب باختلاف تقديم الاسم وتأخيره عنه. نعم، يقلّ تقديم الخبر في اسم التفضيل على المخبر عنه إلاّ في نحو : ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد.

أساس

[في]
[التوابع][1]

اعلم أنّ الاسم قد يعتوره معنىً مقتضٍ للإعراب ابتداءً كقولك : زيد قـائمٌ، وعمروٌ في الدار، ونحوهما، وقد يعتوره تبعاً لاسمٍ آخر.

والتبعيّة على أنحاء أربعة : إذ قد يكون التابع قيداً للاسم المتقدّم ويكون بينهما نسبةٌ تقييديّةٌ اتّحاديّة، سواء كان القيد مشتقّاً كقولك : جاء زيد القائم، أم جـامداً كقولك : جاء زيد أبو عبد الله، فيتبعه في الإعراب من جهة أنّه قيده المتّحد معه في الصدق، وقد يشاركه في اعتوار المعنى المقتضي للأعراب بتوسّط حرفٍ من الحروف العاطفة، كقولك : جاء زيدٌ وعمرو، فيتبعه في الإعراب لأجل مشـاركته مـعه في المعنى المقتضي له، وقد يكون بدلاً عنه فيتبعه في الإعراب لقيامه مقامه، وقد يكون تأكيداً له لفظيّاً أو معنويّاً.

والقسم الأوّل ينقسم إلى قسمين : فإن دلّ على معنى في متبوعه، كـقولك : جاءني زيدٌ الفاضل فهو نعت، وإلّا فعطف بيان، كقولك : أكرمت زيداً أبا عبد الله، فالتوابع خمسة :

---

(١) الزيادة منّا.

[النعت][1]

فالأوّل النعت، وفائدته تخصيص أو توضيح، وقد يجيء لمجرّد المدح أو الذمّ أو الترحّم أو التأكيد.

والأصل فيه أن يكون مفرداً، وقد يجيء جملةً إذا كان المنعوت نكرةً نحو: مررت برجلٍ أبوه فاضلٌ، ويلزم فيها الضمير.

والنعت المفرد ينقسم إلى قسمين: ما يوصف بحال موصوفه نحو: مررت برجلٍ فاضلٍ، وما يوصف بحال متعلّقه نحو: رأيت رجلاً كريماً أبوه، والأوّل يتبعه في أربعةٍ من عشرة: الإعراب الثلاثة والتنكير والتعريف والتذكير والتأنيث والإفراد وقسيميه، والثاني يتبعه في الخمسة الأُول، وفي البواقي كالفعل بالنسبة إلى فاعله.

فإن قلت: قد بيّنت سابقاً أنّ القسم الثاني من النعت من قبيل الجملة، وهو كذلك؛ إذ لا فرق في المعنى بين قولك: مررت برجلٍ فاضلٍ أبوه، وأبوه فاضل، فلا مجال للتفكيك بينهما بجعل أحدهما مفرداً والآخر جملة، وأيضاً لو كان النعت في الصورة الأُولى مفرداً لزم أن يكون الوصف بحال الموصوف وبحال متعلّقه معاً؛ إذ مقتضى نسبته إلى المنعوت أن يكون الوصف بحال الموصوف، كما أنّ مقتضى إسناده إلى متعلّقه أن يكون الوصف بحال متعلّقه، وهو باطلٌ بالضرورة.

---

(١) العنوان منّا.

قلت: إنّما يلزم ذلك لو كان كلٌّ من النسبة التقييديّة والإسناد في عرض الآخر، وأمّا إذا كانت النسبة التقييديّة في طول الإسناد بأن يكون المسند إلى متعلّق المنعوت ـ بوصف أنّه مسندٌ ـ نعتاً فلا يلزم ذلك، ويكون النعت حينئذٍ مع إفراده في حكم الجملة من حيث المعنى، ولا منافاة بينهما؛ ولذا يجب أن يتبع المنعوت إعراباً وتعريفاً وتنكيراً.

فإن قلت: إذا جاز أن يكون المسند بوصف أنّه مسندٌ نعتاً، ويكون النعت حينئذٍ مفرداً، لِمَ لم يجز ذلك في المسند إليه مع تقدّمه على المسند؟

قلت: المسند إليه لا يدلّ على معنىً حتّى يصير نعتاً بذاته أو بوصف أنّه مسندٌ إليه، بخلاف المسند فإنّه دالٌّ على معنىً في متعلّق المنعوت تحقيقاً ويكون حالاً اعتباريّاً للمنعوت، فإنّه يصحّ أن يقال: زيدٌ فاضل الأب أو الابن أو الغلام، ونحو ذلك.

فتبيّن لك بما بيّنّاه أنّ النعت بحسب التركيب اللفظي يكون مفرداً وإن كان جملةً بحسب المعنى، فما ذكرته سابقاً: من أنّ النعت حينئذٍ يكون جملةً بحسب القواعد اللفظيّة، في غير محلّه.

❊ ❊ ❊

تنبيهات:

الأوّل: قالوا: إنّ المضمر لا يوصف ولا يوصف به، ويجب أن يكون الموصوف أخصّ أو مساوياً؛ ومن ثمّة لم يوصف ذو اللام إلّا بمثله أو بالمضاف إلى مثله.

وعلّل الأوّل؛ بأنّ ضمير المتكلّم والمخاطب أعرف المعارف وأوضحها فلا حاجة لهما إلى التوضيح، وحمل عليهما ضمير الغائب، وعلى الوصف الموضح المادح والذامّ وغيرهما طرداً للباب.

والثاني؛ بأنّه ليس في المضمر معنى الوصفيّة وهو: الدلالة على قيام معنىً بالذات.

والثالث؛ بأنّ المقصود الأصلي هو الموصوف فيجب أن يكون أكمل من الصفة في التعريف أو مساوياً لها؛ لأنّه لو لم يكن أكمل منها فلا أقلّ من أن يكون أدون منها، والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة أنّ أعرفها المضمرات، ثمّ الأعلام، ثمّ اسم الإشارة، ثمّ المعرَّف باللام والموصولات فبينهما مساواة، قالوا: فلو وقع أخصّ نعتاً لغير أخصّ فهو محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب.

أقول: وفي الأوّل والثالث نظر:

أمّا الأوّل، فلأنّه لا مانع من وصف المضمر الغائب، كما اختاره الكسائي، واستشهد بقوله تعالى: (لا إله إلّا هو العزيز الحكيم)[1] بل ضمير المخاطب أيضاً؛ إذ لا مانع من أن يقال: لا يفتح هذا الحصن إلّا أنت الشديد القويّ، بل ضمير المتكلّم أيضاً لجواز مثله فيه، وحمل هذه الموارد على البدل لا وجه له؛ إذ لم يدلّ دليلٌ على امتناع وصف المضمر حتّى يجب حمل هذه الموارد على البدل، والتعليل الذي ذكروه عليلٌ جدّاً.

وأمّا الثالث، فما ذكروه في امتناعه أوهن من نسج العنكبوت، فلا وجه لحمل

---

(١) سورة آل عمران، الآية ١٨.

ما ورد من وقوع أخصّ نعتاً لغير أخصّ على البدل.

الثاني: يجوز أن تتعدّد النعوت لمنعوتٍ واحد، كما يجوز الإخبار بالمتعدّد عن واحد، وحينئذٍ يجوز أن تأتي بها بدون حرف العطف نحو: مررت برجلٍ شاعرٍ كاتبٍ فقيه، وأن تعطف بعضها على بعض نحو: رأيت رجلاً عالماً وشاعراً وأديباً.

الثالث: إذا لم تتكرّر النعوت لواحدٍ وكان المنعوت معلوماً بدون النعت حقيقةً أو ادّعاءً جاز إتباعه وقطعه ما لم يكن لمجرّد التوكيد نحو: نفخة واحدة، أو ملتزم الذكر نحو: الجمّاء الغفير، أو جارياً على مشارٍ إليه نحو: بهذا المنظوم، فلا يجوز القطع في شيءٍ منها.

وإذا تكرّرت النعوت لواحدٍ فإن تعيّن مسمّاه بدونها جاز إتباعها كلّها وقطعها كلّها والجمع بينهما بشرط تقديم المتبع على المقطوع، وإن لم يعرف المنعوت إلّا بمجموعها وجب إتباعها كلّها، وإن تعيّن ببعضها جاز فيما عداه الإتباع والقطع والجمع بينهما بشرط تقديم المتبَع على المقطوع، وإذا كان المنعوت نكرةً تعيّن في الأوّل الاتباع، وجاز في الباقي الإتباع والقطع، سواء تعيّن المنعوت بدونها أم لا؛ لأنّ المقصود من النعت حينئذٍ التخصيص، وقد حصل بالأوّل.

تتميم: إذا جاز القطع فإن كان المنعوت مجروراً جاز قطع النعت إلى الرفع بتقدير مبتدأ، أو إلى النصب بتقدير فعلٍ مناسبٍ للمقام: من مدحٍ أو ذمٍّ أو ترحّم، وإن كان مرفوعاً جاز قطعه إلى النصب، وإن كان منصوباً جاز قطعه إلى الرفع.

وقال ابن هشام: إن كان النعت المقطوع لمجرّد مدحٍ أو ذمٍّ أو ترحّــمٍ وجب حذف المبتدأ إن رفعت النعت، والفعل إن نصبته، وإن كان النعت المقطوع لغير ذلك جاز ذكره وإظهاره.

(هذا تمام ما عثر عليه من قلم المؤلّف قدّس الله نفسه الزكيّة)

العناوين العامّة

فهرس المحتوى